شؤون فلسطينية

حزيران (يونيو) ١٠

شؤون فلسطينية

١٠٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الاراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة اراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

المحتويات

الصفحة

٣ صبري جريس — بين «الحكم الذاتي» و «التسوية الاقليمية»

١٠ (مقابلة مع نايف حواتمه) ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

١٦ روز مصلح — اسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية

٢٨ محمود اللبدي — الرأي العام وتأثيره على القرار السياسي في الشرق الاوسط

٤١ حسين ابو العلا — الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة

٥٤ حسان علي حلاق — موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨

٧٣ محمد عبد الرحمن — ابعاد مشكلة الطاقة في اسرائيل

٩٤ جلنار النمس — منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي

١٤٤ د. محمد عبدالرؤوف سليم — نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨

١٢٩ شهادات — **مهدي بسيسو عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال** (اعداد مؤنس الرزاز)

١٤٠ تقارير — **١ ـ احتمال اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل،** حنه شاهين ؛ **٢ ـ المؤتمر العام الثالث للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،** جابر سليمان ؛ **٣ ـ تاريخ فلسطين في المؤتمر الثالث والثلاثين لرابطة المؤرخين الالمان،** د. خيرية قاسمية .

١٥٤ شهريات — ١ ـ **المقاومة الفلسطينية عسكرياً،** حسين عويضة؛

٢ ـ **المقاومة الفلسطينية سياسياً،** صابر موسى؛

٣ ـ **المناطق المحتلة،م. ع؛**

٤ ـ **اسرائيليات،** حمدان بدر .

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، **للفنان عماد محمد**

المدير العام : صبري جريس ❋ **رئيس التحرير : محمود درويش**

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ـ لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقيا : مرابحات ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

صبري جريس

بين "الحكم الذاتي" و"التسوية الاقليمية"

مفاوضات « الحكم الذاتي » للفلسطينيين في المناطق المحتلة ، التي كانت قد بدأت قبل نحو ١٠ أشهر ، بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، وصلت الى نهاية الفترة المحددة لاختتامها ، في السادس والعشرين من الشهر الماضي، دون ان تحقق نتيجة تذكر . وازاء هذا الوضع ، يدور الحديث عن امكانية تمديد الفترة المقررة للانتهاء من تلك المفاوضات ، لعلّ ذلك يسفر عن تحقيق تفاهم ، او تقدم ما ، يمكن ان يدعما اتفاقات كامب ديفيد ويعطيا «زخماً» جديداً لـ « عملية السلام » في الشرق الاوسط . غير أن نظرة سريعة على مواقف الأطراف المشاركة في تلك المفاوضات ، أو تلك التي تؤثر في سيرها ، سلباً أو ايجاباً ، تكفي لاثبات ان النتائج التي قد تترتب على المفاوضات المقبلة ، ان جرت ، لن تكون أحسن حالاً من تلك التي أسفرت عنها المفاوضات التي تمت حتى الآن .

فالأطراف التي تستطيع التأثير ، مباشرة ، في سير مفاوضات الحكم الذاتي هي أربعة : الثلاثة الاصلية،اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، بالاضافة الى الفلسطينيين . ومن مقارنة مواقف هذه الأطراف ، بمختلف عناصرها ومركباتها ، بعضها بالبعض ، يتضح ان الموقف الاسرائيلي هو الأقوى بينها .

فالولايات المتحدة ، اولا ، ودون الدخول في فذلكات النقاش التقليدي ، الدائر لدى بعض الاوساط العربية او غيرها ، حول العلاقة العضوية القائمة بين الامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني ، ومدى تأثير كل منهما على الآخر ، منهمكة حتى نهاية السنة الحالية في الانتخابات الرئاسية . لذلك فهي ليست في وضع تستطيع معه ، حتى لو شاءت ذلك ، التأثير في سير تلك المفاوضات . بل أن بعض الدوائر الاسرائيلية تطالب ، استناداً الى حالة شبه الشلل وانعدام الوزن التي تصيب الادارة الاميركية عموماً ، من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة او المواقف الواضحة خلال معركة الانتخابات ، بأن تكون اسرائيل هي المبادرة الى أنهاء مفاوضات الحكم الذاتي خلال هذه الفترة ، على أمل ان تحظى ، نتيجة لذلك ، بأفضل الشروط التي تخدم مصالحها ، اذ ان مثل هذا الوضع لا يتوفر ، عادة ، عندما يكون جهاز الحكم الاميركي

مستقراً . وأيا كانت وجهة النظر ، التي قد ينطلق المرء منها ، يبدو الموقف الاميركي ذا تأثير هامشي في تلك المفاوضات .

أما النظام المصري ، ثانياً ، فانه لا زال مستمراً ، بقيادة « الرئيس المؤمن » في تقديم التنازلات للاسرائيليين ، الواحد تلو الآخر ، دون اي مقابل يذكر . ويبدو انه ليست هناك اية قيود على بهلوانيات السياسة الساداتية ، ولا حدود للانحراف والخنوع وضيق الافق التي تسيطر على عقلية ذلك الرجل الذي يقف على رأس النظام المصري ، وعلى معاونيه والمؤتمرين بأمره . اذ كلما ازداد تصلب الاسرائيليين وتمسكهم بمواقفهم المتشددة ، أمعن السادات في تقديم التنازلات لهم . وآخر « مآثرة » ، في هذا الصدد ، هو أنه في اليوم الذي أعلن فيه عن « تعليق » محادثات الحكم الذاتي ، تعبيراً عن عدم رضاه عن « التقدم » الذي تم احرازه بشأنها ، قام بتوقيع سبعة اتفاقات جديدة ، دفعة واحدة ، مع اسرائيل ، في اطار « تطبيع العلاقات » بينها وبين مصر . وينبغي ألا نستغرب ، والحال هذه ، ان يصل بعض الاسرائيليين الى قناعة مفادها أن « الريس » رجل مزاجي وغريب الأطوار ، ليس من كبار الاستراتيجيين او المفكرين ، تورط بعقد السلم مع اسرائيل وسار على طريق لا تعرف نهايته ، ولا يستطيع الرجوع عنه . ولذا ليس امام اسرائيل الا الاستمرار في استغلاله وتحقيق ما يمكنها من المكاسب على حساب مصر . واذا كان هذا هو وضع السادات ، كما يفهمه بعضهم ، فليس هنالك ما يخيف في « تهديدات » السيد الرئيس أو « نرفزاته » ، أكانت متعلقة بالحكم الذاتي او بغيره ؛ اذ ليس أمامه ، في نهاية المطاف ، الا الموافقة على الموقف الاسرائيلي ، او السكوت .

وأما الفلسطينيون ، ثالثاً ، فلم يكونوا ، كما أنهم ليسوا الآن ، في وضع يستطيعون معه التأثير ، بصورة ملموسة ، على الموقف الاسرائيلي تجاههم ، ان كان الأمر متعلقاً بالحكم الذاتي أو متعلقاً بسواه . صحيح ان الفلسطينيين يخوضون صراعاً ، سياسياً وعسكرياً ، ضد الكيان الصهيوني منذ فترة غير قصيرة . وصحيح أيضاً أنهم يحرزون ، من حين الى آخر ، انتصارات هنا وهناك ، ترافقها احياناً انتفاضات داخل الاراضي المحتلة ، تربك الاسرائيليين الى حد ما . ولكن ، صحيح أيضاً ان الاسرائيليين استطاعوا مواجهة ذلك النشاط الفلسطيني او التقليل من تأثيره عليهم . ولم يصل الوضع حتى الآن ، بالنسبة لهم ، الى ذلك المدى من الحدة او الحرج اللذين يصعب معهما السيطرة عليه ، اسرائيلياً .

ولذلك يبقى الموقف الاسرائيلي هو الموقف المتحكم ، أساساً ، في مفاوضات الحكم الذاتي ونتائجها . ولا ينجم ذلك فقط عن حقيقة ان الاسرائيليين هم المسيطرون عملياً على الارض والسكان ، موضوع تلك المفاوضات والاقتراحات ، وبالتالي فان لموقفهم وزنه ، خصوصاً في غياب قدرة اي طرف آخر ، يمكن ان تحملهم على القبول بما لا يرضون به أصلاً . فهناك أيضاً القناعات والاعتبارات الذاتية والمصالح الخاصة الاسرائيلية من جهة ، والرغبة والقدرة على التغيير في موقف الحكم الاسرائيلي من جهة ثانية ، ثم امكانات تغيير المجموعة الحاكمة من جهة ثالثة . وهذه العوامل كلها ، منفردة او مجتمعة ، تظهر ان الحكم الذاتي ، بالمفهوم المصري او حتى الاميركي له ، غير مقبول اسرائيلياً . وحتى لو كان مقبولاً فانه غير قابل للتنفيذ ، وان تم تنفيذ بعض مراحله ، فقد تتغير رموز النظام وتتجه السياسة الاسرائيلية نحو مسارات أخرى .

ان مفهوم القيادة الاسرائيلية الحالية للحكم الذاتي واضح للغاية،وهو يقضي باقامة بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، بشكل يضمن السيطرة الاسرائيلية على تلك المناطق من ناحية ، ويؤمن أفضل الشروط الكفيلة باستمرار النمو الاستيطاني الصهيوني هناك من ناحية ثانية . والحكم الاسرائيلي ، لاسباب تتعلق بطبيعة تكوينه العقائـدي والتنظيمي ، لا يستطيع الذهاب الى ابعد من ذلك ، والا تعرض للسقوط ، وتعرض بالتالي الى استبداله برموز أخرى .

فحكومة بيغن لا تواجه فقط مشكلة صعبة ، من حيث عدم قدرتها على الحسم في مسألة الحكم الذاتي ، بشكل يرضي المصريين او الاميركيين على الأقل ، نظراً لتصلب الاحزاب المشاركة فيها ورفضها التزحزح عن مواقفها التقليدية ؛ بل أنها تمر منذ فترة غير قصيرة بسلسلة من الازمات الحادة ، ناجمة عن عوامل عدة ، تهدد بسقوطها ، وتحملها بالتالي على تكريس الكثير من الجهود لمواجهتها . ولذلك فانها ليست بحاجة الى اضافة ازمة أخرى ، الى تلك القديمة ، ناجمة عن الحكم الذاتي .

أما أسباب تلك الازمات ، التي تنذر باقصاء الليكود عن الحكم ، وسقوط حكومة بيغن ، بعد أقل من ٣ سنوات من تشكيلها ، أثر فوز بيغن (لاول مرة في تاريخ اسرائيل) في الانتخابات العامة التي جرت في صيف ١٩٧٧ ، فتعود الى عدد من العوامل ، يمكن حصرها في شقين : اولهما اقتصادي ؛ وثانيهما سياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، بادر الليكود منذ تسلمه السلطة الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المتجانسة مع نظرته الاجتماعية ـ الاقتصادية ، المستندة أساساً الى قواعد الاقتصاد الرأسمالي الحر ، لتحسين اوضاع اسرائيل الاقتصادية . كما حاول ، في الوقت نفسه ، تغيير انماط ومسارات اقتصادية مختلفة ، كان الاسرائيليون قد اعتادوها خلال فترة طويلة تحت حكم العمال . وفي هذا الصدد تم ، مثلا ، تعويم الليرة (حالياً الشيكل) واوقفت الرقابة على العملة الاجنبية وألغي الدعم الحكومي لعدد من السلع الاساسية ، بالاضافة الى اجراءات اقتصادية أخرى مختلفة . وكان الهدف من كل تلك الاجراءات ايقاف تدهور الاقتصاد الاسرائيلي وتحسين ميزان المدفوعات ، بتقوية الصادرات وجذب المستثمرين الاجانب الى اسرائيل ، وغير ذلك . الا ان كل تلك الاجراءات لم تجد نفعاً ؛ اذ ازداد الاقتصاد الاسرائيلي تدهوراً عما كان عليه في السابق ، بحيث وصلت نسبة التضخم خلال سنة ١٩٧٩ لوحدها الى اكثر من ١٠٠٪ . ولا تزال نسبة التضخم هذه آخذة في الارتفاع ، وان خفت وتيرتها مؤخراً ، نتيجة لبعض الاجراءات الاقتصادية الصارمة التي اتخذها وزير المالية الاسرائيلي الجديد هوروفيتس .

واسباب هذا التدهور الاقتصادي عديدة . ولعل أهمها انه ليس من السهل ، أساساً ، ضبط اوضاع اسرائيل اقتصادياً ، باعتبار أنها تنفق اكثر مما تنتج . ولذلك فانها بحاجة ، دائماً ، الى المعونات الاجنبية ، التي لا تساعد ، على المدى الطويل ، على تقوية اوضاعها الاقتصادية عامة . وبالنسبة لليكود بالذات ، هناك أيضاً اوضاع خاصة ينبغي مواجهتها . ففي اسرائيل ، لا تستطيع اية حكومة اتباع سياسة اقتصادية ناجحة دون تعاون الهستدروت ،

النقابة العامة للعمال ، معها وتأييدها لها ، نظراً لما للهستدروت من نفوذ وتأثير لا يمكن تجاهلهما . وقد كانت الهستدروت ، ولا تزال ، خاضعة للتجمع العمالي (المعراخ) الذي يقودها . ومنذ نجاح الليكود في الانتخابات العامة ، انتهجت الهستدروت ، عموماً ، سياسة اللاتعاون مع الحكومة ، مما ساعد ، الى حد ما ، على افشال سياستها الاقتصادية . وهدف الهستدروت ، وزعامتها العمالية ، من انتهاج هذا الموقف ، مع ادراكهم النتائج المترتبة عليه ، هو اقناع الطبقات الفقيرة وذات الدخل المتوسط في اسرائيل ، التي نجح ليكود ـ من خلال طعنه بسياسة العمال ـ في جذب اعداد كبيرة منها وحملها على التصويت لصالحه في الانتخابات الأخيرة ، ان سياسة الليكود وحلفائه لن تعود عليها الا بالضرر في نهاية الأمر . ولذلك من مصلحة تلك الطبقات ان تنفض من حول الليكود وتعود الى تأييد العمال والتصويت لهم، ولو تم ذلك فقط من قبيل اختيار اهون الشرين . ويبدو ان الهستدروت قد احرزت نجاحاً في سياستها هذه ، اذ تشير آخر استطلاعات الرأي العام الى ان شعبية الليكود قد خفت ، بشكل ملحوظ ، بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، مما سيقلل من نسبة الاصوات التي سيحصل عليها بين هذه الطبقات ، في أية انتخابات قادمة . وكانت الزيادة في نسب الاصوات التي حصل عليها ليكود ، خلال الانتخابات الاخيرة ، بين تلك الطبقات هي التي ساهمت في دفعه الى مرتبة الحزب الاول في اسرائيل .

وبالاضافة الى ذلك ، واجه الليكود الصعوبات الاقتصادية لأسباب أخرى . فسياسته المتصلبة ، والخوف من الازمات التي قد تنجم عنها ، لم تساعد على جذب المستثمرين الأجانب الى اسرائيل ، بل على العكس من ذلك نفرّتهم وأبعدتهم . وهناك من يقول أيضاً ان هذه السياسة قد نفرّت الادارة الاميركية ، التي ـ على الرغم من التصريحات التي كان يطلقها بعض المسؤولين فيها حول التفاهم بينها وبين حكومة بيغن ـ لم تبادر الى مساعدة حكومة اسرائيل اقتصادياً كما كان يمكن ان تفعل لو كان العمال في الحكم . ويضيف اولئك ان هدف الاميركيين من اتخاذ هذا الموقف هو ترك الاوضاع الاقتصادية الاسرائيلية تتأزم الى درجة يدرك معها الناخب الاسرائيلي ان تقويته لبيغن وصحبه كان خطأ ، ومن الأفضل له ألا يقع فيه مرة أخرى ، وألا فأنه سيدفع ثمن هذا الخطأ من مصلحته الخاصة.

أما على الصعيد السياسي الداخلي ، فان اوضاع الحكومة الاسرائيلية لا تقل حرجاً عن تلك التي أشرنا اليها بالنسبة للمجال الاقتصادي . فبعد تشكيلها بفترة قصيرة ، بدت حكومة بيغن قوية للغاية ، وهي تستند الى اكثرية لا تقل عن ٧٥ صوتاً (من ١٢٠) ، تعود لتكتل الليكود ، بزعامة بيغن نفسه ، والحركة الديمقراطية للتغيير (داش) بزعامة يغئال يادين ، والحزب الديني القومي (المفدال) ، بزعامة يوسف بورغ ، واغودات يسرائيل .

غير انه لم يمر الا وقت قصير ، حتى راح هذا البناء الحكومي يتصدع ، تدريجياً ، لاسباب خارجة عن ارادة بيغن ، وأخرى ناجمة عن سياسته .

فبالنسبة للشق الاول ، أصابت الهزة الأولى حكومة بيغن نتيجة للأنشقاق الذي وقع في الحركة الديموقراطية للتغيير (داش) . وكانت هذه الحركة ، التي تشكلت قبيل الانتخابات الأخيرة بفترة قصيرة ، قد أثرت بصورة سلبية ، انتخابياً ، على التجمع العمالي وجذبت اعداداً كثيرة من مؤيديه التقليدين ، مما أدى الى خسارته الانتخابات ، بعد ان حصلت داش على ١٥

مقعداً في الكنيست . ولاول وهلة ، وخلال فترة قصيرة ، ظهر كأن داش قوة سياسية صاعدة في اسرائيل ، قد تتحول الى منافس جدي لأي من المعراخ او الليكود ، أو ربما لكليهما . ولكن لم يمر الا وقت قصير حتى أتضح ان اركان هذه المجموعة ، بمعظمهم ، ليسوا الا هواة سياسة ؛ اذ سرعان ما انقسمت الحركة على نفسها الى ٣ فئات متناحرة ، أسست كل منها كتلة خاصة بها في الكنيست ، مما أدى الى خسارة حكومة بيغن لتأييد نحو ٧ أعضاء كنيست من داش (ومسّ على صعيد آخر ، بصورة بالغة بإمكان تبلور قوة سياسية ثالثة في اسرائيل ، عدا عن الليكود والمعراخ) .

أما فيما يتعلق بالشق الثاني ، فقد ساهمت سياسة بيغن نفسه في اضعاف حكومته. فتوقيع بيغن على اتفاقات كامب ديفيد ، أعتبر من قبل بعض مؤيديه ، وهم الذين عهدوه رجلاً متطرفاً ومتصلباً ، بمثابة « خيانة » للصهيونية . وقد بذل اولئك جهودهم لإيقاف تنفيذ تلك الاتفاقات ، ولما فشلوا في مساعيهم انسحبوا من الليكود وأسسوا كتلة مستقلة خاصة بهم (هتحياه ـ «البعث»)، وخسرت الحكومة تأييد ثلاثة اعضاء آخرين في الكنيست.ثم خسرت في مرحلة لاحقة عضواً آخر باستقالة وزير الخارجية موشي دايان . غير ان متاعب حكومة بيغن ، الناجمة عن اتفاقات كامب ديفيد ، لم تقف عند هذا الحد . فبالنسبة لذلك الشق من الاتفاقات ، الذي أدى الى عقد اتفاق السلام مع مصر ، لم تواجه ، داخلياً ، اية صعوبة تذكر ، على الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لها من قبل هذا الطرف أو ذاك ، وأهمها أنه كان بامكانها الحصول على شروط سلمية افضل بالنسبة لاسرائيل ، لو أحسنت ادارة المفاوضات . بل ان اتفاق السلم أعتبر ، عموماً ، من قبل الكثيرين ، انجازاً مهماً ، وربما الانجاز الوحيد ، لتلك الحكومة.أما بالنسبة للشق الآخر من الاتفاقات ، الذي نص على اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين ، فقد كان الوضع مختلفاً ؛ اذ ما ان اعلن هذا الاقتراح (الذي يقال ان دايان هو الذي قدمه ، على أمل ان يرفضه العرب ، فتعلن اسرائيل انه ليس هناك من تتفاوض معه ،وتستمر في سيطرتها على المناطق المحتلة) حتى انهالت الانتقادات عليه والتحذير منه ، من كل حدب وصوب ، باعتبار ان حكماً ذاتياً كاملاً لا بد له من ان يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى دولة فلسطينية مستقلة . بل ان بعض المنتقدين رأى أن من المناسب ان يتندر بالقول ان بيغن حامل بجنين الدولة الفلسطينية .

غير أنه لم يمر الا وقت قصير حتى أتضح ان تلك الانتقادات لم تكن في محلها ، أذ بدا واضحاً للعيان ان موافقة بيغن على الحكم الذاتي لم تأت الا لحمل مصر على التوقيع على اتفاق السلم ، وان مفهومه لذلك الحكم لا يتعدى ، كما أشرنا ، اقامة بانتوستان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . كذلك كان واضحاً ان القوى السياسية ، التي تتشكل منها حكومة بيغن ، وهي أساساً الليكود والمفدال ، ليست على استعداد لتقديم اي تنازل يذكر للفلسطينيين . ولذلك لم يكن من المستغرب ان تصل مفاوضات الحكم الذاتي الى الطريق المسدود الذي وصلت أليه ، وتظهر الخلافات ، في هذا الصدد ، بين اسرائيل من جهة ومصر والولايات المتحدة من جهة أخرى . ومع اتضاح ابعاد هذا الخلاف اكثر فأكثر ، نشبت الخلافات ايضاً داخل مختلف الأجنحة في الحكومة الاسرائيلية ، (ويتألف كل من الليكود والمفدال من ٣ كتل) وسببها الاساسي الخوف من أن يؤدي فشل مفاوضات الحكم الذاتي ، في نهاية المطاف ، الى خسارة مكاسب السلم مع مصر وتأزيم العلاقات مع الولايات المتحدة . وتزامنت هذه المشاكل السياسية

مع تلك الناجمة عن الاوضاع الاقتصادية ، فتصاعدت الدعوات الى ضرورة اجراء انتخابات جديدة ، قبل الموعد المحدد قانونياً لذلك (وهو حالياً منتصف تشرين الثاني ١٩٨١) ، لاختيار حكومة جديدة قد تكون اوفر حظاً من الحالية في مجابهتها للمشاكل التي تواجه اسرائيل .

وتلقى الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل تأييداً متزايداً منذ بضعة أشهر . وكان أول من تبنّاها حزب المعارضة الرئيسي ، المعراخ ، ثم راحت هذه الكتلة أو تلك تعلن أيضاً تأييدها . وأخيراً انضم الى المطالبين بتقديم موعد الانتخابات وزير الدفاع الاسرائيلي نفسه ، عيزر وايزمن في خطوة أعتبرت نوعاً من نزع ثقة الوزير بحكومته ، وأثارت لدى العديدين تكهنات بقرب موعد سقوطها . وجاءت تصريحات وايزمن هذه مع اختتام محادثات كارتر ـ السادات ، ثم كارتر ـ بيغن حول الحكم الذاتي ، خلال نيسان الماضي ، والتي يبدو انها لم تسفر عن تقدم يذكر ، ثم تبعها الاعلان عن دعوة الرئيس الاميركي لزعيم المعارضة الاسرائيلية شمعون بيرس لمقابلته . وفسرت هذه التحركات بأنها محاولات من قبل الادارة الاميركية للاسراع في اسقاط حكومة بيغن . ويبدو ، استناداً الى معطيات مختلفة ، ان أيدي الاميركيين (والمصريين) ليست بعيدة عن ذلك .

ومحاولات اسقاط حكومة بيغن ، على كل حال ، ومهما كانت القوى المشاركة فيها ، ليست بسيطة بالمدى الذي تبدو فيه وكأنها كذلك . فعدم رضا وزير الدفاع وايزمن عن حكومته قد « يزول » ، بشكل أو بآخر ، أو قد ينتهي بخروجه ، أو اخراجه منها ، واختفاء معارضته كفقاعة صابون ، كما حدث لدايان قبله ، خصوصاً ان للرجل « اسبقيات » في هذا المجال : اذ كان قد أعلن « يأسه » من نشاط الحكومات التي اشترك فيها في اكثر من مناسبة ، واحياناً « اعتزل » العمل السياسي لفترة ما ، ثم عاد اليه بخفي حنين . كما ان تقديم موعد الانتخابات يقتضي موافقة من قبل الكنيست على قانون خاص بذلك . وليس من السهل ان توافق الاكثرية في الكنيست ، التي لا تزال تؤيد الحكومة ، على قانون كهذا ، ولو تم ذلك من قبيل سعي احزاب الائتلاف الى الاحتفاظ بالسلطة لاطول فترة ممكنة ، لادراكها ان انتخابات جديدة قد تضعف قوتها في الكنيست القادم ، أو قد تؤدي الى « اختفاء » بعضها أو ، على الاقل ، اقصائها عن الحكم .

وعلى كل حال ، وكائنة ما كانت أمكانات اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل ، يتضح أكثر فأكثر أن رياح التغيير الانتخابي ـ السياسي هناك تميل لصالح التجمع العمالي المعارض . وتكاد اكثرية المراقبين تجمع على ان « العمال » هم الذين سيفوزون في الانتخابات المقبلة ، والتساؤل يدور فقط حول تلك النسبة من الاصوات التي سيحصلون عليها ، وهل ستمكنهم من تشكيل حكومة لوحدهم ، ان حصلوا على اكثرية مطلقة ، أم أنهم سيضطرون الى تشكيل ائتلاف مع احزاب أخرى . وفيما يتعلق بالائتلافات ، يشير البعض الى امكانية قيام ائتلاف من نوع جديد ، بين حزب العمل وحزب من قوى الوسط، قد يشكل من بقايا الحركة الديموقراطية للتغيير وأكثرية حزب الأحرار ، التي قد تنشق عن الليكود ، اذا استمر الخلاف بين الاحرار وحيروت (وكان مثل هذا الائتلاف قد قاد الحركة الصهيونية ، ثم اسرائيل ، منذ منتصف الثلاثينات وحتى مطلع الستينات) . واذا حدث ذلك ، قد لا تكون هنالك حاجة لاشراك المتدينين في الحكم ، وبالتالي يمكن الاستغناء عن تصلبهم و« نرفزاتهم » ، بحيث يسود الانسجام ، الى حد

ما ، داخل الحكومة المقبلة ، وتصبح الطريق مفتوحة أمامها للسير نحو « تسوية اقليمية » للقضية الفلسطينية . وفيما يتعلق برئاسة هذه الحكومة ، يبدو ان لواءها معقود لشمعون بيرس ، زعيم حزب العمل المعارض ، الذي يبدو ان احداً لا ينازعه عليها . ويظهر أيضاً انه ليس هنالك منازع متوقع في الافق ، خصوصاً بعد وفاة يغئال ألون مؤخراً .

والنتائج الملموسة ، المترتبة على مثل هذا الوضع ، بالنسبة للقضية الفلسطينية واضحة للغاية . فالسعي الى اقامة « الحكم الذاتي الكامل » للفلسطينيين ، وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد قد وصل الى نهايته . والمفاوضات الدائرة حاليا، بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، والتي قد تستمر في المستقبل ، في هذا الصدد ، ليست الا محاولات لكسب الوقت. ويتوقع ، اذا وصل التجمع العمالي الى الحكم ، ان يطرأ تغيير ملحوظ على الموقف الإسرائيلي الرسمي من تلك المشاريع والأطر التي حددتها اتفاقات كامب ديفيد . فالمعراخ لا يميل الى حلول كالحكم الذاتي او ما يشابهه ، ويفضل ما يسميه « تسوية اقليمية » أو « تسوية اقليمية ـ وظيفية » لمسألة المناطق المحتلة ، شبيهة بتلك التي دعا اليها مشروع ألون ، أو التي نادى بها دايان مرة ، اي تقسيم الضفة الغربية ادارياً ، وربما أقليمياً، بين اسرائيل والاردن . غير انه يبدو ان تعديلاً ما قد طرأ على هذه النظرة بعد طرح فكرة الحكم الذاتي ، التي يظهر أن بعض زعماء التجمع العمالي على استعداد لدمجها بمبادىء التسوية الاقليمية في الضفة الغربية ، وتطبيقها ربما بحذافيرها بالنسبة لقطاع غزة ، نظراً لاوضاع هذه المنطقة الخاصة . والهدف هو السعي للقضاء على فكرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بالتعاون مع مصر في قطاع غزة ، والاردن في الضفة الغربية .

وفي اي من الحالتين ، اي سواء بقي الليكود في الحكم أو حل المعراخ مكانه ، يبدو ان مخاطر سياسة الحكم الذاتي لا تختلف كثيراً عن تلك التي قد تنجم عن تطبيق التسوية الاقليمية . وهذا وضع يحتم تغيير اساليب النضال الفلسطيني ، أكان سياسياً أو عسكرياً ، بما يساعد على مواجهة التحديات الناجمة عن تلك السياسات . وكلما تم ذلك مبكراً ، كان اكثر فائدة .

مقابلة مع نايف حواتمة

ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ؟

رغبت « شؤون فلسطينية » في ان تعقد ندوة يحضرها الامناء العامون للفصائل الفلسطينية فتعذر تحقيق هذه الرغبة ، وقامت المجلة بتوجيه اسئلة خطية موحدة للرفاق والاخوة الامناء العامين ، وذلك منذ اوائل آذار (مارس) ١٩٨٠ ، بهدف نشر اجاباتهم معاً في عدد واحد . ومع ذلك ، وحتى اعداد هذا العدد للطبع ، لم تكن المجلة قد تلقت الا اجابة واحدة هي اجابة الرفيق نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، التي ننشرها فيما يلي :

س ـ هناك اتفاق على ان تعزيز الوحدة الوطنية يتم بمقدار ما يتوفر التصور المشترك لطبيعة وأهداف العمل الوطني في هذه المرحلة . ما هي المساهمات المطلوبة منكم ومن الفصائل الأخرى للتقريب بين وجهات النظر المتفاوتة أو المتعارضة في هذا المجال ؟ ولنبدأ بما هو مطلوب في ما يتعلق باستقلالية منظمة التحرير ، بحيث لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولا تفسح المجال لأية دولة منها كي تتدخل في شؤونها أو تؤثر على استقلال قراراتها .

ج ـ نحن كنا دائماً مكافحين من أجل ضمان وحماية استقلالية العمل الوطني الفلسطيني وصيانة استقلالية القرار السياسي الفلسطيني والصراع من أجل صد كل الوان التدخلات الرسمية العربية ، وبطبيعة الحال من أجل الحفاظ على استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية . وفهمنا هذه الاستقلالية دائماً من زاوية التصدي لمحاولات التأثير على الخط السياسي الوطني الفلسطيني وعلى الاوضاع التنظيمية ، من قبل الانظمة اليمينية والرجعيات العربية المختلفة وعلى رأسها الرجعيات المصرية والسعودية ، وكذلك لمحاولات اعادة طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية (وهي محاولات لم تعد تتجدد الآن بعد تدعيم سمعة منظمة التحرير ووزنها عربياً ودولياً) ، أو سلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية كاملة وانتزاع استقلالة الوطني الناجز . والتهديد من هذه الزاوية كان يأتي من اطراف « كامب ديفيد » الثلاثة ، وكذلك من النظام الاردني الذي كان وما زال يعمل على الحاق الاراضي الفلسطينية والقضية الفلسطينية به بشكل أو بآخر ، وخاصة في اطار مشروع المملكة المتحدة

السيىء الصيت . ولم نفهم استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية على اساس انها حياد بين القوى التقدمية والقوى الرجعية في العالم العربي وعلى الصعيد العالمي بمجمله . فنحن لسنا محايدين في الصراع بين اطراف حركة التحرر العربية المختلفة وبين اذناب الامبريالية وحلفائها المكشوفين والموضوعيين . فمثل هذا الحياد المزعوم يصب عملياً في طاحونة اعداء الثورة الفلسطينية والعربية . ونحن لسنا محايدين في الصراع العالمي بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية ، من جهة ، وقوى الامبريالية والعسف والاضطهاد والتمييز العنصري والرجعية الظلامية ، من جهة اخرى ، كما تدعو أنظمة عربية عديدة تحت رايات « الحياد القومي » ، فهذا « الحياد » يصب في طاحونة الامبريالية مباشرة ، فضلا عن تمزيقه وحدة القوى المعادية للامبريالية وعزل حركة التحرر العربية والفلسطينية عن جبهة الاصدقاء المبدئية الثابتة والمجربة عشرات السنوات في مجرى الكفاح . واذا كنا نرفض رفضاً قاطعاً اي تدخل في شؤوننا، خاصة من قبل الاطراف الرجعية ، فلا يعني ذلك على الاطلاق أن نقف مكتوفي الايدي تجاه المحاولات الامبريالية والرجعية لضرب سائر قوى التقدم والتحرر في المنطقة العربية ؛ ذلك لاننا ، كحركة تحرر للشعب الفلسطيني ، نعتبر انفسنا جزءاً لا يتجزأ - وجزءاً اساسياً من حركة التحرر العربية ومن حركة تحرر شعوب العالم كله .

ولهذا فقد ناضلنا دائماً وسنناضل ضد « الافكار الانطوائية » التي تعتبر حدود النضال متوقفة عند حدود القضية الوطنية ببعدها المحلي المحدود المجرد عن الارتباط والتفاعل مع مجمل قضية العرب الوطنية وقضايا شعوب العالم التحررية ككل . وطالبنا دائماً فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الاخرى بتحديد موقف واضح من القضايا الاساسية للنضال الوطني العربي والتحرري . كان هذا الحال مثلا بالنسبة لافغانستان حيث وقفنا بوضوح الى جانب الثورة الافغانية وانتقدنا بوضوح ايضاً تورط احد فصائل المقاومة في المشاركة في مؤتمر اسلام اباد - ولو بصفة مراقب - نظراً لأن هذا المؤتمر لم يكن مؤتمراً معادياً للشعب وللثورة الافغانية بل كان لقاء يراد منه بلورة مشروع حلف معاد لقوى التقدم والتحرر والاشتراكية في العالمين العربي والاسلامي ، ومشروع هيئة اركان للثورة الاقليمية المضادة في غرب آسيا وشمال وشرق افريقيا .

ان استقلالنا السياسي والتنظيمي الحقيقي يتأكد عندما نحدد بوضوح كامل موقعنا كثورة فلسطينية من الصراع الدائر في المنطقة وفي العالم بكل وضوح . فنحن حريصون على استقلاليتنا وعلى كسر الايدي الامبريالية والرجعية التي تمتد للتدخل في شؤوننا ، ولكننا حريصون ايضاً على موقعنا كثورة وحركة تحرر في اطار التيار العربي والعالمي الجارف ؛ تيار الثورة والتحرر وانعتاق الشعوب ، وعلى هذا الاساس نواصل نضالنا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية .

س - الشيء الآخر المطلوب بلورة وجهات نظر مشتركة بشأنه هو الموقف من التسويات السياسية لأزمة الشرق الاوسط والجديد فيها ، بعدما اتضح ان الولايات المتحدة واسرائيل تتمسكان بموقفهما بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان نظام السادات قد ابرم معهما تسوية يجري تنفيذها بالفعل .

ج ـ موقفنا من التسوية الامبريالية الاميركية واضح منذ البداية وبصراع مباشر معها ، يومي ومتواصل ، ولم ننتظر زيارة السادات الخيانية للقدس المحتلة حتى نحدد هذا الموقف بدون أي التباس أو ابقاء النوافذ المفتوحة . لقد أدنّا فك الاشتباك العربي الاسرائيلي الاول ثم فك الاشتباك الثاني في سيناء ، واعتبرنا ان النهج الساداتي لا يقود الا الى الارتماء الكامل في احضان الامبريالية الاميركية ، ومن ثم في احضان اسرائيل والصهيونية .

واليوم تحديداً نقف موقفاً واضحاً في الادانة والرفض الكامل لتحركات ثلاثي « كامب ديفيد » بشأن مشروع الادارة الذاتية التصفوية الاستسلامي . كما ننظر بارتياب شديد الى تحركات دول اوروبا الغربية ، التي مهما كانت درجة ابتعادها عن الموقف الاميركي بالنسبة للقضية الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك ، فهي لا تملك أية قدرات جدية على التأثير في الاحداث في منطقة الشرق الاوسط ، كما لا تستطيع الابتعاد جدياً عن المواقف الاميركية ككل ، نظراً لتداخل مصالحها مع المصالح الاميركية ، ولخشية كل من الطرفين من نمو حركة تحرر الشعوب العربية والاسلامية وتلاقيها مع تيار التحرر والتقدم والاشتراكية العالمي . وفيما يتعلق بالموقف الفلسطيني ، فان نضالنا ينصب على المحافظة على أهداف ومبادىء البرنامج الوطني المرحلي والتمسك بها ، كما تم تحديدها في المجالس الوطنية الفلسطينية في الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ ، والذي كان للجبهة الديمقراطية شرف المبادرة في بلورته والدفاع عنه حتى انتصاره برنامجاً لكل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل الثورة . كما يتجه نضالنا لمواجهة محاولات ابقاء النوافذ مفتوحة مع السادات من جهة ومع التيار الالحاقي الاردني من جهة اخرى ، وفي المحصلة النهائية مع مشروع الادارة الذاتية المعدل عبر الرموز البرجوازية الكبيرة المساومة في الاراضي المحتلة من نمط رشادِ الشوا وحكمت المصري وغيرهما . ان تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية يتطلب اقلاع بعض الاطراف الفلسطينية ، في اطار منظمة التحرير ، عن المراهنة على مساومات مع المشاريع التسووية المطروحة راهناً ـ وكلها مشاريع منبثقة عن التسوية الاميركية او منطلقة من كونها حقيقة واقعة ـ وعلى ادخال تجميلات على هذه المشاريع يعتقد البعض أنها قد تقود الى استقلال وطني فلسطيني على الاقل او الى انسحاب اسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة . من جانبنا نعتقد أنه لا يمكن ان يكون هناك أي خير للثورة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني من المشاريع التسووية المطروحة راهناً ، وان الواجب الوطني الفلسطيني يقتضي التصدي لها ، جميعا وبحزم ويقظة كاملين لتأمين شروط هزيمة اتفاقات « كامب ديفيد » والتسوية الاميركية ككل وفرض شروط الثورة الفلسطينية على المعسكر المعادي ، وهي الشروط المتضمنة في البرنامج الوطني المرحلي .

س ـ تأتي ايضاً مسألة تحديد الهدف الوطني في هذه المرحلة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على اي جزء يتحرر من ارض الوطن .

ج ـ نعتقد أن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في كانون الثاني ١٩٧٩ في دمشق ، قد كرست التفاف كافة فصائل المقاومة الفلسطينية وكافة قطاعات الشعب الفلسطيني الوطنية في الداخل وفي الشتات حول البرنامج الوطني المرحلي وحول أهداف النضال الفلسطيني الراهن ، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

ـ تحقيق اجلاء الاحتلال الاسرائيلي عن جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة

عام ١٩٦٧ بدون قيد أو شرط .

- ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره بحرية كاملة وممارسته لسيادته فوق ارضه في اطار دولة وطنية مستقلة .

- عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم .

ونضالنا الوحدوي يتركز الان على الدفاع عن هذه الاهداف الوطنية والتصدي لكل المحاولات الرجعية للدفع باتجاه المساومة عليها او « التساهل » في التعامل معها . مثال على ذلك مشاريع « الوصاية الاميركية » التي طرحتها بعض الاوساط البرجوازية الفلسطينية كمرحلة انتقالية يتم بعدها الانتقال للدولة الفلسطينية المستقلة . وكلنا نعرف بالتجربة مدى « حياد » الامبريالية الاميركية تجاه اهدافنا الوطنية وخاصة تجاه استقلالنا الوطني .

س - وتأتي في هذا السياق أيضاً مسألة ادارة التحالفات والخصومات على الصعيدين العربي والدولي .

ج - ان التمييز بين الاصدقاء والاعداء قضية حيوية بالنسبة لأي شعب مناضل ولأية حركة تحرر . وموقفنا على هذا الصعيد واضح كل الوضوح . فالى جانب ثورتنا واهدافنا الوطنية تقف شعوبنا العربية وقواها ومنظماتها الوطنية والتقدمية ، كما تقف شعوب العالم ومنظومة الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، وحركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة . واعداؤنا هم الان واضحون كل الوضوح : حلف « كامب ديفيد » ؛ الامبريالية الاميركية واسرائيل الصهيونية والرجعية المصرية الخائنة ، وكافة اذناب الامبريالية الرجعيين في المنطقة والعالم .

وقد قادت خطوات السادات الاخيرة منذ عام ١٩٧٧ الى مزيد من توضيح الصورة على الصعيد العربي ، فقامت الجبهة القومية للصمود والتصدي التي نعتبرها بحق نواة المجابهة الاساسية للمشروع الامبريالي - الصهيوني في المنطقة وهيئة اركان المواجهة الوطنية لتيار الخيانة والاستسلام في صفوف البرجوازية العربية .

وقد بذلنا كل الجهد على الصعيد الفلسطيني حتى نؤمن التزاماً فلسطينياً كاملاً بأهداف وتوجهات جبهة الصمود والتصدي ، ووقفنا بحزم امام اتجاهات التردد والتذبذب وابقاء النوافذ مفتوحة مع السادات ومع الرجعيات العربية المرتبطة بالامبريالية الاميركية . ونعتقد أن هذا النضال يجب ان يتواصل حتى يتأمن للثورة الفلسطينية في كل معركة وفي كل مرحلة وضوح الرؤية والمواقف ، خاصة عندما تحاول الدول الرأسمالية الاوروبية ، بالتواطؤ مع الرجعيات العربية وخاصة المغربية والسعودية والاردنية ، انقاذ عربة التسوية الامبريالية من خلال طرح مبادرات تبدو في بعض جوانبها ذات مضمون ايجابي في حين ترتبط ترجمتها الواقعية بمسار التسوية الاميركية اياها .

س - كيف تتصورون حدود استقلال كل فصيل من فصائل م . ت . ف . في ممارساته الخاصة ، محلياً وعربياً ودولياً ، حين لا تتفق وجهات نظره مع الفصائل الأخرى أو مع مقررات المؤسسات التشريعية والتنفيذية في المنظمة ، وما هو المطلوب كي يتحقق الالتزام الكامل بهذه المقررات على قاعدة التزام الاقلية بالاغلبية ؟

ج ـ لقد كرسنا بالممارسة وبالمواثيق حرياتنا الاساسية في الساحة الفلسطينية على صعيد التعبير والتنظيم ؛ وهكذا يحتفظ كل فصيل فلسطيني بحريته التامة في التنظيم والتعبير عن مواقفه الوطنية والعالمية وفي اقامة الصلات والروابط عربياً ودولياً . كل ذلك طبعاً في اطار الاهداف الوطنية المشتركة المعبر عنها في البرنامج الوطني المرحلي وفي قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني .

ان سلامة ممارسة هذه « الديمقراطية الفلسطينية » ، تتطلب على الصعيد التنظيمي التزاما كاملا بالوثائق المشتركة ، وتحديداً بالبرنامج التنظيمي المقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وبالتالي التزاما كاملا بقرارات المجالس الوطنية والهيئات التنفيذية المشتركة ، كما تتطلب ابتعادا عن نهج التفرد والاستئثار في اتخاذ القرارات السياسية وممارستها ، وبطبيعة الحال التزاما بالمبادىء الجبهوية للعمل المشترك .

فطبيعة المرحلة الراهنة من النضال الفلسطيني تفرض تمسكاً جدياً بالعمل الجبهوي والجماعي حرصاً على سلامة المسيرة وعلى وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية ووحدة القرار الوطني والموقف من القضايا الاساسية . وهي تتطلب ايضاً انتهاج مبدأ التمثيل النسبي في الهيئات التمثيلية المختلفة السياسية والنقابية منعاً لاي تفرد او فئوية يلحقان بالضرورة ضرراً بالوحدة الوطنية والمسيرة المشتركة على طريق التحرير والاستقلال .

س ـ تتوفر هوامش مشتركة عريضة للتعاون وللعمل الموحد . واذا كنتم غير راضين عما هو قائم الى الآن ، فكيف يمكن تطويره ، وخصوصاً بالنسبة لتمثيل الفصائل في مؤسسات م . ت . ف . وتمثيلها في التنظيمات الجماهيرية ؟

ج ـ ان تطبيق البرنامج التنظيمي الوحدوي المقر من قبل قيادة المقاومة ثم من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة يتطلب تمثيلا لكافة فصائل المقاومة والعمل الوطني الفلسطيني في الهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة لمنظمة التحرير . والمهمة المباشرة في هذا الصدد تكمن في تمثيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بجانب « فتح » والجبهة الديمقراطية والمنظمات الاخرى ، واعتماد تمثيل مناسب لسائر الفصائل وقوى العمل الوطني في اللجنة التنفيذية وفي المجلس المركزي وسائر الهيئات .

أما على صعيد التمثيل في المنظمات الجماهيرية ، فما زالت صيغة العمل الجبهوي غير مأخوذ بها على نطاق جدي ؛ اذ ما زالت التكتلات غير المبدئية احياناً ، او الاتجاهات الاستئثارية ، تفرض صيغاً مشوهة للتمثيل في اطار هذه المنظمات فلا تعكس القاعدة الجماهيرية لها ولا الطموحات المخلصة لتطويرها نقابياً وتنظيمياً لكي تقوم بدورها بشكل أفضل دائماً .

ان اعتماد صيغة التمثيل النسبي في كافة المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية هو الطريق لتعزيز العمل المشترك وبالتالي لتطوير الوحدة الوطنية وترسيخها . وعبر هذه الصيغة يتم تمثيل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني الوطنية بأقرب ما يكون الى الدقة .

س ـ يشكو العمل المسلح من تبعثر الجهود المنصبة في مجالاته حيث تتعدد مراجع القرار وجهات التنفيذ إلا في الحالات الطارئة أو المواجهات الخطرة ، فهي يمكن وضع حد لهذا وكيف ؟

ج - ان حل معضلة التبعثر على صعيد العمل العسكري الفلسطيني يكمن في التنفيذ الجاد لقرارات سبق أن تبنتها دورات سابقة للمجلس الوطني الفلسطيني . فقد سبق أن اتخذت قرارات في هذا الاطار لتشكيل جيش شعبي موحد يضم كافة القوى المقاتلة للمقاومة الفلسطينية وميليشيا شعبية موحدة تضم الاحتياطي المسلح في المدن والمخيمات والتجمعات الفلسطينية الرئيسية . ويحتفظ كل فصيل فلسطيني ، في اطار هذه الهيئات الموحدة ، باستقلاله التنظيمي والسياسي وحرية التعبير والتعبئة التنظيمية ، كما يتمثل في مختلف الهيئات القيادية الخاصة بهذا الجيش الموحد وهذه الميليشيا الموحدة ، على أساس جبهوي يعتمد في آن واحد التمثيل النسبي وجماعية العمل ، تفادياً لكل ما يمكن ان يهدد الصيغة الوحدوية بالتفكك .

ان تشكيل الجيش الشعبي الموحد والميليشيا الشعبية الموحدة وهيئة الاركان الموحدة للعمل الفلسطيني المسلح ، كل ذلك سيوفر على المقاومة الفلسطينية الكثير من الجهود الضائعة والكثير من الاحتكاكات المؤذية ، وسيؤمن للثورة الفلسطينية اداة عسكرية أكثر فعالية وكفاءة .

س - طرحت مفاهيم للوحدة الوطنية الفلسطينية تعني الانتهاء الى دمج أوجه معينة من انشطة كافة الفصائل ، كالعسكرية أو المالية وغيرها ، دمجاً كاملا ، هل تعتقدون أن هذه المفاهيم سديدة ، او انكم تفضلون صيغ التعاون والتنسيق بدل الدمج ؟

ج - لا يمكن الحديث عن دمج كامل الا اذا كان مبرر الاستقلال التنظيمي غير موجود بالاساس . فوجود فصائل ومنظمات متعددة ليست تعبيراً عن التبعثر البشري الفلسطيني وعن تداخل الاوضاع العربية بالاوضاع الفلسطينية فحسب ، بل هو تعبير عن البنية الطبقية المركبة للشعب الفلسطيني والتمايزات الموضوعية القائمة على هذا الاساس .

ومن هنا فان الوحدة الوطنية السليمة لا يمكن ان تقوم على اساس الغاء تمايزات هي في حقيقتها موضوعية . ولكن يمكن ويجب ان تقوم على اساس **جبهوي** - حتى في المجالات العسكرية والمالية لا بل تحديداً في هذه المجالات - يزاوج في آن واحد بين فصائل وفوائد العمل المشترك المنسق المبرمج الموحد وبين حرية التنظيم والتعبير والتعبئة في اطار هذا العمل الموحد . وما من شك بأن صيغة كهذه ستكون صيغة راقية تدفع خطوات كبيرة الى الامام العمل الفلسطيني الوطني دون ان تتجاوز الواقع الموضوعي أو تقفز فوقه .

س - ما هي المجالات التي يمكن الأمل بتحقيق تنسيق أوفر فيها ، أو دمج ، والاخرى التي ترون ان تظل مستقلة ، وكيف يمكن التنسيق بين النوعين ، مع الحرص على تعزيز الوحدة الوطنية ؟

ج - ان الوحدة الوطنية يجب ان تكون كاملة وتشمل كل مرافق العمل الوطني . والاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي وحرية التعبير والتعبئة لا يشكل انتقاصاً لهذه الوحدة ، لا بل يفتح المجال امام تعزيزها وتدعيمها على قاعدة ديمقراطية طوعية .

وليس الخيار بالتالي بين الدمج والاحتفاظ بالاستقلال ، بل هو اعتماد الوحدة الوطنية من خلال العمل الجبهوي ، وهو الاطار العلمي لتدعيم هذه الوحدة ، ولنا في تجارب حركات التحرر امثلة ملموسة على هذا ، كما جرى في جبهة تحرير جنوب الفيتنام وفي نيكاراغوا ، والآن في زيمبابوي والسلفادور .

روز مصلح

إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية

تنبع أهمية المياه في الضفة الغربية من اعتماد اقتصادها بشكل اساسي على الانتاج الزراعي البعلي الذي يتفاوت حسب سقوط الامطار من سنة لاخرى .

وقد حاولت اسرائيل ، منذ بداية الاحتلال ، الاستيلاء على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية ، ومصادرة الاراضي كجزء من سياستها الاستيطانية للمناطق العربية . وأعرب تقرير لجنة بن ـ اليسار للتخطيط للحكم الذاتي أنه « لن يكون بالمستطاع تطوير المستوطنات اليهودية في المناطق دون هذين العاملين : الأرض والمياه » (١) .

ويعتبر توفر المياه ضروريا لاستمرار الاستيطان وديمومته حيث يمكن جلب المستوطنين وضمان بقائهم . لذلك فان رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، رعنان فايتس ، يشدد على أهمية تركيز الجهود في غور الاردن (٢) . وقد صودر لاغراض الاستيطان حوالى ١,٥ مليون دونم بما فيها « املاك الغائب » والاراضي الاميرية حتى تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ (٣) . أي ما يعادل حوالى ٢٨ ٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية . ويعتبر معظم الاراضي التي صودرت واقيمت عليها المستوطنات اراضي زراعية وتبلغ ١٣,١ ٪ من مجموع الاراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية (٤) . وتوصي لجنة التخطيط للحكم الذاتي بالابقاء على هذه المستوطنات بالاضافة الى الاستمرار في السيطرة على مصادر المياه في الضفة بحجة ان « معظم ينابيع المياه التي في جوف ارض اسرائيل داخل الخط الاخضر موجودة في « يهودا والسامرة »"(٥) .

مصادر المياه في الضفة الغربية

تعتمد الضفة الغربية على المطر كمصدر اساسي للمياه ، وقد بلغت الكميات المتوفرة من جميع مصادر المياه ٨٩٦ مليون متر مكعب كمعدل لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، موزعة بملايين الامتار المكعبة كما يلي (٦) :

	١٩٦٤	١٩٦٥	المعدل
مياه امطار جارية	٦٤	٦٠	٦٢
المتحول الى مياه جوفية	٧١٣	٧٢٦	٧١٩,٥
مياه سطحية	١١٨	١١١	١١٤,٥
المجموع	٨٩٥	٨٩٧	٨٩٦

فاذا ما حسبت كمية المياه الجارية يبقى ٨٣٤ مليون متر مكعب صالحة للاستغلال سنويا في الضفة الغربية . وقد حسب معدل سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ للتعويض عن التغيرات الممكن حدوثها نتيجة لتذبذب الامطار ، التي تغذي المياه الجوفية والسطحية . وأي استهلاك للمياه لا يراعي مقدار الامطار المتساقطة يؤدي الى انخفاض في منسوب المياه الجوفية بالاضافة الى ملوحتها .

وتقدر المصادر الاسرائيلية طاقة الضفة الغربية من المياه بحوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب (٧) ، أي اقل من نصف التقدير المذكور سابقا . وذلك ناتج عن الاختلاف في تقدير المياه الجوفية والبالغ ١٦٠ مليون متر مكعب ، كما يبين التوزيع التالي :

مياه جوفية ١٦٠ مليون متر مكعب .

مياه جارية ٤٠ مليون متر مكعب .

مياه سطحية ١٩٠ مليون متر مكعب .

وتعتبر السلطات الاسرائيلية المياه الجوفية في منطقة سفوح جبال نابلس تابعة لها وهذه تقدر بنصف مليار متر مكعب ، ولذلك لم تحسب مع مياه الضفة الغربية .

وحتى عام ١٩٦٧ ، كانت المياه المستخدمة في الضفة الغربية هي من المياه الجوفية العذبة ، وهذه تعادل ١١٠ ملايين متر مكعب حسب التقديرات الاسرائيلية (٨) ، واقل من ذلك حسب التقديرات الاخرى . وهذا يدل على عدم استثمار اكثر من $\frac{١}{٨}$ كميات المياه المتوفرة .

استهلاك المياه في الضفة الغربية

تشير كميات المياه المستهلكة في الضفة الغربية حتى العام ١٩٦٧ ، والبالغة ٨١,٥ مليون متر مكعب سنويا (٩) ، الى عدم استغلال للثروات المائية في الضفة الغربية والتي كان من الممكن الاستفادة منها في ري مساحات شاسعة من الاراضي للاغراض الزراعية بدل الاعتماد على الانتاج البعلي ، خصوصا ان المياه التي استخدمت للاغراض الصناعية والمنزلية لم تتجاوز في ذلك العام ٦,٥ ملايين متر مكعب (١٠) . وفي العام ١٩٧٥ ارتفع ما تستهلكه الضفة الغربية من المياه الى ١٠٠ مليون متر مكعب منها ٩٠ مليون متر مكعب للزراعة و ١٠ ملايين متر مكعب للاغراض الاخرى (١١) .

وفي سنة ١٩٧٧ بلغت كمية المياه المستهلكة ١٢٠ مليون متر مكعب (١٢) ، منها ١٠٠

مليون متر مكعب للزراعة [١٣] . ولكن هذا الارتفاع ناتج عن استهلاك المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في الضفة الغربية ، ولا تعبر عن الزيادة الحقيقية للاستهلاك للسكان العرب . وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة التي تعتمد على الري ٨١ ألف دونم : أي ما يعادل ٤ ٪ فقط من مساحة الاراضي الزراعية [١٤] والتي تعادل ٢٠٢٠ الف دونم [١٥] . ويقع معظم هذه الاراضي في منطقة الغور بالاضافة الى مساحات محدودة في منطقتي طولكرم وقلقيلية. وتعتمد جميعها في الري على الآبار الارتوازية . وقد بلغ عدد هذه الآبار حتى سنة ١٩٦٧ ، ٧٢٠ بئراً كان منها ٣١٤ بئراً فقط صالحة للاستعمال : ١١٩ بئراً في الاغوار والسفوح الشرقية ، و١٩٥ بئراً في السفوح الغربية والمناطق الساحلية[١٦] . وتنتج جميعها حوالى ٣٣ مليون متر مكعب من المياه[١٧] . كما تكثر الينابيع في الضفة الغربية ، حيث يوجد ٣٥٦ نبعاً وعين ماء ، تقدر طاقتها الانتاجية بأكثر من ٥ ملايين متر مكعب سنويا[١٨] ، ٩٣٪ منها في السفوح الشرقية[١٩] . وهذا يشير الى اهمية السفوح الشرقية والاغوار من حيث احتوائها على غالبية المصادر المائية الجوفية للضفة الغربية .واقامة المستوطنات في هذه المناطق بالكثافة المعروفة تشير الى سياسة اسرائيل في السيطرة على هذه المصادر والاستيلاء على الاراضي الزراعية الخصبة في الضفة الغربية .

ويعتمد الاستهلاك المنزلي بشكل اساسي على آبار الجمع التي ما زالت تحتل أهمية كبرى ، خصوصا في القرى ، رغم مد شبكات توزيع المياه . فالقيود التي وضعتها السلطات الاسرائيلية على الاستهلاك ، احيت استخدام هذه الآبار من جديد . ويقدر الاستيعاب الفعلي لهذه الآبار بما بين ٥٠٠ الف متر مكعب و ٢ مليون متر مكعب سنويا [٢٠] . بالاضافة الى ١٩ بئرا ارتوازية صالحة للشرب[٢١]. وبحساب اجمالي استهلاك المياه للاغراض الزراعية والصناعية والمنزلية من الكمية التي يمكن استغلالها ، يتضح ان هناك فائضا يبلغ حوالى ٧١٤ مليون متر مكعب يمكن استخدامه * . وقد عملت السلطات الاسرائيلية على استغلال هذا الفائض وحرمان السكان العرب من امكانية استخدامه . وقد اشار الى ذلك مدير دائرة المياه الاسرائيلية مائير بن ـ مائير بقوله : « لن يسمح بتزويد الضفة الغربية بأية كميات اضافية من المياه للاغراض الانتاجية ، واية زيادة ممكنة تستوجب وجود حاجة لها للاغراض المنزلية »[٢٢] .

ولم تجر أية محاولات لاستثمار مياه نهر الاردن لصالح الضفة الغربية ، واما مشروع خالد بن الوليد الذي بدىء العمل به قبل سنة ١٩٦٧ ، فلم يتم تنفيذه حتى الآن .

المستوطنات وازمة المياه في الضفة الغربية

عملت السلطات الاسرائيلية على انشاء ما يقارب ٧٥ مستوطنة موزعة في كافة انحاء الضفة الغربية . الا ان العدد الاكبر قد اقيم في منطقة الاغوار ، حيث تتوفر المياه السطحية والجوفية بكثرة . وتعتمد هذه المستوطنات في اقتصادها على الزراعة المروية . ففي الغور ، انشئت شبكة مياه تضم ٣٠ بئرا [٢٣] تضخ تحت ضغط مرتفع لتأمين المياه الضرورية

---

* باعتبار ان قيمة المياه التي يمكن استغلالها حسب معدل سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تعادل ٨٣٤ مليون متر مكعب ؛ والمياه المستهلكة حسب عام ١٩٧٧ تعادل ١٢٠ مليون متر مكعب .

للمستوطنات البالغ عددها ٢٣ مستوطنة [٢٤] . وهذه الابار تصل الى عمق يصل في بعض الاحيان الى ٥٠٠ متر ، مما يؤثر على منسوب المياه في الابار العربية وعلى كمية المياه التي تنتجها الينابيع المجاورة ، خصوصا ان الابار العربية تضخ على عمق حوالى ٦٠ مترا فقط [٢٥] . وقد ضخت ١٧ بئرا ارتوازية حفرتها شركة ميكوروت الاسرائيلية ١٤ مليون متر مكعب ، أي ما يعادل ٣٠ ٪ من مجموع المياه التي انتجتها الابار الارتوازية في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ [٢٦] ، وهذه تعادل ٤٢ ٪ من كمية المياه المضخوخة من الآبار العربية . ويبين الجدول التالي انه بمقابل ٤٦٨٨ مستوطنا في منطقة الغور ، هناك ١٤ الف مواطن عربي يعيشون في هذه المنطقة يعتمدون اساسا على مياه الينابيع والآبار التي تأثرت نتيجة للضخ الاسرائيلي المكثف للمياه [٢٧] :

توزع المستوطنات والسكان والآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية حتى ١٩٧٨/١٢/٣١

المنطقة	عدد المستوطنات [٢٨]	عدد السكان [٢٩]	عدد الآبار [٣٠]
القدس وضواحيها	١٢	٧٦٠٠٠	٤
رام الله والبيرة	١٢	١٥١٤	٣
الخليل وبيت لحم واريحا	١٢	٦٨٩٥	غير محدد
نابلس وجنين وطولكرم	١٤	١٠٥٠	٤
الاغوار	٢٣	٤٦٨٨	٣٠

والواقع ان الابار الاسرائيلية تستهلك حاجتها من المياه بغض النظر عن الكمية التي يحتاجها السكان العرب . كما ان اسرائيل تستهلك حاجتها من مخزون المياه في الضفة الغربية ، اي ما يعادل ٥٠٠ مليون متر مكعب [٣١] . لذلك ، فان ما يتبقى للضفة الغربية لا يتجاوز ١٠٠ مليون متر مكعب ، هذا اذا ما قدر استهلاك المستوطنات بمقدار ١٥ مليون متر مكعب سنويا ، وهو في الواقع اكثر بكثير .

وقد تأثرت منطقة الغور بشكل خاص من الضخ الاسرائيلي واعتمادها على الآبار والينابيع في الحصول على المياه ، حيث تقل الامطار كلما اتجهنا شرقا ، ولذلك فان اية زيادة في الاستهلاك لا تقابل بالمقدار نفسه من التغذية ، تؤدي الى نقص في منسوب المياه بالاضافة الى ملوحتها . فمثلاً يتم الحصول على المياه في منطقة بردلة وعين البيضا من ٨ آبار ارتوازية و ١١ ينبوعاً[٣٢] .

وتعتبر هذه المنطقة منتجة رئيسية للخضار والحمضيات . الا ان منسوب المياه في قرية بردلة بدأ بالانخفاض منذ سنة ١٩٦٨ ؛ حيث قامت السلطات الاسرائيلية بحفر بئر في مستوطنة محولا المجاورة تضخ بقوة ١٦٠٠ متر مكعب بالساعة مقابل ٢٢٠ متر مكعب للبئر العربية [٣٣] ، رغم معرفة شركة ميكوروت الاسرائيلية لنتائج هذه العملية على الآبار العربية [٣٤] . وبعد ان كانت قوة الضخ لنبع تل البيضا تعادل ٨٠ متر مكعب بالساعة في العام ١٩٧٠ ، اصبحت في العام ١٩٧٦ تعادل ٥ امتار مكعبة بالساعة ، رغم التطوير الذي قام به سكان هذه القرية في العام ١٩٧٣ لزيادة كمية المياه المضخوخة من هذا النبع [٣٥] . وقد أدى الانخفاض المستمر في

منسوب المياه الجوفية الى جفاف الينابيع في منطقة بردلة وتل البيضا ، ولم يبق الا بئران صالحتان للاستعمال [٣٦] ، احداهما في بردلة وقد تعطلت عن العمل نتيجة لاحتراق محركها بيد « مجهولين » [٣٧] . وبذلك اصبحت هذه القرية عاجزة تماماً عن ري بياراتها ، واصبح جميع سكانها البالغ عددهم الف نسمة مهددين بالهجرة .

وفي قرية العوجا ، بدأ منسوب المياه في الينبوع الرئيسي بالانخفاض ، بعد أن حفرت السلطات الاسرائيلية ثلاث آبار ارتوازية في مستوطنة يتاف [٣٨] ، مما أدى الى جفاف بساتين الموز والحمضيات . ونتيجة لهذا الوضع ، لم يبق في القرية سوى ٥٠٠ شخص من مجموع الفي نسمة ، تحولوا الى عمال مأجورين في المستوطنات المجاورة . كما حفرت شركة ميكوروت بئرين عميقتين قريبتين من نبع عين الفصايل لري مستوطنات يتاف ونعران وهاجدود وغلغال وتومير وفاتيفال وماسوا [٣٩] ، بالاضافة الى حفر آبار قريبة من مياه عين القلط ، التي تستقي منها اراضي الحسينية المزروعة بالحمضيات والموز والخضار [٤٠] ، وبئرين على مقربة من عين السلطان [٤١] ، التي تزود اريحا بالمياه ، وأربع آبار في حوض الفارعة [٤٢] . ونتيجة لمثل هذا الوضع ، فقد العديد من السكان وسائل معيشتهم الاساسية وتحولوا الى مزارعين دون أرض . مثلا ، فقدت قرية بيت دجن ٨٠ ٪ من اراضيها الزراعية وتحول ٩٠ ٪ من سكانها البالغ عددهم ألفي نسمة الى عمال مأجورين . كما تعرض سكان منطقة عين الديوك والنويعمة البالغ عددهم ألفي نسمة الى تهجير مماثل للذي حصل في القرى المجاورة ، رغم أن القدرة الانتاجية لمياه هذه المنطقة كانت تفوق انتاجية مياه عين السلطان [٤٣] .

وتتركز الآبار الاسرائيلية حتى سنة ١٩٧٩ ، بشكل اساسي في منطقة الاغوار ، حيث تتوفر المياه الجوفية والسطحية ويقل سقوط الامطار . وقد ادى الضخ المكثف الى انخفاض منسوب المياه في ينابيع السفوح الشرقية التي تعتمد عليها الزراعة في هذه المنطقة والتي تشكل معظم الزراعة المروية في الضفة الغربية . ويبين الجدول التالي توزع الآبار الاسرائيلية :

مواقع الآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية
حتى العام ١٩٧٩[٤٤]

وادي الاردن	العدد	المناطق الجبلية	العدد
بردلة والبقيعة	٣	كفر مالك	١
		بيت نوبا	١
فروش بيت دجن	٣	اللطرون	٢
بيت فوريك والجفتلك	٣	كفر قدوم	١
		كفر صور	١
عقربة وفصايل	٣	عرابة	١
		القدس	٦
طريق اريحا والنويعمة	٢		
العوجا واريحا	٤		
عقبة جبر	١		

وبالاضافة الى ما ذكر عن حفر الآبار الارتوازية البعيدة العمق لاغراض الزراعة ، قامت السلطات الاسرائيلية باستخدام ثلاث آبار في بيت لحم والزاوية وشبتين لاغراض الشرب في المستوطنات المجاورة [٤٥] ، كما قامت شركة ميكوروت بحفر أربع آبار للغرض نفسه في قباطية وبيت ايبا وعرابة والفارعة [٤٦] وهذه الآبار السبع يمتلكها الحاكم العسكري للضفة الغربية وتديرها شركة ميكوروت [٤٧] . وبالمقابل ، فقد منع السكان العرب من حفر آبار جديدة للاغراض الزراعية ، كما حددت الكمية التي يسمح لهم باستخدامها بحيث لا تتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للبئر الواحدة [٤٨] ، منعا لاية زيادة محتملة في الاستهلاك . وقد حددت هذه الكميات من خلال رخص بالكميات التي يسمح بضخها سنويا من هذه الابار تراقب من خلال عدادات استعملت لهذا الغرض . وطوال فترة الاحتلال لم يسمح للسكان العرب الا بحفر بئرين للاغراض الزراعية في منطقة العوجا بعد الضغط الجماهيري الذي حدث على اثر جفاف النبع هناك . كما لم يرخص الا بخمس آبار للشرب تم حفرها من قبل بلديات نابلس وطولكرم وقلقيلية وقفين [٤٩] . ولم تجر الموافقة على حفر بئر عين سامية في منطقة رام الله رغم اشتداد ازمة المياه فيها ، الا بشـرط تزويد المستوطنات المجاورة بحوالى ثلث كميات المياه التي تستفيد منها ٣٠ قرية وبلدية تابعة لمصلحة مياه رام الله ، الامر الذي نتج عنه عجز يومي مقداره ٢٥٠٠ متر مكعب[٥٠] .

وتعاني معظم قرى ومدن المناطق الجبلية ، والتي تشكل نحو أربعة اخماس مساحة الضفة الغربية ، من ازمة في مياه الشرب . فالينابيع في هذه المناطق قليلة ، والامطار عدا كونها متذبذبة ، فهي قليلة ويبلغ معدل سقوطها في الجنوب ٤٠٠ ملم سنويا . ورغم ذلك فان السلطات الاسرائيلية تحاول تزويد مستوطناتها في هذه المناطق من شبكة مياه الضفة الغربية ، ان توفر ذلك ، والا فانها تحصل على المياه الضرورية للمستوطنات من شبكة المياه الاسرائيلية ، كما هو الحال في مستوطنة غوش عتسيون القريبة من مدينة الخليل [٥١] .

وتشهد مدينة نابلس ازمة خانقة في المياه ، حيث توزع المياه على الاحياء السكنية مرتين فقط في الاسبوع . اما القرى المجاورة فيبقى بعضها دون مياه لعدة أيام [٥٢] . اما الآبار التي تستخدمها هذه المنطقة ، فقد تعطلت احداها في حزيران ١٩٦٧ ، وانخفض منسوب المياه في الثانية ، واما البئر الثالثة فلم تسمح السلطات الاسرائيلية باصلاحها . وتبقى بئر البادان الوحيدة الصالحة للاستعمال[٥٣]. ورغم هذا الوضع، فان المستوطنات المجاورة تستهلك ٢٠٪ مـن مياه منطقة نابلس[٥٤] . والجـدير بالذكر ان اسرائيل تستهلك عدا ما تستهلكه المستوطنات ، نصف مليار متر مكعب من مخزون المياه الجوفي في سفوح جبال محافظة نابلس [٥٥] . وقد ادت زيادة الضخ الى انخفاض منسوب الآبار والينابيع في هذه المنطقة التي اعطت في العام ١٩٧٩ ما يعادل $\frac{1}{8}$ الكميات التي تنتجها عادة [٥٦] ، خصوصا ان الامطار القليلة التي سقطت في السنوات الثلاث السابقة لم تعوض الزيادة في الاستهلاك . وتعارض السلطات الاسرائيلية بشدة حفر أية بئر في هذه المنطقة حتى لا تتأثر الكميات التي تستثمرها لصالحها من الخزان الجوفي الذي تعتبره احتياطيا لا تستطيع التفريط فيه ضمن ازمة المياه التي تعاني منها . ولذلك تتمسك اسرائيل ، في محادثات الحكم الذاتي ، بضرورة السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية .

ولم تنج المياه السطحية من استغلال السلطات الاسرائيلية حيث بديء في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٧٦ بضخ ٨٠٠ الف متر مكعب سنويا من مياه نهر الاردن ، وسوف يرتفع الضخ الى مليون ومئة متر مكعب (٥٧) . كما قامت السلطات الاسرائيلية بتنفيذ مشروع اخر لاستثمار مياه نهر الاردن ، وذلك بضخ ٢٥ مليون متر مكعب سنويا من المياه الى خزانات في طبريا في فصل الشتاء لاستثمارها في تزويد مستوطنات جنوب غور الاردن وغور بيسان (٥٨) .

وتطالب اسرائيل في المحادثات التي تجري مع السلطات الاردنية ، عبر موظفين اميركيين (٥٩) ، بتحديد كميات المياه المخصصة للضفة الغربية بعد اتمام مشروع سد المقارن الاردني الذي ينتهي العمل به في العام ١٩٨٢ (٦٠) ، وتقدرها بنحو ٢٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً (٦١) ، باعتبار ان كميات المياه التي تستهلكها المستوطنات الاسرائيلية الموجودة في الاغوار عبر خزانات طبريا ، يمكن ان تتأثر نتيجة انجاز المشروع الاردني .

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطات الاسرائيلية باستثمار مياه نهر الاردن ، منع المزارعون العرب من ذلك ، حيث نسفت ١٤٠ مضخة كانت قد انشئت على الضفة الغربية لنهر الاردن لاستخدامها في اغراض الري والزراعة (٦٢) .

نتيجة لهذا الوضع ، اضطر كثير من الفلاحين الى ترك اراضيهم ، وقد انخفض عدد العاملين الدائمين في الزراعة من ٧٢ الف عامل في نهاية ١٩٦٧ (٦٣) ، الى ٣٦,٣ الف عامل سنة ١٩٧٧(٦٤) . ولا تشير الاحصاءات الى زيادة مماثلة في القطاعات الانتاجية الاخرى في الضفة الغربية ، مما يدل على اضطرار هؤلاء العمال للعمل في اسرائيل ، او الرحيل .

ازمة المياه الاسرائيلية

تشير التقارير الاسرائيلية الى ان هناك ازمة مياه تعاني منها اسرائيل منذ بداية السبعينات ، حيث بدأت كمية الاستهلاك تقارب كمية المياه المتوفرة . وقد قدرت هذه الكمية في العام ١٩٦٧ بنحو ١٥٦٤ مليون متر مكعب (٦٥) . وهذا مشابه لتقدير الخبيرين يعقو بوفيتش وبروشانسكي البالغ ١٦١٠ مليون متر مكعب كحد ادنى و ١٦٥٠ مليون متر مكعب كحد اقصى (٦٦) . وتتوزع هذه الكمية بملايين الامتار المكعبة كما يلي :(٦٧)

مياه جوفية	٩٥٠
نهر الاردن وبحيرة طبريا	٦٠٠
مياه جارية	٦٠ ـ ١٠٠
مجموع	١٦١٠ ـ ١٦٥٠

وتقدر نسبة المياه الجوفية في السفوح الجبلية والساحلية بما يعادل ٢٩,٥ ٪ من مجموع المياه المتوفرة (٦٨) ، وهذه ، كما مر سابقا ، تتركز على شكل حوض جوفي كبير يمتد على طول الجهة الغربية من محافظة نابلس وبصورة محددة في سفوح الجبال الغربية ، ويمكن ان يشكل مع مشروع المياه القطري الممتد من بحيرة طبريا في الشمال حتى النقب في الجنوب مشروعا واحداً يمكن لاسرائيل استغلاله في تنفيذ اوسع المشاريع لديها خصوصا وانه يقع في الوسط(٦٩) . ويؤمن مشروع المياه القطري حاليا بالاضافة الى مشروع خط مياه نهر اليركون

٣٦٪ من مجموع المياه المستهلكة ؛ اي ما يعادل ٦١٠ ملايين متر مكعب سنويا (٧٠) .

وتؤمن مياه المجاري المكررة ٥ ٪ من الطاقة المائية المستهلكة [٧١] ؛ اي ما يعادل ٨٠ مليون متر مكعب سنويا . وتعتبر طريقة التكرير هذه من انجح الطرق التقنية التي اتبعتها اسرائيل لزيادة طاقتها المائية ، مقارنة بمثيلتيها المتبعتين في تحلية مياه البحر ، واحداث الامطار الاصطناعية . فعدا ان الاولى تنتج في احسن الاحوال ٨ آلاف متر مكعب من المياه سنويا [٧٢] ، فان كلفة المتر المكعب الواحد تعادل دولارين ، في الوقت الذي يدفع فيه المزارع ٢,٢ ليرة اسرائيلية [٧٣] ؛ اما الثانية ، فانها بالاضافة الى كونها مكلفة ، فهي غير مضمونة النتائج ، حيث تتساقط الامطار في كثير من الاحيان فوق البحر المتوسط بدل الاراضي المحددة ، نظرا للظروف الجوية التي يصعب التحكم فيها .

وبعد استهلاك احتياطي الضفة الغربية من المياه ، واستنفاد الطرق التقنية لانتاج موارد جديدة للمياه بكلفة معقولة ، فان اسرائيل بدأت باتباع سياسة تقنين في استخدام المياه للتخفيف من حدة الازمة القائمة منذ سنة ١٩٧٧/٧٦ حيث بلغت كمية المياه المستهلكة ١٦٧٠ مليون متر مكعب [٧٤] ، اي بنقص مقداره ٧٢ مليون متر مكعب عن سنة ١٩٧٦/٧٥ [٧٥] . وقد شهدت السنوات السابقة زيادة مطردة في الاستهلاك ، بلغت في سنة ١٩٧٥/٧٤ ، ٣١ مليون متر مكعب اكثر من السنة السابقة ، و ١٣٢ مليون متر مكعب في السنة التي تلتها . وواضح ان التقنين كان على حساب القطاع الزراعي اساسا ، والذي بعد ان بلغت حصته من المياه ١٢٤٩ مليون متر مكعب [٧٧] ، اي ما يعادل ٨٠ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة في العام ١٩٧٠/٦٩ ، انخفض الى ١٢,٧ ملايين متر مكعب [٧٨] ؛ اي ما يعادل ٧٦ ٪ من مجموع المياه المستهلكة في العام ١٩٧٦/٧٥ ، ثم الى ٧٥ ٪ في العام ١٩٧٧/٧٦ [٧٩] . وقد اشار بن ـ مائير ، في تقريره المقدم الى الحكومة الى ان حصة المياه المخصصة للزراعة سوف تنخفض ، حيث بوشر بالتقليل من حصة القطن والافوكادو من المياه ، الامر الذي ينتج عنه زراعة $\frac{1}{3}$ مجموع الاراضي التي كانت تزرع في العام السابق [٨٠] . وهذه المنتوجات هي اساسا معدة للتصدير ، وكانت تعتبر من افضل الصادرات الزراعية الاسرائيلية .

كما انخفض استهلاك المياه في قطاع الصناعة منذ العام ١٩٧٤/٧٣ . فبعد ان بلغ ٩٧ مليون متر مكعب في ذلك العام [٨١] ، اي حوالى ٦ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة ، انخفض الى ٩٤ مليون متر مكعب في العام ١٩٧٥/٧٤ [٨٢] ، ثم الى ٩١ مليون متر مكعب في العام ١٩٧٧/٧٦ [٨٣] ، اي ما يعادل ٥ ٪ من مجموع الاستهلاك الاجمالي .

وواضح ان سياسة التقنين هذه لم تشمل استهلاك المياه للاغراض المنزلية ، حيث تستمر الزيادة في الاستهلاك من سنة لاخرى . فبعد ان كانت الكمية المستهلكة في العام ١٩٧٤/٧٣ تعادل ٢٨٨ مليون متر مكعب [٨٤] ، اي ما يعادل ١٨ ٪ من مجموع الاستهلاك ، وصلت في العام ١٩٧٦/٧٥ الى ٣٠٥ ملايين متر مكعب [٨٥] ، ثم الى ٣٠٨ ملايين متر مكعب في السنة التي تلت [٨٦] ، اي ما يعادل ٢٠٪ من اجمالي الاستهلاك .

وباعتبار الحد الاقصى لكمية المياه المتوفرة (١٦٥٠ مليون متر مكعب) ، تكون اسرائيل قد تجاوزت ، منذ سنة ١٩٧٦ ، الكميات التي تستطيع استهلاكها بمقدار ٧٨ مليون متر

مكعب ، حيث بلغ الاستهلاك الاجمالي في العام ١٩٧٨/٧٥ نحو ١٧٢٨ مليون متر مكعب [٨٧] ؛ اي ان هناك ضخاً زائدا للمياه الجوفية والسطحية ، لم يعوض عنه ، خصوصا ان كميات الامطار المتساقطة في السنوات الثلاث السابقة كانت قليلة، وقد أشار ميخائيل غرتي في مقاله « المياه والملح والخط الاخضر » الى خطورة الضخ الزائد على المياه الجوفية حيث يؤدي الى « هبوط مستوى المياه في الابار والى ضعف المصادر المائية بالاضافة الى ملوحة الخزانات الجوفية ، وان تحلية هذه المياه تتطلب غسل هذه الخزانات ، وهذه عملية صعبة وفي بعض الاحيان مستحيلة . ولذلك فان المصادر المائية التي تتعرض للملوحة ، ربما تبقى كذلك الى الابد » [٨٨] . ولكنه يحمل مسؤولية الضخ الزائد للسكان العرب في الضفة الغربية ، « ان ارتفاع الاستهلاك في الضفة الغربية بعد سنة ١٩٦٧ كان احد الاسباب التي ادت الى الملوحة في المياه الجوفية » [٨٩] . والزيادة في الاستهلاك ناتجة عن وجود المستوطنات الاسرائيلية والضخ الزائد وغير المبرمج الذي تقوم به . ولا تتخذ السلطات الاسرائيلية اجراءات عملية من اجل ضبط كميات الاستهلاك المخصصة لهذه المستوطنات ، لانها بحاجة لوجود المستوطنين وبقائهم باي ثمن . وبالمقابل حرم السكان العرب في الضفة الغربية من الكميات الضرورية لمعيشتهم ، مما يجبرهم على النزوح . وتتحمل اسرائيل مسؤولية الضخ الزائد ، اذ تستهلك نصف مليار متر مكعب من المياه الجوفية للضفة الغربية : مما ادى الى ملوحة الخزانات الجوفية للمياه .

ولدى مقارنة استهلاك المياه في اسرائيل في العام ١٩٧٧ باستهلاك الضفة الغربية ، نجد انه يزيد باكثر من ١٤ مرة في اغراض الزراعة ، و ٤٠ مرة في اغراض الصناعة والاستخدام المنزلي [٩٠] . ويبلغ المعدل العام لاستهلاك الفرد في اسرائيل ٥٣٧ متراً مكعباً ، بينما لا يتجاوز ١٤٢ مترا مكعبا في الضفة الغربية ، اي ربع المعدل في اسرائيل . اما معدل الاستهلاك المنزلي للفرد فيبلغ ٨٦ مترا مكعبا في الاولى و ١٣ مترا مكعبا في الثانية ، اي ما يعادل $\frac{١}{٥}$ المعدل في اسرائيل . واذ تتمسك اسرائيل بمصادر المياه في الضفة الغربية ، فهي لا تفعل ذلك لان هذه المصادر « مرتبطة بالمياه التي تستخرجها اسرائيل ابتداء من منطقة بيسان وانتهاء ببئر السبع على موازاة الشاطىء والسفوح الغربية » [٩١] ، وتخشى عليها من زيادة الضخ في الضفة الغربية ، فالعكس هو الذي حدث ، حيث انخفض منسوب المياه في الضفة الغربية مما اثر على زيادة الملوحة في الخزانات الجوفية ؛ بل لان اسرائيل بحاجة لهذه المياه لضمان بقاء المهاجرين والمستوطنين ، اي لضمان استمرار اجراءاتها التوسعية ووجود المستوطنات ، بالاضافة الى تحقيق هدف آخر هو تخريب اقتصاد الضفة الغربية المعتمد على الزراعة عن طريق التحكم بالموارد المائية .

فرغم ازمة المياه التي تعاني منها اسرائيل ، ورغم استخدام العدادات لمراقبة تجاوز كميات المياه المستهلكة للحصص المقررة ، يتم بشكل عام تجاوز في الاستهلاك من قبل المستوطنات والموشافيم والمزارع الخاصة ، لما يحدد من قبل شركة المياه القطرية (ميكوروت) . ولا تستطيع السلطات ان تفعل شيئا حيال هذا الوضع . فمثلا تستهلك مزرعة وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ضعفي ما يستهلكه موشافان للاغراض الزراعية والمنزلية ، وهذا يعادل حصة مئتي عائلة تعمل في الزراعة[٩٢] . وقد بلغت حصة المزرعة من المياه سنة ١٩٧٧/٧٦ ما يعادل ٧٦٢ الف متر مكعب ، ولكنها استهلكت ١١٨٦ الف متر

مكعب[٩٣] ؛ اي ما يقارب استهلاك منطقة رام الله من المياه والمقدر بحوالى ١,٨ مليون متر مكعب[٩٤] . اما مستوطنة اورهانير ، فقد استهلكت في سنة ١٩٧٨/٧٧ حوالى ١,٧ مليون متر مكعب ؛ اي بزيادة قدرها ٨,٣٪ عن حصتها السنوية[٩٥] . كما يتخطى كيبوتس ارتس الحصة المقررة له بمقدار ٩,٥٪[٩٦] .

خاتمة

في مواجهة هذه الازمة ، سيكون من الصعب على اسرائيل التخلي عن موارد المياه في الضفة الغربية وهي تزودها بثلث ما تستهلكه . فالموافقة على ذلك تعني ، في الحقيقة ، الاستغناء عن احد شيئين اساسيين لضمان استمرار قدوم المهاجرين وبقاء المستوطنين ، وقد قامت اسرائيل على هاتين القاعدتين : الهجرة والاستيطان . ويشير وزير الزراعة اريئيل شارون الى اهمية الاستيطان في الضفة الغربية ، بقوله : « يجب الاستيطان بحجم كبير في الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، وغور الاردن ، والقدس ، وقطاع غزة ، وفي فترة الحكم الذاتي وبعدها . ودائماً لن تكون المستوطنات خاضعة لاية سلطة عربية من اي نوع ، وستكون اسرائيل مسؤولة عن الامن » ، ومسؤولة « عن منع الاضرار بمصادر المياه في الضفة الغربية » ، وايضاً « يجب اعطاء جواب حازم للسكان في الضفة الغربية ووادي الاردن ، انه يجب ان يوجد استيطان يهودي كثيف بالضفة الغربية ، ويجب الآن مصادرة الاراضي الحيوية للاستيطان » [٩٧] . وقد صادقت الحكومة على القرارات المتعلقة بتزويد المستوطنات في غور الاردن بالمياه من بحيرة طبريا ، كتعبير سياسي عن موقف اسرائيل من مستقبل الحكم الذاتي في الضفة الغربية ، اي تكريس الوضع الراهن بسيطرة اسرائيل ، بما فيها استمرار السيطرة على موارد المياه ، وعرقلة تطور قطاع الزراعة وضمان ضعف اقتصاد الضفة الغربية المعتمد اساسا على هذا القطاع .

---

(١) « ر ، إ ، إ » ، ١٩٧٨/١١/٢٣ .

(٢) **المصدر نفسه** ، ١٩٧٩/٥/١٥ .

(٣) الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، « **بعض مصادر الضفة الغربية . ما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلي** » ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ٦ .

(٤) **المصدر نفسه** ، ص ٨ .

(٥) « ر . إ . إ » ، ١٩٧٨/١١/٢٣ .

(٦) Royal Scientific Society of Jordan, «Israel and the Resources of the West Bank», *«Journal of Palestine Studies»*, (Beirut, 1979), no. 32, p. 98.

(٧) State of Israel, Economic planning Authority, *«Economic Survey of the West Bank»*,, (Jerusalem, 1967), p.13 .

(٨) *Ibid.*

(٩) « بعض مصادر الضفة .. » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤ .

(١٠) Economic Survey..., *op. cit.*, p. 14.

(١١) هشام عورتاني ، « **الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية** » ، جامعة النجاح ، نابلس ، ١٩٧٩ ، ص ٣ .

(١٢) « بعض مصادر الضفة ... » **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦ .

(١٣) الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، « **اقتصاديات المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦** » ، عمان ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

(١٤) مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، « **الأرض** » ، دمشق ، ١٩٧٩ ، عدد ٢٠ ، ص ٢٩ .

(١٥) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٦ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٢١) « بعض مصادر الضفة ... » ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٢٢) «*The Financial Times*», London 22 /11/1979.
(٢٣) « الطليعة » ، القدس ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .
(٢٤) «*The Financial Times*» ,22/11/ 1979.
(٢٥) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(٢٧) «*The Financial Times*», 22 /11/ 1979.
(٢٨) « بعض مصادر الضفة ... »، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ . باستثناء منطقة الاغوار ؛
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧ ، باستثناء منطقة الاغوار .
(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٥ ، باستثناء منطقة الاغوار .
(٣١) « *The Guardian* », London, 23/5 /1979.
(٣٢) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٣٣) المصدر نفسه .
(٣٤) Paul Quiring, «Israeli Settlements and Palestinian Rights », «*Middle East International*», (London, 1978), no 88, p.14.
(٣٥) *Ibid.*,
(٣٦) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٣٧) « الطليعة » ، ١ ايار ١٩٧٩ .
(٣٨) Uri Davis, Antonia Maks, John Richardson, «Israel's Water Policies», «*Journal of Palestine Studies*», (Beirut, 1980), no 34, p. 20.
(٣٩) Quiring, *op. cit.*, p. 14.
(٤٠) « الطليعة » ، ١٢ تموز ١٩٧٩ .
(٤١) « المستقبل » ، باريس ، ٩ حزيران ١٩٧٩ .
(٤٢) *Ibid.*,
(٤٣) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٧/١٢ .
(٤٤) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، جدول رقم ٧ ، ص ٢٥ .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٤٦) المصدر نفسه .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٥٠) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .
(٥١) « ر . إ . إ » ، ١٩٧٩/١٠/١٩ .
(٥٢) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٧/١٢ .
(٥٣) المصدر نفسه .
(٥٤) المصدر نفسه .
(٥٥) « دافار » ، ١٩٧٨/١١/٢٦ .
(٥٦) « الطليعة » ، ١٩٧٩ /٧/١٢ .
(٥٧) « بعض مصادر ... » ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .
(٥٨) « المصدر نفسه » ، ص ٣٠ .
(٥٩) « عل همشمار » ١٩٨٠/٢/٢٢ .
(٦٠) « بعض مصادر ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .
(٦١) « عل همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢ .
(٦٢) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
(٦٣) هشام عورتاني « الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة الغربية » ، القدس ١٩٧٩ ، ص ١٣ .
(٦٤) Stastical Abstract of Israel 1978 (SAI). (Jerusalem, Israel central Bureau of Statistices,1979) table XXV 11/ 22, p. 788.
(٦٥) « بعض مصادر ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .
(٦٦) Davis et al, op. *cit.*, p. 7.
(٦٧) *Ibid.*,
(٦٨) *Ibid.*,
(٦٩) « الاخبار » ، عمان ، ١٩٧٨/٦/٣٠
(٧٠) « بعض مصادر ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
(٧١) Davis et al, op. *cit.*, p. 7.
(٧٢) *Ibid.*, p. 24.
(٧٣) «*Jerusalem post*», 3/12/1979.

(٧٤) «*SAI. 1978*», table *XV* 6.p.474.

(٧٥) *Ibid.*,

(٧٦) *Ibid.*,

(٧٧) *Ibid.*,

(٧٨) *Ibid.*.

(٧٩) النسبة مستخرجة من المصدر نفسه

(٨٠) *Jerusalem Post.* 3/2/ 1979 .

(٨١) *SAI 1978.* Table XV / 6 p.474.

(٨٢) *Ibid.*,

(٨٣) *Ibid.*,

(٨٤) *Ibid.*,

(٨٥) *Ibid.*,

(٨٦) *Ibid.*,

(٨٧) *Ibid.*,

(٨٨) « **هارتس** » ، ١٩٧٨/١١/٣٠ .

(٨٩) **المصدر نفسه** .

(٩٠) **عورتاني** ، « المصادر ... » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣ .

(٩١) « **دافار** » ، ١٩٧٨/١١/٢٦ .

(٩٢) «*Jerusalem Post*», 3 /1/ 1980.

(٩٣) *Ibid.*,

(٩٤) « **الطليعة** » ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .

(٩٥) « Jerusalem Post», 3/1/1980

(٩٦) *Ibid.*,

(٩٧) « **معاريف** » ، ١٩٧٩/٣/٢٣ .

« رصد اذاعة اسرائيل »

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من اخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين ، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي .
تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف. ، وترسل الى المشتركين فقط .

قيمة الاشتراك السنوي : ٥٠٠ ليرة لبنانية ، عدا اجور البريد .
ترسل طلبات الاشتراك الى : مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، ص.ب . ١٦٩١ ، بيروت ـ لبنان .
ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي ـ فرع رأس بيروت ، برقم ١٣٣٧ .

محمود البدي

من تجربة الاعلام الفلسطيني الخارجي

الرأي العام وتأثيره على القرار السياسي في الشرق الأوسط

المقدمة

للرأي العام أهمية خاصة لدى الحكام واولياء الامور . فهو شغلهم الشاغل على اختلاف نظمهم السياسية والاجتماعية وعلى مر الاجيال والعصور . ويشعر الحاكم بقوته وعظمته اذا حظي بتأييد الرأي العام له ، سواء كان في بلده او خلف الحدود . اما اذا تحول الرأي العام عن الرئيس ونظام حكمه ، فان ذلك يكون بمثابة مؤشر خطر للسقوط والانهيار . فالرأي العام هو عبارة عن ميزان للحرارة يقيس به الحكام قوتهم وشعبيتهم وسعة سلطانهم .

والرأي العام في بلد ما او في منطقة جغرافية معينة ، ليس كما جامداً ، ولكنه متشعب التيارات ، تؤثر عليه عوامل متعددة ومتداخلة تساهم في تكوينه ؛ فهناك عوامل تاريخية وحضارية ، منها التاريخي والحضاري والاجتماعي ، ومنها الفكري والسياسي . وبما ان لكل بلد ظروفه الخاصة والموضوعية ومجالات تطوره فان عوامل التأثير على الرأي العام تختلف من بلد لآخر .

والرأي العام يختلف ويتباين من قضية الى أخرى ومن موضوع الى آخر . فالرأي العام المسلم ، مثلاً ، يرفض الالحاد ويحلل ما حلله الاسلام ؛ لأن العقيدة الاسلامية هي التي صنعت وكونت هذا الرأي العام المسلم .

وتتصارع الافكار والعقائد لكسب الرأي العام ، أو لكسب اغلبية الشعب الى جانبها ، وغني عن القول أن من يحقق ذلك هو المنتصر . لقد انتصرت الثورة الروسية لأن لينين استطاع ان يقنع اغلبية كوادر الحزب بافكاره وافكار ماركس وانجلز . كما انتصرت افكار ماوتسي تونغ الماركسية اللينينية على شان كاي شك لانه استطاع ان يقنع اغلبية الشعب الصيني بالفكر الماركسي اللينيني . وانتصرت ثورة الامام الخميني الاسلامية لانه اقنع اغلبية الشعب الايراني بعدالة نضاله ضد الشاه مستعيناً بالعقيدة الاسلامية .

وكم من ثورة أو عصيان ماتا في المهد وبقيت افكارهما في رؤوس اصحابهما دون ان تصل

الى قلوب وعقول عامة الناس . وما من شك في ان الافكار الجيدة تفرض نفسها ، ولكن لدعاة الفكر وحامليه الدور الحاسم في نشر الدعوة بين عامة الناس واقناعهم بها . فاذا كانوا خير رسل لخير فكر او مبدأ فانهم سينجحون وينتصرون إذ أن الممارسة الصحيحة للافكار المطروحة تعتبر شرطاً اساسياً من شروط الانتصار .

اذن ، فالرأي العام في بلد ما ، او منطقة ما ، هو المادة التي يتصارع من اجلها العظماء والحكام لكسبها الى جانبهم والسيطرة عليها . وكم من مثل في التاريخ اعتنق فيه أكثرية الناس دين ملوكهم سواء كان ذلك بالقهر او بالاقناع . والصراع من اجل كسب الرأي العام قائم منذ بدء التاريخ ، وهو لن ينتهي لان عملية الصراع هي جزء اساسي من قانون الحياة .

الرأي العام والقرار السياسي

تزداد اهمية تأثير الرأي العام على القرار السياسي في العصر الحديث : بازدياد سرعة تطور وسائل الاعلام وسعة انتشارها . ولم يعد الحال كما كان عليه في الماضي ، عندما كان الزعيم السياسي يعتمد بشكل رئيسي على الخطابة لنشر افكاره ومبادئه وكسب عامة الناس . ان الوسائل الاعلامية الحديثة ، المرئية منها والمسموعة والمقروءة ، المنتشرة في كل بيت تقريباً ، تساهم بشكل مباشر في تكوين الرأي العام وكسب تأييده للقضايا المطروحة .

واذا تكون ، الرأي العام ، فهو الذي يختار ، في النظم البرلمانية الانتخابية ، من يحكم البلد . ويقرر جموع الناخبين الحزب الذي سيفوز بأغلبية الاصوات ويرقى الى سدة الحكم من بين الاحزاب المتصارعة . وتحاول السلطة في اي بلد ، من خلال سيطرتها على وسائل الاعلام ، ان تبقي اغلبية الشعب ضمن دائرة افكارها . ولكن الرأي العام لا يذعن دائماً الى ما ينقل اليه من فوق ، خصوصاً اذا اكتشف كذب ما ينقل اليه . فعلى سبيل المثال ، وقف الشعب الاميركي ضد حرب فيتنام بالرغم من ترويج مختلف اجهزة الدولة ، ولا سيما اجهزة اعلامها ،لهذه الحرب . والسبب في ذلك هو ان الشعب الاميركي وجد ان ابناءه يلقون مصرعهم أو آخرين يعودون جرحى ومعاقين الى اهاليهم مما ابطل تأثير وسائل الاعلام في ترويجها وحماسها للحرب . ووقف الشعب الايراني ضد الشاه ومع الامام الخميني ، لان واقع الظلم كان اكبر تأثيراً من اجهزة اعلام الشاه وصور الرخاء التي كانت تنشرها اجهزة الاعلام الشاهنشاهية والغربية .

اذن ، فالرأي العام يساهم في اتخاذ القرار السياسي ، او يمنع اتخاذه ، او يمهد لاتخاذه . فالاعلام هو بنية فوقية تعكس افكار الفئة الحاكمة في البلد . فاذا كانت وسائل الاعلام ملكاً للدولة ، فانها تعكس بالضرورة افكار الحكام أو الرأي الرسمي . اما اذا كانت وسائل الاعلام خاصة ، فانها تعكس افكار الطبقة الحاكمة او المالكة . فالصحف ذات الملكية الخاصة تتصارع فيما بينها وتعبر عن مصالحها ومصالح اصحابها للقراء . وهذا ما يحدث في النظم الليبرالية أو الرأسمالية أو الدول النامية ذات التوجه الغربي . وليس من الضروري ان تتصارع هذه الصحف لمصلحة الشعب : لانها تمثل مجموعة مصالح او دوائر معينة تنطق باسمها . وقد يستفيد الشعب من تصارع الآراء ، عبر الصحف المتضاربة والمعروضة على صفحات الجرائد ويمكنه من خلال ذلك تكوين آراء خاصة بعيداً عن الآراء المطروحة .

وفي النظم الاشتراكية او الدكتاتورية الجماعية ، تكون وسائل الاعلام ملكاً للدولة ، فيعكس الاعلام الفكر الاشتراكي الذي يعتنقه الحزب او الطليعة . اما في النظم الدكتاتورية الفردية ، فان النظام المطلق هو الذي يسيرّ شؤون اجهزة الاعلام بحسب المصالح التي يمثلها ويرتئيها الحاكم المطلق .

ونسوق مثلاً من واقعنا للدلالة على اهمية الدور الذي تلعبه اجهزة الاعلام : اذ لا بد لأي انقلاب عسكري ، اذا اريد له ان ينجح ، من السيطرة على الاذاعة من اجل قراءة البلاغ الاول . ولهذا نرى ان الاذاعة في العالم الثالث هي من أكثر الاجهزة المحروسة في الدولة ، وذلك لحماية النظام من الانقلابات العسكرية .

اثر الاعلام على القرار السياسي في الشرق الاوسط

لا شك في ان قضية الصراع في الشرق الاوسط قضية في غاية التعقيد : فهناك تداخلات سياسية واستراتيجية وحضارية واقتصادية وبترولية . ومن خلال توجه الثورة الفلسطينية لاقناع العالم بعدالة قضيتها وببطلان الادعاء الصهيوني ، صار عليها أن تكثف من نشاطها الاعلامي والسياسي في اتجاهات معينة فرضتها الظروف او فرضها علينا واقع الحال ، كما فرضتها التوازنات الدولية القائمة في عصرنا الحاضر ، فهناك ثورات سبقت وانتصرت دون عناء اعلامي مكثف على الساحة الدولية ؛ لان الأمور كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للرأي العام الدولي ، كحرب فيتنام او حرب الجزائر ، حيث كان يسهل على الانسان العادي ان يرى الحق من الباطل وان ينتصر للحق على الظلم . اما واقع الحال في الشرق الاوسط فهو مختلف تماما ؛ اذ استطاع الاعلام الصهيوني في وقت من الاوقات أن يزوّر الحقائق وان يقنع العالم بأنه على حق وبأن له قضية عادلة ، مما ادى الى طمس حقيقة الوجود الفلسطيني . وايده العالم في ذلك وايد ادعاءاته نظراً لترابط المصالح ، ولعقدة الذنب الناتجة عن مذابح النازية ضد اليهود في اوروبا ، ونظراً للغياب العربي والفلسطيني عن الساحة الدولية في الخمسينات والستينات .

هذا الواقع الجديد ، وهذا التحدي الاعلامي الذي اوجدته الحركة الصهيونية ونشاطها الاعلامي ، قد فرضا على الثورة الفلسطينية والامة العربية ان تركز اهتماماتها على فضح وكشف الادعاءات والاكاذيب الصهيونية . وثمة من يرى ألا ضرورة للاعلام في المجال الدولي : فحرب الشعب الطويلة الامد تغني عن العمل الاعلامي . وقد يكون ذلك محقاً ؛ اذ لو امتلك العرب قوة عسكرية جبارة وكانوا متقدمين تكنولوجياً وعسكرياً لاستطاعوا تحرير اراضيهم المغتصبة بحرب سريعة خاطفة دون عناء اعلامي . ولكنه لا بد من التذكير هنا بأن الامم تلجأ الى حرب الشعب الطويلة الامد للاخلال بعدم التوازن القائم بين ضعفها وقوة العدو . ومن خلال حرب الشعب الطويلة الامد ، تستطيع الامم المتخلفة والمقهورة ان تتجاوز الفجوة الحضارية والتقنية ، وان تعوض هذا النقص القائم بينها وبين قوى الاستعمار والامبريالية . وبسبب هذه الفجوة التكنولوجية والعسكرية بين العرب وبين العدو الصهيوني ، تشتد الحاجة ، بالاضافة لحرب الشعب الطويلة الامد ، الى اعلام قوي ونشيط ، لمجابهة الاعلام الصهيوني المسيطر ، خصوصاً في العالم الغربي . والى ان تملأ الفجوة الحضارية بيننا وبين العدو الصهيوني ، فإن

وقتاً سيمضي وجهوداً ستبذل ودماءاً ستسيل ؛ لان ذلك هو قدرنا وقدر الشعوب المتخلفة ، وهذا ما تدفعه وما دفعته سائر الامم كضريبة الزامية ثمناً لتقدمها وتحررها .

وغني عن البيان ان طرحنا الاعلامي يعبر عن واقع تفكيرنا وعن مدى رقينا الفكري والحضاري، وهذا ما يحدد نجاحنا او فشلنا في كسب الرأي العام الدولي ، وخصوصاً الرأي العام المتحضر في الدول الصناعية المتقدمة في الشرق والغرب . ولكي يكون اعلامنا ناجحاً ، يفترض فيه ألا يكون اعتباطياً وموجها بشكل عشوائي شرقاً وغرباً دون انتقاء وتمايز ؛ اي لا بد لاعلامنا الفلسطيني من ان يكون انتقائياً ومركزاً ومكثفاً على جبهات دون أخرى . ولا بد هنا من ان نولي قلاع الصهيونية الاعلامية اهتمامنا الرئيسي ، وان نركز نشاطاتنا على هذه الحصون التي بنتها وحافظت عليها سنوات طويلة ، وجعلت منها سدوداً منيعة في وجه الحق الفلسطيني والعربي . ولا بد من تحطيم هذه الابراج الاعلامية الصهيونية وانتزاع هيمنتها . وبالمقابل ، هناك دوائر اعلامية صديقة ومتعاطفة لا تحتاج الى نشاط اعلامي مكثف ، كالدول الاسلامية والاشتراكية ودول العالم الثالث او كتلة عدم الانحياز .

الدائرة الاعلامية الاولى

ان التركيز الاعلامي على منطقة سياسية دون أخرى أو على بلد دون آخر ، لم يأت اعتباطاً ، بل جاء نتيجة لفهم طبيعة التناقض وطبيعة الصراع الدائر في منطقتنا العربية وفي العالم اجمع . ان تركيز النشاط الاعلامي على دائرة دون أخرى ، وبالتالي رفعها الى المرتبة الاولى ضمن اهتماماتنا الاعلامية ، يعود الى أهمية هذه الدائرة ومدى تأثيرها على القرار السياسي في منطقتنا العربية . فالصراع الدائر في الشرق الاوسط لم يكن ، في يوم ما ، صراعاً محلياً محضاً ، بل كان صراعاً ذا ابعاد وتداخلات عالمية متشعبة ومتشابكة . لقد خُلقت اسرائيل بمؤامرة دولية على حساب شعب فلسطين ، وغذاها المجتمع الدولي وحافظ عليها ، متجاهلاً آلام الشعب الفلسطيني وآماله . أما الآن ، وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية منذ خمسة عشر عاماً بقيادة حركة « فتح » ، فقد حققت القضية الفلسطينية نجاحات عدة ، واستطاعت الثورة الفلسطينية ان تخترق الحواجز الصهيونية وان تحصل على مزيد من التفهم والاعتراف الدوليين بالنضال الفلسطيني . وبالرغم من هذه النجاحات الدولية ، لا تزال هناك قلاع اعلامية وحصون حكراً على الصهاينة ، ولا تزال الثورة الفلسطينية تصارع دونها . وهذه القلاع والحصون السياسية والاعلامية التي تؤيد العدو الصهيوني وتموله ، هي الدوائر التي لا بد من التوجه اليها ومخاطبتها لاقناعها بعدالة قضيتنا ونضالنا .

وفي الصراع الدائر في الشرق الاوسط ، يجب الالتفات الى امتدادات عالمية لاسرائيل ، والتعامل مع هذه الامتدادات ، بل اعطاؤها أهمية اساسية في التعامل الاعلامي . فأهم امتداد لإسرائيل على الساحة الدولية ، هو الولايات المتحدة الاميركية ، وهي التي يجب ان تعتبر الدائرة الاولى في الوقت الحالي . ولهذه الدائرة الاميركية تأثير مباشر على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، وذلك لما لها من نفوذ على اسرائيل ، ولما لاسرائيل من نفوذ عليها .

ولكن هذا لا يعني ان نحذو حذو السادات الذي قال ان ٩٩٪ من اوراق الحل في يد

الولايات المتحدة ، مبررا بذلك خضوعه وارتمائه في احضانها . ولكننا من خلال فهمنا لطبيعة العدوان الصهيوني المدعوم دعماً كاملاً من قبل اميركا ، سياسياً ومعنوياً وعسكرياً ومالياً واقتصادياً ، نرى ان الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأول في الشرق الاوسط .

لقد سيطرت الدعاية الصهيونية على عقول الناس في الولايات المتحدة ، وجعلت منهم مناصرين ، بل متحمسين للدفاع عن اسرائيل وعن غطرستها وعدوانها . ومن خلال السيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ،من اذاعةودورتلفزة وصحف ودور سينما ، الخ .. استطاعت الحركة الصهيونية ان تجعل من الشعب الاميركي حامياً لاسرائيل وممولاً لتوسعها واحتلالها ، بل ذهبت ابعد من ذلك حين جعلت منه بقراً حلوباً يمد اسرائيل بشريان الحياة اليومية . ومن خلال السيطرة على وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ، لم يعد الرأي العام الاميركي يفكر بالنسبة لقضية الشرق الاوسط الاّ بما تطرحه عليه هذه الاجهزة .فهو يردد ما تنقله اليه اجهزة اعلام الصهيونية عن أمن اسرائيل ، ومستقبلها وحدودها ، وعن الارهاب الفلسطيني والدستور الفلسطيني الذي ينص على تدميرها ، والدولة الفلسطينية التي ستكون شيوعية وتهدد وجود اسرائيل ، الخ .. من هذه الحجج الصهيونية التي تغسل بها يومياً ادمغة الشعب الاميركي .

فما من رئيس اميركي ، ومرشح للرئاسة ، الاّ تغنى بدعمه لاسرائيل او نافس المرشح الآخر في زيادة كمية الدعم والسلاح المقدم اليها ، حتى ان بعضهم ربط امن اسرائيل بأمن الولايات المتحدة ، امثال جورج بوش المرشح للرئاسة ، الذي كان رئيساً سابقاً لجهاز الاستخبارات المركزية « سي . آي . إي » . كما ان مرشحي الكونغرس يحرصون دائما على استرضاء اسرائيل واللوبي الصهيوني في اميركا ، للاحتفاظ بمقاعدهم . وخير مثال على ذلك ما يعانيه رجل الكونغرس الجمهوري السيد بول فندلي من ضغط صهيوني ، بسبب تعاطفه مع الحق الفلسطيني . فمنافسه ، المدعوم بالاموال الصهيونية ، ينشر في اعلاناته الصادرة في مقاطعته الانتخابية في ولاية الينويس صورة السيد فندلي مع الاخ ياسر عرفات ، وذلك لضربه وتحطيمه سياسياً وانتخابياً رغبة من الصهاينة في تلقين كل من يتعاطف مع القضية الفلسطينية درساً ، حتى لا يجرؤ احد على قول الحق ، أو أن يجنح عن الخط الاعلامي الذي رسموه .

لقد كانت جبهة الخصم الداخلية هي الهدف الرئيسي الذي عمل المتخاصمون على ضربها واختراقها منذ اقدم العصور . كما ان احداث البلبلة والشكوك في صفوف العدو ، ونشر الشائعات لنزع الثقة وضرب التماسك الداخلي ، كلها عوامل اساسية لتحقيق الانتصار . ولهذا ، لا بد من التركيز على جبهة العدو الصهيوني الرئيسية التي يستمد منها حياته وبقاءه . لقد نجح الثوار الفيتناميون في حربهم ضد اميركا ، عندما تضعضعت جبهة خصمهم الداخلية . ان رفض الشعب الاميركي لحرب فيتنام ، بالرغم من اصرار جنرالاته على المضي في الحرب ، من العوامل الرئيسية في تحقيق النصر لثوار وشعب فيتنام ، وهو الذي ساهم في اجبار الادارة الاميركية على التراجع والانسحاب .

صحيح ان الولايات المتحدة ليست منخرطة بشكل مباشر ، اي بواسطة جنودها ، في نزاع الشرق الاوسط ، ولكن الاسلحة الاميركية والاموال والدعم لها الدور الحاسم . ولهذا فان

للدائرة الاعلامية الاميركية اهمية خاصة تعلو على اي دائرة أخرى في العالم : لانها صاحبة القرار الرئيسي . فمن يدفع هو الذي يمتلك القرار . ولهذا تقع على الاعلام العربي والفلسطيني مسؤولية تحرير الرأي العام الاميركي من الهيمنة الصهيونية حتى يفهم الحقيقة ويرغم بالتالي ادارته ورئيسه وشيوخه وممثليه على ايقاف هذا الانحياز وهذا الدعم للصهيونية ، بحيث ينتصر للحق دون الباطل كما علمته حضارته النابعة من الاديان السماوية ، وخصوصاً تعاليم السيد المسيح . كما أنه لا بد من زرع الشك في عقل الشعب الاميركي ، ودفعه الى فقدان الثقة بسياسة حكومته الشرق اوسطية ، وتعميق التناقض بين هذا الشعب وادارته من حيث النظر الى القضية الفلسطينية .

ولا بد من الانتباه ، الى أن للقضية الفلسطينية اصدقاء كثيرين داخل اميركا . فهناك فئات وقوى شريفة داخل الجدار الاميركي الصهيوني ، تجب الاستعانة بها ، لكسر الحواجز الصهيونية المفروضة على عقول هذا الشعب . فهناك الفئة السوداء من المجتمع الاميركي التي يزداد عددها كل يوم ؛ حيث يقدر عدد السود بحوالى ٣٥ مليوناً . وهذه الفئة المستضعفة والمحرومة تتعاطف مع الحق الفلسطيني ضد الحركة الصهيونية الواسعة النفوذ في بلادها . وهناك اقليات مستضعفة أخرى في الولايات المتحدة ، لا بد من الاستعانة بها للوصول الى اغلبية الشعب . ان فئة التشيكانو ، وهم الاميركيون من اصل اسباني ، او مكسيكي التي يصل عددها الى حوالى عشرين مليوناً ، هي ايضا من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية لعدة أسباب ، اهمها ما يعانونه هم انفسهم من قهر داخل المجتمع الاميركي . وهناك الاميركيون الاصليون ، اي الهنود الحمر الذين ، على قلة عددهم ، يتعاطفون مع قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل .

ويجب ألا ننسى الفئات الشريفة من الاغلبية البيضاء ، وخصوصاً التجمعات الكنسية التي تتعاطف مع قضيتنا لاسباب انسانية واخلاقية . وتستطيع هذه القوى الدينية التأثير على الأغلبية المسيحية من السكان ، التي تتشكل من الفئات المحافظة المتدينة الملتزمة بالكنيسة . وقد استطاعت الحركة الصهيونية ان تؤثر في الكنائس المسيحية ، فحملتها على الدعاء والصلاة لاسرائيل في قداس يوم الاحد . ولا شك في ان هذه الكنائس ستقف مع الحق ضد الباطل . ان هذه القوى الشريفة والمستضعفة هي بمثابة جسور يمكن التوصل من خلالها الى تحرير الرأي العام الاميركي من الهيمنة الاعلامية الصهيونية .

ولا بد أيضاً من الاستعانة بالجالية الفلسطينية والعربية ، المقيمة في الولايات المتحدة . فهذه الجالية كانت مهملة الى حد كبير ، وهي لا شك تعيش ظروفاً صعبة . ولكن لا بد من تنظيمها والتوجه اليها حتى تقدم ولو قسطاً بسيطاً من الدعم للوقوف امام المد الاعلامي الصهيوني ، رغم ان عدد العرب في الولايات المتحدة لا يوازي عدد اليهود . واللوبي الصهيوني له جذور قديمة تعود الى بداية الاربعينات وربما الى ما قبل ذلك ، فلا بد إذن من تشجيع العرب في الولايات المتحدة على الانخراط في الحياة السياسية اليومية .

الدائرة الاعلامية الثانية

تقع هذه الدائرة الاعلامية ، ايضاً ، ضمن جبهة الخصم وامتداداته على الساحة

الدولية . ولذلك لا بد من العمل على تبديد تماسك هذه الجبهة ، وزرع الشكوك في عقول مواطنيها وفي داخلها . ولكن لا يعني هذا اننا دعاة هدم : فنحن اصحاب قضية عادلة نناضل من اجلها ، والثورة هي عملية بناء للحق ، واعلاء لكلمته ، وهدم للظلم والطغيان والاستعمار ، ولا بد لنا من ان نقول الحق دائماً ؛ لانه خير محرك لنضالنا ، خصوصاً في المجال الاعلامي . ان الرأي العام الاوروبي ، مثله مثل الرأي العام الاميكي ، ينطلق في تأييده الادعاء الصهيوني الباطل من منطلقات خطأ وغير منطقية ولا موضوعية . ان مواقفه المؤيدة لاسرائيل ناتجة ، غالباً ، عن سياسة التجهيل والتزوير الاعلامية التي اتبعتها اسرائيل من خلال اجهزتها الاعلامية المتشعبة القوية .

اذا اعتبرنا الدائرة الاعلامية الاوروبية الغربية كتلة سياسية واعلامية متقاربة ، نجد انها تقع في المرتبة الثانية من حيث تأثيرها على القرار السياسي في الشرق الاوسط . لقد دعمت اوروبا الغربية دولة اسرائيل منذ نشأتها ، وساهمت في بنائها ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية . فالاستعمار البريطاني اسهم اسهاماً مباشراً في تأسيس دولة الصهاينة ، والتآمر على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩١٦ . ولكن الموازين الدولية المتغيرة ، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ، نقلت دور الصدارة في المعسكر الغربي من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة ، حيث تراجعت اوروبا الغربية امام القوة العسكرية والاقتصادية الاميركية . اما فرنسا ، فقد ظلت تمد اسرائيل بالاسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، والمانيا الغربية دفعت بدورها ما يزيد عن ثلاثين مليار مارك لاسرائيل على شكل تعويضات ، فأسهمت بشكل مباشر في ازدهار وعمران الدولة الصهيونية الفتية ، وهي لا تزال تدفع الاموال عبر قنوات مختلفة . ولكن لم يعد الاوروبيون يدفعون كثيراً ، لا سيما ان الولايات المتحدة هي التي تقوم بالعبء الاكبر في الوقت الحاضر . والمواطن الاسرائيلي ، حسب مقال جورج بول ، نائب وزير الخارجية الاميركية السابق ، يتسلم يومياً او يدفع له يومياً من الخزانة الاميركية مبلغ ٧,٥ دولارات . وهذا يعني ان اسرائيل تتسلم ما يزيد عن ثمانية مليارات دولار في السنة . فمن يدفع اكثر ، يكون له تأثير اكبر على القرار السياسي .

ولكن اوروبا الغربية لا تزال تحتفظ بأهميتها وتأثيرها على القرار في الشرق الاوسط ، وان كان قرارها لم يعد هو الحاسم كما كان الحال في العهود السابقة . ان لهذه الدائرة الاعلامية اهمية خاصة تنبع من دورها التاريخي ، ومن كونها جزءاً سياسياً من المعسكر الغربي المتعاطف والمتحالف ، بل المتواطىء مع اسرائيل . اما الآن ، وفي مرحلة تغير الموازين ، واعتماد هذه الدول الاوروبية اكثر فاكثر على الاسواق العربية لبيع منتوجاتها ، وعلى البترول العربي كمصدر للطاقة ، فانها بدأت تميل رويداً رويداً الى الحق العربي والفلسطيني .

ويجب ألا ننسى ان اوروبا الغربية مفتوحة امام المصادر الاعلامية الصهيونية بلا اية حدود . والشعوب الاوروبية ، او الرأي العام الاوروبي ، تتبنى وتردد الحجج الصهيونية دون تحفظ أو تردد . وللاعلام الصهيوني سيطرة كبيرة على اجهزة ووسائل الاعلام في اوروبا الغربية ، حيث يمتلك الصهاينة اهم الصحف واوسعها انتشاراً للتأثير على الرأي العام الاوروبي ، وصهره ضمن بوتقة التفكير الصهيونية . ويمتلك الصهاينة تأثيراً كبيراً على اجهزة التلفزيون في اوروبا الغربية ، سواء كانت ملكية خاصة او حكومية . ومما لا شك فيه ان

الصهيونيين يعتمدون اساليب الضغط والابتزاز لابقاء الشعوب الاوروبية رهينة عقدة ذنب دائمة تجاه اليهود واسرائيل . فهم يعرضون مثلاً افلام الهولوكوست ، بين فترة واخرى ، وكأن القضية لا تزال قائمة حتى الآن . ومن خلال ترسيخ عقدة الذنب لدى الشعوب الاوروبية استطاعت اسرائيل ان تحد اي تفكير مستقل لدى الرأي العام الاوروبي قد يؤدي الى نقد السياسة الاسرائيلية او لومها على توسعها وعدوانها واحتلالها . وبهذه الاساليب ، استطاعت اسرائيل ان تدجّن الرأي العام الاوروبي ، وبالتالي ان تضمن تأييده ودعمه المستمرين ، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي او المعنوي او المادي والمالي .

اذن ، فاوروبا الغربية تشكل قلعة اعلامية صهيونية هامة ، لا بد من التركيز عليها فلسطينياً وعربياً ؛ لأنها تمثل احد شرايين الحياة بالنسبة لاسرائيل . ولا بد أيضاً من تحريرها من السيطرة والابتزاز الصهيونيين . ولا بد من ان نحسن مخاطبة هذه الشعوب الاوروبية التي نشأت على حب الحق والعدالة ، ونصرة المظلوم على الظالم . ولا بد لهذه الشعوب من ان تعرف الحقيقة ، وان تعرف ان المظلوم في الشرق الاوسط هو الشعب الفلسطيني ، الذي يحتاج الى مناصرة وعطف وتأييد . كما انها يجب ان تعرف حقيقة اسرائيل وطبيعتها العدوانية والتوسعية التي تهدد الامن والاستقرار ، ليس في الشرق الاوسط فحسب ، وانما ايضاً في اوروبا حيث تشكل خطراً على مصالح الاوروبيين واسواقهم ومصدر طاقتهم . فاذا ما استمرت اسرائيل في غطرستها متجاهلة الرأي العام الدولي ، فان ذلك سيجر الويلات حتى على شعوب اوروبا الغربية .

ان لهذه الدائرة الاوروبية الغربية ، تأثيراً مباشراً على الرأي العام في الولايات المتحدة ، نظراً للروابط الحضارية والتاريخية بين القارة الاوروبية القديمة والقارة الاميركية الجديدة . كما أن لهذه الدائرة تأثيرات متعددة على شعوب العالم الثالث لما لها من روابط تاريخية واقتصادية كالكومنولوث مثلاً واللغات التي تتحدث بها كالانجليزية والفرنسية ، خصوصاً في آسيا وافريقيا .

ويجب ألا ننسى ان للشعب العربي الفلسطيني في اوروبا الغربية اصدقاء عديدين ، وان لم يكونوا حكاماً . فهناك الاحزاب والقوى التقدمية ، والقوى المحبة للسلام والعدل والمساواة والانسانية . وهذه القوى الصديقة تقف مع القضية العادلة ضد العدوان الصهيوني ، وضد التوسع والغطرسة . ونذكر ، على سبيل المثال لا الحصر ، الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية ، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي البرتغالي ، وهذه الاحزاب تشكل ما يقارب ٢٠٪ من اصوات الناخبين في بلدانها . والزيارة التي قام بها الامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، الرفيق جورج مارشيه في منتصف نيسان ١٩٨٠ للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية هي خير دليل على هذه الصداقة . وقد سبقه في ذلك الامين العام للحزب الشيوعي البرتغالي ، الرفيق كونيال ، في شهر شباط .

ويمكن ان يذكر أيضاً التغير الذي بدأ يطرأ على الاممية الثانية او الاشتراكية الدولية لصالح الحق الفلسطيني والنضال الفلسطيني . الا ان هذا التغير لم يأخذ بعد ابعاده المطلوبة ، الاّ انه تغير ملحوظ في الخط المعادي لغطرسة اسرائيل وتوسعها . وخير دليل على ذلك هو نتائج زيارة الاخ عرفات الى النمسا ومحادثاته مع الرئيس براندت رئيس الاشتراكية الدولية ،

والمستشار كرايسكي نائب رئيس الاشتراكية الدولية . وهناك قوى كنسية دينية متعاطفة مع الحق الفلسطيني ، وهي تنتصر للحق ، تحركها دوافع انسانية واخلاقية ، للتعاطف مع الشعب الفلسطيني وآلامه ومعاناته . ولا بد من الاستفادة من هذه الجوانب الانسانية ، وتنميتها وتطويرها أكثر فأكثر لكي تؤثر في الرأي العام الاوروبي لصالح الحق الفلسطيني .

الدائرة الاعلامية الثالثة

اذا صح تقسيمنا العالم الى دوائر اعلامية ، بحسب تأثيرها على القرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط ، فلا بد لنا من ان نتطرق الى دوائر اخرى اعلامية صديقة ومتعاطفة مع الحق العربي والفلسطيني . فهذه الدائرة الاعلامية تختلف عن الدائرتين السابقتين ، ولهذا فان التوجه اليها مختلف تماماً عما جاء في الدائرتين السابقتين . وتتشكل هذه الدائرة من الدول الاشتراكية بشكل عام ودول المعسكر الاشتراكي بشكل خاص . وما من شك في ان شعوب هذه الدائرة تقف مع الحق الفلسطيني وان كان بشكل متفاوت . فهذه الدائرة الاعلامية لا تخضع لا للابتزاز الصهيوني ولا لضغطه ، كما انها لا تعيش عقدة الذنب التي تعيشها الشعوب الغربية . فسياسة الاحزاب الاشتراكية او الشيوعية هي التي تنفذ في هذه البلدان وكل ما ينقل الى شعوب هذه البلدان من معلومات واخبار وانباء يتم نقله عبر اجهزة الدولة . فلا مجال للاختراق الصهيوني في هذه الدائرة ، بالرغم من المحاولات المتكررة من قبل عناصر صهيونية او مخترقة . والضغط كبير ومعروف لدينا ، وخصوصا على الاتحاد السوفياتي ، الذي يعاني من الابتزاز الصهيوني الموجه اليه عبر السياسة الاميركية، وخصوصاً ما يتعلق بتهجير اليهود السوفيات ، وربطه بصفقات القمح والحبوب التي يشتريها الاتحاد السوفياتي من اميركا . كما يجري الضغط على هذه الدائرة الاعلامية من خلال الاذاعات الموجهة الى الدول الاشتراكية ، او من خلال محطات التلفزيون المجاورة ، وذلك لتشكيك شعوب هذه البلدان بالنظم الاشتراكية ، بل واغرائها بالبضائع الاستهلاكية الرخيصة ، كما هو الحال في تلفزيون المانيا الغربية الموجه الى شعب جمهورية المانيا الديمقراطية الصديقة . كما انه يجب ألا ننسى وكالات الانباء الغربية المعروفة بعدائها للدول الاشتراكية ، وخصوصاً لدول المعسكر الاشتراكي ، وهي تنشر الاخبار حول العالم وبسرعة خيالية . فهي تعتبر مصدر الاخبار الوحيد الذي تتداوله الصحف والاذاعات واجهزة التلفزة . وهذه الوكالات تسيرها وتؤثر عليها وتخترقها عناصر صهيونية او عملية لأجهزة الاستخبارات الغربية . والدور الذي يمكن ان يلعبه الاعلام الفلسطيني والعربي للتأثير على هذه الدائرة الاعلامية الصديقة ، هو مدها بالمعلومات بصورة مستمرة ، لترسيخ ايمان جماهيرها بالحق الفلسطيني ، حتى لا يكون التأييد مبنياً على التعاطف فقط ، او يكون تأييداً سطحياً بناء على اوامر فوقية . فمن واجبنا ، كأصحاب قضية عادلة ، ان ندعم القرار الحزبي او القرار الصادر عن القيادة ، من خلال الاتصال بهذه الجماهير عبر القنوات الحكومية والحزبية في هذه الدول . ولا بد من المحافظة على جبهة الاصدقاء في كل العالم ، فهي تشكل البعد الاممي للقضية الفلسطينية . فكلما توسعت رقعة الاصدقاء والحلفاء حول العالم ، ازدادت فرص الانتصار .

ولهذه الدائرة تأثير مهم على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، خصوصاً من الناحية

السياسية . فدول المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي تشكل احدى القوتين العظميين في العالم . فالتنافس قائم بين المعسكرين الاميركي والسوفياتي وخصوصاً في مجال التسلح الاستراتيجي. وبالاضافة الى ذلك ، فان التنافس قائم بين الدولتين العظميين حول النفوذ السياسي في الشرق الاوسط . ولكن الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي والدول الاشتراكية كلها ، لا تستطيع الضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، أو حملها على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . كما ان الدول الاشتراكية ، لا تستطيع الضغط على الولايات المتحدة لكي توقف دعمها لاسرائيل وامدادها بالاسلحة الفتاكة ؛ قد يصبح ذلك ممكناً عندما تتغير الظروف والموازين العالمية والمحلية لصالح قوى الحق والعدل والتقدم والإنسانية .

وفي المعايير الشرقية التقليدية يمكن تشبيه الدول الاشتراكية بأهل العريس واقاربه ، اما صاحب القرار النهائي فهو ابو العروس ، هذا اذا افترضنا ان والد العروس هي الولايات المتحدة . فالعريس هنا هو الفارس الفلسطيني اما العروس فهي فلسطين التي تغير اسمها واصبحت اسرائيل .

لهذه الدائرة الاعلامية طبعاً تأثير خاص على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، خصوصاً اذا كان القرار ذا صوت عال ؛ اي قرار الحرب . فالاسلحة الشرقية هي السيف الذي حارب به العرب حتى الآن . ولهذه الدائرة الصديقة ، اذن ، تأثير مهم على قرار الحرب في المنطقة . ولذلك فان علينا كأمة عربية ان نوجه اعلامنا الى هذه الدائرة الصديقة لكي نرسخ ونعمق التناقض بينها وبين الايديولوجية الصهيونية التي رفضها الفكر الاشتراكي والذي رفض ايضاً فكرة الدولة الصهيونية وهجرة اليهود الى فلسطين ، ودعا الى انخراط اليهود في مجتمعاتهم المحلية والنضال طبقياً لتحرير هذه المجتمعات من الاستغلال والفاشية والعنصرية والرأسمالية .

الدائرة الاعلامية الرابعة

إذا كنا قد تكلمنا عن الدوائر الاعلامية الثلاث السابقة ، فقد صار علينا أن نستكمل الجزء الاخير من هذا التقسيم ؛ اي الجزء المتبقى من العالم والذي يشكل في الوقت نفسه الكم الاكبر من شعوب العالم ودولها ، وهو كتلة عدم الانحياز او العالم الثالث . ان هذه المجموعة من الدول الكائنة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مجموعة الدول الفقيرة ، التي تشكل ، في الوقت نفسه ، دول المحور الجنوبي من الكرة الارضية ، او مجموعة الدول النامية . وبالرغم من اختلاف الاصطلاحات التي قد نطلقها على هذه الدول ، فهي الدول التي تتعاطف مع الحق الفلسطيني لأسباب عديدة ؛ أهمها انها عانت مصيراً مشابهاً في عصر الاستعمار ، وهي في الوقت نفسه تعاني من الاستغلال والامبريالية والتخلف في مرحلتها الحالية . هناك تفاوت في مواقف هذه الدول تجاه قضيتنا ، نظراً لارتباطاتها السياسية والحضارية او اللغوية ، ولكن شعوبها تقف ، دون شك ، مع الحق الفلسطيني حين تعرفه . ولهذا ، فان دور الاعلام الفلسطيني والعربي هو ان ينشط بين هذه الدول لامدادها بالمعلومات حتى لا تترك فريسة للدعاية الصهيونية القوية ، والمتغلغلة حتى في صفوف هذه الدول . فالصهيونيون يدخلون هذه

المجتمعات ويؤثرون على عقول الناس عبر الارساليات والكنائس ، وعبر الاستثمارات والمصالح .

صحيح ان هذه الدول الفقيرة ليس لها تأثير كبير او مباشر على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، ولهذا اقتضى الأمر وضعها في المرتبة الرابعة في عملية التقسيم هذه . ولكن لهذه المجموعة الدولية دوراً كبيراً في اروقة الامم المتحدة : فهي تصوت دائما مع القرار الفلسطيني ، وهي تشكل الاغلبية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

انها لحقيقة مؤلمة ، في عالمنا هذا الذي لا يحترم الاّ القوي ، بينما تتوقف ارادة الامم الضعيفة والفقيرة والصغيرة امام القوة العسكرية الجبارة : هذا هو عالمنا ، ولكنه لحسن الحظ متغير دائما : فلا الفقير يبقى فقيراً ولا القوي يبقى قوياً ، فهذه هي سنة تطور الحياة . ولهذا ، فان المستقبل هو لهذه الشعوب الصغيرة الفقيرة النامية . ولهذا على الثورة الفلسطينية الا تهمل هذا الكم الكبير والفقير من هذا العالم . ونحن امام مسؤولية كبيرة تجاه هذه الشعوب النامية . لقد تنبه الصهيونيون الى اهمية دور هذه الدول واقاموا معها علاقات سياسية واقتصادية وتجارية وطيدة منذ البداية . اما الآن ، فإن الصهيونية بدات تتراجع على الصعيد الدولي ، وعدد الدول التي تعترف حالياً بالثورة الفلسطينية يفوق مجموع الدول التي تعترف باسرائيل .

إن هناك مجموعة نقاط لا بد من طرحها للتعامل مع هذه الدائرة الاعلامية : اذ لا بد من ابراز طبيعة الحركة الصهيونية كحركة عنصرية ، وارتباطها بالامبريالية والاستعمار وعلاقاتها الوطيدة مع جنوب افريقيا والدول الفاشية الاخرى . ولكن اسرائيل لا تزال تحاول العودة الى افريقيا بعد ان طردت منها بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . وبالرغم من ان السادات فتح الابواب امام اسرائيل من جديد ، فان الامور لم تعد كما كانت عليه في السابق . فالحضور الفلسطيني القوي والجديد في افريقيا قد اغلق في وجه اسرائيل ابوابا كثيرة .

اما مجموعة الدول الاسلامية ، فان شعوبها تتعاطف، بل تتلاحم مع القضية الفلسطينية تلاحماً عضوياً . لقد دخلت الثورة الفلسطينية الى جميع الدول الاسلامية حتى الآن ، باستثناء اندونيسيا التي لا تزال مقفلة امامها . وبالرغم من ان لإسرائيل بعض العلاقات مع هذه الدول ، فانها آخذة في الاندحار . ولا بد من الاستفادة من البعد الاسلامي للقضية الفلسطينية في هذه الدول ، لمنع أي امتداد صهيوني اليها او الى من حولها . فالإسلام سلاح القضية الفلسطينية شأنه شأن سلاح البترول . ولا بد من العمل بكافة الوسائل لإطباق العزلة على اسرائيل اكثر فاكثر ، ونبذها من المجتمع الدولي كما نبذت جنوب أفريقيا .

اما في اميركا اللاتينية فلا تزال لاسرائيل علاقات وطيدة . ويعود السبب الى هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على هذه الدول اقتصاديا وسياسيا وعسكرياً . وبالاضافة الى السيطرة الاميركية ، فان هناك جاليات يهودية وصهيونية نشيطة ومنظمة تعمل بشكل مستمر للتأثير على الرأي العام في تلك الدول . فهي تمتلك الصحف ومحطات الراديو ودور التلفزة لبث ولنشر الدعاية الصهيونية بين هذه الشعوب ، لذلك ، فان للاعلام الفلسطيني والعربي دوراً كبيراً في مواجهة الدعاية الصهيونية في اميركا اللاتينية . التي تتعاطف شعوبها بشكل عفوي مع الحق الفلسطيني ولكنها لا تمتلك زمام امورها بسبب انظمتها الدكتاتورية التي لا تسمح لها بحرية الرأي . ويجب تحريك الجاليات العربية في تلك البلدان لعزل اسرائيل اكثر فاكثر وفضح

أكاذيبها وما تروجه من ادعاءات باطلة ضد الحق الفلسطيني والعربي .

خاتمة

للاعلام اهمية خاصة في التأثير على القرار السياسي ، اما الدوائر الاعلامية المختلفة ،كما عرفناها، فلها تأثير مختلف على القرار السياسي في الشرق الاوسط . وقد تكلمنا في هذا المقال عن الدوائر الخاصة بالعالم الخارجي ، ولكننا لم نتكلم عن دائرتنا العربية ، معتبرين بذلك ، ضمناً ، ان هذه الدائرة الاعلامية العربية هي الدائرة التي تستمد منها الثورة الفلسطينية الدعم والعون والاستمرار ، والحياة ايضاً . انه لمن المؤكد ؛ بل ومن البديهي ان تكون الساحة العربية هي البحر الذي تتحرك فيه الثورة الفلسطينية كطليعة ثورية . ولكننا يجب ألا نأخذ الامور بهذه البساطة ، أو ان نسلّم بهذه البديهية . ان مثال السادات ، لا يزال حياً في اذهاننا، بل لا يزال ماثلاً امامنا . وهنا نرى ان الجماهير المصرية تباطأت في رد الفعل المضاد للسادات . ويعود ذلك لعدة اسباب ، ما يهمنا منها في هذا المجال ، هو ترويج الاعلام المصري لاتفاقية كامب ديفيد ولخطوة السادات الخيانية ؛ مما جعل الفلاح المصري يصدق الوعود الكاذبة والكلمات الرنانة المعسولة الخادعة . ولا تزال هناك اصوات في دائرتنا الاعلامية هذه ، تتهم الفلسطينيين ببيع اراضيهم في فلسطين ، كما لا تزال هناك اصوات مدسوسة أخرى تروّج أن الفلسطينيين يريدون التوطين هنا او هناك . ان دائرتنا العربية هذه لا تخلو اذن من الالغام ، ولا تخلو من التأثيرات الخارجية القادمة مع الاعلام الصهيوني من الغرب .فالمتفرنجون في عالمنا العربي كثيرون ، وهم لا يزالون يتشبهون بالغرب و في اعتقادهم ان عصر الاستعمار لا يزال قائماً . ومنهم من يعتقد ايضاً ان كل ما يأتي من الغرب جيد ، حتى لو كان هداماً لقيمنا ومثلنا ولعاداتنا وتقاليدنا وحضارتنا فمرض الفرنجة والتفرنج موجود في دائرتنا ، وهو ما يشكل خطراً على نضالنا وعلى قضيتنا ، خصوصاً اذا توصل هؤلاء المتفرنجون الى سدات الحكم .

هناك من يتهم الفلسطينيين في دائرتنا الاعلامية العربية بشن الاعتداءات على اسرائيل ، وهذه هي مصيبة أخرى ، خصوصاً لأنها تأتي من اطراف داخل دائرتنا العربية . ومنهم من يريد بيع قضيتنا لقاء صفقة لهذا او ذاك ، ومنهم من لا يزال يتأمر على قضيتنا خوفاً على مصالحه الشخصية ، معتقداً أن عجلة التاريخ تبقى ثابتة ولا تتحرك . وهناك امثلة كثيرة لا داعي لذكرها .

ان هذا الاختراق في ساحتنا الاعلامية موجود ، ولكن لا يزال محصوراً ولا يشغل الاغلبية العظمى من الشعب العربي ، كما انه آخذ في الانقراض يوماً بعد يوم مع تزايد النهضة الثقافية والتعليمية في العالم العربي . ولا شك في ان الفجوة بين حضارتنا والحضارة الغربية ستتقلص مع ارتفاع الوعي السياسي والثقافي والحضاري لأمتنا العربية ، وستتقلص معها العقد الموروثة عن عهد الاستعمار والتخلف .

نقطة أخرى مهمة لا بد من الاشارة اليها ، وهي ان الاعلام لا يأتي طوعاً أو عفوياً او بناء على عواطف . واجهزة الاعلام التي تحركها الفئات الحاكمة لا تتحرك بدافع عفوي او انساني . فالعمل السياسي لا يعرف الانسانية . فالغرب يجري خلف مصالحه المتشعبة الموجودة بكثرة في منطقتنا . ولذلك لا بد من استعمال الضغط على الدول الاوروبية وعلى الغرب بشكل عام ، حتى

يغير سياسته المعادية لحقنا ولقضيتنا العادلة . واذا راهنا فقط على حسن نوايا الغرب ، فاننا سننتظر طويلاً . وللغربيين مصلحة كبيرة في البلاد العربية والعرب بذلك يمتلكون وسائل ضغط قوية بقدر قوة مصالحهم فيها . وما علينا الا ان نحترم قضيتنا وكرامتنا وان نقول للغربيين صراحة وعلنا أننا لا نوافق على سياستهم الشرق اوسطية بل اننا نطلب منهم الاعتراف بحقنا لقاء استمرار مصالحهم في البلاد العربية . نحن لا نطلب من الغرب ان يعترف بما هو ليس حقا وليس عدلا . وفقط عندما تتهدد مصالح الغربيين في البلاد العربية ، سيوعزون لاجهزة اعلامهم بأن تغير من اتجاهها المعادي لقضية فلسطين . فعلى الامة العربية ان ترفض مقولة اللوبي الصهيوني المهيمنة على عقول الناس في الغرب ، او اللوبي الصهيوني المانع لأي تغير ايجابي في اوروبا الغربية واميركا . واذا وجدت اوروبا الغربية واميركا نفسها امام موقف عربي قوي قد يهدد مصالحها ، فعندها ستقول للوبي الصهيوني : قف عند حدك ، وعندها ستضطر الى ان تعلن لشعوبها الحقيقة ، بل وان تضرب اللوبي الصهيوني المغرض وتشل عمله .

لا شك في ان المواقف العربية القوية ستجبر الغربيين على تغيير مواقفهم ، ولكن على امتنا العربية ان تعي ما يقوم به الصهيونيون من تشويه الرأي العام الغربي . فهم يعملون دوماً على اذكاء نار العداء والخصام بين الشرق والغرب ، لان لهم مصلحة في ذلك . أن الصورة التي يرسمها الاعلام الصهيوني في الغرب عن الإنسان العربي هي صورة مشوهة هدفها توسيع الشرخ بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الاسلامية . فالحقيقة هي ان الحضارة الغربية والحضارة الشرقية متكاملتان ، ولم تقم الواحدة على حساب الاخرى ، وهذا ما يجب ان يفهمه الغربيون . ولكن الصهيونيين لا يريدون اي وفاق أو تقارب بين الشرق والغرب حتى لا يفقدوا دورهم الهدام في زرع الشقاق . فصورة الانسان العربي لدى الاعلام الصهيوني هي كالآتي : كسول ؛ راعي جمال ، غبي ، لا يحب التعليم ، حقود ؛ ارهابي ؛ قاتل أطفال ؛ او مصاص دماء ؛ أو يجلس على بئر بترول ، الى آخر ما هنالك من هذه النعوت السيئة .

من خلال فهمنا لطبيعة ما يقوم به الاعلام الصهيوني في الغرب للتأثير على عقول الناس ، ولسلب ارادتهم الحقيقية في التعبير عن رأيهم ، فأنه من الضروري ان نعمل على ردم هوة العداء بيننا وبين الغرب . فالعالم اصبح صغيراً في عصرنا ، وعلى الشعوب ان تسعى للعيش جنباً الى جنب في جو من الاحترام المتبادل المبني على المساواة والعدل . فعالمنا الصغير لم يعد يحتمل المغرضين والمحرضين ومشعلي نار الحروب الفتاكة المدمرة للبشرية جمعاء .

حسين أبو العلا

الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة
(دراسة ميدانية)

يعتبر لبنان احد مراكز تجمع الفلسطينيين الاساسية في الوطن العربي ، حيث يضم ستة عشر مخيما ، تتوزع في انحاء مختلفة من الشمال الى الجنوب ، وتشغل مساحات معينة من المساحة الكلية لهذا البلد . ولقد خضعت هذه المخيمات ، في عملية توزيعها ، لظروف سياسية وامنية فرضتها الدولة اللبنانية .

ولا شك في ان دراسة المخيم الفلسطيني هي الاكثر الحاحا ، نظرا للمشكلات السكنية (الصحية والتربوية والاقتصادية) المزمنة التي يعاني منها سكان المخيم ، عدا ان المخيم الفلسطيني كان يشكل ، وما يزال في بعض جوانبه الاساسية ، وحدة اجتماعية ثقافية ، ان لم تكن اقتصادية ، تمكن دراستها كوحدة متكاملة .

وفي هذا البحث نتناول واحداً من هذه المخيمات الفلسطينية المتواجدة على الاراضي اللبنانية ، هو مخيم برج البراجنة لدراسته جغرافيا . ولقد وقع اختيارنا على هذا المخيم بالذات لانه يضم نسبة عالية من العمال الفلسطينيين ، وعدد سكانه مرتفع نسبيا عن باقي المخيمات الفلسطينية المتواجدة حول مدينة بيروت . وهذا البحث يطمح الى تغطية الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة ضمن معطيات المفهوم العام للجغرافيا العمرانية ، معتمدين في ذلك على الاسس العمرانية الصحيحة ، حتى نستطيع ان نقف على ما يمتاز به مخيم برج البراجنة ، عدا اتساعه السكاني غير الطبيعي الناجم عن عمليات الانتقال المتتالية من مخيمات اخرى ، (تل الزعتر) والجنوب .

هذا الامتياز يعطي المخيم مواصفات المخيم الاساسية ، من حيث ارتفاع درجة الاكتظاظ السكاني وطبيعة المساكن والحالة الاجتماعية ، وبدرجة اكبر واوضح من حيث افتقاره الى التجهيزات الاساسية الضرورية بصورة لائقة .

ولقد حاولنا ان يكون هذا البحث متكاملا يتناول جميع نواحي المخيم بطريقة علمية ، مرتكزين على اسس سليمة وحقائق واقعية من خلال التجربة والبحث الميداني ، رغم الصعوبات

التي واجهتنا ، والتي تتمثل في عدم امكانية توفر معلومات ديمغرافية احصائية وافية ودقيقة وغيرها في هذا المجال .

تاريخ انشاء المخيم ونموه

يرجع تاريخ مخيم برج البراجنة الى اواخر عام ١٩٤٩ ، اثر النكبة التي اصابت الشعب الفلسطيني ، فأدت الى تشتته في انحاء مختلفة من الوطن العربي ، من ضمنها اماكن مختلفة في جميع مناطق لبنان . ففي عام ١٩٤٨ لجأ من منطقة الجليل الاعلى في فلسطين المحتلة بعض اهالي قرى ترشيحا والكويكات والكابري والشيخ داوود والنهر ، وسكنوا في منطقة برج البراجنة التي تبعد حوالى ٦ كلم جنوبي مدينة بيروت ، في مساكن مؤجرة . ولقد عملت الحكومة اللبنانية في تلك الفترة على تقديم بعض المساعدات الرمزية لهم ، حسب امكانياتها المحدودة ، حيث تم تقديم عشر خيم ذات احجام مختلفة ، استعملت من قبل بعض العائلات التي لم تتمكن من دفع اجرة السكن . واستقر الوضع على هذا الحال لعدة اشهر حتى مجيء الصليب الاحمر الدولي ، الذي عمل على توفير سبل الحياة المعيشية والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين .

وفي اواخر عام ١٩٤٩ ، عمل الصليب الاحمر الدولي على انشاء مخيم في مساحة منخفضة من الارض ، بجانب منطقة برج البراجنة ، يطلق عليها اسم « الجورة » . وتم وضع الخيم ذات الاحجام الصغيرة ، والتي تشبه في شكلها المخروطي شكل « الجرس » واصبحت تسمى فيما بعد بـ« مخيم الجرس » .

وأولى العائلات التي سكنت مخيم برج البراجنة من اهالي قرية ترشيحا ، ويقدر عددها بحوالى ٢٥٠ فردا ، حيث اقتصر المخيم على هؤلاء في الاشهر الخمسة الاولى من تأسيسه ، ثم ازداد العدد بعد ذلك من اهالي قرى مختلفة حتى بلغ ٥٠٠ فرد . وتشكلت منهم لجان خاصة تشرف على نظافة المخيم بمساعدة الصليب الاحمر الدولي ، وكذلك على تعليم الاطفال وتربيتهم . وبعد ذلك اضيف الى المخيم « خيم » متوسطة الحجم ، تتسع الواحدة لعائلتين بمساحة ٣ × ٤ .

وفي كانون الاول ١٩٤٩ انشئت بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٠٢ (دورة ٤) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ، وباشرت عملها في ايار ١٩٥٠ بالاشراف على اوضاع اللاجئين الفلسطينيين وتحسينها من الناحية الاجتماعية والصحية ، وذلك بانشاء مؤسسات خاصة بهم ، والعمل على توفير المجال التعليمي (الاكاديمي ـ المهني) لهم . وبازدياد عدد سكان المخيم ، اضافت الاونروا بعض « الخيم » ذات الاحجام الكبيرة بمساحة ٤ × ٤ ، التي تستوعب عدداً كبيراً من العائلات وبألوان مختلفة كالابيض والازرق والكاكي . ولقد كان اللون الابيض يسبب مشكلة بالنسبة للسكان تتمثل في كشف ما يدور داخل الخيمة ليلا عند الاضاءة فاستبعدت الخيم ذات اللون الابيض من المخيم .

وكان لموقع مخيم برج البراجنة القريب من بيروت العاصمة التي تمثل مركزا صناعيا وتجاريا ، اثر كبير في انعاش الحياة الاقتصادية لسكان المخيم الذي اصبح مركزاً لانطلاق

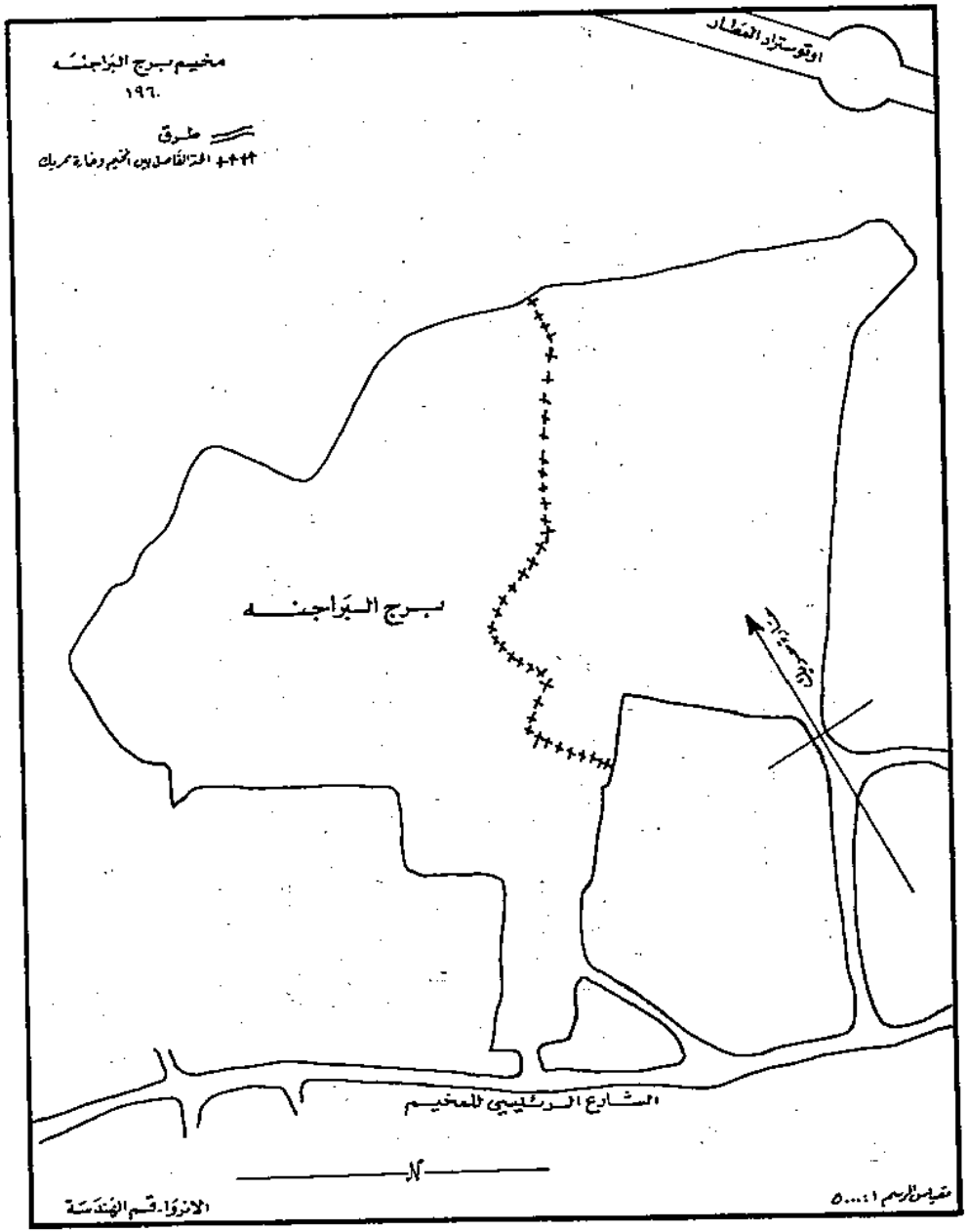
مخيم برج البراجنه
١٩٦٠
طرق
++++ المسافة الفاصلة بين المخيم وغاية مريك
اوتوستراد المطار
برج البراجنة
الشارع الرئيسي للمخيم
N
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠
الأونروا - قسم الهندسة

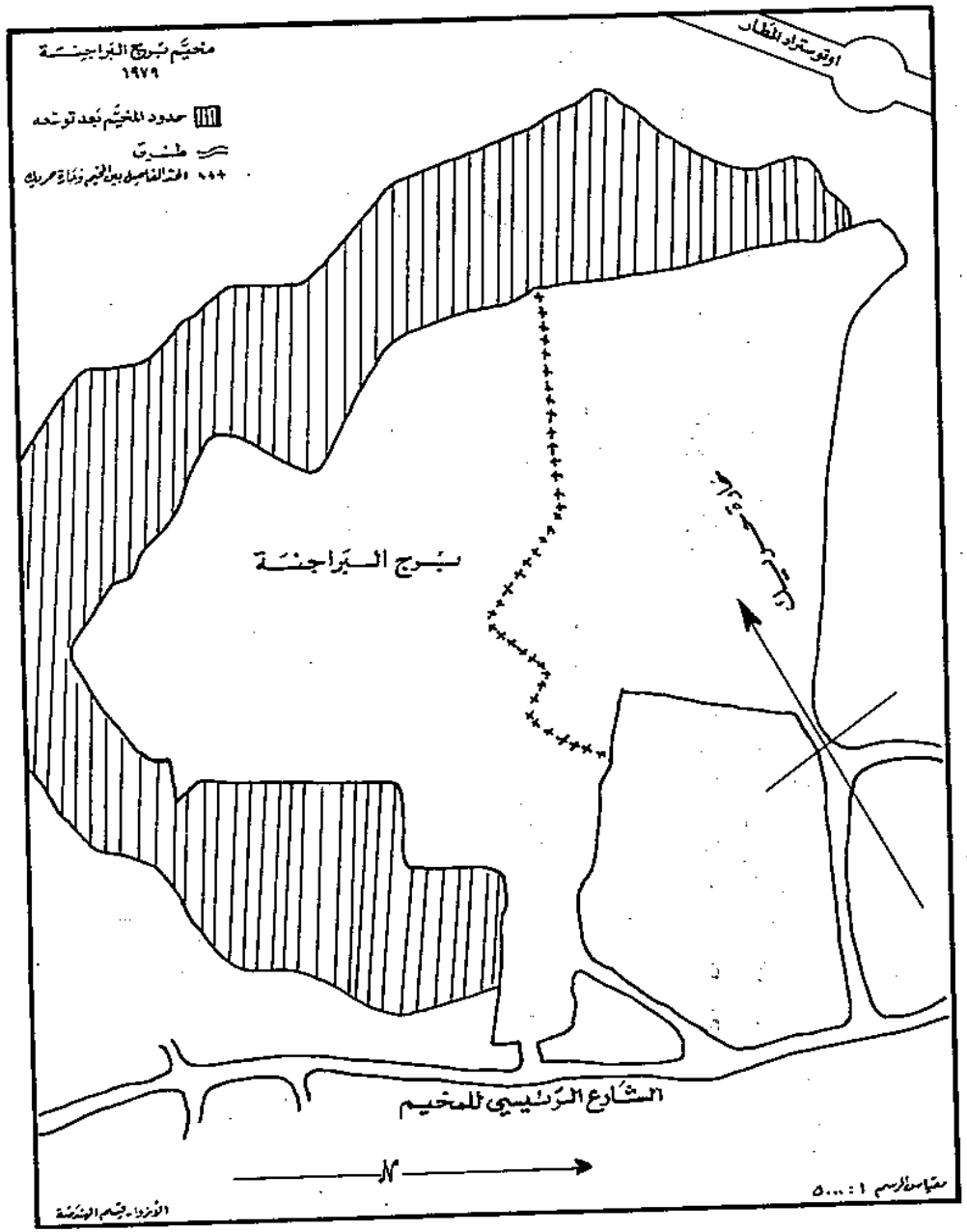
مخيم برج البراجنة
١٩٧٩
حدود المخيم بعد توسعه
طرق
++++ المسافة الفاصلة بين المخيم وغاية مريك
اوتوستراد المطار
برج البراجنة
الشارع الرئيسي للمخيم
N
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠
الأونروا - قسم الهندسة

الايدي العاملة التي تساهم في الحركة اليومية لمدينة بيروت ، وذلك لسهولة المواصلات بينه وبين المدينة . وهذه الميزة لم تتوفر لباقي المخيمات الفلسطينية ، ولذا اطلق على مخيم برج البراجنة اسم « مخيم الذهب » ، وكان من الصعب العثور في العائلة الواحدة على فرد او فردين بلا عمل .

وبدأ التدفق السكاني نحو المخيم يزداد من مناطق مختلفة ، كمنطقة برج البراجنة،ومن الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دفع ايجار السكن ، عدا عن عدم حصولهم على الامتيازات الخاصة بسكان المخيم من قبل « وكالة الغوث » . وكذلك حاولت بعض العائلات الاتصال بأقربائها في مخيمات اخرى في لبنان وسوريا ، واستطاعت ان تستقطبهم نحو المخيم ، واقنعتهم بفرص العمل المتوفرة في بيروت ، وايضا من اجل جمع شمل العائلة الواحدة .

وفي عام ١٩٥٥ ، تم اول تغيير في نوعية المساكن ، حيث استبدلت الخيم بمساكن ذات جدران خشبية مغطاة بالقماش وسقفها مصنوع من قماش الخيم المقوى ، وكانت تسمى في تلك الفترة بـ « الخشبية » .

وفي عام ١٩٥٨ ، طرأ تغيير آخر على المسكن : إذ استبدل الخشب بالطوب وغطي السقف بالصفيح (الزينكو) ، واستمر هذا الوضع حتى عامي ٦٩ ـ ١٩٧٠ حين ترسخ وجود الثورة الفلسطينية في المخيم الفلسطيني في لبنان .

نمو المخيم واتساعه

في اوائل الخمسينات اخذت وتيرة الهجرة والانتقال الى مدينة بيروت من المناطق اللبنانية الاخرى تتزايد بنتيجة نمو مختلف اوجه النشاط الاقتصادي اللبناني . ولقد شمل هذا الفلسطينيين الذين كانوا يتواجدون في مخيمات وتجمعات صغيرة مبعثرة ضمن مخيمات رئيسية محدودة .

والواقع ان عددا كبيرا من الفلسطينيين في المناطق اللبنانية كانوا يأملون ، من جراء انتقالهم الى بيروت ومخيماتها ، بتأمين فرص عمل افضل لاولادهم في المستقبل . ويعزز هذا الدافع لديهم ان هناك عددا لا يستهان به من الشباب الذين حصلوا بعض العلم (بالاضافة الى عدد لا بأس به من العمال) لا يجدون في كثير من الاحيان اي مجال للعمل في مثل هذه المناطق ، مما يجعلهم يعانون من انواع البطالة ، سواء الموسمية منها او الدائمة . فنجد انه ، اذا استثنينا قلة محدودة تتوفر امامها مجالات عمل تدر عليها دخلا معقولا ، وتلجأ الى الاقامة في احياء مدينة بيروت نفسها ، ان الاغلبية الساحقة من الفلسطينيين المنتقلين من مخيمات المناطق تقطن في مخيمات بيروت ؛فمعظم المنتقلين لا يستطيعون ان يستأجروا مساكن ، ولو كانت في احياء شعبية ، نظرا لمحدودية الدخل الذي يمكن ان يحصلوا عليه ، ولان السكن في المخيم يظل اقل كلفة لهم بكثير من السكن خارجه .

وفي مطلع الستينات اتخذت السلطات اللبنانية قراراً بتحويل احدى ثكنات الجيش الفرنسي ، التي سبق ان سكنها لاجئون فلسطينيون ، الى ثكنة للجيش اللبناني . ونتج عن هذا ان توزع الفلسطينيون الذين كانوا في الثكنة على المخيمات الفلسطينية في لبنان ، وجاء بعضهم الى برج البراجنة .

وهنا تجدر الاشارة الى انه في الفترة التي شهدت نمو المخيم ، منذ ان انشىء عام ١٩٤٩ وحتى ما قبل دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني ، لم يكن باستطاعة سكانه اضافة او تغـيير اي جزء من المسكن الذي تشرف عليه وكالة الغوث ، لعدم تعرضهم للعقوبة المادية وحتى الجسدية ومن الامثلة على ذلك حظر دق مسمار في الحائط او مد حبل او فتح شباك او باب . ومع هذا لقد جرى الكثير من الاصلاحات خارج المسكن ، كالطرق التي تربط المساكن بعضها ببعض التي تم تعبيدها بواسطة الاسمنت على نفقة السكان وبتصريح رسمي من السلطة التي تشرف على المخيم .

وبعد عام ١٩٧٠ ، بدأ التغيير الجذري لمساكن المخيم ، واصبحت الارتفاعات المتفاوتة في البناء تشاهد بوضوح ، بعد ان كانت في السابق ذات ارتفاع واحد ، ودخل المرحاض المستقل المسكن بعد ان كان مشتركا بين اكثر من عائلة ، وادخلت الكهرباء والمياه حتى اصبحت الحياة في المخيم تشابه من بعض نواحيها حياة سكان المدينة .

واستمر مخيم برج البراجنة في اتساعه السكاني الناجم عن عمليات الانتقال المتتالية من مخيمات اخرى في تل الزعتر ، ١٩٧٦ ، والجنوب اللبناني ، ١٩٧٨ . واقيمت مؤخرا اكواخ على اطراف المخيم تبدو مختلفة عن بقية مساكنه ، التي تمثل وحدة متكاملة في البناء . ثم اتسعت رقعة المخيم ، وازيلت الخطوط الوهمية التي كانت تفصله عن باقي المناطق المجاورة ، واندمج بمنطقة « البعلبكية » جنوبا ، واصبح يبعد عن اوتوستراد المطار من جهة الغرب ٣٠ متراً . ومن الصعب التمييز حاليا بين المخيم وباقي المناطق المجاورة التي أصبحت تشكل منطقة واحدة .

الموقع : كان لوجود احد اثرياء قرية ترشيحا في منطقة برج البراجنة قبل حرب ١٩٤٨ ، اثر كبير في تجمع اهالي هذه القرية حوله ، وكانت الاقامة في البداية على ارض قدمها شقيق مختار برج البراجنة في ذلك الوقت ، في منطقة عين السكة ـ التحويطة . ولكن ، مع انتقال عدد كبير من اهالي قرى مختلفة الى هذه الارض ، ضاق المكان بهم ، فأبدى الشيخ راشد منيمنة استعداده لتقديم ارضه في برج البراجنة لاقامة معسكر للاجئين الفلسطينيين ، وهي ارض تبلغ مساحتها حوالى ١٠٤ الاف متر مربع .

وتم اختيار الارض التي أنشىء المخيم عليها من قبل الصليب الاحمر الدولي في منطقة منخفضة ، وذلك لانشاء خزانات لمياه الشرب في الاماكن المرتفعة التي تحيط بالمخيم ، لتزويده بالمياه الازمة للاستعمال . ولكن هذا الاختيار كانت له نتائجه السلبية ، حيث حدث في عام ١٩٥٣ فيضان شمل المنطقة ، مما ادى الى نزوح بعض العائلات المتضررة نحو المناطق المرتفعة المحيطة بالمخيم .

ويقع مخيم برج البراجنة على ارض رملية ضيقة الحجم ذات ارتفاع منحدر ، تبلغ مساحتها ٣٧٥,٠٠٠ متر مربع ، في احدى ضواحي المنطقة الجنوبية من مدينة بيروت التي تحمل الاسم نفسه ، وهو يبعد عن مدينة بيروت حوالى ٦ كلم ، وتحيط به احياء الرويس والرمل العالي وحارة حريك ، ولا يبعد عن مطار بيروت الدولي أكثر من كيلومتر واحد .

وهذا الموقع كان له الاثر الفعال في التحكم ، الى حد كبير ، في نمو المخيم وامتداده في اتجاهات مختلفة ، حتى اصبح متداخلا مع اكثر من منطقة محيطة به . واضحى المخيم يشكل

مركزا للايدي العاملة التي تاتي من سوريا والاردن ، مما اسهم في زيادة سكانه واتساع رقعته فيما بعد .

مورفولوجية المخيم

لم يجر التحرك العمراني لسكان مخيم برج البراجنة بالشكل السهل والبسيط ، بحيث يترك الافراد يبنون عشوائيا عند حاجتهم لغرفة اضافية او مخزن ، وذلك لخضوع المخيم لقوانين فرضتها « وكالة الغوث » كما ذكرنا سابقا ، ومعنى هذا ان التركيز السكاني في المخيم ادى الى خلق مشاكل ترتبط بالرقعة المبنية فيه ، كما ادى الى امتداده واتساعه وتحديد محاور الاتساع .

أ ـ الخطة المتبعة في بناء المخيم : لدراسة خطة المخيم تنبغي الاشارة الى التالي :

١ ـ ان مخيم برج البراجنة انشئ وفق خطة موضوعة من قبل الصليب الاحمر الدولي ، تقوم على نظام خاص في وضع المساكن (الخيم) . ولقد اتبعت في هذا النظام السكني الخطة الاشعاعية ذات الحلقات الدائرية المتتابعة حول نقطة مركزية ، تتمثل بالمكتب الخاص بمدير المخيم . وقامت وكالة الغوث بتنفيذها فيما بعد على مساحة من الارض محدودة الابعاد وذات ملكية خاصة ، تدفع الوكالة عن طريق الحكومة رسوما سنوية معينة لاصحابها ، وهي الارض التي تشكل المساحة الرسمية للمخيم .

٢ ـ منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠ لم يحدث اي اتساع خارج رقعة المخيم المحدودة ، رغم النمو الطبيعي للسكان والهجرة من مناطق اخرى اليه .

٣ ـ بعد عام ١٩٧٠ تخطى المخيم الحدود الموضوعة له ، واتسع بطريقة عشوائية لا تعتمد على خطط مدروسة من قبل وكالة الغوث ، وذلك لاسباب سياسية ناتجة عن دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني .

على ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ، وفق المخطط الرسمي الذي اعتمدته وكالة الغوث للمخيم ، ان توزيع الارض بعد تقسيمها الى وحدات سكنية على سكان المخيم قد تم بطريقة عشوائية ، دون الاخذ بعين الاعتبار الطرق بين المساكن ومداخل المخيم الرئيسية التي ترتبط بالمناطق المحيطة به ، حيث تعاني العربات صعوبة في التحرك في ازقة المخيم ، وهذا يدخل ضمن مشاكله .

ب ـ التركيب الداخلي للمخيم :

١ ـ **صفات المسكن العمرانية** : مر المسكن في مخيم برج البراجنة منذ انشائه في مراحل عمرانية متعددة ، واختلف في كل مرحلة من حيث نوعية البناء ونظامه ، الى ان اصبح المسكن يمثل الى حد بعيد وحدة عمرانية ذات صفات متشابهة .

وقد اجرينا بحثنا الميداني على عينة من المساكن تتكون من ٤٥ مسكنا ، موزعة في اماكن

مختلفة من المخيم . واعتمدنا في اختيارنا هذه العينة على الانتماء الاصلي للسكان قبل عام ١٩٤٨ ، واخذنا من كل قرية من القرى ١٥ عائلة تمثل : ترشيحا والكويكات والكابرى . ولقد وجهت الى العينة رقم ١ اسئلة حول النقاط التالية : ١ ـ الاسم والصلة برب الاسرة ؛ ٢ ـ الجنس والعمر وعدد افراد الاسرة ؛ ٣ ـ الوضع الاجتماعي والاقامة الحالية ونوع المهنة؛ ٤ ـ الوفاة وسببها ؛ ٥ ـ البلد الاصلي قبل نكبة عام ١٩٤٨ .

واما العينة رقم ٢ ، فقد ركزت الاسئلة الموجهة اليها على النقاط التالية : ١ ـ عمر السكن والوضع السكني ؛ ٢ ـ مواصفات البناء : مواد الجدران والارض والسقف وعدد الغرف وعلو السقف والمساحة الاجمالية والشبابيك ؛ ٣ ـ التجهيزات الضرورية : مطبخ ومرحاض وامدادات .

وتبين لنا ان الاجراءات العمرانية الاخيرة التي طرأت على المساكن، في ظل وجود الثورة الفلسطينية ، لم تلب المستوى المطلوب من التغيير ، وكذلك التطوير في البناء .

ويتألف المسكن في المخيم من غرفة او غرفتين ، وفي بعض الاحيان يتجاوز هذا العدد ، حسب ما تتطلبه العائلة وضمن المساحة المقررة للعائلة الواحدة . وتبلغ مساحة الغرفة ٢ × ١,٥ متر مربع ، وتتعدى في بعض الاحيان هذا حيث تبلغ ٢ × ٣ امتار مربعة بارتفاع ٢ م . ولقد كانت نتائج دراستنا على العينة التي أخذت في بحثنا الميداني بالنسبة لتوزيع الغرف كالتالي :

١٧,٧ ٪ من العائلات تملك غرفة واحدة .

٣٧,٧ ٪ تملك غرفتين .

٢٨,٨ ٪ تملك ٣ غرف .

وتملك العائلات المتبقية ٤ غرف .

اما فيما يتعلق بجدران الغرف ، فجميع الجدران مصنوعة من الاسمنت (الطوب) بسماكة تختلف من جدار الى آخر ، حيث تبلغ ١٥ ـ ٢٠ سم تقريبا ، ولم تشاهد مساكن ذات جدران خشبية مغطاة بالواح الصفيح (الزينكو) . ونسبة ٨٠ ٪ من الجدران تتوسطها فتحات (شبابيك) بمساحات مختلفة اغلبها مصنوعة من الخشب ، وحوالى ٢٪ منها فقط صنعت من الحديد . أما ارض الغرفة فانها من الاسمنت ، والبعض القليل يفترش البلاط ونسبتهم ٣٪ فقط . وهناك نسبة كبيرة من المساكن ما زالت تحافظ على سطح الصفيح (الزينكو) وتقدر بـ ٧٣,٣٪ ، بالرغم من المشاكل التي يعاني منها السكان والتي تتمثل في البرودة ودخول المياه من خلال الفتحات في فصل الشتاء وكذلك الحرارة الشديدة في فصل الصيف . ولم يتمكن سوى القليل جدا من اهالي المخيم (اي ٢٧٪) من بناء سطح باطون وذلك لشدة التكلفة .

المرحاض : لم يختلف المرحاض في بنائه عن باقي الغرف . الا ان الاختلاف حاصل في

وضعيته . ويمتلك ٦٠٪ من المساكن مرحاضا داخليا ، و٤٠ ٪ مسكنا ذات مرحاض خارجي ، أما المرحاض المشترك الذي كان في السابق يشكل مصدرا للمشاجرات بين السكان ، فقد اختفى . ويفتقر المرحاض في المخيم ، عموماً ، للتجهيزات الصحية الحديثة .

المطبخ : يعتبر المطبخ جزءا لا يتجزأ من المسكن سواء كان داخلياً ضمن غرف المسكن الواحد او خارجيا يبعد عدة امتار عن الغرف . ويختلف بمساحته عن باقي الغرف السكنية وبتجهيزاته البدائية . ولقد تبين لنا ان اصحاب ٥٧,٧٪ من المساكن يمتلكون مطبخا داخليا ، واصحاب ٤٢,٢٪ يمتلكون مطبخا خارجيا .

وتمتاز معظم المساكن بوجود مساحة امام غرف المسكن تسمى بالـ « حوش » .

٢ ـ طبيعة الطرق ومدى توفر التجهيزات الاساسية : الطرقات الداخلية للمخيم ضيقة للغاية ، تكاد لا تتسع في اكثر من مكان فيها لمرور شخصين في آن واحد . وهي في معظمها معبدة بالباطون (الاسمنت) وبعضها يمتلـىء بالحفر والاوحال والاوساخ . كما تمر على جانبيها الاقنية ومجارير المياه القذرة المكشوفة ، التي تلاصق المساكـن ثم تنتهي الى الشارع العام المحاذي للمخيم ، حيث المجاري العامة .

والملاحظ ان شبكة الطرق داخل المخيم متشابكة لدرجة يصعب تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها . وهناك شارع رئيسي يفصل المخيم عن منطقة برج البراجنة ، يطلق عليه اسم « شارع جمال عبد الناصر » .

ويفتقر المخيم الى وجود الحد الادنى من التجهيزات الاساسية الضرورية بصورة كافية ولائقة ، وذلك من شبكة مجارير مسقوفة الى صيانة صحية جيدة . والمخيم بحاجة الى اكثر من مركز للخدمات الاجتماعية والى عدد من المستوصفات والى طبيب او اكثر يقيمون فيه بصورة دائمة ، وغير ذلك من وسائل التجهيزات الاولية الضرورية .

ولقد عملت الثورة الفلسطينية على توفير الكثير من هذه التجهيزات ، فانشأت على سبيل المثال مستشفى صغيراً (مستشفى حيفا) مزدواً بالتجهيزات الضرورية ، كما ساعدت في حفر بعض الابار الارتوازية لتوفير المياه بصورة دائمة لسكان المخيم ، يدفع المستفيد منها قيمة رمزية شهريا هي ٥ ليرات لبنانية .

الحياة في المخيم

أ ـ استثمار الارض :

١ ـ مشاكل سكانية : يواجه المخيم في نموه صعوبات يحاول ان يتغلب عليها بطريقة او بأخرى . ومن بين هذه الصعوبات ما يعانيه باستمرار من عدم توافق حدوده الادارية مع ما بلغه من نمو سكاني واتساع في الرقعة . وليس من السهل على المخيم ان تمتد حدوده الادارية في اي اتجاه والى اي مدى ؛ فكثيرا ما ترفض المناطق المحيطة به والمجاورة له ان يجرفها المد المدني المتجه اليها من قبل كتلة مدنية كبيرة . وربما كانت حاجة الحياة في المخيم الى مزيد من الارض هي اكثر الحاجات الحاحا ، بسبب نمو لا يعرف التوقف . وفي المخيم يصبح ضيق الارض

اللازمة للبناء مشكلة تزداد صعوبة على مر السنين . كما ترتفع اسعار الاراضي المحيطة بالمخيم ارتفاعا خياليا ، يصعب معه التفكير في الشراء من اجل التوسع .

ويجدر بنا ان نشير الى ان ما حدث للمخيم من اتساع في رقعته ، على حساب الاراضي المجاورة له ، انما حدث بطريقة غير شرعية ناتجة عن الاوضاع الحالية وغياب الامن ، حيث شيدت بعض المباني على ارض الغير دون شرائها .

٢ - **النمو الرأسي والافقي** : عندما تضيق الارض في المدينة يميل السكان الى تعلية ابنيتهم حتى تحتوي اكبر عدد من المساكن والمكاتب ، وهذا ينطبق على المخيم بشكل عام . وضيق المخيم بسكانه مشكلة عرفها منذ سنين . ولم يكن باستطاعة السكان ان يعملوا على حل هذه المشكلة بالبناء الرأسي حتى عام ١٩٧٠ ، حيث اصبحنا نشاهد في المخيم المباني المرتفعة ، التي لا تتعدى طبقة واحدة فوق المسكن الارضي . ومن خلال بحثنا تبين لنا ان هناك ٣٠ مسكنا ، من اصل ٤٥ مسكناً ، ذات ارتفاع لا يتعدى الطبقة الواحدة .

ب - احوال السكان :

قدر عدد سكان المخيم حتى نهاية عام ١٩٧٨ بـ ٢٢,٠٠٠ الف نسمة [١] الا ان المسجلين منهم لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) رسميا هم ٨٧٦٨ نسمة [٢] . وذلك باعتبار ان الاونروا تحصي عدد الاشخاص الذين تصرف لهم الاعاشة . وفي لبنان ، بسبب العمل العسكري الاسرائيلي في الجنوب والغارات الجوية على المخيمات هناك ، اضطر عدد كبير جدا من الفلسطينيين الى النزوح الى المخيمات في بيروت ومنها برج البراجنة وشاتيلا وصبرا .

وتتغير قوائم الاعاشة لدى الاونروابصورة مستمرة ، وذلك بالاعتماد على اعتبارات الدخل والوجود في المنطقة والولادات والوفيات . ولا يحق الا لعدد محدود من اللاجئين الحصول على الخدمات ، وقد لا يسمح لهم ، فيما يتعلق بحصص الاعاشة ، بالحصول عليها حتى عندما يكونون مستحقين لها ضمنا . وبتفاوت الاستحقاق لمختلف الخدمات تقل النسبة المئوية الفعلية من اللاجئين الذين يحصلون على جميع الخدمات كثيرا عن ١٧,٥٪ [٣] . ويبين الجدول التالي الكمية التي يحصل عليها الفرد في المخيم . وهي كما قال الدكتور اسامة الخالدي ، في دراسته عن الاحوال الصحية للفلسطينيين ، اقل بكثير من الكمية التي كانت تعطى لمعسكر للنازحين في المانيا .

النوع	كلغ سابقاً	كلغ حالياً	عدد الافراد
طحين	١٠	٦,٥	١
سكر	٠,٦٠٠	٠,٣٠٠	١
ارز	١	١	١
زيوت	٢	٢	١
	٠,٣٧٥	٠,٢٧٥	١

١ - **التركيب الجنسي لسكان المخيم** : يختلف مخيم برج البراجنة عن باقي المخيمات الفلسطينية في نسبة من يعيشون فيه من رجال ونساء . وهذا الاختلاف يرجع الى عدة عوامل اهمها : ان المخيم ما يزال يستقبل اعدادا من المهاجرين اليه من مختلف المناطق ، وان هناك

تضخماً سكانياً ناجماً عن زيادة الاخصاب في الفترات الاولى من انشائه ، بالاضافة لاستمرار الهجرة منه الى الخارج لتحسين الاوضاع المعيشية .

٢ ـ **التركيب العمري لسكان المخيم** : كما تؤثر الهجرة في التركيب الجنسي فانها ايضا تؤثر في التركيب العمري للسكان . ويبين لنا الجدول التالي التركيب العمري لسكان المخيم ، كما استفتيناه من نتائج بحثنا الميداني ، الذي شمل ٤٥ عائلة .

الفئات العمرية	النسبة المئوية من المجموع الكلي	الذكور	الاناث
٠ ـ ٤	٢,١	٢,٨	١,٥
٥ ـ ٨	٢,٧	٢,٢	٢,١
٩ ـ ١٢	٩,٢	٦,٧	١١,٥
١٣ ـ ١٦	١٥,٢	١٩,٢	١١,٥
١٧ ـ ٢	١١,٩	٩	١٤,٦
٢١ ـ ٢٥	١٤,٩	١٦,٣	١٣,٦
٢٦ ـ ٣٠	٩,٧	٩,٦	٩,٩
٣١ ـ ٤٠	١٣	١١,٨	١٤,١
٤١ ـ ٥٠	٨,٤	٦,٢	١٠,٤
٥١ ـ ٦٠	٨,٦	١٠,٧	٦,٨
٦١ فما فوق	٣,٨	٥	٣,٦
	٪١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

٣ ـ **الخصوبة** : اصبحت الاسرة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ في موضع متميز عن باقي الاسر العربية بضربها الرقم القياسي في انجاب الاطفال . ولقد تبين لنا ان هناك ٧ عائلات عدد افرادها عشرة فما فوق . وان هناك ٢٥ عائلة عدد افرادها خمسة فما فوق ، وذلك من اصل ٤٥ عائلة .

٤ ـ **أمراض المخيم** :

أ ـ **امراض الاطفال** : تفيد النشرات الخاصة عن الاوضاع الصحية للفلسطينيين في المخيمات ، الصادرة عن « الهلال الاحمر الفلسطيني » ، بأن الامراض المنتشرة بين الاطفال في المخيمات ، ومن ضمنها مخيم برج البراجنة ، هي (٤) : الامراض المعدية ، مثل الحصبة وجدري الدجاج والتيفوئيد والسعال الديكي وشلل الاطفال . وقد لوحظ ان انتشار العدوى بهذه الامراض قد خف بعد دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني . وهذا راجع الى التعليم الصحي والوقاية والعلاج التي تقوم بها عيادات الهلال الاحمر الفلسطيني ..

ب ـ **الامراض المنتشرة بين النساء الحوامل** : مثل سوء التغذية وفقر الدم وعدم

الاتزان الحيضي . ذلك انه نتيجة لعوامل الضغط ، في المخيمات تتعرض النساء لمختلف العوامل النفسية الناجمة عن عدم استقرار امور الحياة . وهذا يؤدي بدوره الى عسر الطمث وانقطاعه وزيادته .والمرأة الفلسطينية لم تكن تحبذ في السابق استعمال موانع الحمل ، ولذا تتكرر الولادات (٦ في المتوسط) وتؤدي الى فقر الدم واعوجاج الرحم . ومعظم النساء لا يذهبن للمستشفيات ليضعن فيها ، بل يفعلن ذلك في بيوتهن ، وتكثر الامراض النسائية مثل السيلان النسائي والعقم التناسلي وضعف المبيض والرحم واورامه والتهاب قنواته . وتضخم الغدة الدرقية ، هو من بين الامراض الموجودة في المخيمات . فعنصر اليود قليل في المياه في لبنان ، ولذا فان ذلك يؤدي الى تضخم الغدة الدرقية الطبيعي او التسممي . ومنها ايضاً مرض تسوس الاسنان .

وانها لظاهرة غريبة حقا ان نجد معظم النساء يعانين من تسوس الاسنان داخل المخيم ، كما ان معظمهن اقتلعت اسنانهن قبل الاربعين . والسبب ، كما افادت التقارير الطبية ، ان الماء المستخدم في المخيم يقل فيه عنصر الفلورين والمعادن الاخرى ، ثم ان الولادات المتكررة ، بدون فترات راحة ، تؤدي الى نقص في عنصر الكالسيوم .

جـ - الامراض العامة : اهمها امراض الجهاز البولي والتناسلي والتهاب المجاري البولية ، وخصوصا حوض الكلية والتهاب المثانة ، وهذا ناتج عن زيادة الاملاح في مياه الشرب . وهناك حالات متوسطة من التهاب مجرى البول مثل السيلان ، وهذا ناتج عن عوامل اقتصادية اجتماعية مثل الفقر وعدم تنظيم الاسرة . ونود ان نشير هنا الى ان الرجل الفلسطيني غير قادر على الزواج مبكراً بسبب التخلف الاقتصادي او بسبب زيادة عدد افراد الاسرة ، لذا يجب عليه ان يكسب وان يعطي ، من هنا يحدث الاتصال بالنساء بطريقة سرية فتحصل العدوى .

ومنها ايضاً الامراض النفسية ، اذ لا شك في ان الظروف التي تتعرض لها اغلبية الشعب الفلسطيني ، ظروف التشرد وظروف المعاناة في مخيمات اللاجئين من قبل الانظمة العربية والحروب التي اجبر الفلسطينيون على خوضها والغارات الاسرائيلية المتعاقبة على المخيمات ، جعلت نسبة الامراض النفسية بين الفلسطينيين ، خصوصاً بين الشباب ، كثيرة ، ومنها الصرع وزيادة التوتر العصبي والفصام والخوف ، وكذلك امراض الدم. ففقر الدم الناتج عن نقص الحديد منتشر اكثر من غيره نتيجة سوء التغذية ، حيث ان الفلسطيني مضطر ان يأكل ليملأ بطنه ومعدته بغض النظر عن القيمة الغذائية في ما يأكل ، كما توجد بعض حالات التورم نتيجة نقص البروتينات الدموية . ومثلها الامراض الناجمة عن انتشار الطفيليات المعدية ، نتيجة سوء النظافة والافتقار الى غسيل الخضار والفواكه الطازجة . وتأتي الاسكاريس في المقدمة ، وتستوطن الديدان الشريطية امعاء معظم السكان نتيجة عادة اكل اللحوم غير المطبوخة .

٥ - نبض الحياة والحرف المدنية : يختلف نبض الحياة في المخيم عنه في المدينة في توقيعه وسرعته وقوته ، فهو يتم في المدينة وفق تنظيم ابتدعه الانسان ويتميز بالسرعة والقوة ، وفي المخيم يختلف الوضع ،فالشوارع تمتليء بالناس في الصباح لكي تبدأ رحلة العمل اليومي الى

مراكز التصنيع المحيطة بمدينة بيروت ، ولا يشاهد بعدها الا النساء اللواتي يقمن بخدمة منازلهن ، والاطفال الصغار ينتظرون مرحلة دخولهم المدارس . وفي المساء تمتلىء الشوارع ايضا بالعمال العائدين من عملهم . وبعدها تتوقف الحركة في المخيم ، حيث يلجأ الجميع الى منازلهم ، وذلك لعدم توفر وسائل الترفيه المتمثلة بدور السينما والمسارح وحتى المقاهي .

وبعد عام ١٩٧٠ ، اختلف الوضع كليا ، واصبح الانخراط في صفوف الثورة الفلسطينية والمشاركة فيها واجباً وطنياً،وترك الكثير من السكان عملهم والتحق بالثورة .

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على معدل دخل الاسرة ، والذي يبلغ حاليا ٥٠٠ ليرة لبنانية شهرياً ، فان الهجرة الى الخارج من اجل تحسين الوضع الاقتصادي ما زالت مستمرة . فعدد المهاجرين من المخيم الى الاقطار العربية من اجل العمل يقدر بحوالى ٢٥,٦ ٪ من معيلي الاسر القاطنة فيه .

اما نسبة المتعلمين في المراحل المختلفة فإنها تقدر بالتالي : المرحلة الابتدائية والاعدادية تضم ٩٨٪ من الاطفال في سن الدراسة ، والمرحلة الثانوية تضم ٣٥٪ من الذين اتموا التعليم الابتدائي ، بينما تضم المرحلة الجامعية ٩ ٪ من الذكور و٢ ٪ من الاناث ، من بين من اتموا التعليم الثانوي . وهناك مدارس ابتدائية تابعة للاونروا ، تقع خارج المخيم ، ومدرسة واحدة اعدادية للاناث واخرى للذكور في منطقة الغبيري . كما يوجد في المخيم مصنع للالمنيوم وآخر للادوات الصحية ومصنع بلاط رخام وثلاث مصانع حجارة وبعض محلات الحدادة وبويا السيارات .

مشاكل المخيم

عاني المخيم عدة مشاكل يصل بعضها حد الازمة ، وفي المقدمة تبرز المشاكل الصحية ، حيث احتاج الى : ١ ـ جهازلامداده بمياه الشرب . ونظرا لازدحام المباني السكانية في المخيم ، كان من المتعذر تزويد كل مسكن بمياه خاصة به ، ولذا اقامت الاونروا ثلاثة خزانات كبيرة للمياه في اماكن مختلفة من المخيم ، تقوم بتوزيع ٣٤٩٠ من المياه على وحدات صنبورية موزعة هنا وهناك بين المنازل ، وكل وحدة مكونة من اربعة صنابير توزع المياه خلال نحو خمس ساعات يوميا . ويقوم السكان بأخذ حاجتهم من المياه بغض النظر عن المشاكل التي تنتج يوميا عن ذلك .

وبعد عام ١٩٧٠ زودت اغلبية المنازل بصنابير خاصة بها ، وكان ذلك ثمرة التعاون بين السكان ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتأتي المياه مباشرة من المصدر الرئيسي في المدينة وهي دائمة بالرغم من انها شحيحة .

وفي عام ١٩٧٧ قامت الثورة الفلسطينية بحفر آبار ارتوازية ، ووضعت المضخات وعملت على وضع شبكة مياه تصل الى كل مسكن في المخيم ، كما ذكرنا سابقا ، وتم علاج هذه المشكلة بشكل مؤقت تقريبا .

ويقوم عمال النظافة التابعون للاونروا في المخيم بجمع القمامة والفضلات يوميا من المنازل والشوارع ، ويحملونها الى مركز القمامة الرئيسي فيه ، حيث يقومون اما بحرقها او بأخذها الى مصنع بعيد للحرق . الا ان هذا لا يتكرر يومياً ، مما يسبب تراكم القمامة فتصبح مصدرا

للامراض وخاصة في الصيف .

اما بالنسبة للمجاري ، فقبل سنة ١٩٧٠ لم يكن مصرحا للفلسطينيين بناء المراحيض داخل منازلهم لاسباب غير معقولة (كان يقال ان الفلسطيني لا يستطيع العناية بالمرحاض) ، وقامت الاونروا ببناء مراحيض هنا وهناك بين البيوت (مرحاض لكل مئة وخمسين شخصا) بغض النظر عن المشاكل التي نجمت عن ذلك . وفي اعقاب ١٩٧٠ زود كل منزل تقريبا بمرحاض خاص به ، ويتصل هذا المرحاض اما بالمجاري العمومية في المنطقة او بحفرة امتصاصية بجانب المسكن ، وتفرغ هذه الحفرة يدويا عند الامتلاء . واما فيما يتعلق بالماء المستعمل يوميا في المطابخ والغسيل ، فعملية التخلص منه تتم بواسطة القنوات المفتوحة ، التي تجري بين المنازل ، وتصب في النهاية في الحفرة الامتصاصية الرئيسية في المخيم . وما زالت هذه القنوات تشكل مصدرا للامراض المتفشية في المخيم ، كما انها ايضا مصدر للروائح الكريهة خصوصاً في الصيف .

اما الملاجىء فقد برزت الحاجة اليها منذ اصبحت المخيمات الفلسطينية في لبنان عرضة للغارات الانتقامية الاسرائيلية ، وكان لا بد من بناء الملاجىء لحماية الاطفال والنساء . ولقد قامت الثورة الفلسطينية بالعمل على تنفيذ مشروع خاص ببناء بعض الملاجىء في المخيمات الفلسطينية ، ومن ضمنها مخيم برج البراجنة.. من جهة اخرى لا تزال ازمة العمل قائمة في المخيم ، بالرغم من وضعه المتميّز الذي تحدثنا عنه . فبعد عام ١٩٧٠ تعرض المخيم ، كما ذكرنا ، لموجات متتالية من الهجرة من مختلف المناطق ، مما ادى الى تفشي البطالة . واستمر هذا الوضع الى ان استطاعت الثورة الفلسطينية اخيرا ان تحل جزءاً من هذه البطالة . حيث قامت جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين (صامد) ببناء بعض المصانع ، منها منجرة صامد ومحددة صامد ومعمل للبلاستيك وآخر للحلاوة وثالث للاحذية . كما افتتحت اخيرا تعاونية الشهيد عدنان حمد التابعة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين . اما ازمة النقل فهي الاخرى قائمة . والطرقات الداخلية في المخيم ضيقة للغاية ، كما ذكرنا سابقا ، ولا تتسع في اكثر من مكان فيها لمرور شخصين في آن واحد ، بالاضافة الى مشاركة المجاري العامة لهذه الطرقات حيث تحتل مساحة منها . وكان لاسلوب البناء العشوائي الذي اتبعه السكان في المخيم الاثر الكبير في ضيق الطرقات واعوجاجها وتشابكها ، لدرجة يصعب معها تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها .

لذا فان من الصعوبة بمكان ان تتحرك العربات داخل المخيم وهي تحمل الاغراض والتجهيزات الثقيلة ، ودخول السيارات الى المخيم شبه مستحيل . من هنا نرى ان مشكلة النقل دائمة ومستمرة باستمرار توسع المخيم العشوائي وازدياد سكانه .

---

(١) مقابلة مع صبري آغا مدير المخيم في ١٠/٥/٧٩ .

(٢) خارطة المخيمات : الاونروا : بيروت ١٩٧٩ .

(٣) تقرير الاونروا ، تموز ـ حزيران ١٩٧٨ ، الملحق رقم ١٣ ـ الجمعية العامة ، الدورة ٣٣ ، ص ٢ .

(٤) د . عبد السلام حسني « **دراسة حول الاوضاع الصحية للمخيم الفلسطيني** » ، م . ت . ف . ، مركز التخطيط ، ١٩٧٥ ص ـ ٥ ـ ٩ .

حسان علي حلاق

موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨

١ ـ موقف اللبنانيين من الاطماع الصهيونية : ١٩١٨ ـ ١٩٢٩

يمثل موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية اتجاهاً سياسياً هاماً ، ذلك لأن السياسة اللبنانية ظلت تتمحور ردحاً من الزمن حول هذه القضية ، وكان التباين في وجهات نظر اللبنانيين حيال قضية فلسطين قد أدى الى انقسامات سياسية وطائفية رغم التأكد من الخطر الصهيوني ، لا على فلسطين فحسب ، بل على لبنان ايضاً . فمنذ ان انتهت الحرب العالمية الاولى بدأت بوادر الاطماع الصهيونية في لبنان تظهر في تصريحات ومطالب القادة الصهيونيين الذين ارادوا ان تمتد حدود دولتهم في المستقبل الى مدينة صيدا . وقد قامت الحركة الصهيونية بالفعل بتقديم مذكرة رسمية الى مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي في باريس ، مؤرخة في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ ، ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها اجزاء من لبنان ، لا سيما جنوبه ، وحددت ذلك على النحو التالي :

« ان حدود فلسطين يجب ان تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة ادناه :

تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا ، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون ، فتتجه منه الى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم ، ثم تسير في خط جنوبي ... كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني ـ اي اليهود في فلسطين الكبرى ـ حماية تامة ؛ اذ ان منابع المياه هذه تستطيع ان تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين » [١] .

وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ نشرت صحيفة «New York Times» تصريحاً لحاييم وايزمن بشأن تحديد حدود فلسطين ، جاء فيه ان فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل الى الحدود المصرية ، ومن البحر الى الخط الحديدي الحجازي ، يجب ان تفتح ابوابها امام الاستيطان اليهودي الذي سيتحول اخيراً الى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي . وفي ٢

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ اقترحت نشرة « **فلسطين** » (**Palestine**) الناطقة بلسان الحركة الصهيونية امتداد حدود الدولة اليهودية الى شمالي صيدا ، وادخال مدينة صيدون القديمة ضمن الاراضي اليهودية على ان تشمل ايضاً ضواحي بيروت [٢] .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر انه اثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس اتصل دافيد بن ـ غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني الياس الحويك ، وحاولا اقناعه بتخلي لبنان عن الجليل الاعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بامداده بالمساعدات المالية والفنية لتطوير لبنان الذي سيصبح ، على حد زعمهما ، « دولة ذات اكثرية مسيحية » . غير ان البطريرك رأى ان الموضوع خارج عن ارادته ؛ لأن اي قرار ممكن ان يثير فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها تبعاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو . كما ان البطريرك الماروني لا يريد اغضاب فرنسا التي جاء طالباً انتدابها على لبنان بحجة حماية المسيحيين من الاتجاهات العربية ، لا سيما اتجاهات **الأمير فيصل بن الحسين** الذي كان يسعى لاقامة وحدة بين البلاد الشامية تحت رايته[٣] .

وحين سيطرت فرنسا على لبنان وسوريا ، تبعاً لمقررات مؤتمر « سان ريمو » عادت الحركة الصهيونية لتطالب ببعض المناطق اللبنانية الجنوبية ، غير ان فرنسا رفضت هذه المطالب ؛ لأن تحقيقها سيؤدي الى اتساع رقعة النفوذ البريطاني ، كما انها رفضت استيطان الجاليات اليهودية في الاماكن المحيطة بحدود فلسطين تخوفاً من الاطماع الصهيونية ذاتها .

اما فيما يختص بموقف اللبنانيين حيال التطورات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ففي الوقت الذي كانت فيه بعض العائلات اللبنانية الاقطاعية تبيع الاراضي الفلسطينية للجمعيات الصهيونية ، كانت بعض القوى السياسية اللبنانية والعربية تعمل لنصرة القضية الفلسطينية والقضية السورية بشكل عام . وقد شارك عدد من اللبنانيين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد في جنيف بين آب (اغسطس) وايلول (سبتمبر) ١٩٢١ ، وبين هؤلاء : رياض الصلح ومحمد رشيد رضا واسعد داغر وسليمان كنعان وسواهم ، وقد طالب المؤتمر في مذكرة ارسلها الى عصبة الامم بالغاء تصريح بلفور ورفض الاطماع الصهيونية في فلسطين [٤] .

ونظراً لخطورة الحركة الصهيونية وارتباطها بالماسونية حدد جبران تويني ، عام ١٩٢٩ ، موقفه من القضية الفلسطينية وعلاقة الماسونية بالصهيونية بالرغم من انه كان ماسونياً . ومما قاله في صحيفة « الاحرار » ، تحت عنوان « الماسونية والوطن الصهيوني » ، ان الماسونيين في بيروت يحتجون عليه بسبب مواقفه من الصهيونية ، واعتبر ان الصهيونية جنسية دينية . وكما ان الماسونية لا تعضد وطناً قومياً اسلامياً اووطناً قومياً مسيحياً، فعليها ايضاً ألا تعضد وطناً قومياً يهودياً . واضاف : « ان لاولئك الصهيونيين حديثاً نود ان يفقهوه ، فهم يقيمون في هذا البلد حيث يستثمرون نشاطهم واموالهم ، ولكل منهم جنسية معروفة وتذكرة نفوس تثبت تابعيته اللبنانية او السورية او الفرنسوية او الانكليزية . فتضامنهم مع اليهود الصهيونيين في فلسطين وعطفهم عليهم انما هو تعصب ديني ، ولا يجوز للمتعصب الديني ان يشكو او يتذمر اذا قوبل بتعصب ديني مثله » [٥] .

وفي عام ١٩٢٩ ايضاً كانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تعمل في سبيل نصرة

القضية الفلسطينية ، وكان رئيسها محمد جميل بيهم قد ابرق عدة مرات الى عصبة الامم في جنيف والى وزارة المستعمرات والخارجية والبرلمان الانكليزي . وقد ارسل الحاج محمد امين الحسيني ، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس آنذاك ، رسالة الى بيهم اشار فيها الى « اننا باسم اخوانكم عرب فلسطين نشكر لحضرتكم ولجمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية في بيروت ولجميع اخواننا العاملين معكم هذه المؤازرة والعطف والمعونة في حفظ اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ... » (٦) .

٢ ـ الوطن القومي الماروني والوطن القومي اليهودي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧

رأت الحركة الصهيونية ان الموقف اللبناني يشكل حيزاً هاماً في امكانية تحقيق اهدافها في فلسطين ، وذلك بسبب معرفتها بوجود ثغرات سياسية وطائفية في المجتمع اللبناني ، ولذا بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والزعامات اللبنانية الرسمية والدينية لشراء بعض الاراضي في جنوب لبنان ، او اقامة مستوطنات يهودية في لبنان على غرار ما جرى في فلسطين ، كما شجعت الحركة الصهيونية الاتجاه اللبناني القائل بانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يقابله انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . ولهذا ، فقد وصل الى بيروت في نيسان (ابريل) ١٩٣٤ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) وقابل بعض المسؤولين السياسيين ومنهم رئيس الوزراء السابق اميل اده (قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية) كما قابل عبد الله بيهم امين سر الدولة والبطريرك الماروني انطون عريضة ، وقد تداول معهم في الكثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة والاستيطان اليهودي .

وبعد ان اصبح اميل اده رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم اليهودي ، وتباحثا في موضوع العلاقات اللبنانية ـ الصهيونية ، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع اراض في جنوب لبنان لبعض الاشخاص اليهود . كما كانت الزعامات الدينية المارونية قد ابدت تأييدها للحركة الصهيونية ، وكان البطريرك الماروني انطون عريضة في مقدمة هذه الزعامات ، وقد حرص على تسجيل موقفه المؤيد لجهود اليهود في رسالة ارسلها في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤ الى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية في الارجنتين ، ومما جاء في رسالته التي تؤكد على العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود «...اما نحن،فقد رأينا انه من الواجب الانساني والمحبة الاخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم ، ان نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينتابكم من الاضطهاد والمكروه ، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما [يؤول] لخيركم وراحتكم ، كما اننا مستعدون ان نؤازركم مع ضعفنا في كل ما [يؤول] لخير امتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة » (٧) .

ونتيجة لهذا التأييد الماروني الزمني والروحي وجه المطران غريغوريوس حجار ، مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ، رسالة الى اللبنانيين المتعاملين مع الحركة الصهيونية ، قال فيها : « ... فأنتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به الى بلادنا ، ولكن مال اليهود باق لليهود ... » ، ثم اضاف قائلاً : « هل تعتقدون ان الشعب الفلسطيني وصل الى هذه الحالة من الحماسة والتضحيات وركوب الاخطار الا بعد ان استولى اليأس عليه

تماماً ، ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه ؟ وهل تعتقدون ان في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم ، ومع هذا فانتم في لبنان ما تزالون تعتقدون ان وجود اليهود عندنا ثروة لنا ، وبينكم من يتغنى بهم ومن احباركم الاجلاء من يأخذ جانبهم » (٨) .

وفي عام ١٩٣٥ ارسل البطريرك الماروني الى فلسطين المطران عقل ، والمطران المعوشي (البطريرك فيما بعد) ، واجتمعا هناك بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمن . وكانت بعض القوى المارونية ، في هذه الفترة ، قد بدأت تراودها فكرة انشاء الوطن القومي الماروني في لبنان في مقابل انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وقد تم الاتفاق اثناء المباحثات المارونية ـ الصهيونية على توطيد التعاون بين الامتين لما فيه تحقيق اهدافهما في المنطقة .

اما الرئيس اميل اده فقد عاد مجدداً الى تأييد الحركة الصهيونية . فقد قال اثناء زيارته باريس في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٣٧ : « ان ايجاد جمهورية صهيونية ليس من شأنه ان يكون غير سار لنا » (٩) . وفي باريس اجتمع ايضاً بحاييم وايزمن واتفقا على تدعيم العلاقات المارونية ـ الصهيونية . وبعد ان ابدى وايزمن تجاوبه امسك الرئيس اده بيده وقال له : « احيي الرئيس الاول لجمهورية اليهودية » (١٠) .

ويلاحظ من خلال مواقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية في هذه الفترة انهم كانوا ضد الاطماع الصهيونية ، باستثناء بعض القوى المارونية . غير ان الأمر الملفت للنظر ان يعرب رئيس جمهورية لبنانية ـ ولو في ظل الانتداب الفرنسي ـ عن تأييده علناً قيام دولة يهودية في فلسطين تكون سنداً للمسيحيين في لبنان . ولكن يمكن القول بأن الرئيس اده لم يكن سوى ابن البيئة السياسية التي افرزت القوى الطائفية المعادية للعرب وللعروبة .

٣ ـ النشاط اللبناني لدعم القضية الفلسطينية على الصعيد المحلي والدولي ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢

بعد تطور ظروف القضية الفلسطينية اجتمعت اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لاعانة المنكوبين الفلسطينيين ، في القاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨ . وتقرر على اثر الاجتماع انتداب وفد لزيارة اميركا الشمالية والجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم المادي والاعلامي . وقد حرصت اللجنة العربية واللجنة المركزية على انتداب لبناني وفلسطيني للقيام بهذه المهمة ، فأختارت محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية رئيساً للوفد ، واميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني عضواً فيه . ومنذ وصول الوفد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ الى الولايات المتحدة بدأ اتصالاته بالمغتربين العرب ، واطلعهم على تطورات القضية الفلسطينية ، وطلب دعماً للشعب الفلسطيني سواء من الناحية المالية او الاعلامية . كما ان محمد جميل بيهم انتهز فرصة وجوده هناك فأرسل رسالة الى الرئيس الاميركي روزفلت ، طلب فيها تفهم مشكلة فلسطين ومدى الاضرار التي يمكن ان تنشأ عن قيام دولة يهودية فيها (١١) .

وبين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ لوحظ ان الحركة الصهيونية تابعت نشاطها في فلسطين ولبنان على السواء ، رغم احتجاجات المواطنين المستمرة . وقد تقدمت بعض الشركات

الصهيونية بطلب الى الحكومة اللبنانية في عام ١٩٤١ للحصول على امتياز لاستغلال المياه اللبنانية ، كما ان شركات صهيونية اخرى ابدت استعدادها في عهد الرئيس الفرد نقاش (١٩٤١ ـ ١٩٤٣) لشراء شركة ترابة شكا . وقد ابدى البطريرك الماروني انطون عريضة تجاوبه مع هذا الموضوع ، وبفضله اصبح لليهود افضلية في عملية الشراء، غير ان الشيخ بشارة الخوري وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الاعمال درويش الحداد اجتمعوا بالبطريرك واوضحوا له الاضرار التي تنزل بالبلاد اذا تم بيع شركة الترابة لليهود ، وكان ذلك مقدمة لبيع الشركة لمؤسسة سويسرية (١٢) .

وبينما كان بعض الوجهاء اللبنانيين يبيعون اراضيهم لليهود في جنوب لبنان وفي فلسطين ، حرص وجهاء آخرون على عدم بيع اية قطعة من ممتلكاتهم ، وكان في مقدمة هؤلاء الامير خالد شهاب الذي رفض عروضاً صهيونية لشراء اراضيه في منطقة حاصبيا في جنوب لبنان ، ورفض ثروات ضخمة كان اليهود قد عرضوها عليه لقاء تنازله عن بعض اراضيه والكف عن مقاومة توسعهم في تلك المنطقة ، وقد اشتهر عن الرجل فيما بعد قول الناس عنه انه « جاع وما باع » .

٤ ـ الموقف اللبناني من قضية فلسطين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥

كان لبنان في الفترة الاولى لانتخاب رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ ، مشغولاً بأوضاعه الداخلية وذلك بسبب الصراع بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية . غير ان ذلك لا يعني أن لبنان الرسمي والشعبي والصحافي لم يهتم بقضية فلسطين ، لا سيما ان المسألة الفلسطينية باتت مسألة تهدد البلدان العربية بسبب خطورة نتائجها .

وفي هذه الفترة من عام ١٩٤٣ ، طرح مشروع الوحدة العربية . فما كان من القوى اليهودية الا ان اعلنت تأييدها هذا المشروع ، ومرد ذلك الى انه مرتبط بمستقبل اليهود والموارنة معاً . فقد نص الكتاب الازرق ، الذي قدمه رئيس وزراء العراق نوري السعيد الى الحكومة البريطانية ، على اعطاء اليهود حكماً ذاتياً في فلسطين واعطاء الموارنة حكماً ذاتياً في لبنان على غرار ما كانوا عليه زمن الدولة العثمانية ، وذلك في اطار الوحدة الشاملة .

وفي جنوب لبنان عقد مجموعة من الشبان مؤتمراً في آذار (مارس) ١٩٤٤ لبحث الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية واتخذوا المقررات التالية :

١ ـ الاحتجاج بواسطة سفير الولايات المتحدة في بيروت على اية مساندة من قبل الشعب او الكونغرس او الحكومة الاميركية للقضية الصهيونية .

٢ ـ الرغبة الى الحكومة الاميركية ، بواسطة سفيرها ، ان تتريث بخصوص المحادثات الجارية المتعلقة بثروة البلاد العربية البترولية ، ريثما تحل مشاكل العرب السياسية .

٣ ـ تنظيم الدعوة الى مؤتمر يمثل شباب سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن لبحث القضية العربية (١٣) .

وفي تموز (يوليو) ١٩٤٤ ، أكد المجلس النيابي اللبناني استنكاره مجدداً لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وتقدم النائب جورج عقل باقتراح بهذا المعنى الى رئاسة المجلس النيابي ، وقد ايد الاقتراح رئيس الوزراء رياض الصلح « لأن فلسطين قطعة من الجسم العربي واقل خطر يهددها يهدد في الوقت نفسه لبنان » (١٤) .

وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ القى سامي الصلح خطاباً في المجلس النيابي رفض فيه انشاء الوطن القومي اليهودي . كما عقد ، في الوقت نفسه ، اجتماع لاتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية * بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، ارسل على اثره مذكرة الى الدول العربية ودول الحلفاء ، جاء فيها ان المجتمعين « يكررون احتجاجاتهم الصارخة على انصار الصهيونية ودعاتها... ويقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الانساني ... » . وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ ارسل محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة الى الرئيس الاميركي روزفلت ، لفته فيها الى روح الاعتداء الذي يتجسم في المطامع الصهيونية في فلسطين (١٥) . وجرت احتجاجات وتظاهرات ضد الصهيونية في بيروت وطرابلس وصيدا ، كما ان الطلاب العرب في الجامعة الاميركية وجهوا رسالة الى الوزير البريطاني المفوض (G. Woodsworth) احتجوا فيها على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين (١٦) .

والجدير بالذكر ان النفوذ الصهيوني ، رغم ادعاء الحكومات اللبنانية بالعمل من اجل القضية الفلسطينية ، كان لا يزال قوياً في الاوساط اللبنانية . فقد تبين في صيف عام ١٩٤٥ ان عدداً كبيراً من الشركات العاملة في لبنان هي مؤسسات صهيونية ويملكها صهيونيون ، ومن بين هذه الشركات :

١ ـ شركة انجلو ـ اميركان نيرايست ، ويديرها الصهيوني بادوفا ، وهي تهتم بعمليات الاستيراد .
٢ ـ شركة الفواكه السورية ومديرها سريانو ومهمتها السيطرة على اسواق الفواكه والخضار .
٣ ـ الشركة التجارية للشرق الاوسط ومديرها الصهيوني كورت كرينغالد .
٤ ـ شركة فنادق بحمدون ، وهي لشركة صهيونية معروفة باسم « سوليل بونيه » .
٥ ـ الشركة اللبنانية ـ الاسوجية ومديرها الزعيم الصهيوني الدكتور وايزمن وتسيطر على سوق الثقاب .
٦ ـ الشركة اللبنانية للزجاج ومديرها الصهيوني ليفي .
٧ ـ شركة « سوليل بونيه » ، وهي شركة صهيونية مهمتها الحصول على مقاولات في فلسطين .
٨ ـ شركة رينوفيتش ، وهي شركة صهيونية تقوم بشراء واحتكار رمال لبنان الصالحة لصناعة الزجاج (١٧) .

---

* ضم اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الذي تأسس في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٤٤ الاحزاب والهيئات التالية : منظمة النجادة ؛ منظمة الكتائب ؛ الحزب الشيوعي اللبناني ؛ الكتلة الاسلامية ؛ اتحاد الشبيبة الاسلامية ؛ عصبة العمل القومي ؛ اللجنة القومية ؛ منظمة القساسنة ؛ عصبة مكافحة النازية والفاشستية ؛ المؤتمر الوطني ؛ الاتحاد القومي ؛ الصحافة اللبنانية ؛ اتحاد نقابات العمال ؛ منظمة الطلائع . وكان رئيس هذا الاتحاد محمد جميل بيهم .

وبالاضافة الى ذلك استمرت الشركات الصهيونية بمحاولاتها لمد سيطرتها على جنوب لبنان ، وعلى بيروت ايضاً . فقدثبت ان هذه الشركات ابتاعت اراضي عديدة في الجنوب وضواحي بيروت ، ونظراً لخطورة الموضوع فقد طلب محمد جميل بيهم ، رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، من رئيس الوزراء سامي الصلح اتخاذ موقف رسمي يحول دون بيع الاراضي اللبنانية لليهود ولأي اجنبي . وبالفعل اصدر رئيس الوزراء في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ، تعميماً الى الدوائر المعنية في الدولة ، يمنع بموجبه بيع الاراضي او اي عقار لأي شخص اجنبي طبيعي او معنوي ، سواء كان اسمه حقيقياً أم مستعاراً .

وكانت صحيفة « **النهار** » قد ذكرت في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ خطر التغلغل الصهيوني في لبنان . ومما قالته : « كنا نعتقد ان تخوف الحكومة وتحفظ مجلس النواب من خطر الصهيونية على لبنان هما مجرد تحذير وتحوط أكثر مما هما من الأمور الواقعية البارزة . والواقع ان هذا الخطر قد ذر قرنه منذ امد ، غير ان المسؤولين تجنبوا اظهاره كما هو لئلا يثيروا الخواطر في وقت تحتاج فيه البلاد الى هدوء لاجتياز المراحل المتشابكة التي تعانيها » . واضافت الصحيفة قولها : « فقد اتصل بنا عن ثقة ان جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود الى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلهم على الطريق ، وقد تكاثر جموع الغازين منهم على مختلف نقاط الحدود فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات . ولا نعلم اذا كان المقصود بهذه الحركة افساح المجال للاجئين الجدد الى فلسطين أم التوطن في لبنان عن طريق مشترى الاراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على ظهر لبنان » . وتمنت « **النهار** » اخيراً « ان تخرج تدابير الحكومة لمحاربة هذا الغزو من نطاق القول والدرس الى حيز العمل والتنفيذ لئلا يصبح لبنان ميداناً لحوادث صهيونية مؤسفة هو في غنى عنها » [١٨] .

وفي الوقت نفسه كانت تتم في بيروت وعبرها عمليات لتهريب يهود سوريين ولبنانيين الى فلسطين . ونظراً لأن الحكم اللبناني كان مؤيداً للقضية الفلسطينية في الخطب والقرارات والتصريحات أكثر منه مؤيداً عملياً ، فقد قامت مجموعة من الشباب اللبناني من مختلف الطوائف بتكوين لجنة عرفت باسم « لجنة مكافحة تهريب الصهيونية » برئاسة نعيم مغبغب ، وكان معروف سعد نائباً للرئيس ومحمد رستم طيارة اميناً للسر . وقد اصدرت اللجنة بياناً طلبت فيه من الدولة اصدار تشريع خاص وعاجل لرفع مدةعقوبة تهريب اليهود ، وايكال حراسة الحدود اللبنانية الجنوبية الى قوة كافية من الجيش اللبناني وبقيادة ضباط اكفاء معروفين بنزاهتهم واخلاصهم للقضية الوطنية وللعروبة ، كما طالبت اللجنة بانزال اشد العقوبات بمن يثبت اشتراكهم في التهريب من الموظفين ونقل كل من تقع عليه شبهة الى مناطق بعيدة عن الحدود .

٥ ـ قضية فلسطين بين بناء الدولة المارونية والدولة الصهيونية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

حاول لبنان ان يظهر في عام ١٩٤٦ بمظهر المؤيد للقضية الفلسطينية . ففي شباط

(فبراير) ١٩٤٦ وصلت لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية الى بيروت ، واجتمعت برئيس الوزراء سامي الصلح وبوزير الخارجية حميد فرنجية اللذين اوضحا رفضهما انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . كما حرص لبنان الرسمي على تأليف وفد لابداء موقفه امام اللجنة التي ستجتمع بالوفود العربية في القاهرة . وبالفعل اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ قراراً بتعيين سامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة ، ومحمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، لتمثيل لبنان امام لجنة التحقيق . وبعد انتقال بيهم الى القاهرة يذكر حادثة جرت معه متألماً من الفكر الرسمي والطائفي المعادي للقضية الفلسطينية . فعند توجهه وسامي الخوري (وهو شقيق رئيس الجمهورية) وتقي الدين الصلح مستشار المفوضية اللبنانية ، لتقديم مذكرة الحكومة اللبنانية الى لجنة التحقيق ، اذا بالشيخ سامي الخوري يقول لبيهم : « ان شاء الله لا يكون في هذه المذكرة عرب ولا عروبة » . فأجابه بيهم مذهولاً : « وكيف لا وفلسطين عربية والذين اخذوا عبء الدفاع عنها هم اصحابها العرب ؟ » (١٩) فما كان من سامي الخوري الا ان لاذ بالصمت .

والحقيقة ان المذكرة اللبنانية تعتبر من أهم المذكرات العربية المقدمة للجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية ، وهي تعبر عن الموقف الرسمي من القضية الفلسطينية ، وان كان واضعو المذكرة هم من الشخصيات غير الرسمية مثل محمد جميل بيهم . غير ان موقف الوزير المفوض سامي الخوري ، واهمال الدولة للنشاط الصهيوني في لبنان ، واطلاق الحرية للفئات المعادية للقضية الفلسطينية ، والمطالبة بانشاء دولة يهودية ودولة مسيحية ، كل ذلك يحدونا لوضع علامات الاستفهام وللتوقف ملياً امام الموقف اللبناني الرسمي المعلن .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر الموقف اللبناني غير الرسمي من القضية الفلسطينية خلال وجود لجنة التحقيق في المنطقة . فقد قدم البطريرك الارثوذكسي الكسندروس ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس ، مذكرة للجنة جاء فيها « ... واليهود الغرب كالمسيحيين العرب يعيشون في البلاد العربية كمواطنين لهم ما لنا وعليهم ما علينا . فاذا كنا نناهض الصهيونية فلأنها عقيدة سياسية استعمارية تناقض حقوقنا المقدسة وتخالف اسس مبادىء العدل والانصاف . ان فلسطين لاهلها العرب مسلمين ويهوداً ونصارى ، لذلك يجب ان تبقى فلسطين لهؤلاء دون سواهم ، فهي ليست ولا يمكن ان تكون للصهيونيين المنتشرين في البلاد الاجنبية ... » (٢٠) .

اما الموقف الماروني ، فقد كان شاذاً ومختلفاً حتى عن الموقف المسيحي الارثوذكسي فقد اعلن المطران اغناطيوس مبارك ، المطران الماروني لابرشية بيروت ، تأييده وترحيبه بأقامة وطن قومي يهودي في فلسطين . ومما قاله المطران ان لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية لم تسمع صوت لبنان الحقيقي ، وانه « لو سمعت اللجنة صوت لبنان الحقيقي لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين ومؤازرة الصهيونية باعتبارها شعاراً للتقدم لشعوب الشرق الاوسط كلها » . واضاف قائلاً لمراسل وكالة (O.N.A.) جيرالد فرانك ، ان الموارنة غير ممثلين في الحكومة الحاضرة ، وان ما يقوله هو رأي البطريرك الماروني انطون عريضة « واني اتهم رئيس جمهوريتنا بأنه لم يعط رأيه الحقيقي عن الصهيونية لأنه يخاف من الجامعة العربية وهو ـ اي رئيس الجمهورية ـ يعتقد عكس ما يقول ، وقد قلت له ذلك انا بنفسي » . وتابع

المطران مبارك قوله : « ان تقدم لبنان مرتبط بتقدم فلسطين ، ونحن اللبنانيين المسيحيين نعلم ذلك ، وندرك ان الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين وللشرق الاوسط كله ، واني متحمس جداً للصهيونية لأني احب الخير لفلسطين ، واذا احببتم ان تماشوا رغبات العرب المسلمين فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وفي طرد المسيحيين منها . واني اقول لكم بصراحة انكم اذا قاومتم الصهيونية في فلسطين ، فان ذلك يعني ارجاع الشعب الى حكم الهمجية وارجاع البلاد الى حالة الفوضى والبرطيل ، كما كانت ايام حكم سلاطين بني عثمان » (٢١) .

ويلاحظ أن النشاط الصهيوني كان يسير جنباً الى جنب مع النشاط الماروني . فبعد انتهاء مهمة لجنة التحقيق تبين ان البطريرك الماروني انطون عريضة كان قد ارسل الخوري انطون عقل الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال بالمغتربين المسيحيين هناك ، ولجمع الاموال منهم لدعم المسيحيين في لبنان ولحمايتهم من « السيطرة الاسلامية » على حد قوله . وبلغ من خطورة هذا الموضوع ان تخوف البطريرك الكسندروس ، بطريرك انطاكية للروم الارثوذكس ، من هذه الاتجاهات الطائفية ، كما تخوف ان ينساق المغتربون الارثوذكس مع دعوات الخوري انطون عقل ، فأرسل الارشمندريت الياس الخوري خصيصاً لمحاربة تلك الاتجاهات .

ونظراً لخطورة الاتجاهات المارونية ، فقد تتبعت الصحف المصرية هذه التطورات ، فنشرت صحيفة « **اخبار اليوم** » برقية لمراسلها في واشنطن جاء فيها « ان الخوري انطون عقل وصل الى نيويورك ليطلب الى مجلس الأمن حماية لبنان من السيطرة الاسلامية » . وعلقت الصحيفة المصرية على ذلك بقولها : « نحن لا ندري باسم اية دولة يرفع الخوري شكواه الى منظمة لا تقبل الشكاوى الا من الدول النظامية » . وازاء ذلك قامت الدولة اللبنانية بنفي تحركات الخوري عقل واوضحت ان لا صفة رسمية له وانه لا يمثل البطريرك الماروني ، وبذلك حاولت الدولة ان تدافع عنه او تجعل من نفسها ستاراً عن اعماله ، رغم انه ثبت تقديمه مذكرة مطولة باسم البطريرك الماروني الى الامم المتحدة وكانت تحت عنوان « لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى (٢٢) طالب فيها بطرد المسلمين من لبنان الى الدول العربية وحشد جميع مسيحيي الشرق فيه .

وفي عام ١٩٤٧ ظهر موقف لبنان والدول العربية متناقضاً حيال القضية الفلسطينية ؛ فقد راح لبنان باسم البلاد العربية يطالب بتقسيم فلسطين وذلك بانشاء حكومتين عربية ويهودية ضمن اطار دولة اتحادية ، مع العلم بأن لبنان بلسان كميل شمعون ، مندوبه في مؤتمر فلسطين بلندن ، سبق ان أكد في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ رفض لبنان مشروع تقسيم فلسطين بقوله : « ... وهـو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذي يناقض في رأيه حقوق سكان فلسطين العرب في بلادهم مناقضة صريحة » ، بينما راح كميل شمعون نفسه في اوائل عام ١٩٤٧ يقترح من لندن على هيئة الأمم المتحدة وباسم البلدان العربية انشاء دولة اتحادية مستقلة في فلسطين على ان تتألف من حكومتين اقليميتين عربية ويهودية .

ونظراً لتطور القضية الفلسطينية ، شكلت هيئة الأمم لجنة تحقيق جديدة عرفت باسم لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) ، وقد وصلت اللجنة الى فلسطين ومن ثم الى بيروت في تموز (يوليو) ١٩٤٧ ، وقابلت عدداً من المسؤولين اللبنانيين والعرب الذين استمروا في معارضتهم اقامة دولة يهودية في فلسطين . وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يحاول التجاوب مع

مطالب أكثرية اللبنانيين ، كانت بعض القوى المارونية الدينية والسياسية تطالب بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان . وكان البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران الماروني اغناطيوس مبارك ورئيس الجمهورية الاسبق اميل اده رئيس الكتلة الوطنية وبعض السياسيين الموارنة قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة لجنة التحقيق الدولية بقيام الدولتين اليهودية والمارونية ، على ان يتولى المطران اغناطيوس مبارك تقديم مذكرة باسمه في هذا الموضوع ، لا سيما وانه سبق ان ابدى رأيه في ذلك عام ١٩٤٦ للجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية . وفي ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ ارسل المطران مبارك مذكرة الى رئيس لجنة التحقيق الدولية اميل سند ستـروم (E. Sondstrom)تضمنت اتجاهات طائفية بغيضة وحساً متعصباً استعلائياً . ومما جاء في المذكرة ان تأييد الحكومة اللبنانية للشعب الفلسطيني انما هو مخالف للحقيقة لأن تلك الحكومة لا تمثل الا نفسها . اما فلسطين فما ان دخلها المسلمون حتى تعرضت للاهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب والتنكيل وانه « مما لا ريب فيه ان فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الاولين ، وان احداً منهم لم يكن من اصل عربي » . ثم انكر عروبة فلسطين ولبنان معاً ، واعتبر ان ادخالهما في نطاق العروبة هو « انكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الادنى... فلبنان وفلسطين يجب ان يظلا الموطنين الدائمين للاقليات » .

اما فيما يختص باشادة المطران باليهودي والماروني ودورهما في تطور المنطقة فقد قال في مذكرته : « فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل الى جانب لبنان لا يمكن الا ان يساهم في رفاهية الجميع . ان اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف... ويستطيع هذان الشعبان ان يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الادنى مجتمعة » . ثم اعتبر المسلمين والعرب جهلة « فليس من العدل ان تشرع لهما القوانين اكثرية جاهلة تريد ان تفرض ارادتها » . واخيراً طالب المطران مبارك بانشاء الوطن اليهودي والوطن المسيحي « وان هناك اسباباً رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للاقليات : وطن مسيحي في لبنان ـ كما كان دائماً ـ ووطن يهودي في فلسطين . وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً ، ويكونان جسراً لا بد منه بين الشرق والغرب ... » (٢٣) .

وازاء نشر هذه المذكرة اضربت بيروت وصيدا وطرابلس كما اصدر مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد بياناً شجب فيه هذه التحركات الطائفية ، كما شجبها البطريرك الكسندروس الثالث ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس ، وقال : « نحن نشجب من يقول ان لبنان وطن مسيحي ، فلبنان وطن لجميع ابنائه ، وسيظل لبنان على رأس الدول العربية في الدفاع عن فلسطين ، والمسيحيون هم اول من يحمي فلسطين بدمائهم وارواحهم » . كما استنكر مذكرة المطران مبارك المجلس النيابي . ويذكر الرئيس بشارة الخوري أن رسالة وصلته من باريس تتضمن نسخة عن مذكرة المطران مبارك . وغمز رئيس الجمهورية من قناة وزير الداخلية كميل شمعون معتبراً اياه موافقاً على هذه المذكرة بقوله : « وقيل لي ان كميل شمعون قد اطلع في جنيف على هذا التقرير ولكنه لم يبلغنا شيئاً عنه » (٢٤) .

وخلافاً لبعض الآراء التي تقول ان المطران مبارك لا يمثل الا فئة قليلة من الموارنة ، فقد

ثبت ان للبطريرك عريضة وللمطران مبارك وللرئيس اده مؤيدين عديدين من الطائفة المارونية ، بل ان وليد فارس في كتابه « التعددية في لبنان » اعتبر ان المطران مبارك كان يمثل التيار الشعبي الماروني والمسيحي ايضاً « فقد ترددت عباراته التي اطلقها ومطالبه على السنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن الساحلية شمالي بيروت » مؤيدين مطالبه باقامة وطن قومي مسيحي في لبنان لمسيحيي الشرق . واضاف وليد فارس ان الكنيسة المسيحية لعبت الدور نفسه وهي التي حاربت العروبة في لبنان ؛ اذ انه « لم يكن عجيباً ان تأخذ المؤسسات الدينية المسيحية وعلى رأسها الكنائس موقفاً قومياً في الاربعينات . فالمقاومة اللبنانية المسيحية للمد العربي منذ اوائل الفتح ومروراً بالعباسيين والامويين حتى العثمانيين ارتكزت على الكنائس المسيحية والكنيسة المارونية خاصة حتى قيل ان المارونية مثلاً أمة ـ كنيسة » (٣٥) .

وبالرغم من اعتراف المطران مبارك بتقديم مذكرته الى لجنة التحقيق ، وبالرغم من انه نشر بيان العصيان المدني ضد الدولة اللبنانية ، فإن الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح لم يقدما على اي عمل قانوني يحد من نشاط وتحديات المطران وممارساته واتجاهاته التي احدثت مزيداً من الانقسامات بين اللبنانيين ومزيداً من الدعم للصهيونيين .

٦ ـ موقف لبنان ودوره في حرب فلسطين ١٩٤٨

كانت الفكرة السائدة لدى الحكومة اللبنانية ان الاشتراك في الدفاع عن فلسطين ينطلق من عدة مبادىء سياسية وعسكرية منها :

١ ـ الخطر الصهيوني على لبنان .
٢ ـ مشاركة الدول العربية في الدفاع عن فلسطين .
٣ ـ ارضاء فئات شعبية لبنانية تطالب بدعم قضية فلسطين .

والأمر الملفت للنظر ان لبنان بدأ يشعر بخطورة الخطر الصهيوني بعد تزايد اعمال العنف في فلسطين ، وبعد تأكد الحكومة اللبنانية من وصول اسلحة الى يهود بيروت بواسطة المنظمات الصهيونية ، وذلك لتنفيذ ما يطلب منهم من اعمال مساندة واعمال تخريبية ، وقد استطاعت السلطات اعتقال عدد من اليهود اللبنانيين والسوريين والاجانب كانوا مسؤولين عن وصول السلاح الى بيروت . وبالاضافة الى القوى اليهودية كانت بعض القوى الطائفية تؤيد فعلاً قيام دولة اسرائيل في فلسطين دعماً لمواقفها في الداخل . ويلخص الدكتور مصطفى خالدي في كتابه « حاضر لبنان المسلم » موقف الطائفة المارونية وبالتحديد منظمة الكتائب على النحو التالي :

١ ـ ان الطائفة المارونية في لبنان وبعض المجموعات المسيحية الاخرى لا تتعاطف مع الروح الوطنية العربية ، بل انها عكس ذلك مستعدة لمحاربتها بأية وسيلة ممكنة .

٢ ـ على المسلمين في لبنان ان يفهموا ان « الكتائب الفاشستية اللبنانية » ليست سوى « هاغانا » جديدة هدفها الباس لبنان بالقوة الثوب الماروني وحمله على التعاون مع الصهاينة ضد مسلمي لبنان وسوريا . « ان هذا الخطر يجب ان يكون انذاراً كي ننظم انفسنا للمقاومة مستخدمين جميع الوسائل القانونية التي بحوزتنا ، والا فاننا سنواجه نفس مصير عرب فلسطين » .

٣ ـ على الشعوب العربية من حول لبنان ان تدرك ان الخطر الماروني الكتائبي يتهدد امنهم في المستقبل كما يتهدد سلامة اراضيهم « وسوريا خاصة قد تجد نفسها في وضع عسكري جد خطير فيما لو اخذت القوات المعادية تتهادى على حدودها الغربية من اليرموك حتى حمص » .

٤ ـ ان معركة فلسطين الاولى والوضع الحاضر في لبنان يجب ان يكون مؤشراً خطراً للمسلمين في الشرق الاوسط وفي العالم ، وانذاراً للاستعداد ، والا علينا كلنا ان نتوقع الهزيمة والقضاء علينا شيئاً فشيئاً كما وقع لاخواننا الفلسطينيين (٢٦) .

ويلاحظ ان لبنان الرسمي حاول عدم التأثر بالفكر الطائفي لاسباب محلية وعربية ، ولذا فقد بدأ ترجمة مواقفه واقواله الى مواقف عملية عندما بدأ بمساعدة جيش الانقاذ بالسلاح والذخيرة . ففي شباط (فبراير) ١٩٤٨ اتصل فوزي القاوقجي في بيروت بقائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب وبوزير الدفاع مجيد ارسلان وبرئيس الحكومة رياض الصلح ، وطلب اليهم بالحاح امداد جيش الانقاذ بما يستطيعون من سلاح المدفعية ، مبيناً لهم شدة الحاجة الى السلاح الثقيل . وبالفعل تسلم القاوقجي مدفعين من عيار ١٠٥ من الطراز الفرنسي ، ومدفعين اميركيين من عيار ٧,٥ ، ثم تسلم مدفعين آخرين من الطراز الأميركي نفسه « وقد كان لهذه المدافع اثر كبير في مختلف المعارك التي خاضها جيش الانقاذ »(٢٧) .

ومن جهة ثانية ، اشترك عدد من اللبنانيين في الاستعداد للدفاع عن فلسطين ، وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨ كان عدد اللبنانيين الذين تدربوا في معسكر « قطنا » بسوريا ما يقارب ٣٠٥ لبنانياً من اصل ٤٩٧٦ من السوريين والفلسطينيين والمصريين واليوغوسلاف .

وبينما كان لبنان الرسمي يحاول دعم القضية الفلسطينية كان ، من جهة اخرى ، يظهر اهمالاً في بعض الشؤون الامنية . ففي نيسان (ابريل) ١٩٤٨ تزايدت عمليات تهريب السلاح والالبسة والمواد الغذائية من جنوب لبنان الى القوات الصهيونية ، ورأت صحيفة « **الحياة** » البيروتية ، ان الأخطر من هذا هو تهريب الالبسة العربية التي قدر عددها بالمئات ، اذ يتنكر بها اليهود . ومما ذكرته الصحيفة « انه لمن المؤلم والله ان تستمر هذه الخيانات وعلى الحدود جيش ودرك وجمرك ، وهناك ايضاً زعماء ووجهاء ورقباء... لقد تطورت هذه القضية حتى اصبحت تتطلب عناية الحكومة التي تبذل مع الجامعة العربية وخارجها جهوداً كبرى في خدمة قضية فلسطين ، فلا يجوز ان تبقى قضية التهريب شوكة في عين الكرامة اللبنانية ... » .

وبالاضافة الى ذلك ، وبعد ان اكتشف بحارة بيروتيون صناديق ذخيرة اميركية على ظهر سفينة اميركية مرسلة الى تل ـ ابيب ، قامت السلطات اللبنانية باطلاق سراح البحارة الاميركيين وسفينتهم . وجاء في التقرير اللبناني ان الطوربيدات المكتشفة لا تستخدم لأمور عسكرية . وقد كانت لجنة التحقيق اللبنانية التي قامت بالتحقيق قد شكلت بطريقة تثير الانتباه والريبة : فقد كانت رباعية مؤلفة من : بطرس نجيم : ادوار ابو جودة : فؤاد مجدلاني : وفؤاد شمعون مفوض امن عام المرفأ (٢٨) .

ونتيجة لحرص اليهود على اعلان دولتهم ، وبسبب الاعلان عن قرب انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، قرر العرب اعلان الحرب رسمياً على الصهيونيين . وفي ١٥ أيار (مايو) وجه رئيس الجمهورية اللبنانية نداء الى عناصر الجيش اللبناني ، كان عبارة

عن قطعة ادبية انشائية ، شرح فيه فشل الجهود التي بذلت من اجل السلام . وبالفعل زحف الجيش اللبناني مع الجيوش العربية الأخرى ، ولما وصل الى حدود فلسطين وقف عندها واتخذ لنفسه خطة الدفاع بقيادة قائد الجيش فؤاد شهاب ، وكان عدد القوات اللبنانية المرابطة ثلاثة آلاف جندي من اصل خمسة آلاف جندي هم الجيش اللبناني كله . وحين بدأ القتال تبين للعرب عقم استعداداتهم وعدم جدية مخططاتهم . وبالرغم من ان الجيش الاردني لم يقاتل عملياً في حرب فلسطين فان ملكه عبد الله راح ينتقد مواقف الدول العربية وجيوشها ومنها القوات اللبنانية التي برأيه لم تبد اية فعالية سوى الدفاع مع ضياع قرى لبنانية في جنوب لبنان [٢٩] . بينما كان الملك يصرح قبل عدة ايام من الحرب « بأن معركة فلسطين لا تستغرق سوى عشرة ايام » .

وكانت النتيجة الاولى لحرب فلسطين هي اعلان دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ؛ الأمر الذي زاد حدة الحرب بين القوات العربية والقوات الصهيونية ، ولكن تبين انه ما ان اعلنت الدولة اليهودية حتى وصلت رسائل من يهود تل ـ ابيب الى يهود بيروت ، وكانت تحمل طابع بريد الدولة اليهودية ، مما اثار علامات الاستفهام لدى اللبنانيين عن كيفية سماح السلطات اللبنانية بدخول مثل هذه الرسائل الى الاراضي اللبنانية .

ونتيجة لاعمال الارهاب المستمرة في فلسطين تزايدت اعداد النازحين الفلسطينيين الى لبنان . والأمر الملفت للنظر في هذه الهجرة هو توزيعها الجغرافي والديموغرافي ، فقد كان توزيعاً طائفياً . فاللاجئون المسيحيون استقروا في المناطق المسيحية ، واللاجئون المسلمون استقروا في المناطق الاسلامية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان مخيمات جسر الباشا وضبيه هي مخيمات لفلسطينيين مسيحيين في المناطق المسيحية ، بينما مخيمات شاتيلا والداعوق وبرج البراجنة ونهر البارد هي مخيمات لفلسطينيين مسلمين في المناطق الاسلامية . اما فيما يختص بمخيم تل الزعتر فقد ظهر بعد سنين عديدة من عام ١٩٤٨ .

والأمر الجدير بالتسجيل انه بينما كانت الحرب العربية ـ اليهودية دائرة ، واللبنانيون والعرب منهمكين بظروفها واوضاعها ، اذا بالرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والنواب الموالين يتفقون على تجديد رئاسة بشارة الخوري ست سنوات أخرى ، مما دعا كميل شمعون وكمال جنبلاط الى الاحتجاج على هذا التجديد ، وبادر شمعون في ١٩ أيار (مايو) الى تقديم استقالته من وزارة الداخلية احتجاجاً . ورغم ذلك عدل الدستور وجدد للرئيس الخوري ست سنوات أخرى . وقد ادى تجديد ولايته الى استياء اللبنانيين لانهم اعتبروا ان الحكم والمجلس النيابي استغلا انشغالهم في شؤون القضية الفلسطينية .

ومن جهة ثانية تبين ان الجيش اللبناني هزم امام القوات الصهيونية في منطقة « بليدة » الجنوبية في أيار (مايو) ١٩٤٨ ، الأمر الذي اثر على الوضع الحكومي اللبناني ، مما دعا الحكومة وبتشجيع من رياض الصلح الى الايعاز للجيش اللبناني بالمشاركة عملياً في القتال في جنوب لبنان . وبالفعل ، تجمع الفوج اللبناني مع مدرعاته في حزيران (يونيو) بالقرب من المالكية بقيادة المقدم جميل الحسامي ، وبدأ القتال مع القوات الصهيونية . وقد اشترك مع الجيش اللبناني فصيل من المتطوعين المسلمين اليوغوسلاف وفوج من المتطوعين اللبنانيين بقيادة النقيب حكمت علي بالاضافة الى جيش الانقاذ ، وانتهت المعركة بانتصار هذه القوى في

معركة المالكية الثانية .

والجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، ما تداوله المواطنون عن اشتراك عدد من الضباط اليهود مع ضباط المدفعية اللبنانية في بعض المعارك ، فاعتبروا ان اليهودي يهودي اينماحل وحيثماسار ، وان ولاء اليهودي لن يكون للبنان وانما لاسرائيل « الدولة الأم » ، بينما راح قادة الجيش اللبناني يدفعون التهمة عن انفسهم بالقول ان عدد الضباط اليهود ليس كبيراً وانه لا يزيد عن اثنين هما من يهود بيروت المخلصين ؛ اولهما الكابتن دوبين ـ رئيس مصلحة المدفعية ، وكان مسؤولاً عن شراء الاسلحة واصلاحها وعن الذخيرة والمحروقات ، وقد تولى في فترة من فترات القتال قيادة مدفعية جيش الانقاذ في قطاع الناصرة ؛ وثانيهما الكابتن سانس ، وهو طبيب في المستشفى العسكري (٣٠) .

ومن الاهمية بمكان القول بأن موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية لم يكن اسوأ من مواقف الدول العربية الأخرى ، فقد ساهمت كل منها مساهمة رديئة وسلبية في حرب ١٩٤٨ . هذا مع العلم بأن فوزي القاوقجي لا ينكر مساهمة لبنان في انتصار جيش الانقاذ ودخوله الى مدينة الناصرة بصحبة وزير الدفاع اللبناني مجيد ارسلان . ولكن لا بد من القول ايضاً بأن بعض اللبنانيين استغلوا نشوب الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، وشرعوا يبيعون اراضيهم لبعض الجماعات اليهودية باسماء مستعارة ؛ الأمر الذي كان يسيء الى لبنان ، مع العلم بان السلطات اللبنانية المختصة احالت الموضوع الى التحقيق واعتقال المسؤولين عن عمليات بيع الاراضي .

اما أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فانها في الحقيقة لم تكن جيدة ففي تموز (يوليو) ١٩٤٨ تظاهر ما يقارب ٥٠٠ لاجيء في بيروت وطالبوا باعطائهم الخبز ، ووصلوا الى بعض السفارات العربية ومنها سفارة مصر ، الى ان جاءت الشرطة اللبنانية وفرقتهم (٣١) . ولما كان موضوع تجدد القتال بين العرب واليهود مطروحاً بعد الهدنة بين الفريقين ، بدأت الحكومة اللبنانية بنقل الشبان الفلسطينيين من التكنات الى مناطق خاصة للتدريب العسكري ، وقد بدأت هذه العملية بنقل الشبان من منطقة المية ومية في صيدا .

وفي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٨ وصل الى بيروت الوسيط الدولي برنادوت واجتمع مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي قال له : « ان رؤساء الدول العربية لم يقبلوا هذه الهدنة الا بمزيد المرارة والألم وما ذلك الا ليعطوا مثلاً صالحاً كأعضاء للمنظمة التي جارت عليهم بتأثير معنوي لم يسبق له مثيل . وقبولهم للهدنة وان اصبح نافذاً حالاً لم يكن بدون قيد ولا شرط ، بل قيدته اللجنة السياسية بشروط ثلاثة : اولها واهمها بنظرنا هي مسألة وقف الهجرة ... » . ومما ذكره رئيس الجمهورية ايضاً للوسيط الدولي عن قضية فلسطين قوله انها « ليست مسألة اسلامية بل مسألة عربية .... فالرئيس مسيحي مؤمن ويمارس واجبات دينه وهو متشدد بقضية فلسطين للأسباب التي بينّها » . ورأى رئيس الجمهورية خطورة قيام دولة صهيونية مجاورة للبنان لأن ذلك ممكن ان يؤدي الى قيام دويلات طائفية في لبنان والمنطقة « فالرئيس كلبناني يحتج على مسألة الجليل بصورة خاصة للخطر الذي يؤلفه جوار صهيون للبنان ، خصوصاً وان الرجل البعيد النظر قد يرى في ذلك افكاراً مبطنة هي ايجاد دولة صهيونية على الشاطىء تتصل بدولة مسيحية ... ، وان مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء الى المسلمين ويسيء الى نصارى

لبنان الذين يعتبرون الوئام والاتفاق مع اخوانهم المسلمين ضرورة لازمة لايجاد الطمأنينة في الشرق العربي » (٣٢) .

وفي اوائل آب (اغسطس) ١٩٤٨ تقدمت حكومة رياض الصلح الجديدة ببيانها الوزاري وبسطت فيه جهودها في سبيل فلسطين ، وما ان انتهى رئيس الوزراء من بيانه حتى طلب النائب كميل شمعون الكلام ، فحمل مسؤولية هزيمة حرب فلسطين للحكومة اللبنانية والحكومات العربية الأخرى . ومما قاله مخاطباً رياض الصلح : « حاربنا بالقول حتى آخر رمق وسلمنا بالفعل من اول نظرة ... اني اتهم رئيس الحكومة اللبنانية بضعف الذاكرة واتهمه بالاستهتار بالمسؤولية واتهمه بعدم الجد في قضية خطيرة حيوية ... » . ثم راح شمعون يسخر من رياض الصلح قائلاً : « ادهشني انك تذكر البكاء على ما ضاع مع انك تحفظ روايات العرب وتحفظ ايضاً رواية ابي عبد الله لما أضاع غرناطة فبكاها فقالت امه له :

ابك مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال » .

وازاء هذا الانتقاد اللاذع رد الصلح على شمعون بكلمة ارتجلها وقال غاضباً : « ... ان لبنان رفض قبول الهدنة قبل سوريا والعراق ، وانا لست مثلك ، انا احمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب علي الا ابوح بكل ما حدث . وغداً سيعلن في دمشق وبغداد والقاهرة ان لبنان كان اول من رفض الهدنة . لقد جاهدت وضحيت مدة ثلاثين عاماً ، بينما كنت انت تتسكع على ابواب الانتداب . اما ان تتبع سياسة صيف وشتاء على سطح واحد ، صباحاً عند المطران مبارك ومساء عند مفتي فلسطين فهذا ما لا نقرك عليه ولا يمكن ان نقبل به ، واني احتكم بذلك الى الرأي العام وهذا ما اقوله » (٣٣) .

ويلاحظ ان قضية فلسطين كانت محور جلسة مجلس النواب خلال المناقشة النيابية كلها . وقد تحدث بعد ذلك في القضية نفسها كل من النواب حبيب ابو شهلا وبهيج تقي الدين وامين نخلة ، كما لوحظ ان كميل شمعون انتابته نوبة قلبية اثر انتهاء المناقشة الأمر الذي ادى الى نقله للمعالجة الطبية السريعة .

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ وصل رياض الصلح الى باريس للبحث في قضية فلسطين في الدورة العادية لجمعية الأمم المتحدة . وفي باريس القى رياض الصلح خطاباً في حفل الصحافة الانكليزية ـ الاميركية اشار فيه الى خطورة تقسيم فلسطين ، ورأى ان يحيا اليهود مع العرب في دولة واحدة في فلسطين ، واعطى لبنان مثالاً يحتذى به على اساس ان فيه طوائف اسلامية ومسيحية متعايشة .

ومما يعطينا فكرة عن الاساليب العربية في معالجة القضية الفلسطينية وبعض القضايا العربية أنه بعد الهجوم الاسرائيلي على الجيش المصري في قطاع غزة ، دعا لبنان الى عقد اجتماع في شتورة في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ضم كلا من مجيد ارسلان وفؤاد شهاب وجميل مردم وحسني الزعيم وفوزي القاوقجي وسواهم ، وبحث المجتمعون في الطرق الآيلة لمساعدة الجيش المصري . واقترح رئيس الوزراء السوري ان يذهب حسني الزعيم وفؤاد شهاب الى مصر ليطلعا المسؤولين المصريين على مضمون ومقررات الاجتماع ، فوافق حسني الزعيم على الاقتراح بينما رفضه فؤاد شهاب قائلاً : « ماذا عسانا نعمل في

مصر ؟ فاذا كلفتنا المراجع المسؤولة على شيء لا يستطيع الجيش اللبناني القيام به فماذا يكون موقفنا ؟ اقول هذا بالنسبة الى الجيش اللبناني » . فالتفت جميل مردم الى فؤاد شهاب واجابه بمنطق القيادات العربية التي اضاعت فلسطين : « يا جماعة ما هي مسألة رفع عتب » . وعلق القاوقجي على هذا الجواب بقوله : « وكانت المؤتمرات كلها من قبل ومن بعد ـ كما بدا لي ـ رفع عتب » (٣٤) .

وفي ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ، وبينما كانت القوات الصهيونية تحاول احتلال بعض القرى اللبنانية الحدودية مثل ميس الجبل والحولة ، اذ بفؤاد شهاب يأمر بسحب الجيش اللبناني المرابط في المالكية على ان يحل محله فوج من المتطوعين يمثلون نصف القوة النظامية . وقد حاول قائد جيش الانقاذ اقناع القيادات اللبنانية بعدم سحب الجيش اللبناني ولكن دون طائل : الأمر الذي اضطر جيش الانقاذ للبقاء منفرداً في شمالي فلسطين متعرضا للقصف الصهيوني دون ان يلقى اية مساعدة في هذه الفترة سواء من الجيش اللبناني او السوري .

وبالفعل ، فان الرئيس بشارة الخوري اعترف بهذا الواقع وتخوف من استمرار الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان ، لا سيما ان طائرة اسرائيلية حلقت فوق بيروت في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ والقت مناشير تهديد ضد لبنان وباستعمال وسائل العنف فيما اذا شمل برعايته جيش الانقاذ . كما اعترف فؤاد شهاب نفسه مؤكداً ما سبق ان اكده فوزي القاوقجي من « انه اذا استمر الهجوم على مواقع جيش الانقاذ ـ وهو نقطة الارتباط بين سورية ولبنان ـ فيخشى ان يلقى الجيش اللبناني صدمات صهيونية عنيفة » .

وفي ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ابلغ المقدم شوكت شقير القائد فوزي القاوقجي رغبة القيادة اللبنانية الملحة في التخلي عن المالكية وبليدة تجنباً للقتال على الحدود اللبنانية . وبالفعل اضطر القاوقجي للتخلي عن هذه المواقع ، ثم تمركزت قواته على خط رميش ـ مارون الرأس ـ عيترون ، وابلغ وزير الدفاع السوري بهذه التطورات . غير ان حسني الزعيم امر بدوره بسحب القوات السورية من الجبهة الحدودية دون علم القاوقجي بهذا الأمر . ويعلق القاوقجي على الموقفين اللبناني والسوري والموقف العربي عامة ، بأن مثل هذه المواقف ادت الى فشل الدول العربية في حرب فلسطين .

ويلاحظ ان الانهزامات العربية وسوء الاوضاع العربية جعلت موضوع الهدنة الدائمة مع اسرائيل قيد البحث . وقد ذكر الرئيس بشارة الخوري ان سرقواز وكيل الوسيط الدولي ، اقترح عليه عقد هدنة مع اسرائيل وحصر المفاوضة بالعسكريين دون تدخل وزارة الخارجية ، فوافق الرئيس على ذلك . وبعد ان علمت اسرائيل ان لبنان على استعداد لاجراء مشاورات مباشرة معها ، قام موسى شرتوك ، وزير الخارجية الاسرائيلية ، برحلة الى مياه بيروت على متن باخرة اميركية ، الهدف منها اجراء مباحثات مع المسؤولين اللبنانيين ، غير ان بشارة الخوري امر القيادة العسكرية اللبنانية باخراج الباخرة من المياه اللبنانية .

ومن الملاحظ ان رياض الصلح الذي كان يطالب ، باستمرار ، بمقاتلة الاسرائيليين بات يصرح ، بعد عودته من باريس والقاهرة ، تصريحات لم يعهدها الناس منه من قبل ، كقوله :

« ليس القتال بالسلاح الوحيد الذي يعتمد عليه العرب لانقاذ فلسطين ، فلدى العرب وسائل اخرى لبلوغ هذه الغاية »[٣٥]. وقد يكون سبب ذلك ان حرب فلسطين قد اثقلت لبنان بالعديد من النتائج السلبية [٣٦].

ومن الاهمية بمكان القول ان حرب ١٩٤٨ انتهت وقد خرج العرب منها أكثر انقساماً وتشتتاً ، بل وأكثر ارتباطاً وارتهاناً للغرب الاوروبي والاميركي . ومما يلاحظ في هذه الحرب ان بعض الدول العربية لم تقدم شهيداً واحداً في ارض المعركة ، بينما قدمت الدول العربية الأخرى مئات من الشهداء . وذكرت مصادر الهيئة العربية العليا لفلسطين ان كارثة فلسطين لم تحل بأهلها حينما كان زمام القضية في ايديهم ، ولكن حلت الكارثة ونجحت المؤامرة حينما انتقلت القضية الى ايدي الرسميين العرب . واتهمت الهيئة العربية الجيوش العربية بأنها كانت السبب في ضياع فلسطين ، لأن الفلسطينيين ، عندما دخلت هذه الجيوش فلسطين عام ١٩٤٨ ، كانوا يشكلون ٧٦٪ من سكان البلاد ، ويملكون ٩٣٪ من اراضيها [٣٧] . واخيراً يمكن استخلاص الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية على النحو التالي :

١ ـ اجماع لبناني وطني اسلامي ومسيحي على رفض انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

٢ ـ خروج بعض زعماء الطائفة المارونية على هذا الاجماع اللبناني ، وعمل رؤسائها الروحيين والزمنيين على تدعيم التعاون الماروني ـ الصهيوني لانشاء الدولة المارونية في لبنان والدولة اليهودية في فلسطين ، وقد تمثل ذلك بمواقف الرئيس اميل اده والنائب يوسف كرم وبالمطران اغناطيوس مبارك وبالبطريرك انطون عريضة وبمنظمة الكتائب اللبنانية بحجة الخوف من « الاخطار الاسلامية والعربية » .

٣ ـ في المقابل تمثلت المعارضة المارونية لانشاء الوطن القومي اليهودي بعدد من السياسيين والروحيين ويأتي في مقدمتهم النائب جورج عقل والنائب اميل البستاني وبالمطران الماروني يوحنا الحاج وسواهم من النواب امثال : حميد فرنجية ، رئيف ابي اللمع ، ابراهيم عازار، فريد الخازن .

٤ ـ كان الموقف اللبناني الرسمي مؤيداً للقضية الفلسطينية من الناحية العاطفية والنظرية أكثر من تأييده لها من الناحية العملية .

٥ ـ كان موقف لبنان في حرب فلسطين ١٩٤٨ موقفاً سيئاً اذا ما قورن بتصريحات المسؤولين اللبنانيين الذين ابدوا استعداداتهم للدفاع عن فلسطين . غير ان ذلك لا يعني ان موقف لبنان كان اسوأ من مواقف الدول العربية الاخرى .

٦ ـ ان هزيمة العرب في حرب فلسطين لم تؤد فحسب الى استقواء الاسرائيليين على الدول العربية ، بل ادت الى استقواء بعض القوى المارونية الموالية للصهيونية على القوى الاسلامية والعروبية . وقد أكد رياض الصلح نفسه حقيقة ذلك حينما اشار الى « ان حرب فلسطين قصمت ظهري واضعفتني قبل ان تضعف الدول العربية ، وادت حتى الى استقواء رئيس الجمهورية عليَّ » [٣٨] .

(١) J. C. Hurewitz; *«Diplomacy in the Near and Middle East»*, 1914-1956, vol. II, (D. Van Nostrand Company inc. Princeton, New York, London... 1956) pp. 46, 48.
اما نص المذكرة الصهيونية كاملة فهي منشورة في **المصدر نفسه** ص ٥٤ ـ ٥٠ .
انظر ايضاً : H. F. Frischwasser Ra'anan; *The Frontiers of a Nations»*, (The Batchworth Press Ltd. London 1955) pp. 105-106.

(٢) *«Palestine»*, 6 Dec., 1919.

(٣) من اوراق البطريركية المارونية في بكركي (غير مصنفة).

(٤) اسعد داغر ، « **مذكراتي على هامش القضية العربية** » ، منشورات دار القاهرة للطباعة ، مصر ١٩٥٩ ، ص ١٥٥ .

(٥) جبران تويني ، « **في وضح النهار** » (مقالات مختارة) ، منشورات النهار ، بيروت ١٩٣٩ ، ص ٣٦ ـ ٣٩ : انظر ايضا في **المصدر نفسه** مقال « الماسونية والصهيونية » ص ٤٥ ـ ٤٨ .

(٦) من رسالة محمد امين الحسيني (القدس) الى **محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ جمادي الثانية** ١٣٤٨ : نقلا عن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية غير المنشورة مصنفة من قبل صاحبها تحت عنوان : « **محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥** » ، الملف ٣ ، ص ٣٦ .

(٧) من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية (غير مصنفة) .

(٨) محمد جميل بيهم ، « **فلسطين اندلس الشرق ١٩١٧ ـ ١٩٤٥** » (دار النشر غير مذكورة) ، بيروت ١٩٤٦ ، ص ١٧٣ .

(٩) محمد جميل بيهم ، « **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور** » ، جـ ٢ ، منشورات دار الكشاف ، بيروت ١٩٥٠ ، ص ١٠٨ .

(١٠) S. Christopher; *«Cross Roads to Israel»*, (Collins Cleartype Press, London 1965) p. 204.

(١١) « **اليوم** » ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ : « **بيروت** » ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ .

(١٢) « **تذكارات اسكندر الرياشي : قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١** » (دار النشر غير مذكورة) ، بيروت ١٩٥٣ ، ص ٢٦٢ .

(١٣) « **النهار** » ، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٤ .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٤ : انظر ايضاً : محمد جميل بيهم ، « **فلسطين اندلس الشرق** » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٧ .

(١٥) من مذكرة رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية محمد جميل بيهم (بيروت) الى الرئيس الاميركي روزفلت (واشنطن) بواسطة الوزير الاميركي المفوض في بيروت في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ : نقلاً عن وثائق اتحاد الاحزاب (غير مصنفة) .

(١٦) *«Cahiers de L'Orient contemporain»*, vol. I, (Ministere de L'Education National, Paris 1944), p. 61.

(١٧) « **الهدف** » ، ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٥ .

(١٨) « **النهار** » ، ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ .

(١٩) محمد جميل بيهم ، « **واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين** » ، منشورات دار الكتب ، بيروت ١٩٥٤ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٢٠) « **النهار** » ، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٦ .

(٢١) *«Palestin Post»*, 26 March 1946.
انظر ايضاً : د . عمر فروخ ، « **دفاعاً عن العلم ، دفاعاً عن الوطن** » ، منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٢٢) مذكرة من المحفوظات الشخصية لكاتب المقال .

(٢٣) مذكرة من المحفوظات الشخصية لكاتب المقال .

(٢٤) بشارة الخوري ، « **حقائق لبنانية** » ، جـ ٣ ، منشورات اوراق لبنانية ، درعون ـ حريصا ١٩٦١ ، ص ٥٣ .

(٢٥) وليد فارس ، « **التعددية في لبنان** » ، الكسليك ـ لبنان ١٩٧٩ ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٢٦) د . مصطفى خالدي ، « **حاضر لبنان المسلم** » (Muslim Lebanon Day) منشورات جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ ، ص ٢٥ (منشور باللغتين العربية والانكليزية) .

(٢٧) فوزي القاوقجي ، « **فلسطين في مذكرات القاوقجي** » ، جـ ٢ ، اعداد : د . خيرية قاسمية ، منشورات مركز الابحاث ـ دار القدس ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٤٢ .

(٢٨) « **النهار** » ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ .

(٢٩) « **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن**

الحسين » ، منشورات الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٢٦٠ .

(٣٠) عارف العارف ، « النكبة ١٩٤٧ - ١٩٥٥ » ، جـ٢، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ، ص ٢٦٤ : انظر ايضاً في **المصدر نفسه** ، جـ ٤ ، ٨٨١ - ٨٨٢ .

(٣١) « **الحياة** » ، ٢١ تموز (يوليو) ١٩٤٨ .

(٣٢) بشارة الخوري ، **مصدر سبق ذكره** ، جـ ٣ ، ص ٥١٦ - ٥١٩ .

(٣٣) « **النهار** » ، ٤ آب (اغسطس) ١٩٤٨ : بشارة الخوري ، **مصدر سبق ذكره** ، جـ ٣ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣٤) فوزي القاوقجي ، **مصدر سبق ذكره** ، جـ ٢ ، ص ٢٦٠ .

(٣٥) « **النهار** » ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٨ .

(٣٦) E. Rabbath; *«La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel»* (Publications de L'unversité Libanaise- Beyrouth 1973) p. 531.

(٣٧) انظر : « **صفحات مشرقة من النضال الفلسطيني الرائع** » ، منشورات الهيئة العربية العليا لفلسطين ، بيروت ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، ص ١٣ : انظر ايضاً : « **اربعون عاماً من الجهاد** » ، منشورات الهيئة العربية العليا ، بيروت ، ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، ص ١٠ - ١١ ، ١٥ .

(٣٨) من مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

صدر حديثاً

عن مركز الابحاث

الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٦٤ - ١٩٧٤

دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تأليف

فيصل حوراني

٢٥٠ صفحة

الثمن ١٣ ل.ل.

محمد عبد الرحمن

أبعاد مشكلة الطاقة في اسرائيل

إذا كانت مسألة الأمن هي من أولى اهتمامات الاسرائيليين ، فإن مشكلة الطاقة هي من المسائل التي تأتي في الترتيب الثاني للأولويات في اسرائيل . فإضافة الى كون الطاقة هي من العوامل التي يرتبط أي تقدم تكنولوجي أو حضاري عبر توفرها ، فإن للمسألة لدى اسرائيل اعتبارات معينة تعطي الموضوع مزيداً من الاهتمام .

فلقد تجمعت عوامل جيوغرافية ، واقتصادية ، وسياسية ، ساهمت في تعقيد الموضوع ، فخرج عن كونه موضوعاً اقتصادياً فقط ، لتتجمع كافة جهود الدولة العلمية والتقنية بهدف إيجاد حلول لهذه المشكلة . وتتلخص تلك العوامل بالنقاط التالية :

اولاً : ان النفط هو الوسيلة الوحيدة لانتاج الطاقة في اسرائيل ، حيث تشكل مشتقاته ٩٩٪من مجموع الطاقة المستهلكة .

ثانياً : إن ٩٠٪ من مصادر النفط العالمي ، مغلقة أمام اسرائيل لأسباب سياسية ، حيث يمتنع كثير من الشركات العالمية عن التعامل مع اسرائيل خشية المقاطعة العربية .

ثالثاً : الارتفاع المتواصل في اسعار النفط ومشتقاته ، لا سيما واسرائيل تعتمد على السوق الحرة في توفير نحو ٥٠٪من حاجاتها النفطية ، حيث تتراوح الاسعار في تلك السوق بين ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد .

رابعاً : ونظراً لعدم وجود مصادر مائية كافية لاستخدام مساقطها في توليد الكهرباء ، فإن انتاج الطاقة الكهربائية يعتمد حتى اليوم ، على استخدام الوقود السائل في تشغيل محطات الكهرباء .

خامساً : ان عمليات التنقيب عن النفط في اسرائيل ، لم تكشف حتى اليوم ، عن اية كميات تجارية تشجع الحكومة على البدء بعمليات استثمار وحفر شاملة ، نظراً للتكاليف الباهظة التي يقتضيها مثل هذا العمل .

سادساً : ان المشاريع والخطط الهادفة الى ايجاد مصادر بديلة للبترول (طاقة نووية ، مشاريع كهرومائية ، طاقة شمسية) ما زالت في مراحل البحث والدراسة، وهي مرتبطة ، الى حد ما ، في مدى تقدم التكنولوجيا العالمية في هذا المجال . ويؤكد كثير من الدراسات الاسرائيلية ، ان الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة ، سوف يستمر حتى نهاية القرن الحالي ، على الاقل .

وفي اعقاب الثورة الايرانية ، وما نتج عنها من وقف تصدير البترول الايراني الى اسرائيل ، واثر الانسحاب الاسرائيلي من حقول علما المصرية في ٢٥/١١/١٩٧٩ ، والارتفاع المتواصل في اسعار النفط في العالم ، نشأ وضع جديد بالنسبة الى مشكلة الطاقة في اسرائيل . فما هي ابعاد هذه المشكلة وتطوراتها ؟ وما هي الخطط والمشاريع المقترحة لإيجاد حلول لها حتى نهاية القرن الحالي ؟ وما مدى النجاح المتوقع في الجهود المبذولة للتغلب على تلك المشكلات ؟

النفط ، المصدر الوحيد للطاقة

إن الحديث عن الطاقة في اسرائيل ، يقود بالضرورة الى الحديث عن النفط بشكل رئيسي ، كمصدر وحيد للطاقة . فحتى العام الحالي يشكل النفط ٩٩٪ من استهلاك اسرائيل للطاقة . وباستثناء استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه ، واستخدام الغاز الطبيعي بكميات قليلة ، فإن المشتقات البترولية تستخدم في كل المرافق الاقتصادية ، في الصناعة والزراعة ، وانتاج الكهرباء ، والمواصلات ، والزراعة وضخ المياه ... الخ .

جدول رقم (١)

كميات الوقود المستخدمة في الطاقة بآلاف الاطنان معادلة بالنفط[١]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد	طاقة متحولة	المجموع	نفط خام	فحم	غاز طبيعي	شمس
١٩٧٦	٦,٦٠١,٦	-٨١٨,٥	٧,٤٢٠,١	٧,٢٨٥,٥	٣,٤	٤٩,٢	٨٢,٠
١٩٧٧	٦,٩٩٨,٧	-٧٨٠,٣	٧,٧٧٩,٠	٧,٦٣٩,٩	٣,٩	٤٩,٢	٨٦,٠

يتضح من أرقام الجدول رقم (١) المتضمن كميات مختلف انواع الوقود المستخدمة في انتاج الطاقة ، ان الغاز الطبيعي ، والفحم ، والطاقة الشمسية قد شكلوا عام ١٩٧٦ نحو ١٣٤,٦ الف طن (٢٪) من مجموع الطاقة المستخدمة ، التي بلغت ٧,٤٢٠,١ مليون طن . وفي عام ١٩٧٧ كان المجموع ١٣٩,١ الف طن (١,٧٪) من مجموع الطاقة البالغ ٧,٧٧٩,٠ مليون طن .

ويشار هنا الى انه لم تتوفر ارقام مفصلة عن مدى مساهمة المشتقات غير البترولية في انتاج الطاقة قبل عام ١٩٧٦ ، وذلك بسبب عدم أهميتها اولاً ، وعدم وجود وزارة مختصة في مجال الطاقة ثانياً . وكل الدراسات يظهر ان مساهمة البترول في انتاج الطاقة ستحافظ على النسبة نفسها ، نحو ٩٩٪ ، حتى بداية عام ١٩٨٠ ، حيث ستزداد مساهمة الفحم في تغيير تلك النسبة

بعد البدء بتشغيل محطة الخضيرة الكهربائية .

إستهلاك الوقود السائل

تعتبر اسرائيل من الدول ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة نسبياً من بين دول العالم ، ويتطور استهلاكها للنفط مع تطور الاستهلاك العالمي . كما يتناسب توزيع النفط على فروع الاقتصاد المختلفة مثل بلدان اوروبا المتطورة . ففي اوروبا الغربية واليابان يتوزع استهلاك النفط الى ٢٥٪ لانتاج الكهرباء ، و٢٥٪ للنقل والمواصلات ، ويتوزع الباقي بين الصناعة والاستهلاك المنزلي . ويبلغ استهلاك « الفرد الاسرائيلي نحو ٢ ١/٢ طن سنويا » (٢) ، وهي من المعدلات المرتفعة في العالم . ويتوقع أن يرتفع الاستهلاك الفردي عام ٢٠٠٠ الى ضعف هذه الكمية .

جدول رقم (٢)

استهلاك الطاقة في اسرائيل لعدد من السنوات(٣)

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد	طاقة متحولة	طاقة اساسية	نسبة الزيادة المئوية
١٩٧٠	٥,٢٠١,١	٩٤٨,١	٦,١٤٩,٢	١٠٠,٠
١٩٧١	٥,٥٥٠,٩	٦٥١,٠	٦,٢٠١,٩	١٠٦,٧
١٩٧٢	٦,٠٤٩,٣	٦٦٥,٦	٦,٧١٤,٩	١١٦,٣
١٩٧٣	٦,٥٤٦,٤	٧٠٧,٨	٧,٢٥٣,٨	١٢٥,٩
١٩٧٤	٦,٥٧٣,١	٩٧١,٨	٧,٥٤٤,٩	١٢٦,٤
١٩٧٥	٦,٦٠٢,٤	٧٤١,٦	٧,٣٤٤,٠	١٢٦,٩
١٩٧٦	٦,٦٠١,٦	٨١٨,٥	٧,٤٢٠,١	١٢٦,٩
١٩٧٧	٦,٩٩٨,٧	٧٨٠,٣	٧,٧٧٩,٠	١٣٤,٦

وبالنسبة الى عام ١٩٧٠ ، فقد تزايد الاستهلاك من ٦,١٤٩,٢ الى ٧,٢٥٣,٨ عام ١٩٧٣ ، اي بزيادة تبلغ ٨٪ سنوياً . وبسبب الازمة الاقتصادية التي اعقبت حرب تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ، فقد ثبت الاستهلاك النفطي في اعوام ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ بحدود ٧,٤ مليون طن . ثم عاد الاستهلاك الى الارتفاع من جديد عام ١٩٧٧ ووصل الى ٧,٧ مليون طن . وبلغت نسبة الزيادة عن عام ١٩٧٦ نحو ٨٪ . واستمر الاستهلاك في الارتفاع « فبلغ ٧,٨٦ مليون طن عام ١٩٧٨ ووصل الى ٨ مليون طن عام ١٩٧٩ »(٤).

وبحسب توقعات معدل النمو الاقتصادي ، سيصل « استهلاك النفط عام ١٩٨٥ الى ٨,٨ مليون طن . وعام ١٩٩٠ الى ١٠,١ مليون طن . وسيصل عام ٢٠٠٠ الى ١٤ مليون طن »(٥).

ويمكن معرفة مدى أهمية النفط في الاقتصاد الاسرائيلي ، من خلال الاطلاع على نصيب كل قطاع من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد من النفط ، حيث يستخدم ٧٥٪ من استهلاك النفط في مجالات حيوية في الصناعة ، وانتاج الكهرباء ، والنقل .

جدول رقم (٣)

توزيع الطاقة على فروع الاقتصاد ونسبتها المئوية[٦]

بآلاف الاطنان

السنة		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
نفط في خدمة الاقتصاد		٥٠,٢٠١,١	٦,٦٠٢,٤	٦,٩٩٨,٧
الكهرباء	الكميات	١,٧٤٠,٨	٢,٠٨٧٦,٣	٢,٢٦٧,٣
	نسبة مئوية	٪٣٣	٪٣١	٪٣٥
الصناعة	الكميات	١,١٢٢,٤	١,٤٢٤,١	١,٤٠٢,٥
	نسبة مئوية	٪٢٤	٪٢١,٥	٪١٩
زراعة ، مياه ، بناء	الكميات	٣١٣,٠	٣٦٨,٠	٤٥٠,٣
	نسبة مئوية	٪٦,٢	٪٥	٪٦,٢
مواصلات	الكميات	٩٥٣,٨	١,٢٩٤,٤	١,٣٧٩,٤
	نسبة مئوية	٪١٩	٪٢٠	٪١٩
استهلاك خاص وعام فيالتجارة	الكميات	٩٢٩,٦	١,٢٦٩,٦	١,٣٧٨,٣
	نسبة مئوية	٪١٨	٪٢٠	٪٢٠
استهلاك غيرالطاقة		١٤١,٥	١٦٠,٠	١٢٠,٣
		٪٣	٪٢,٤	٪٢,٥

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان توزيع استهلاك النفط على فروع الاقتصاد المختلفة ، يمكن ان يتلاءم مع النسب التالية في كافة الاعوام :

الكهرباء ٣٤٪ .

الصناعة ٢٢٪ .

الزراعة ، والمياه ، والبناء ٦٪ .

المواصلات البرية والجوية ١٩٪ .

الاستهلاك العام والخاص في فروع التجارة والخدمات ٢٠٪ .

إن مشكلة الاستهلاك الاسرائيلي للنفط ، تزداد من خلال مدى الحاجة اليه أولاً ، ومن خلال الآثار التي تتركها مشكلة النفط العالمية ثانياً ، وتحكم الدول المنتجة في الاستخراج والتوزيع ثالثاً . وان ارتفاع الاسعار ، وخفض الانتاج ، وتحديد الكميات التي تبيعها الدول المنتجة لشركات التوزيع ، وتقلب اسعار العملات الدولية ، تساهم الى حد كبير في زيادة حدة المشكلة للدول التي تستورد كل حاجاتها النفطية مثل اسرائيل . ويكفي ان نذكر انه في عام ١٩٧٩ فقط ، ارتفعت اسعار النفط الخام نحو ٦٠٪ بالنسبة الى الكميات المتعاقد عليها ، وبنسبة ١٠٠٪ بالنسبة الى البيع في السوق الحرة . كما أن دول أوبيك قد قلصت من انتاجها النفطي للتصدير بين ٢٠ ـ ٣٥٪ ، في العام نفسه .

التأثيرات الاقتصادية لتزايد الاستهلاك

تترك مشكلة استهلاك الطاقة آثارها في الوضع الاقتصادي ، والانتاج المحلي ، وبالتالي في مقدار العبء المتزايد الملقى على كاهل المستوطنين الاسرائيليين ، بسبب الارتفاع المتواصل في اسعار الوقود ، بعد فقدان مصادر التوريد الرخيصة ، وآبار أبو رديس ومن ثم آبار حقل علما في خليج السويس .

جدول رقم (٤)
الطاقة في خدمة الاقتصاد والانتاج المحلي الخام[٧]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد بملايين الاطنان		الانتاج المحلي الخام بالليرة		كميات النفط المستخدمة لانتاج مايعادل مليون ليرة	
	الكمية	نسبة مئوية	المبلغ الاجمالي	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية
١٩٧٢	٦,٠٤٩	١٠٠	٢٣,٤٨٥	١٠٠	٢٥٧,٦	١٠٠
١٩٧٣	٦,٥٤٦	١٠٨,٢	٢٤,٦٥٣	١٠٥	٢٦٥,٥	١٠٣
١٩٧٤	٦,٥٧٣	١٠٨,٧	٢٥,٧٩٥	١٠٩,٨	٢٥٤,٨	٩٨,٩
١٩٧٥	٦,٦٠٧	١٠٩,٢	٢٦,٧٧٨	١١٤	٢٤٦,٧	٩٥,٨
١٩٧٦	٦,٦٩٩	١١٠,٧	٢٧,١٩٠	١١٥,٨	٢٤٦,٤	٩٥,٦
١٩٧٧	٦,٩٦٥	١١٥,١	٢٧,٣٤٥	١١٦,٤	٢٥٤,٧	٩٨,٩
١٩٧٨	٧,٤١٦	١٢٢,٦	٢٨,٦٥٢	١٢٢,٠	٢٥٨,٨	١٠٠,٥

يبين الجدول رقم (٤) ، انه في عام ١٩٧٢ استخدم ٢٥٧ طن وقود لانتاج ما يعادل مليون ليرة اسرائيلية من مجمل الانتاج المحلي ، حيث بلغت قيمة الانتاج المحلي الخام في ذلك العام نحو ٢٣,٥ مليار ليرة بأسعار عام ١٩٧٠ . وبلغت تكاليف شراء الوقود ٩٣ مليون دولار . وبين أعوام ٧٣ ـ ١٩٧٦ ثبت استهلاك الطاقة تقريباً ، وكان حجم الانتاج الخام يتقلص بإستمرار بسبب الأزمة الاقتصادية ، والركود العام .

وارتفع الاستهلاك عام ١٩٧٧ نحو ٤٪ ، في حين كان الجمود في النمو ما يزال قائماً . وكلف استيراد النفط عام ١٩٧٨ نحو ٧٦٢ مليون دولار ، واستخدم كل ٢٥٨,٨ طن نفط لانتاج مليون ليرة ووصل مجموع الناتج القومي الخام المحلي الى ٢٨,٦ مليار ليرة بأسعار ١٩٧٠ . اي أنه ، بعد ٦ سنوات من اسعار الوقود المرتفعة نسبياً ، يوجد استقرار في استخدام كل ليرة من الانتاج القومي، ولا يوجد هبوط ، كما حدث لدى كثير من دول العالم . واستمر الاتجاه نفسه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، حيث « ارتفع الناتج القومي المحلي بنسبة ٥٪ . وارتفع استهلاك الوقود بالنسبة نفسها تقريباً »[٨]، ودفعت اسرائيل مقابل النفط نحو ١,٢ مليار دولار .

ان الاسباب التي أدت الى ذلك ، هي حصول اسرائيل على نسبة ٢٠٪ من حاجاتها النفطية

من حقول علما في خليج السويس حتى ٢٥/١١/١٩٧٩ ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى كانت اسرائيل تحصل ، حتى بداية عام ١٩٧٩ ، على نسبة كبيرة من وارداتها النفطية من ايران وبأثمان رخيصة ، إضافة الى الفائدة التي كانت تجنيها من رسوم مرور النفط الايراني عبر أنابيب النقل الاسرائيلية من ايلات وحتى شاطىء البحر المتوسط .

ومع قطع امدادات النفط الايرانية ، والتخلي عن حقول علما وفق اتفاقيات كامب ديفيد ، بدأت بوادر الأزمة تظهر مع نهاية عام ١٩٧٩ ومطلع العام الحالي ، وخاصة الاثر الذي تركته في الخزانة الاسرائيلية ، والمستهلك الاسرائيلي . فقد ارتفعت تكاليف شراء النفط من ٧٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى ١,٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ . ووصلت تكاليف « استيراد الوقود في الربع الاول من عام ١٩٨٠ الى ٦٠٠ مليون دولار، بعد أن كان في الربع الاول من العام الماضي ٢٣٧ مليون دولار فقط . وشكل الانفاق على الوقود في الربع الاول من هذا العام ٩٥٪ من العجز ، مقابل ٣٨٪ عام ١٩٧٩ . ووصل استيراد الوقود في الفترة نفسها (الربع الاول) ، الى ثلث مجموع الواردات ، بينما كانت النسبة ٢٠٪ عام ١٩٧٩ ، و١٤٪ عام ١٩٧٨ »[٩]. ويتوقع ان تدفع اسرائيل عام ١٩٨٠ « نحو ٢,٣٥ مليار دولار ثمن الواردات النفطية ، وهذا يوازي إجمالي صادرات اسرائيل الصناعية »[١٠] وهو يساوي تقريباً مجموع مبلغ المساعدات الاميركية لاسرائيل خلال السنة نفسها . مع العلم بأن اسرائيل تعاني عجزاً في الميزان التجاري يبلغ ٤,٥ مليار دولار ، وتبلغ الديون الخارجية بالعملة الصعبة نحو ١٤ مليار دولار .

ان أقصى ما يخشاه الاسرائيليون ، هو اضطرارهم الى استخدام احتياطياتهم النقدية ، التي تبلغ ٢,٥ مليار دولار ، لتغطية الزيادة الكبيرة بالعجز ازاء الالتزامات الخارجية . وقد دفع هذا الوضع اسحاق موداعي وزير الطاقة ، الى التوجه الى الولايات المتحدة ، للتفاوض مع واشنطن بشأن تطبيق الالتزامات الاميركية المعلنة في اتفاقيات كامب ديفيد ، حيال اسرائيل فيما يتعلق بالنفط .

وتصدر الحكومة الاسرائيلية ، جزءاً من تكاليف شراء الوقود السائل الى المستهلك الاسرائيلي نفسه ، للتخفيف عن كاهل الاقتصاد من جهة ، وللحد من استهلاك الاسرائيليين للوقود من جهة أخرى . فقد ارتفعت « اسعار المشتقات البترولية خلال عام ١٩٧٩ فقط نحو ٢٠٠٪ ، واسعار المازوت للصناعة ١٨٠ ٪ »[١١] . وفي اوائل شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، ارتفعت « اسعار الوقود بـ ٣٠٪ ، حيث انعكس ذلك على اسعار الكهرباء التي ارتفعت بـ ٣٠٪ أيضاً ، واسعار المياه بـ ١٨٪ ، مما أدى الى ارتفاع مؤشر الاسعار للمستهلك بنسبة ٢٪ »[١٢].

وبسبب ارتفاع قيمة الدولار ، وارتفاع اسعار البترول عالمياً ، « ارتفعت اسعار كافة انواع الوقود يوم ٢٢/٤/١٩٨٠ بنسبة ٣٦٪ »[١٣] ، وانعكس ذلك على اسعار المواصلات التي ارتفعت بنسبة ٥٠ ـ ٥٥٪ ، الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع كافة انواع السلع الزراعية والصناعية ، حيث اعلن رئيس اتحاد الصناعيين « ان رفع اسعار الوقود المخصص للصناعة ، سيضطر الصناعات ، التي تستهلك الكثير من الطاقة ، الى زيادة اسعار منتوجاتها بنسبة ١٠٪ »[١٤] . وحقيقة الامر ان الزيادة التي يكلف المستهلك الاسرائيلي بدفعها ، هي اكثر بكثير من الزيادة الحقيقية التي تطرأ على اسعار النفط . فدافع الضريبة الاسرائيلي « يتحمل نحو ٣ ـ

٤ أضعاف ثمن السعر العالمي للوقود . وهو يدفع ثلثي ثمن البنزين كضرائب دخل الى صندوق المالية »[١٥] .

فقد كان الدخل من ضريبة استهلاك الوقود عام ١٩٧٩ « نحو ٥ مليار ليرة ، وضريبة القيمة المضافة ٢ مليار ليرة ، والضريبة على السيارات الخاصة ٥ مليار ليرة »[١٦]. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، وصل « سعر ليتر البنزين الى ١٢ ليرة ، دفع المستهلك الاسرائيلي منها ٨ ليرات ضريبة عن كل ليتر »[١٧]. ولم يملك ايغال هوروفيتس وزير المالية خياراً آخر عندما توجه الى الاسرائيليين بقوله : « لقد كتب علينا أن نعيش الآن ، ليس على اساس الاستهلاك ، وانما على أساس الامكانيات »[١٨].

من أين تحصل اسرائيل على نفطها ؟

كانت اسرائيل تعتمد حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، على ايران في تزويدها بمعظم حاجتها من النفط . وكانت اسرائيل تستخرج من آبار حقل حلتس في النقب نحو ١٣٥٤٠٠ طن في العام نفسه ، من مجموع الاستهلاك الذي وصل الى ٣,٣٠٠ مليون طن ؛ اي نحو ٤٪ . ونتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سيطر الاسرائيليون على حقول سيناء في أبو رديس ، التي تضم ستة حقول منتجة أهمها : بلاعيم البري وبلاعيم البحري (كانت تساهم في نحو ٩١٪ من اجمالي انتاج سيناء) ، إضافة الى حقول أبو رديس . وساهمت هذه « الحقول في عام ١٩٧٠ بنحو ٤,٥ مليون طن ، في حين بلغ مجموع استهلاك اسرائيل في العام نفسه ٦ ملايين طن ، وهو ما يقارب ٧٥٪ من مجموع الاستهلاك الاسرائيلي » [١٩].

وكان بترول سيناء ينقل من مواقع الانتاج الى ايلات عن طريق البحر ، ثم ينقل من ايلات عبر خطوط الانابيب الى حيفا حيث يكرر هناك . وبعد بناء خط انابيب ايلات ـ عسقلان ، زادت اسرائيل من انتاج حقول سيناء عبر زيادة عدد الآبار في الحقول من جهة ، وزيادة وتيرة الضخ من الآبار القائمة من جهة أخرى .

وتم ايضاً زيادة عدد آبار البترول في حقل بلاعيم البري « من ٢٧ بئراً في عام ١٩٦٦ الى ١٠٠ بئر عام ١٩٧٢ ، وزاد انتاجها من ٢,١ مليون طن سنوياً الى ٢,٥ مليون طن ، وبلغت نسبة الزيادة ٢٠٪ »[٢٠]. وزيد عدد آبار حقل بلاعيم البحري من ١٧ الى ١٩ ، وزاد الانتاج « من ١,٨ مليون طن الى ٣ مليون طن عام ١٩٧٢ ، اي بنسبة ٧٠٪ . وزاد انتاج حقل ابو رديس الى ٣,٥ مليون طن في العام نفسه »[٢١]. وقد وصل اجمالي انتاج البترول عام ١٩٧٢ الى ٦ مليون طن . اي ان اسرائيل زادت انتاج البترول من حقول سيناء بأكثر من ٧٧٪ خلال ست سنوات . ونتيجة اتفاقية سيناء ، سلمت اسرائيل حقول نفط سيناء الى مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥ .

وحتى ثورة ايران الشعبية ، كانت اسرائيل تحصل على ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من ايران . وقد وصلت تلك الكميات الى « نحو ٥ مليون طن سنوياً عام ١٩٧٨ »[٢٢] ، من مجموع الاستهلاك الذي بلغ ٧,٣ مليون طن . إضافة الى ذلك ، فقد بلغت كميات النفط الايرانية التي كانت تضخ عبر انابيب النقل الاسرائيلية الى البحر الابيض المتوسط « نحو ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً »[٢٣].

حقل علما في خليج السويس :

يقع حقل علما في الجنوب الشرقي من خليج السويس . وقد اكتشفته اسرائيل بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٥ وحفر في الحقل ١٢ بئراً منتجة . ووصل أقصى انتاج لهذا الحقل « نحو ٤٠٠٠٠ برميل يومياً ، تشكل ٢٢٪ من استهلاك اسرائيل الذي بلغ ١٦٥٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٧٩ »[٢٤]. وقدرت قيمة النفط المستخرج من حقل علما خلال كل فترة الانتاج بنحو ٣٠٠ مليون دولار . وتنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد ، تخلت اسرائيل عن حقل علما في ١٩٧٩/١١/٢٥ ، بعد أن استغلت الى أقصى حد تلك الآبار قبل تسليمها . وبحسب تلك الاتفاقيات ، وقعت كل من الحكومة المصرية ، واسرائيل ، اتفاقية تقضي بحصول اسرائيل على كمية من نفط علما تصل الى ٢ مليون طن سنويا بسعر يقل ٥ دولارات عن سعر بيع النفط المصري المعلن (تبيع مصر نفطها بسعر ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد ، وتبيع قسماً آخر في السوق الحرة بسعر ٤٠ دولاراً للبرميل) . ومعنى ذلك ان حكومة السادات ، وفرت على الاسرائيليين مبلغ ٧٣ مليون دولار نتيجة فروقات السعر العادي ، ونحو ١٩٠ مليون دولار فروقات البيع بالسوق الحرة . إضافة الى انخفاض تكلفة النقل ، بسبب قصر المسافة بين حقول خليج السويس وميناء إيلات الاسرائيلي .

ومع تخلي اسرائيل عن حقل علما ، ووقف تصدير ايران لبترولها الى اسرائيل ، فقد أصبحت تستورد اليوم كل حاجاتها النفطية من الخارج ، بإستثناء انتاج حقل حلتس الاسرائيلي ، « البالغ ٦٠٠ برميل يومياً ، وتشكل هذه الكمية ٤٪ من استهلاك اسرائيل اليومي »[٢٥].

مصادر الاستيراد الجديدة :

مثل جميع دول العالم المستوردة النفط ، تسعى اسرائيل الى تأمين الوقود الذي تحتاجه عبر اتفاقيات طويلة الأجل ، وبأسعار ثابتة نسبياً ، وهي تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك . وباستثناء كمية ٢ مليون طن التي تم التعاقد عليها مع حكومة السادات ، فإنها تحاول البحث عن مصادر أخرى في أوروبا ، واميركا ، والمكسيك .

وفي هذا المجال ، رفض كل من بريطانيا ، والنرويج حتى الآن ، عقد أية صفقات مع اسرائيل لأسباب اقتصادية تخص كلاً من الدولتين الاوروبيتين . فبريطانيا ترفض بيع النفط بسبب التزاماتها تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وبسبب تقليص انتاج البترول من حقولها ، حيث « تنتج الآن نحو ٤٠ مليون طن وهو أقل من استهلاكها بكثير »[٢٦].

أما النرويج ، فإنها لا تسارع في زيادة الانتاج خوفاً من التضخم ، وهي كذلك ، ترتبط في علاقات اقتصادية بالدول الاسكندنافية وتلتزم إزاءها بصفقات تجارية متبادلة .

وكانت المكسيك ملتزمة بتزويد اسرائيل بكميات معينة من النفط ، وصلت مع بداية عام ١٩٧٩ الى ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً . ومنذ الثورة الايرانية ، ضاعفت المكسيك من كميات النفط المرسلة الى اسرائيل ، حيث وصلت الكمية الى ٤٥,٠٠٠ برميل يومياً [٢٧]. مع العلم بأن نفط المكسيك « أغلى بـ ٥٪ من نفط دول اوبيك ، وتحتاج ناقلة البترول الى مدة شهر حتى تصل الى

الشواطىء الاسرائيلية »[٢٨]. وتعتبر المكسيك الدولة الوحيدة بعد مصر التي تبيع النفط لاسرائيل بصورة علنية . وبذلك ضمنت اسرائيل نحو ٦٠٪ من حاجاتها النفطية (٢ مليون طن من مصر ، ٢,٥ مليون طن من المكسيك) ، ويبقى نحو ٤٠٪ من الاستهلاك الاسرائيلي غير مغطى في صفقات تجارية ، حيث يتوقع ان يصل استهلاك اسرائيل عام ١٩٨٠ الى نحو ٨,١ مليون طن .

وحقيقة الأمر ونظراً لإغلاق مصادر النفط التابعة لدول اوبيك أمام اسرائيل ، توجد أمام الاسرائيليين طريقتان للحصول على البترول ، الأولى : الاتجاه نحو السوق الحرة في روتردام ، كما تفعل الآن ، لتغطية الكميات التي تحتاجها . وتتميز هذه السوق بأنها غير مستقرة بالأسعار وبالكميات حيث تخضع لظروف العرض ، والطلب . ويصل سعر البرميل فيها الى ٤٠ دولاراً ، واحياناً ٤٥ دولاراً ، بحسب وفرة العرض . الطريقة الثانية : الطلب من الولايات المتحدة تنفيذ تعهداتها التي قدمتها ، على أثر اتفاقية سيناء الثانية في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥ ، التي تنص على ضمان تزويد اسرائيل بالنفط اثناء الطوارىء ، ولمدة خمسة اعوام ، ابتداء من تاريخ طلب اسرائيل ذلك ، وقابلة للتجديد لمدة ١٠ اعوام أخرى . وجدد التعهد بمذكرة التفاهم الاسرائيلية ـ الاميركية اثناء توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٩/٣/٢٦ ، حيث التزمت واشنطن بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة ١٥ عاماً ، واشترطت تلك المذكرة ان تبذل اسرائيل وأميركا معاً ، جهوداً مشتركة لتأمين صفقات لمصلحة اسرائيل من مصادر أخرى ، ولدى نفاد كافة المحاولات ، يجري العمل بالإتفاق .

وبالفعل بذلت الولايات المتحدة جهوداً حثيثة مع كثير من الدول الاوروبية الصديقة لها مثل بريطانيا ، والنرويج ، وقد باءت كافة تلك الجهود بالفشل . واكد وزير الطاقة الاسرائيلي فشل تلك المحاولات عندما أكد ، أن اسرائيل « لم تنجح في الوصول الى مصادر أولية للنفط ، وان وضع اسرائيل في هذا المجال أضحى خطيراً ، نظراً لارتباطها من ناحية نسبة مشترياتها غير المضمونة في السوق العالمية »[٢٩].

ويأمل الاسرائيليون في الحصول على نفط الاسكا ، الذي يشابه في نوعيته نفط سيناء . ويحتاج هذا الامر الى موافقة الكونغرس الاميركي ، نظراً لوجود قانون اميركي يمنع نقل النفط من الاسكا الى الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة ، تستثنى من ذلك الدول التي تتعهد واشنطن ازاءها بقانون الطوارىء ، وهو ما ينطبق على اسرائيل .

ويُخضع كلا الطرفين ، الاسرائيلي ، والاميركي ، قضية النفط للاعتبارات السياسية الخاصة بكل منهما . ويدعي الاسرائيليون مثلاً ، إن توجهاتهم الى شراء النفط من واشنطن لا تعدو ان تكون اختباراً للنوايا الاميركية تجاههم ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، ومفاوضات الحكم الذاتي . وبالمقابل يطالب الاميركيون « بالحصول على اسعار تعادل الاسعار العالمية السائدة ، وان بدء تنفيذ الاتفاقات سيكون اعتباراً من تاريخ توقيعها نفسه . بينما يطالب الاسرائيليون ببدء التنفيذ اعتباراً من تاريخ طلب اسرائيل ذلك »[٣٠]. إلا أن أزمة الوقود التي تعاني منها اسرائيل ، وارتفاع اسعار السوق العالمية ، وعدم وجود صفقات طويلة الأجل ومضمونة ، لن تترك عند الاسرائيليين أي مجال لخيار آخر .

التنقيب عن البترول في اسرائيل

يعتقد الاسرائيليون ، انه بسبب قرب الخليج العربي من اسرائيل ، وبسبب تماثل التركيب الصخري لكل منطقة الشرق الاوسط ، يحتمل وجود كميات كبيرة من النفط في باطن الارض * . وقد بذلت اسرائيل بعض الجهود للبحث عن النفط منذ الخمسينات . إلا ان تلك المحاولات بقيت محدودة ، بسبب توفر النفط بأسعار قليلة مقارنة بالاستثمارات المطلوبة للحفر والانتاج ، اضافة الى امتناع الشركات الكبيرة عن المخاطرة في توظيف استثمارات كبيرة في مواقع غير مضمونة . كما أن حصول اسرائيل على آبار سيناء في ابو رديس بعد حرب ١٩٦٧ ، قد قلل من الجهود المبذولة للبحث عن البترول واكتشافه داخل الخط الأخضر . ويعترف المدير العام لشركة النفط الاسرائيلية اليعازر براك بهذه الحقائق حيث قال : « ان البحث يرتبط في نفقات ضخمة ، ولا ترغب الشركات الاجنبية في المخاطرة بانفاق أموالها ، كما تحجم وزارة المالية عن تخصيص الاموال لهذا الهدف »[٣١].

وحتى عام ١٩٧٥ ، حفر داخل الخط الاخضر « ١٦٥ بئراً تجريبية للنفط ، وسجل هبوط في جهود الحفر من ٢٤ بئراً عام ١٩٥٦ الى ٣ آبار عام ١٩٧٣ [٣٢] ، (ويفسر ذلك بأنه جاء نتيجة الحصول على آبار سيناء) . وكانت شركة لبيدوت الاميركية قد اكتشفت النفط في حقل حلتس في النقب في الخمسينات . وفي عام ١٩٥٨ اكتشفت شركة نفطا حقل الغاز في روش زوهر . ومع بداية الستينات اكتشفت شركة لبيدوت حقل كوخيف بالقرب من حلتس . وبلغ مجموع ما ساهمت فيه حقول الانتاج « داخل الخط الاخضر نحو ١,٢٥٪ من استهلاك اسرائيل للنفط عام ١٩٧٦ [٣٣] .

وقدمت لجنة خبراء برئاسة البروفسور أ . جينتسبورغ في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ ، خطة رئيسية للبحث عن البترول خلال خمسة اعوام ، يكلف تنفيذها ١٠٠ مليون ليرة . لكن فيما بعد اتضح انه يجب مضاعفة الموارد والجهود المكرسة للبحث . ويشير بعض التقديرات الى انه يجب استثمار « اكثر من مليار ليرة على الاقل في اعوام ٧٥ ـ ١٩٨٠ »[٣٤]. وفي خطاب القاه وزير المالية في أيار (مايو) ١٩٧٦ ، تحدث عن زيادة المبالغ الى ٢ مليار ليرة حتى عام ١٩٨٠ . ومن أهم ما تضمنته لجنة جينتسبورغ ، انه توجد كميات كبيرة من النفط في شمال سيناء ، إضافة الى مناطق لم يجر البحث فيها . وبالنسبة الى مناطق التنقيب السابقة ، يجب الحفر في اعماق تزيد على المستويات السابقة . ومن المفروض أن يصل الحفر حتى ٦ كلم . وقد أوصت اللجنة بتركيز البحث في مناطق أكثر ضماناً مثل الشواطىء ، وشمال غرب النقب . كما أوصت اللجنة بمشاركة الشركات الاجنبية الكبرى للتمكن من تغطية تكاليف التنقيب الباهظة .

ويمكن استنتاج فشل جهود التنقيب ، من خلال توزيع بنود ميزانية عام ١٩٧٩ المخصصة لوزارة الطاقة ، ومدى حجم الاموال المخصصة لعمليات الحفر والتنقيب . ومن ابرز

---

* لمزيد من التفصيل حول التركيب الجيولوجي لاراضي فلسطين المحتلة، يمكن الرجوع الى كتاب الدكتور سليمان ، اسرائيل والنفط ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨ .

الدلائل على ذلك : اجراء تغييرات في الاموال المخصصة لاعمال التنقيب عن البترول ، حيث جرى تخفيض لهذه المخصصات ، وارتفعت أرقام الأموال المخصصة للبحث والتطوير في مجالات البحث عن بدائل من الوقود السائل كمصدر للطاقة . وفي هذا الاطار « رصد مبلغ ٤٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ لاعمال التنقيب مقابل ٤٠٥ مليون ليرة عام ١٩٧٨ . وارتفعت ميزانية الابحاث والتنمية من ٢٣٠ مليون ليرة عام ١٩٧٨ الى ٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ . ورصد مبلغ ٦٨ مليون ليرة لدراسة البدائل المختلفة »(٣٥). وخصص مبلغ ١٢٩ مليون ليرة للابحاث المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية . وبلغت ميزانية « المجلس الوطني للبحوث والتنمية ٢٥٠ مليون ليرة مقابل ١٢٠ مليون عام ١٩٧٨ »(٣٦).

ومع بداية عام ١٩٨٠ ، أجرت وزارة الطاقة الاسرائيلية مفاوضات مع عدد من الشركات الاميركية للبحث عن النفط في مناطق جديدة ، وتعميق الآبار في الحقول القديمة ، وخاصة حقول حلتس . كما يخطط لحفر ٣٠ بئراً خلال عامي ٨٠ ـ ١٩٨٢ . وتبذل شركة ليبدوت جهوداً كبيرة لزيادة آبار حقل حلتس وتعميق الآبار القائمة ، حيث يقدر الجيولوجي آلي روزنبرغ عدد الآبار التي جفت بـ ٣ آبار ، الأمر الذي يقتضي حفر آبار جديدة . ويشير أكثر التقديرات تفاولاً الى تواضع الكميات المتوقع اكتشافها . وبحسب توقعات مدير شركة النفط الوطنية اليعازر براك ، في ملاحظات أدلى بها أمام أعضاء اللجنة المشتركة للخارجية والامن في الكنيست ، فإنه يقدر « احتياطي النفط الموجود داخل باطن الارض بنحو ٣٣٠ مليون برميل »(٣٧) ، هذه الكمية تساوي ٤٥ مليون طن ، وهي تعادل استهلاك اسرائيل للنفط لمدة خمسة اعوام فقط .

لكن التجارب السابقة تدل على تواضع كميات النفط الموجودة والممكن استخراجها . فحقل حلتس ، وهو الحقل الرئيسي الوحيد داخل الخط الاخضر، ينتج الآن نحو ٦٠٠ برميل يومياً ، بينما يصل استهلاك اسرائيل الى ١٦٥,٠٠٠ برميل يومياً . وقد بلغ مجموع ما انتجه الحقل « منذ اكتشافه في الخمسينات وحتى اليوم ، ١٦ مليون برميل ، أي ٢,٢ مليون طن فقط »(٣٨).

بدائل النفط لإنتاج الطاقة

يتزايد الاتجاه لدى الاسرائيليين ، الى ايجاد بدائل للنفط لإنتاج الطاقة اللازمة للإقتصاد ، خصوصاً في مجال إنتاج الكهرباء ، باستخدام وسائل غير بترولية، مثل الفحم ، والطاقة النووية ، ومساقط المياه . وتتركز جهود الباحثين والخبراء لإنجاز ذلك ، نظراً لما يشكله قطاع الكهرباء من أهمية للاقتصاد الاسرائيلي .

ويعتبر استهلاك الفرد الاسرائيلي ، من النسب المرتفعة في العالم : « إذ وصل متوسط الاستهلاك الفردي عام ١٩٧٧ ، الى ٢,٥١٩ كيلوات ساعة »(٣٩)، وهو يمثل ربع متوسط الاستهلاك الفردي في الولايات المتحدة ، و٦٣٪ من استهلاك الفرد في غرب أوروبا . ويزيد استهلاك الفرد الاسرائيلي ٦ مرات على استهلاك الفرد في تركيا ، وعشر مرات عما في مصر .

يبين الجدول رقم (٥) أهمية الكهرباء للاقتصاد لا سيما فروع الصناعة ، والتجارة وضخ المياه . وتتوزع نسب استهلاك الكهرباء للفروع الاقتصادية المختلفة كما يلي :

الصناعة ٣٤٪ ؛ الاستهلاك المنزلي ٢٨,٥٪ ؛ المياه ١٨٪ ؛ التجارة ١٥,٥٪ : الزراعة ٤٪ . وحتى عام ١٩٨٠ كانت الكهرباء تنتج بواسطة محطات طاقة تعمل بالوقود السائل .

جدول رقم (٥)
توزيع استهلاك الكهرباء بحسب الفروع الاقتصادية[٤٠]
بملايين الكيلوات/ساعة

السنة	مجموع الاستهلاك	استهلاك منزلي	استهلاك تجاري	زراعي	صناعي	ضخ المياه
١٩٧٠	٥,٦٩٧	١,٤٤٨	٧٨٢	١٩٥	١,٨٧٨	١,٣٩٤
١٩٧٥	٨,٢٥٥	٢,٣٠٢	١,٢٥٨	٣٠٩	٢,٨٥٠	١,٥٣٩
١٩٧٦	٨,٧٥٩	٢,٤٧٠	١,٣٦٦	٣٤٣	٣,٠٣١	١,٥٤٩
١٩٧٧	٩,٣٣١	٢,٦٠٧	١,٥٣٠	٣٧٢	٣,٢٤٧	١,٥٧٥

وتتوزع نسب انتاجها كما يلي :
١ ـ محطة قوى اشكول في اسدود ٣٣,٧٠٪ .
٢ ـ محطة قوى ريدنغ في تل ابيب ٣٨,٢٢٪ .
٣ ـ محطة قوى حيفا ٢٦,٥٣٪ .
٤ ـ محطات صغيرة أخرى متفرقة ١,٥٥٪ .

وتستهلك هذه المحطات كميات كبيرة من الوقود السائل تبلغ نحو ٣٠٪ من مجموع استهلاك اسرائيل للوقود . فقد « استهلك هذا القطاع ١,٦٦٦ مليون طن عام ١٩٧٠ . وارتفع الاستهلاك الى ٢,٢٦٦ و٢,٣٧٧ و٢,٢٥٣ مليون طن في اعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي »[٤١].

لذا ، فإن ايجـاد بدائل من الوقود السائل لإنتاج الطاقة الكهربائية ، سوف يوفر على الاسرائيليين كميات كبيرة من النفط ، لا سيما اذا كانت تلك البدائل متوفرة وأقل كلفة . ومن المتوقع ، حسب الخطط الموضوعة لعام ١٩٨٥ ، ان تعتمد اسرائيل « على ٧٥٪ ـ ٨٠٪ من المصادر غير النفطية في انتاج الكهرباء . وحتى عام ٢٠٠٠ يتوقع ان ينتج ٦٠٪ من الكهرباء ، باستخدام محطات تعمل بالطاقة النووية »[٤٢]. وأهم البدائل المقترحة لإنتاج الكهرباء هو : الفحم ، الطاقة النووية ، مساقط المياه .

أ ـ الفحم : بالرغم من العقبات الكثيرة التي تعترض استخدام الفحم في الطاقة (مشاكل النقل ، التخزين ، وتلويث البيئة) ، فان اسرائيل تخطط لاستخدام الفحم على نطاق واسع في توليد الكهرباء ، خاصة وإن دولا كثيرة في العالم تنتج ٦٤٪ من طاقتها الكهربائية من محطات تستخدم الفحم ، وما يدعم موقف اسرائيل في هذا الاتجاه ، هو ان احتياطي الفحم العالمي موجود في اماكن غير معادية لاسرائيل ، مثل بريطانيا ، استراليا ، وجنوب افريقيا . كما أن تكنولوجيا استخدام الفحم متوفرة ، ولا تحتاج الى ابحاث أو خبرات ، أو استثمارات كبيرة .

وبحسب خطط تعدها وزارة الصناعة والتجارة [٤٣] ، لإقامة محطات لتوليد الكهرباء حتى

عام ٢٠٠٠ . ويوصي الخبراء بإقامة المحطات على شاطىء البحر نظراً لحاجة تلك المحطات الى كميات كبيرة من المياه للتبريد ، ولاعتبارات جغرافية ، وجيولوجية ، وتركيز السكان ، ونقل الطاقة ، والامن ، وتلوث البيئة ، إضافة الى الاهداف الاقتصادية ، والاعتبارات التكنولوجية الاخرى . وفق تلك الخطط ، تقرر بناء محطة كهربائية شمالي الخضيرة تعمل بالفحم ، وتتألف من ٤ وحدات للإنتاج بقوة تصل الى ٣٥٠ ميغاوات لكل وحدة . ومن المفروض أن تعمل اول وحدة عام ١٩٨٠ ، وان يكتمل بناء المحطة عام ١٩٨٤ . ويبلغ استهلاك المحطة من الفحم عند التشغيل الكامل نحو ٣,٦٠٠,٠٠٠ طن فحم . والمفروض ان تغطي المحطة لدى العمل بكامل طاقتها ، نحو ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل عام ١٩٨٥ ، حيث يتوقع ان تصل الى ٣٥٠٠ ميغاوات . وانتاج المحطة يكفي مجموع الاستهلاك الاسرائيلي أثناء الحرب . لكن يبدو أن بعض العراقيل قد أجّل الموعد المقرر لتشغيل المحطة ، حيث ذكر بعض المصادر ان « الوحدة الاولى ستبدأ العمل عام ١٩٨١ ، وسيكتمل تشغيل باقي الوحدات في عام ١٩٨٥ »(٤٤).

وقد ضمنت اسرائيل ، الكميات اللازمة لها حتى الآن من الفحم ، وبعقود مقبولة . فقد التزمت مصلحة الفحم الوطنية البريطانية « بتزويد اسرائيل بنحو ٢٥٠,٠٠٠ طن من الفحم سنوياً »(٤٥) . كما وقعت شركة الكهرباء الاسرائيلية ، اتفاقية مع استراليا وجنوب افريقيا « للحصول على ٢,٥ مليون طن فحم سنوياً خلال اثني عشر عاماً . ووقعت مع شركة نقل اميركية اتفاقاً لنقل الفحم الاسترالي الى اسرائيل ولمدة اثني عشر عاماً تبدأ في عام ١٩٨٢ »(٤٦).

في اثناء احتلالهم سيناء ، اكتشف الاسرائيليون كميات من الفحم في جبل المعره ، شمال سيناء ، من نوعية متوسطة . وقدرت الكميات « بنحو ٣٥ مليون طن ، يمكنها تشغيل محطة قوى بطاقة ٤٠٠ ميغاوات لمدة ٣٠ عاماً »(٤٧). ويبعد المكان عن العريش نحو ١٢٠ كيلومتراً . وكان الاسرائيليون يفكرون في استغلال هذه الكميات بأسلوبين . الاول : اقامة محطة كهربائية في موقع المنجم الفحمي نفسه ، لتوفير نفقات نقل الفحم . هذه الطريقة ترتبط في اخطار التبريد الهوائي غير الفعال ، بدلاً من استخدام المياه . إضافة الى تحمل نفقات تركيب خطوط نقل الطاقة ، حيث يبعد الموقع ١٠٠ كيلومتر عن ياميت و١٥٠ كيلومتراً عن بئر السبع .

الاسلوب الثاني : نقل الفحم حتى الشاطىء ، حيث تقام هناك محطة قوى كهربائية ، لإستخدام التبريد بالماء . مما يتطلب ، شق طريق طولها ٤٠ كيلومتراً لاختصار المسافة حتى العريش الى ٨٥ كيلومتراً ، أو إقامة سكة حديد توازي الطريق المختصر .

وجاء في دراسة وضعت عام ١٩٧٥ (٤٨) ، انه يمكن استخراج ٦٠٠ الف طن فحم سنوياً لدى بدء العمل . ويمكن استخراج ٢ مليون طن سنوياً بعد عامين . وقدرت المبالغ المطلوبة الى تطوير المنجم بـ ١٩٠ مليون دولار . ولا يعرف مصير المشروع بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ولكن وبحسب جميع الدلائل التي أشارت الى التعاون الاقتصادي بين اطراف كامب ديفيد ، يتوقع أن يكون هذا المشروع أحد المشاريع التي ستحظى بالاهتمام المشترك .

ب ـ استخدام الطاقة النووية :يعتبر استخدام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء ، من أهم استخدامات تلك الطاقة للاغراض السلمية . ومع أن اسرائيل أقامت في الستينات مركزين للبحث الذري ، الاول في ناحال سورك تل أبيب ، والثاني بالقرب من ديمونا جنوبي بئر السبع ،

إلا ان اي استخدام للطاقة النووية في المجالات السلمية لم يتم حتى الآن ، واقتصرت ابحاث المركزين على انتاج الاسلحة الذرية فقط .

في ضوء أزمة الطاقة الحالية ، جدد الخبراء الاسرائيليون مطالبتهم حكومتهم ، بزيادة الاهتمام في الاعتماد على محطات قوى نووية لانتاج الكهرباء . ضمن هذا الاطار ، حذر البروفسور ارنون دار من كلية الفيزياء في تخنيون حيفا ، بأن الاثر « سيكون خطيراً بعد ١٠ ـ ١٥ عاماً ، حيث ستزداد صعوبة الحصول على الفحم ، والوقود السائل ، اضافة الى زيادة الاسعار (٤٩) . ودعا دار ، اسرائيل الى شراء أفران ذرية من غير أسواق الولايات المتحدة ، التي تعارض بيع مثل تلك الافران لاسرائيل بسبب عدم توقيع الاخيرة ، على ميثاق عدم استخدام الطاقة الذرية للاغراض العسكرية .

واقترح البروفسور شمعون يفتح رئيس الجمعية الاسرائيلية للعلوم الذرية ، ان تتبع اسرائيل الخطوات التالية في مجال استخدام الطاقة النووية (٥٠) :

١ ـ الاهتمام في علم الذرة كموضوع له افضلية وطنية أولى . .

٢ ـ انتاج الوقود الذري ذاتيا .

٣ ـ تحديد استخدام النفط في مجالات الصناعة البتروكيماوية ، والنقل ، والطيران فقط .

هذا الموضوع قد درسته لجان متخصصة شكلتها الحكومة الاسرائيلية في أوقات سابقة لمعالجة قضايا الطاقة في اسرائيل ، والطاقة النووية بشكل خاص . وقد توصلت تلك اللجان الى نتائج معينة بالنسبة الى هذا الموضوع (٥١) . فمن الناحية العلمية ، لا يمكن اقتصادياً بناء محطة تكون طاقتها أقل من ٦٠٠ ميغاوات ، وهذا لا يتحقق الا في منتصف الثمانينات ، حيث يكون الاستهلاك الاسرائيلي قد وصل الى ٣٥٠٠ ميغاوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قدمت احدى اللجان تقريراً عام ١٩٧٣ جاء فيه ، انه ليس من المقبول استخدام الطاقة النووية الا عندما يصل سعر طن الوقود السائل الى ٢٥,٧ دولاراً . إذ كانت شركة الكهرباء تدفع آنذاك ١٧ دولاراً للطن الواحد .

وحقيقة الامر ، ان اسرائيل تخطط منذ عام ١٩٧٥ لبناء أربع محطات لانتاج الكهرباء تعمل بالطاقة النووية « تعطي كل واحدة ٦٤٥ ميغاوات ، تساهم جميعها في نسبة ٤٠٪ من مجموع انتاج الكهرباء في عام ٢٠٠٠ »(٥٢) . وهي تقع على شاطىء البحر المتوسط في مناطق هايونيم شمال الخضيرة ، وبلماحيم شمال اسدود ، ونيتسنيم وزيكيم في منطقة عسقلان . ويوجد اقتراح آخر « لبناء محطتين في منطقة النقب جنوب بئر السبع :

الاولى ، في حشافي ساده . والثانية ، في منطقة حالوتسا »(٥٣) .هذا الاقتراح مشروط بإقامة قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت لفرض استخدام المياه في التبريد ، ولاستغلال انحدار المياه في توليد الكهرباء .

الى جانب المشاكل الاقتصادية ، التي تعترض اقامة محطات قوى نووية ، هناك اعتبارات

أخرى لا تقل اهمية عنها . فإسرائيل ترفض حتى الآن التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحرم استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية . كما ان هناك اعتباراً للموقع أيضاً ، فالمحطة تحتاج الى كميات كبيرة من المياه للتبريد ، واقامتها على شاطىء البحر المكتظ بالسكان يحمل أخطار حلول « كارثة قومية » إذا ما تعرضت المنطقة لهزات أرضية . وهذا ما يفسر اقتراح بناء مثل تلك المحطات في النقب .

المراهنة على التكنولوجيا الاميركية : ان الاعتماد الاساسي في الحصول على الطاقة النووية يبقى من الولايات المتحدة الاميركية . ويعترف الاسرائيليون بأنه بالرغم من امتلاكهم الخبرة في هذا المجال ، إلا أن « جميع الموارد الاسرائيلية لا تستطيع الوصول الى مستوى الانتاج الذري »[٥٤] . ويبدو ان الولايات المتحدة لا توجه أي اهتمام الى استخدام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء . وفي رأي البروفسور يسرائيل دوستروفسكي رئيس معهد وايزمن للعلوم ، انه « بعد عدة اعوام ، سيضطر الاميركيون الى البدء في استخدام الافران الذرية ، لدى اصطدامهم بأزمة النفط الخانقة »[٥٥] . ولا ينصح دوستروفسكي اسرائيل ، ببناء افران ذرية خاصة بها ، كون هذا غير ملائم من الناحية الاقتصادية ، ولسوف تضطر الى شراء بعض التجهيزات الضرورية من الخارج . وهو بالنتيجة لا يعتقد ان هناك « توجيها حقيقيا في هذا المجال » .

ويؤكد البروفسور شمعون فتح هذا الإتجاه . فهو بالرغم من دعوته الى تكريس الجهود لبناء محطة طاقة نووية كحل لمشاكل اسرائيل في مجال الطاقة ، إلا أنه يعترف بجمود هذا الموضوع في اسرائيل ، وأن « التوصيات باختيار امكانيات غير اميركية لبناء أفران ذرية ، لا تلقى أذانا صاغية حتى الآن »[٥٦] .

ويستند الاسرائيليون على وعود أميركية سابقة في مجال بناء الافران الذرية ، كانوا قد تلقوها من الرئيس السابق نيكسون في عام ١٩٧٤ . كما قدمت عدة شركات أميركية عروضاً حول ذلك ، « وتم الاتفاق مع شركة وستنغهاوس ، لكن هذا الموضوع ما زال معلقاً ، حتى الآن ، نظراً للجمود الشامل بتصدير الطاقة النووية في الولايات المتحدة نفسها »[٥٧] . ويعود القلق الاسرائيلي ، الى أن الدولة الوحيدة التي تستطيع تقديم المساعدة الى اسرائيل في مجال الطاقة النووية ، وهي الولايات المتحدة، تعاني من جمود في مجال استخدام الطاقة النووية ، لإنتاج الكهرباء . أما الدول الاخرى ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، فإنها تقوم بنشاط متزايد في هذا المجال ، وهي تصدر الطاقة النووية الى الدول النفطية ، التي تستطيع تغطية التكاليف الكبيرة لهذا العمل .

وعلى خلفية اتفاقيات كامب ديفيد ، يقترح البروفسور شمعون يفتح بناء مركز دولي للطاقة النووية في سيناء ، في إطار تعاون اقليمي ، بين مصر واسرائيل ، وبإشراف اميركي . ويستخدم هذا المركز « كنموذج لتعاون اقليمي ، لتحويل الصحراء الى جنة من الثمار . ويمكن تحويل سيناء الى جسر سلام ، ونموذج للتعاون الدولي ، حيث يكون نموذجاً لمناطق أخرى في العالم »[٥٨] .

بناء على ذلك ، لا يتوقع حدوث اي تقدم في هذا المجال ، خلال الاعوام العشرة القادمة ،

على الاقل . لان الحصول على الطاقة الكهربائية من أية محطة نووية يحتاج الى فترة ١٠ ـ ١٥ عاماً من بدء العمل في البناء .

جـ ـ الطاقة الهيدرو ـ كهرومائية : أساس هذه الفكرة ، استغلال الفارق الكبير بين مستوى البحر الابيض المتوسط ، والبحر الميت للافادة من قوة اندفاع المياه ، نظراً لغياب مساقط مائية جارية . وهو مشروع قديم طرح في الاربعينات بواسطة لجان من الخبراء الاميركيين . الا أن رخص اثمان الوقود القائمة حتى عام ١٩٧٣ ، حال دون التفكير الجدي في الموضوع . خاصة ان المشروع يكلف مبالغ مالية باهظة .

في عام ١٩٧٤ عين وزير التنمية الاسرائيلي حاييم غابتي لجنة لدراسة الموضوع من جديد ، وقدمت اللجنة تقريراً ايجابياً حول الفائدة الاقتصادية للمشروع (٥٩) . وأوصت بإجراء تقييم مفصل وتخطيط أولي للموضوع . ولهذا المشروع، توجد مميزات إضافية، مثل حل مشكلة هبوط مستوى مياه البحر الميت ، وإبعاد محطات القوى العادية والنووية عن الشاطىء ، وبناؤها في مواقع على طول القناة لاستخدام مياهها في التبريد .

وقد عينت اللجنة نقطة تقع بين اسدود وعسقلان على شاطىء البحر المتوسط، تبدأ منها القناة ، وتنتهي في نقطة بين عين بسحاه ـ عين جدي على البحر الميت . ويبقى للاعتبارات السياسية ، والتكنولوجية ، والبيئية أهمية خاصة في تعيين الموقع النهائي الملائم .

كما درست اللجنة مشكلة تراكم كميات كبيرة من المياه في البحر الميت ، واحتمال ارتفاعها عن مستوى المنطقة وتأثيرها في المصانع المجاورة . ووصلت الى النتيجة التالية : أن كميات المياه السنوية التي ستتدفق ، ستبلغ ١,٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً . وهذا يحافظ على مستوى ٣٩٥,٥ م للبحر الميت (مستوى البحر الميت منخفض الآن عن سطح البحر بـ ٤٠٠,٤ بسبب التبخر) . وان تدفقاً سنوياً للمياه مقداره مليار متر مكعب ، سوف يعطي ٨٠٠ مليون كيلوات / ساعة من الكهرباء سنوياً . أو ١٠٠ ميغاوات سنوياً لدى التشغيل المتواصل . و ٣٠٠ ميغاوات سنوياً لدى التشغيل غير المتواصل وفي فترات متقطعة . ووفق حسابات مختلفة ، قدرت اللجنة تكاليف المشروع بـ ٢٠٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٧٤ .

وحتى اليوم ، لم يبدأ باتخاذ خطوات عملية من اجل تنفيذ المشروع . لكن المتوقع ، اذا ما تحقق المشروع ، ان يوفر تشغيل المحطة « بطاقة قصوى بعد عشرة اعوام من بدء العمل ، نحو ١٧٥,٠٠٠ طن من الوقود سنوياً . وسيستغرق انجاز المشروع ، فترة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ عاماً من العمل »(٦٠) .

د ـ استخدام الطاقة الشمسية : يدرس الخبراء الاسرائيليون ولجان البحث المتخصصة ، استغلال الطاقة الشمسية في عدد من الخيارات . وقد نجحوا في بعض منها ، وما زالت الابحاث تجري على بعضها الآخر . أهم تلك الخيارات :

١ ـ استغلال الطاقة الشمسية لتسخين المياه :

تستخدم هذه الطريقة المرايا الشمسية المثبتة على سطوح الابنية لتسخين المياه اللازمة للاستهلاك المنزلي والتدفئة المركزية . وهي طريقة قديمة وشائعة الاستخدام . وهناك خطط

كثيرة لإصدار قوانين حكومية تمنع استخدام نظام التدفئة المركزية للوقود السائل في الابنية الحديثة ، واعتماد اسلوب المرايا الشمسية فقط . جميع هذه الاجراءات يهدف الى توفير الوقود المستخدم لتستخين المياه ، الذي بلغ عام ١٩٧٨ نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن (٦١) .

٢ - إستخدام برك الشمس لانتاج الكهرباء :

ما تزال هذه الطريقة موضع إقامة التجارب . تتلخص هذه الفكرة في : ملء بركة كبيرة بمياه مالحة ذات تركيز عال حتى ١,٥ متر ، تعلوها طبقة من المياه أقل ملوحة بالارتفاع نفسه ، للمحافظة على الحرارة التي من المفروض أن تختزنها الطبقة الاولى . ونتيجة امتصاص طبقة المياه الاولى حرارة الشمس ، فإنها ستسخن حتى درجة ٩٠ مئوية على الاقل . ثم تمرر شبكة من الانابيب في طبقة المياه الساخنة ، تحوي داخلها سائلاً يتأثر سريعاً بدرجات الحرارة المنخفضة ، ويتحول الى غاز بفعل الحرارة . ويستفاد من قوة اندفاع الغاز الناتج ، في ادارة الفنغات لتوليد الكهرباء .

وقد اقيمت أول بركة تجريبية قبل ما يقرب من عامين « ويوجد في اسرائيل الآن بركتان : الاولى ، تشغل مساحة قدرها ١,٤ دونم ، تنتج ٤ كيلوات / ساعة من الكهرباء ، وتشغل الثانية ، مساحة ٧,٥ دونماً ، بالقرب من البحر الميت ، تنتج بضـــع عشرات من الكيلوات / ساعة من الكهرباء (٦٢) ».

ويأمل المخططون في أن تساهم برك الشمس التي ستقام على شاطىء البحر الميت ، وحتى نهاية القرن الحالي ، « في نحو ٢٠٠٠ ميغاوات كهرباء سنوياً ، من مجموع الاستهلاك الذي سيصل الى ١٠,٠٠٠ ميغاوات »(٦٣) .

ومن بين الصعوبات التي تعترض هذا الاسلوب ، هبوط درجات الحرارة أثناء الظل ، والحاجة الى مساحات واسعة من الاراضي لاقامة البرك عليها ، إضافة الى أن الفكرة ما تزال في مراحل التجارب الاولية ، ولم يختبر مدى نجاحها فعلياً .

هـ - مصادر بديلة أخرى :

١ - استغلال الزيت - الحجري :

يستخدم الزيت - الحجري لانتاج الوقود السائل ، والاسمنت . وهو يوجد باماكن متفرقة في النقب . ومنذ عام ١٩٥٨ ، حددت المواقع الاساسية لهذه المادة في المناطق التالية : تسفع - افعه ، نبي - موسى ، عاين - بوكك . ويشير بعض التقديرات الى « وجود نحو ٧٠٠ مليون طن من الزيت الحجري ، تعادل ٧٠ مليون طن من الوقود السائل (٦٤) ». ويمكن لهذه الكمية أن تشغل محطة كهربائية بقوة تصل الى ١٠٠٠ ميغاوات لمدة ٣٠ عاماً .

وقد اكتشف المعهد الجيولوجي كميات الزيت - الحجري في موقع تسفع - افعه منذ الستينات ، واستمر في البحث في المنطقة نفسها حتى عام ١٩٧٤ ، حيث قدرت الكميات الموجودة بها بنحو ٥٧٠ مليون طن . وتخطط شركة الكهرباء لاستغلال هذه الكميات ، بإقامة محطة

لانتاج القوى الكهربائية في الموقع نفسه . وبحسب التوقعات ، فإن إقامة معمل لتكرير الزيت ـ الحجري ، « سينتج حتى عام ١٩٩٠ ، نحو ٢٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً »(٥٦) .

ولا توجد خطوات عملية ، حتى الآن ، لاستغلال هذه الكميات ، كون تكنولوجيا استخدام الزيت ـ الحجري غير كاملة في العالم ، إضافة الى عدم توفر المياه للتبريد في الموقع المقترح لإقامة معمل الانتاج .

٢ ـ إستخدام الخث * لإنتاج الكهرباء :

توجد كميات كبيرة من مادة الخث بمنطقة بحيرة الحولة « وتقدر الكميات بنحو ٥٠٠ مليون طن ، تعادل ١٢٥ مليون طن من الوقود السائل . وهي تكفي لتشغيل محطة قوى كهربائية تبلغ طاقتها ١٠٠٠ ميغاوات خلال ثلاثين عاماً (٦٦) . ومادة الخث ، هي وقود جيد وأفضل من الزيت الحجري . وتجري دراسات وابحاث عالمية لاستغلالها . وتتلخص مشاكل انتاجها في اسرائيل ، في قربها من مصادر المياه الاساسية أولاً، وعدم توفير تكنولوجيا استخدامها ثانياً .

خاتمة واستنتاجات :

في نهاية هذا العرض لمشكلة الطاقة في اسرائيل ، نصل الى تأكيد الملاحظات، والاستنتاجات التالية :

١ ـ إن إسرائيل ستبقى مرتبطة في النفط كمصدر وحيد للطاقة ، خلال فترة تتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ عاماً قادمة ، على الاقل . وقد فشلت كل الجهود الاسرائيلية لتغيير هذا الوضع ، حيث أن خطط تقنين استهلاك الوقود السائل بقيت حبراً على ورق ، وأن مشاريع التنقيب عن البترول في مجال الخط الاخضر ، لم تعط نتائج ملموسة حتى الآن . وكما أشرنا ، فإن أفضل التوقعات تقدر إحتياطي النفط بـ ٣٣٠ مليون برميل يومياً ، وهي كمية تكفي استهلاك اسرائيل لمدة ٥ أعوام فقط .

إضافة الى ذلك ، ان التخطيط لانتاج الكهرباء بإستخدام الفحم ، والطاقة الذرية أساساً ، سيوفر نحو ٧٠ ـ ٨٠٪ من استهلاك الوقود المستخدم في انتاج الكهرباء حتى عام ٢٠٠٠ . وهذا يعني أن النفط سيبقى العنصر الاساسي في انتاج الطاقة اللازمة حتى نهاية القرن .

٢ ـ تظهر لنا دراسة مشكلة الطاقة في اسرائيل ، مدى أهمية الثورة الايرانية ، بالنسبة الى تأثيرها المباشر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد عبر الاسرائيليون انفسهم عن تأثير الثورة الايرانية فيهم ، وشبهوها بأنها كانت « كيوم الغفران بالطاقة » . إضافة الى قطع امدادات النفط الايراني عن اسرائيل ، التي كانت تشكل اكثر من ٦٠٪ من الاستهلاك الاسرائيلي السنوي ، فقد توقف أيضاً نقل البترول الايراني عبر انابيب النفط ، الممتدة من ايلات الى شاطىء البحر المتوسط .

---

* الخث : نسيج نباتي نصف متفحم ، يتكون بتحلل النباتات ، تحللاً جزئياً في الماء .

وكانت اسرائيل تحصل على النفط الايراني بأسعار رخيصة ، كما كانت تكاليف النقل منخفضة أيضاً ، نظراً لقصر المسافة بين موانىء التصدير الايرانية ، وميناء ايلات الاسرائيلي . ويمكن تقدير اهمية ذلك أيضاً اذا علمنا ، أن ناقلة البترول القادمة من المكسيك تحتاج الى مدة شهر حتى تصل الموانىء الاسرائيلية .

٣ ـ وعلى العكس من الانجاز الذي حققته الثورة الايرانية ، وقع نظام السادات ، مع اسرائيل ، اتفاقية لتزويدها بـ ٢ مليون طن من البترول المصري سنوياً ، وبسعر أقل بـ ٥ دولارات للبرميل ، عن سعر بيع البترول المصري في الاسواق العالمية . وقد وفرت هذه الصفقة على الخزانة الاسرائيلية مبلغ ٧٥ مليون دولار ، في حالة شراء الكمية نفسها عبر عقود عادية ، ونحو ١٩٠ مليون دولار ، في حال شراء الكمية من السوق الحرة ، إضافة الى التوفير في تكاليف النقل ، والوقت .

٤ ـ إن حقيقة اعتماد اسرائيل على السوق الحرة ، في الحصول على كميات كبيرة من النفط الذي تستهلكه ، يضع على المحك ، اجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل ، في أهم مادة استراتيجية تستوردها . وهذا يرتبط الى حد بعيد ، في مسألة الاشراف على تصدير النفط وبيعه للشركات الاجنبية .

فالسوق الحرة في روتردام ، تقتصر مهمتها على وظائف : السمسرة ، والاتصال بين المشتري ، وشركات التوزيع ، التي تصبح مالكة النفط بمجرد مغادرة الناقلات موانىء الدول المنتجة . ومن بديهيات الامور ، ان يتم توجيه هذه الناقلات الى إفراغ حمولتها في موانىء المشتري ، بحسب قرب المسافات بين الناقلة وميناء التفريغ . وبمعنى آخر ، ان شركات التوزيع لن تأمر ناقلة نفط تملأ خزاناتها من نفط بحر الشمال ، أو نيجيريا أو فنزويلا ، بالتوجه الى منطقة الشرق الأوسط ، بينما تملك ناقلات مليئة بالنفط في المنطقة نفسها . وفي حالة اسرائيل ، فالوضع الأمثل بالنسبة الى الشركات هو ، تحويل ناقلات النفط الموجودة في الخليج العربي لافراغ شحناتها في ميناء ايلات الاسرائيلي القريب .

وحتى في حالة توجه اسرائيل ، الى طلب النفط من الولايات المتحدة ، بحسب التعهدات الاميركية ، فالمتوقع أن تلجأ واشنطن ، الى الطريقة الأمثل اقتصادياً . وهذا ما أشار اليه البروفسور دانكورت رستاو من جامعة نيويورك ، والخبير في اقتصاديات النفط العالمي ، لدى تحليله صعوبات تزويد اسرائيل بنفط ألاسكا ، بسبب القوانين الاميركية ، وقد اضاف : « ان الاسهل والأرخص ، تحويل كميات معينة الى اسرائيل ، من نفط البلدان الواقعة شرقي جبل طارق ، التي تزود الولايات المتحدة بكميات غير محدودة ، وهذا من مهمة شركات النفط الدولية »(٦٧) .

٥ ـ تسلط مشكلة الطاقة في اسرائيل ، ضوءاً واضحاً على طبيعة العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية . فبالرغم من ان القانون الاميركي يمنع تصدير النفط الى الخارج ، فقد تم استثناء اسرائيل من هذا القانون ، على أثر اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل في عام ١٩٧٥ . وقد أعيد التأكيد عليه على اثر التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ .

وبعد فقدان المصدر الايراني المهم ، بذل الاسرائيليون جهوداً مكثفة بهدف إيجاد

مصادر بديلة لدى كل من المكسيك ، والنرويج ، وبريطانيا . وقد نجحوا في تأمين ٥٠ ـ ٦٠٪ من حاجاتهم عبر اتفاقيات مع المكسيك ، والحكومة المصرية ، وفشلت محاولاتهم مع النرويج وبريطانيا .

وبالرغم من الادعاءات الاسرائيلية السابقة بأنهم يستطيعون الصمود ، ولن يتوجهوا ، الآن على الاقل ، الى الولايات المتحدة لطلب النفط ، للحؤول دون منح الاميركيين ورقة ضاغطة عليهم ، لتليين مواقفهم ازاء مفاوضات الحكم الذاتي ، إلا انهم ، وفي مواجهة أزمة إيجاد المصادر ، والنفقات الباهظة التي تكبدوها في الاشهر الاولى من العام الحالي ، لقاء امدادات النفط من السوق الحرة ، مجبرون على التوجه الى الولايات المتحدة ، وطلب الاستغاثة ، لتحل لهم مرة أخرى ، احدى مشاكلهم الصعبة .

---

(١) الأرقام مستخرجة من كتاب « **الاحصاء السنوي لاسرائيل عام ١٩٧٨** » ، ص ٤٧٠ .

(٢) يهوشع افرات ، « **يسرائيل مكرات شنات الفايم** » ، تل ابيب ، ١٩٧٨ ، (« اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ ») ، ص ٧٥ .

(٣) كتاب « الاحصاء السنوي » ، **مصدر سبق ذكره** ص ٤٦٨ و٤٦٩ .

(٤) دافيد موشييف ، « **دافار** » ، ١٩٧٩/١١/٢٢ .

(٥) افرات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٥ .

(٦) الأرقام مستخرجة من كتاب « الاحصاء السنوي » ، « **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٦٨ و٤٦٩ .

(٧) يعقوب ارنون ، « **دافار** » ، ١٩٧٩/٨/٢١ .

(٨) **المصدر نفسه** .

(٩) « **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٤/١٤ ؛ نقلاً عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي .

(١٠) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/١٥ .

(١١) « **معاريف** » ، ١٩٧٩/١٢/١٩ .

(١٢) **المصدر نفسه** .

(١٣) ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و ٢٣/٤/ ١٩٨٠ ص ١٤ و١٥ .

(١٤) **المصدر نفسه** .

(١٥) سارغا ميكل « **معاريف** » ، ١٩٧٩/٧/١٣

(١٦) **المصدر نفسه** .

(١٧) **المصدر نفسه** .

(١٨) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/١٥ .

(١٩) « **روز اليوسف** » ، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٨ .

(٢٠) **المصدر نفسه** .

(٢١) **المصدر نفسه** .

(٢٢) تادي برويس ، « **دافار** » ، ١٩٧٩/١/٥ .

(٢٣) ميكل غارتي ، « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/١١/٢٣ .

(٢٤) دافيد موشييف ، « **دافار** » ، ١٩٧٩/١١/٢٢ .

(٢٥) رومان فريستر ، « **ملحق هآرتس** » ، ١٩٧٨/١١/٢٤ .

(٢٦) **المصدر رقم ٢٢** .

(٢٧) « **معاريف** » ، ١٩٧٩/٤/٢٥ .

(٢٨) عوفد شورر ، « **معاريف** » ، ١٩٧٩/١/٢٦ .

(٢٩) « ر . إ . إ . » ، العدد ٢٠٢٤ ، ٣٠ و٣١ /٣/ ١٩٨٠ .

(٣٠) زئيف بليتسور ، « **عل همشمار** » ، ١٩٧٩/٥/١٤ .

(٣١) فريستر ، **المصدر رقم ٢٥** .

(٣٢) **كتاب الحكومة السنوي لعام ١٩٧٦** ، ص ٤٥٤ .

(٣٣) **المصدر نفسه** ، ص ٤٥٤ .

(٣٤) **المصدر نفسه** ، ص ٤٥٥ .

(٣٥) « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/٣/٦ .

(٣٦) **المصدر نفسه** .

(٣٧) « **معاريف** » ، ١٩٨٠/١/٩ .

(٣٨) **المصدر نفسه** .

(٣٩) افرات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٧ .

(٤٠) كتاب الاحصاء السنوي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٧٣ .

(٤١) **المصدر نفسه** ، ص ٤٧٣ .

(٤٢) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥٦ .

(٤٣) **المصدر نفسه** ، ص ٤٥٦ .

(٤٤) « **دافار** » ، ١٩٧٩/١١/٢٣ .

(٤٥) ر . إ . إ . العدد ١٨٧٢ ، ١٣ و١٤/٩/ ١٩٧٩ .

(٤٦) يوسف ميكلسكي ، « **دافار** » ، ١٩٨٠/٢/٦ .

(٤٧) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥٦ .

(٤٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤٥٧ .

(٤٩) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٣ .

(٥٠) « **دافار** » ، ١٩٧٩/١١/٧ .

(٥١) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٤٩ .

(٥٢) **المصدر نفسه** ، ص ٤٦٠ .

(٥٣) افرات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٨ .

(٥٤) ميكل غارتي ، « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/٨/٣ .

(٥٥) ابراهام بيلغ ، « **معاريف** » ، ١٩٧٩/١٢/١٦ .

(٥٦) **المصدر نفسه** .

(٥٧) **المصدر نفسه** .

(٥٨) **المصدر رقم ٥٠** .

(٥٩) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٦١ .

(٦٠) **المصدر نفسه** .

(٦١) افرات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٠ .

(٦٢) « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/٨/٣ .

(٦٣) « **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٧٩/١٢/١٣ .

(٦٤) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥٧ .

(٦٥) ميكل غارتي ، « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/٨/١ .

(٦٦) كتاب الحكومة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥٨ .

(٦٧) **المصدر رقم ٢٨** .

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

القضية الفلسطينية في ايديولوجية
البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

٢٥٤ صفحة

الثمن ١٣ ل.ل.

جلنار النمس

منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي

تطور موقف افريقيا الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، من موقف عدم الفعالية السياسية الى موقف التردد (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠) مع بدء استقلال دول القارة ، ثم الى التضامن مع العرب في السبعينات ، بعدما انكشفت لها اسرائيل في سياستها التوسعية العدوانية .

ومن الجدير بالذكر ان الدول الافريقية لم تهتم الاهتمام الكافي بقضية فلسطين وبالشعب الفلسطيني الا منذ عام ١٩٧٣ ، قبيل حرب تشرين الاول ، وذلك مع بروز الثورة الفلسطينية كقوة فعالة في المنطقة والاقتناع العالمي بعدالة مطالبها .

الموقف الافريقي قبل عام ١٩٧٠

عندما انشئت دولة اسرائيل لم تكن افريقيا قد صارت بعد قوة سياسية فعالة على المسرح الدولي . وكانت ليبيريا واثيوبيا الدولتين الوحيدتين في القارة الافريقية عضوين في الامم المتحدة عندما صُوت على قرار تقسيم فلسطين . وكانت ليبيريا تحت الهيمنة الاميركية ، بينما كانت اثيوبيا قد ظفرت حديثا بحريتها ، ولم تكن لها القوة الكافية لاعلان رأيها بحرية . اما باقي الدول الافريقية، فكانت تحت الاحتلال ولم يكن لها اي موقف من الشؤون الدولية[١] .

ومعلوم ان غياب افريقيا السياسي ، عند انشاء اسرائيل ، لم يكن جديدا ؛ فهو يرجع الى اوائل هذا القرن عندما كانت المحادثات تجري حول اقامة دولة اسرائيل في اوغندا وكينيا . كذلك ، لم يكن لافريقيا اي موقف من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؛ لانها كانت ما تزال تعاني من الاستعمار ، مع ان الوعي السياسي بدأ يظهر في عدة انحاء منها ، مما اوجد بداية التعاطف مع مصر ورئيسها جمال عبد الناصر ، الذي اصبح يعد قائدا افريقيا .

التردد السياسي الافريقي (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠): بعد ان تحررت غانا في عام ١٩٥٧ ، ولحقتها بقية الدول الافريقية، اخذت القارة تلعب دورا في الحياة السياسية الدولية. وكان موقفها من النزاع العربي ـ الاسرائيلي مشوشا غير واضح ؛ اذ ، الى جانب تعاطف بعض دولها مع

مصر وعبد الناصر ، بدأ التغلغل الاسرائيلي في القارة السوداء مع استقلال غانا واعتمادها على الكيان الصهيوني في مجالات التنمية والاقتصاد وغيرهما . وتصاعد المد الصهيوني في القارة مع تصاعد حاجة الدول الافريقية الحديثة التكوين الى مشاريع انمائية واقتصادية وفنية وثقافية وعسكرية . وقد انشأت اسرائيل مستعمرات في كينيا وتنجانيقا وغيرها وقواعد عسكرية في عدة بلدان ، منها تشاد[٢] . وأقامت ، بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦١ ، علاقات دبلوماسية مع ١٦ دولة افريقية ، وتوسعت علاقاتها بعد ذلك حتى شملت ٢٩ دولة في عام ١٩٧٢ . وقام عدد من الزعماء الصهيونيين بعدة زيارات لدول القارة لتعزيز العلاقات . وفي المقابل حاول العرب التأثير على الدول المستقلة في افريقيا السوداء من خلال المفاوضات المباشرة والمؤتمرات الدولية . ورغم الجهود العربية في المؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة في اكرا ، عاصمة غانا ، عام ١٩٥٨ ، فان دول افريقيا السوداء رفضت ان تضع اسرائيل على لائحة الدول العنصرية التابعة للامبريالية ، التي ادينت في المؤتمر . ومع ذلك فقد طالب المؤتمر بحل عادل وسريع لقضية فلسطين ، معتبرا ان بقاءها بغير حل كهذا يعد عاملا مهدداً للسلام العالمي[٣] .

وفي عام ١٩٦٠ ، حث الرئيس الغيني ، نكروما ، في خطاب له في الامم المتحدة ، العرب على الاعتراف باسرائيل كأمر واقع والتعامل معه . فرد عليه احد المندوبين العرب بأن التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا موجودة ، وكذلك النظام العنصري . لكن وجودهما كأمر واقع لا يبرر الاعتراف بهما . وبعد أقل من سنة ، وافق نكروما على ميثاق كازابلانكا عام ١٩٦١ ، الذي يدين اسرائيل ويعتبرها « انها في خدمة الامبريالية والكولونيالية الجديدة ، ليس في الشرق الاوسط فقط ، انما ايضا في افريقيا وآسيا ، ولانها [اسرائيل] تقف دائما مع الامبريالية عند اتخاذ أي قرار بشأن المشاكل الافريقية مثل مشكلة الجزائر والكونغو والتجارب النووية في افريقيا »[٤] . لكن الموافقة على ادانة اسرائيل لم تغير العلاقات الغينية ـ الاسرائيلية على الفور ؛ اذ استمر التعاون التقني بين البلدين . وهذا الواقع يشكل صورة عن الحالة التي سادت العلاقات العربية ـ الافريقية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٠ ، حين بدأ التأييد الفعلي للقضية العربية .

« وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية ، في عام ١٩٦٣ ، كانت العلاقات بين اسرائيل وافريقيا قد وصلت الى درجة من القوة جعلت المنظمة تتردد في مناقشة القضية الفلسطينية او الاهتمام بها » .

واستمر التعتيم على القضية الفلسطينية في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية حتى عام ١٩٦٧ ، اي الى ما بعد حرب حزيران ، حين برزت حقيقة فرضت نفسها على المنظمة ، وهي « أن مصر دولة افريقية ، وأن اسرائيل احتلت بعض اراضيها . وتلك قضية لا بد من علاجها في مؤتمرات الوحدة وقمتها باعتبارها من القضايا الافريقية ... »[٥] .

وفي ١٣ أيلول ١٩٦٧ اتخذت منظمة الوحدة الافريقية ، في دورتها الخامسة المنعقدة في كنشاسا ، قرارايطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، واصفة احتلال شبه جزيرة سيناء بأنه وجود قوات اجنبية على ارض افريقية مستقلة . كما اتخذت قرارا مماثلا بالاجماع ، مع امتناع دولتين وغياب واحدة ، في ١٥ أيلول ١٩٦٨ في دورتها السادسة المنعقدة في الجزائر ، يطالب بانسحاب القوات الاجنبية من الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل في

حزيران ١٩٦٧ ، ويدعو لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني ١٩٦٧[٦] .

وعندما طلب محمد أحمد فايق ، وزير الارشاد القومي المصري ، في اجتماع المجلس الوزاري لدول المنظمة الافريقية دعم مصر في نضالها ضد اسرائيل، اتخذ مؤتمر القمة ، الذي عقد بعد المجلس الوزاري ، قرارا في ١٩ أيلول ١٩٦٩ ، في الدولة السابعة ، يعلن الدعم الكامل للجمهورية العربية المتحدة ، وقد اتخذ هذا القرار بالاجماع مع تحفظ ٨ دول .كما اتخذ المؤتمر ذاته قراراً آخر ، يدعم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ويدعو للانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلت خلال حرب حزيران[٧] .

وفي ٣ أيلول ١٩٧٠ ، تبنى مؤتمر القمة الافريقي الثامن لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اديس ابابا ، قرارا بالاجماع مع تحفظ غابون وساحل العاج ، دعا فيه المؤتمر « الى سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة . واعرب عن تأييد الدول الافريقية لجهود الوسيط الدولي ، غونار يارينغ ، الرامية الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » . وأكدت منظمة الوحدة الافريقية معارضتها احتلال اي بلد بالقوة . وقرر المؤتمر ايضا ارسال برقية تأييد الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر[٨] .

وهكذا ظلت القمة الافريقية ، حتى عام ١٩٧٠ ، تبحث قضية فلسطين والشرق الاوسط في اطار محدود هو العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ . « وكانت بعض دول القارة تتردد في تأييد العرب وفي المطالبة بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، بل ان بعض هذه الدول ذهب الى حد تأييد وجهة النظر الاسرائيلية في دفع العرب الى مائدة المفاوضات الاسرائيلية »[٩] .

ويرجع هذا التخبط في السياسة الافريقية بين اتخاذ قرارات مناهضة لاسرائيل واستمرار التعاون معها الى الانقسام الايديولوجي الافريقي . فدول افريقيا السوداء ذات انظمة الحكم التقدمية تميل الى القضية العربية نسبياً . ورؤساء هذه الدول ، مثل نكروما ، ونيريري ، وسيكو توري ، عبروا عن بعض التفهم للقضية العربية رغم استمرار علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع اسرائيل . اما الدول التي تسود فيها انظمة الحكم الرجعية ، فهي منحازة لاسرائيل .

فالتقدميون الافارقة يميلون للعرب بسبب تفسيرهم لافريقيا المطابق للتفسير العربي . فهم يؤمنون بوحدة افريقيا ككل بدلا من وحدة افريقيا السوداء فقط ، ولا يعتبرون الصحراء عائقاً لوحدة كل القارة ، وهذه النظرة توحد العرب الافريقيين في الشمال مع افريقيا السوداء في جنوب الصحراء . ثم انهم يعتبرون اسرائيل دولة استعمارية ويقارنون وجودها بوجود المستعمرين البيض في افريقيا الجنوبية ، وينظرون اليها على أنها جزء من العالم الغربي زرع في منطقة مهمة من العالم الثالث . وهكذا ساعدت الفروقات الايديولوجية الناجمة عن اختلاف مصالح الفريقين على تمايز المواقف في القارة تجاه اسرائيل . وعلى العموم ، بقيت حالة التردد في السياسة الافريقية تجاه العرب واسرائيل منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠[١٠] .

الموقف الافريقي في السبعينات

حرصت الجمهورية العربية المتحدة على اثارة قضية احتلال اسرائيل للاراضي العربية في

مؤتمر المجلس الوزاري الافريقي ، الذي عقد في ١١ حزيران ١٩٧١ في اديس ابابا ، كما تمكنت من ادراجها مرة اخرى في جدول اعمال القمة الافريقية في ٢٢ حزيران ١٩٧١ في المدينة نفسها ، تحت بند « استمرار العدوان الاسرائيلي على دولة من دول المنظمة »(١١) .

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، قام وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبن بجولة استمرت اسبوعين في سبع دول في شرق افريقيا ووسطها ، زار خلالها كينيا وكونغو برازافيل والكامرون وغانا وليبيريا وشاطى العاج وسيراليون ، سعيا منه الى تعزيز الروابط والعلاقات مع هذه الدول ، وتداركا لاتخاذ اي موقف من قبلها معاد لاسرائيل او ماس بمصالحها ومطامعها ، في مؤتمر القمة الافريقية ، ومحاولا ايضا ايهام هذه الدول بأن اسرائيل تسعى الى السلام .

وحين عاد وزير الخارجية الاسرائيلي الى تل ابيب اعلن « ان جميع الدول التي زارها تعهدت بأن لا تتخذ اي موقف ، ولا تلتزم بأي بيان فيه انتقاد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » .

فهذه الدول « تتلقى مساعدات فنية وعسكرية من اسرائيل . ويوجد في بعضها خبراء اسرائيليون عسكريون يقومون بتدريب قواتها المسلحة ... كما أن اسرائيل تخرج في كل عام عددا من الضباط الافريقيين »(١٢) .

وخلال زيارته هذه ، تبرع ابا ايبن بعشرة آلاف ليرة اسرائيلية ، اي بنحو الف ومئتي جنيه استرليني كمساعدة لحركات التحرر الافريقية ، وذلك استجابة لمذكرة من يوثانث ، السكرتير العام للامم المتحدة ، متعلقة بنداء من منظمة الوحدة الافريقية بشأن تقديم مساعدات . لكن حركات التحرير في جنوب افريقيا رفضت التبرع الاسرائيلي واعتبرت أنه « يهدف الى التسلل الى افريقيا وحملها على تأييد الصهيونية العالمية » . وقد اتهمت اسرائيل بأنها دولة استعمارية توسعية وعنصرية(١٣) . كما ان ممثلي منظمات التحرير الافريقية المشتركين في موتمر القمة الافريقي رفضوا المنحة الاسرائيلية واقترحوا تقديم هذا المبلغ لمساعدة المنظمات الفدائية الفلسطينية(١٤) .

ومن الجدير بالذكر أن في جنوب افريقيا ١١٦ الف يهودي ، وهذه ثاني اكبر مجموعة يهودية في العالم بالنسبة لعدد السكان بعد نيويورك ، وقد جمع هؤلاء اليهود حوالي ١٢ مليون جنيه استرليني كمساعدة لاسرائيل في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧(١٥) .

ووافق مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بالاجماع على قرار بشأن قضية الشرق الاوسط ، جاء بناء على اقتراح من رئيس السنغال والتثنية عليه من قبل رئيس زامبيا ، يطلب تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، ويؤكد ، من جديد ، تأييد رؤساء الدول والحكومات الافريقية للجمهورية العربية المتحدة في موقفها من قضية الشرق الاوسط ، كما يشيد بموقفها الايجابي من ممثل الامم المتحدة ، غونار يارينغ ، ويدين رفض اسرائيل التعاون مع الامم المتحدة . وقد طلب المؤتمر من رئيس الدورة بذل كل الجهود للعمل على تطبيق ما جاء في هذا القرار بشأن الشرق الاوسط . وقرر المؤتمر انشاء لجنة خاصة برئاسة مختار ولد داده ، رئيس جمهورية موريتانيا ،

تضم عشرة من رؤساء الدول الافريقية ، وكلفها بحث سبل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقد فوجئت اسرائيل بهذا القرار الافريقي خصوصا أن ابا ايبن كان قد اكد لحكومته نجاح مهمته في جولته الافريقية ، كما ذكرنا سابقا(١٦) .

ويعتبر هذا القرار أقوى قرار اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ازاء النزاع في الشرق الاوسط منذ ١٩٦٧ . فهو يطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري ، ليس من اراضي مصر ، باعتبارها دولة افريقية ، وحسب ، بل من الاراضي العربية المحتلة كافة . كما انه يشجب صراحة التعنت والتحدي الاسرائيليين . « ومما لا شك فيه ان القرار الافريقي يعتبر نصرا للدبلوماسية المصرية داخل منظمة الوحدة الافريقية ؛ اذ جعل النزاع العربي ـ الاسرائيلي موضوع اهتمام القارة الافريقية ... وتجدر الاشارة هنا الى ان القرار اكد المحاور الثلاثة لدبلوماسية مصر تجاه التسوية السلمية للنزاع وهي :

(أ) أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بكل بنوده ، هو اساس التسوية السلمية للقضية برمتها ؛ (ب) ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الاراضي العربية التي احتلت نتيجة لعدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ ، هو الشرط الاساسي الاولي للتسوية السلمية ؛ (جـ) أن مهمة المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة ، السفير غونار يارينغ ، هي الاطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع اسرائيل ، بغية الوصول الى تسوية سلمية ، ومن نقاط الارتكاز لهذه المهمة مذكرة يارينغ المؤرخة في ٨ شباط ١٩٧١ »(١٧) . كما انه لم يكن من المدهش ان يؤكد القرار اولوية مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة ؛ اذ ان مبدأ « سلامة اراضي الدول الاعضاء » وارد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وقد تميز هذا القرار بعنصر جديد ؛ اذ طالب للمرة الاولى بالقيام باجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة ذاتها ، مما حول موقفها من موقف تعاطف الى موقف تفاعل تجاه قضية الشرق الاوسط(١٨) .

وبهذا اصبح اعضاء هذه القارة اقرب الى القضية العربية اكثر من اي وقت مضى .

المبادرة الافريقية او لجنة العشرة ولجنة « الحكماء الاربعة » : بناء على القرار الصادر في حزيران ١٩٧١ الذي ذكر سابقا ، تشكلت لجنة من عشر دول هي موريتانيا واثيوبيا وليبيريا والكامرون وساحل العاج والسنغال وتنزانيا وكينيا وزائير ونيجيريا ، برئاسة مختار ولد داده رئيس موريتانيا ، وهي المكلفة بالعمل على تنفيذ هذا القرار . ومن الجدير بالذكر ، انه تم اختيار الزعماء الافريقيين العشرة بسبب علاقاتهم الحسنة مع مصر او اسرائيل او مع كليهما . « وتشكلت لجنة فرعية من لجنة العشرة وهي لجنة الاربعة ، [عرفت بلجنة الحكماء الاربعة] ، مشكلة من رؤساء الكامرون والسنغال ونيجيريا وزائير ، للقيام بالاتصالات بين الاطراف المعنية بالازمة(١٩) .

ان دور الوسيط يكون ، في العادة ، للطرف المحايد في اي قضية بشكل عام . « فان مبدأ توسط هذه اللجنة الافريقية بين العرب واسرائيل في هذه الفترة الزمنية فيه ما يشير الى ان العلاقة الافريقية ـ العربية ، في هذا الدور ، لم تصل الى حد احساس الافارقة التام بأنهم طرف في قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وانهم معنيون بشكل مباشر بدائرة الاطماع الصهيونية التوسعية وضمن دائرة الاستعمار الجديد » . وعند النظر في مهمة هذه اللجنة يتبين ان هناك

ظواهر بارزة مؤثرة على ما ذهبنا اليه : ١ ـ « كانت هناك دول افريقية لا تزال تتردد في تأييد قضية العرب ضد عدوان اسرائيل ؛ ٢ ـ كانت هناك دول افريقية تصر على استنكار العدوان الذي تعرضت له مصر فقط ... ومنها من اعلن انه يحس بصداقة اسرائيل كما يحس بصداقة مصر » ؛ ٣ ـ وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧١ اذيع من القدس ان اسرائيل قد تلقت تأكيدا بأن الحكماء الاربعة يجيئون اليها بفكر مفتوح وبلا تحيز او افكار مسبقة حول النزاع ... ؛ ٤ ـ اكدت لجنة الحكماء الاربعة ان مهمتها لا ينبغي ان تتعدى احياء مهمة غونار يارينغ»(٢٠) .

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٧١ ، ذهب الرؤساء الاربعة الى اسرائيل التي رحبت بهم و« لكنها اعلنت بانها لا تنسى ، مع ذلك ، ان المنظمة قد سبق لها ان اصدرت قرارات بشأن هذه الازمة تنم عن تحيزها للجانب العربي ، كما انها (اسرائيل) لا تتجاهل ان ثلاث دول ، من الدول الاربع ، تتألف اغلبية سكانها من المسلمين المتعاطفين مع العرب ، [وان هذه الدول اعلنت تأييدها] للعرب في الامم المتحدة . [وكان هدف] اسرائيل من اتهام المنظمة بالتحيز هو دفعها للدفاع عن النفس والتقرب من اسرائيل والتعاطف معها »(٢١) .

وصدر بيان ختامي عن زيارة الرؤساء الاربعة لاسرائيل ، أهم ما جاء فيه ان دور اللجنة لن يزيد عن تأييد تنفيذ قرار مجلس الامن ومساعدة يارينغ . بينما فسرت اسرائيل مهمة اللجنة بـ: « ١ ـ التمهيد لاجراء مفاوضات مباشرة مع العرب ؛ ٢ ـ رفض قرار مؤتمر القمة الافريقي من قبل اسرائيل [صدر القرار في حزيران ١٩٧١] ؛ ٣ ـ وصلت اللجنة الى اسرائيل على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ؛ ٤ ـ وضع خطة رودس في الاعتبار عند اللجنة »(٢٢) . ومن الجدير بالذكر ان مفاوضات رودس في عام ١٩٤٩ ، اسفرت عن عقد اتفاقيات هدنة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن ولبنان وسوريا . وتدعي اسرائيل أن هذه المفاوضات بدأت غير مباشرة ، لكنها تحولت الى مفاوضات مباشرة .

أما حركة التحرير الفلسطينية « فتح » ، فقد انتقدت في حينه في صحيفتها اليومية تصريحاً للرئيس السنغالي سنغور اذاعه راديو اسرائيل ، يظهر فيه « أنه يشعر بصلة شخصية وروحية باليهودية والصهيونية التي يرى فيها حركة مماثلة لحركة تحرير شعوب افريقيا السوداء » ، وحذرت منظمة « فتح » من التغلغل الصهيوني في افريقيا ، كما اكدت على الكفاح المسلح بوصفه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين . « وهذا يعكس موقف منظمة « فتح » من اللجنة ، كما يوضح مدى اثر السياسة الاسرائيلية في افريقيا ، الامر الذي انعكس على موقف القيادات الافريقية »(٢٣) .

وذهبت اللجنة الى مصر في ٥ تشرين الثاني ١٩٧١ حيث عرضت عليها وجهة النظر المصرية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ومحاولات مصر من اجل السلام ، والمعوقات الاسرائيلية في هذا الصدد .

واكدت اللجنة بلسان سنغور رئيس السنغال ، ان مهمتها هي مساعدة يارينغ على تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، الذي قبله الطرفان ، لا ان تجد بديلا عنه ، لانه يمثل حلا وسطا يحفظ سلامة الاراضي ويسمح بالتعاون بين شعوب المنطقة .

وقامت اللجنة الرباعية بجولة ثانية ، وذلك بعد ان اجتمعت في داكار في ١٠ تشرين الثاني

١٩٧١ مع لجنة العشرة لبحث نتائج الجولة الاولى . وكانت اللجنة ، في الجولة الثانية ، مكونة من رئيس السنغال ، ورئيس نيجيريا ، ومندوب عن زائير ، وآخر عن الكامرون . وقدمت اللجنة مذكرة لكل من اسرائيل ومصر للرد عليها(٢٤) .

واكدت اللجنة في مذكرتها ، مرة اخرى ، ان مهمتها هي مساعدة يارينغ ، مبعوث الامم المتحدة ، وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واحتوت المذكرة عدة اسئلة ونقاط هي : ١ ـ « استئناف المفاوضات غير المباشرة باشراف يارينغ وفي نطاق القرار ٢٤٢ ، من اجل الوصول الى اتفاق سلام » . وقد ردت مصر بالايجاب ، « وقالت اسرائيل ان ذلك يجب ان يتم على اساس عدم وجود شروط مسبقة (تقصد بذلك عدم مطالبتها بالرد على مذكرة يارينغ اليها في ٨ شباط والتي طالبها فيها بتحديد موقفها من الانسحاب) ؛ ٢ ـ اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس ، ووضع قوات من الامم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية ـ الاسرائيلية . وقد ردت مصر بالايجاب على هذه النقطة ، على اساس ان تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في ردها على يارينغ . كما ردت اسرائيل بالايجاب ، على اساس ان يتم التفاوض حول شروط الانسحاب الجزئي ؛ ٣ ـ قيام حدود آمنة ومعترف بها . « وردت مصر بالايجاب ، على اساس قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة . وقالت اسرائيل انها على استعداد للتفاوض على شروط قيام الحدود الامنة » ؛ ٤ ـ وجود حلول لقضايا الامن عن طريق ضمانة الامم المتحدة واقامة مناطق مجردة من السلاح ، واقامة قوات دولية في بعض النقاط الاستراتيجية . وقد وافقت مصر على ان تتمركز القوات الدولية على جانبي هذه المناطق . وردت اسرائيل بأنها مستعدة للتفاوض حول هذه النقطة ، لكن لديها شروطا وتحفظات في شأنها ؛ ٥ ـ تحديد كيفية الانسحاب من الاراضي المحتلة في اتفاق سلام . وجاء رد مصر ايجابيا ايضا ، شريطة أن يأتي الانسحاب كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة ، والى ما وراء خطوط ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ . وردت اسرائيل بأنها ترى ان يكون هناك تفاوض حول الحدود ، مما يعني تملصها من الالتزام بالانسحاب الكامل ؛ ٦ ـ ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران بوجود قوات دولية في شرم الشيخ . وحول هذه النقطة قالت مصر : نعم . واجابت اسرائيل بضرورة التفاوض(٢٥) .

ثم ارسلت اللجنة الرباعية تقريرا عن المذكرة اعلاه ليـوثانت السكرتير العام للامم المتحدة . ونشر السفير الاسرائيلي في الامم المتحدة يوسف تكواع مذكرة لجنة الدول الافريقية والرد الاسرائيلي عليها ، وذلك كملحق للخطاب الذي وجهه الى الامين العام للامم المتحدة ، بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧١ ، مما اثار غضب الوفود الافريقية ، التي اعتبرت هذا العمل محاولة لفرض تفسير اسرائيل للمذكرة الافريقية على الدول الافريقية في الامم المتحدة . وتهجم المندوب الاسرائيلي على الدول الافريقية التي اشتركت في وضع مشروع قرار ، اصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ ، مدعيا أنه يختلف نصا وروحا عن مذكرة اللجنة الافريقية .

« وغضب الكثيرون من سفراء افريقيا ؛ اذ اعتبروا هذا طعنا متحيزا في ولائهم لسياسة بلادهم ، واتهاما لهم اما بجهل تفكير رؤساء دولهم واما بعدم الاكتراث به » . وانسحب مندوب السنغال من المشاركة في وضع مشروع القرار هذا . فسارعت مصر الى نشر ردها على المذكرة الافريقية ، وذلك دون استئذان منظمة الوحدة الافريقية .

وقد اعلن مندوب نيجيريا هناك « ان معظم مندوبي الدول الافريقية في الامم المتحدة لم يتلقوا اي تقرير عن اعمال ونتائج اللجنة الافريقية ، مما ادى ، حين الاقتراع على مشروع القرار الافروآسيوي الاوروبي [الذي اصبح القرار رقم ٢٧٩٩] ، الى ان تقف دول افريقيا مواقفها التقليدية السابقة على المبادرة الافريقية ، اما مؤيدة للموقف العربي ، واما محايدة (ممتنعة عن التصويت) . وفي كلتا الحالتين لم تغير المجموعة الافريقية موقفها التأييدي العام للقرارين الرسميين : قرار مجلس الامن [رقم ٢٤٢] لعام ١٩٦٧ وقرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ »[٢٦] .

لقد فشلت لجنة « الحكماء الاربعة » ، وبالتالي لجنة العشرة ، الافريقية ، في تقريب وجهات النظر المصرية والاسرائيلية وتطبيق القرار ٢٤٢ ، وذلك بسبب تعنت اسرائيل التي لم تأبه بالقرارات الدولية ؛ لانها كانت ما تزال مسيطرة على الوضع في الشرق الاوسط . وبهذا لم تحقق المبادرة الافريقية ، الاولى من نوعها ، نتائجها المرجوة ، الا انها افرزت نتيجة اخرى تمثلت في المزيد من تفاعل الدول الافريقية مع نزاع الشرق الاوسط . « وتداخل الدبلوماسية الافريقية والدبلوماسية العربية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي لاول مرة . [وقد اسهم هذا في توسيع] ادراك دول افريقيا ، بشكل عملي ، للموقف الاسرائيلي السلبي من قرارات الامم المتحدة وللتحدي الاسرائيلي لمبدأ « سلامة الاراضي » ، الذي تعتز به الدول الافريقية وتحله مكان الصدارة في ميثاق منظمتها . ودخلت افريقيا حلبة الصراع الدبلوماسي في الشرق الاوسط »[٢٧] .

مرحلة الدعم السياسي

في ١٢ حزيران ١٩٧٢ ، بدأت اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العاشرة في الرباط . وفي اليوم التالي ناقش المؤتمر مشكلة الشرق الاوسط (العدوان الاسرائيلي المستمر على دولة إفريقية) حيث عرض كل من الرئيس الموريتاني مختار ولد داده رئيس لجنة العشرة ، والسنغالي ليوبولد سنغور رئيس لجنة الحكماء الاربعة ، الاتصالات التي قامت بها اللجنتان والنتائج التي اسفرت عنها . وتمّ تشكيل لجنة على مستوى وزراء خارجية دول لجنة العشرة مع الجزائر والمغرب ، لصياغة مشروع قرار حول الموضوع[٢٨] . وقام رئيس الوفد الليبيري بتقديم مشروع القرار الى الرؤساء بنفسه ، نيابة عن اللجنة التي كلفها الرؤساء باعداده وصياغته . وقامت اثيوبيا باجراء تعديل للقرار يطالب بموقف صريح ، هو منع اي تأييد لاسرائيل . واقترح رئيس وفد ساحل العاج ، عند تلاوة مشروع القرار على الرؤساء ، ان يُقرأ القرار بالجملة ويُصوت عليه ككل ، دفعة واحدة ، بدلاً من اقتراح آخر ، كان مطروحا ، هو أن يتم التصويت على كل فقرة فيه على حدة ، كما طالب « باعتبار كلمة رئيس تونس بورقيبة ، في الجلسة الختامية ، احدى الوثائق الرسمية للمؤتمر . والمعروف ان هذه الكلمة ، التي اصبحت وثيقة ، [تضمنت] هجوماً شديداً ، على اسرائيل ، وهي تلفت الانظار الى تحدي اسرائيل للمجتمع الافريقي والدولي ، وفي الوقت نفسه تشيد بسياسة مصر في معالجة القضية »[٢٩] . ومن الجدير بالذكر ، ان كلاً من ليبيريا واثيوبيا وساحل العاج ، كانت معروفة بانحيازها لاسرائيل . وفي ١٤ حزيران ١٩٧٢ تبنى المؤتمر مشروع القرار هذا بالاجماع من غير اي

تحفظات ، واهم ما جاء فيه : ان المؤتمر « يهنيء مصر على تعاونها مع لجنة العشرة وعلى موقفها الايجابي وجهودها الدائمة لاستعادة السلام في المنطقة . وهو يشجب موقف اسرائيل السلبي والمعوق ، الذي يحول دون استئناف مهمة يارينغ ، ويدعو اسرائيل لان تصرح علنا بتمسكها بمبدأ عدم ضم الاراضي باستخدام القوة . كما يدعوها للانسحاب فورا من كافة الاراضي العربية المحتلة الى خطوط ما قبل ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، وفقا لقرار مجلس الامن ، رقم ٢٤٢ ، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . ويؤكد من جديد ، باسم التضامن الافريقي ، وتنفيذا لاحكام المادة الثانية الفقرة ج من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، مساندته الفعالة لجمهورية مصر العربية في نضالها المشروع لاستعادة وحدة اراضيها كاملة بكل السبل . ويهيب بالدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية كافة ، ان تقدم لمصر كل عون . والقرار يناشد اعضاء الامم المتحدة ان تعزز عملها في المحافل الدولية ومجلس الامن والجمعية العامة لاتخاذ المبادرات لانسحاب اسرائيل العاجل وغير المشروط من الاراضي العربية ، ويحثها على التنديد بموقف اسرائيل ، الذي يعوق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، القائم على مبادى ميثاق الامم المتحدة الذي يمنع الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة ايا كان المبرر . وهو يطالب هذه الدول بأن تمتنع عن امداد اسرائيل بأية اسلحة وعتاد حربي ، وعن تقديم اي تأييد معنوي يجعلها قادرة على دعم قوتها العسكرية واستمراز احتلالها لاراضي عربية وافريقية »(٣٠) .

وقد جاء اول رد فعل اسرائيلي على قرار مؤتمر القمة الافريقي في اليوم التالي لصدور القرارات . فقد صرح ابا ايبن وزير خارجية اسرائيل في كوبنهاغن بأنه لم يفاجأ بمثل هذا القرار ، لان الدول العربية تسيطر على منظمة الوحدة الافريقية . وادعى ان حكومته كانت تعلم بأن هذا القرار سيتخذ(٣١) . وقد اهان ابا ايبن بتصريحه هذا، الدول الافريقية اذ اتهمها بأن ٦ دول عربية تسيطر على المنظمة التي يبلغ عدد اعضائها ٤١ دولة . ثم عاد فصرح بعد يومين « بان رؤساء الدول الافريقية يطلبون ، بعد كل قرار ، ان تزيد اسرائيل تعاونها معهم ، وبأن لا تكترث بهذه القرارات التي تصدر في مؤتمر القمة الافريقي » . وفي هذا اهانة اخرى للدول الافريقية واتهام لها بتطبيق سياسة ذات وجهين . فهذه الاستهانة ، وعدم الاكتراث بالزعماء الافريقيين ، يعدان سوء تقدير آخر من قبل السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا ، اذ تجتمع الاراء على أن عدم اكتراث اسرائيل بالمبادرة الافريقية كان احد الدوافع الهامة وراء اصدار هذا القرار القوي ضدها . ثم ادعى ناطق رسمي اسرائيلي أن القرار لم يتخذ بالاجماع ، وانه يتجاهل قضية السلام ، ويتعارض مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وهنا نرى تخبط اسرائيل وفشلها ، في مواجهة هذا القرار ، الذي ينطلق من قرار مجلس الامن . وقد حصل فعلا على الاجماع دون اي اعتراض او تحفظ ، حتى من الدول الافريقية التي كانت تميل الى اسرائيل ، وذلك نظرا لاقتناعها بتعنت هذه الاخيرة وتحديها للمبادرة الافريقية ورفضها التجاوب مع لجنة العشرة واحترام تقريرها(٣٢) .

ان تحفظ بعض الدول الافريقية في الماضي كان مرجعه الى العلاقات الوثيقة باسرائيل ، والتي ذكرناها سابقا ، لكن بعد تعنتها في ازمة الشرق الاوسط وتعاونها المستمر مع الانظمة الاستعمارية والعنصرية ، كجنوب افريقيا ، تغير موقف الدول الافريقية منها .

ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل قامت بجهد محموم قبل واثناء انعقاد المؤتمر الافريقي

حتى لا يصدر اي قرار . وقد ارسلت رئيسة وزراء اسرائيل غولده مئير خمس رسائل شخصية لخمسة اعضاء من لجنة العشرة الافريقية ، تعرض من جديد استعداد اسرائيل لاستقبال ممثلين عن اللجنة لبحث ما اسمته مئير بالجهود السلمية لحث الدول المعنية على المفاوضات المباشرة غير المشروطة . كما طالبت بأن يقوم الاعضاء الخمسة بجهود مركزة من جديد لاحياء مهمة اللجنة ، وان يصدر بذلك قرار عن القمة الافريقية . وحثت على عدم التسرع باصدار اي قرار لا يساعد الجهود السلمية ويعوقها . وهذه الرسائل اعتبرها الرؤساء الخمسة ـ وقد قاموا بابلاغ الرئيس الموريتاني رئيس اللجنة بها ـ رسائل تهديد حاولت فيها رئيسة وزراء اسرائيل منع المؤتمر من اصدار قرار جديد ضدها ؛ مما كان له اكبر الاثر في الاجماع الذي حصل عليه القرار الخاص بأزمة الشرق الاوسط »(٣٣) .

ويعتبر هذا القرار الافريقي ، الصادر في ١٤ حزيران ١٩٧٢ في الرباط اهم قرار اتخذته أية هيئة دولية بصدد النزاع في الشرق الاوسط حتى تلك الفترة . فقد جاء متميزا عن أي قرار آخر صدر عن اللقاءات والاجتماعات الدولية ، لانه شديد اللهجة في ادانته لاسرائيل ومطالبتها بالانسحاب الفوري الكامل الى حدود ما قبل ٥ حزيران ، ولانه « حكم من اعلى هيئة دولية افريقية ، في موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، على اساس تقرير لجنة الوساطة المؤلفة من عشرة رؤساء ، التي قبل الجانبان المصري والاسرائيلي وساطتها في العام الماضي . فهو يدل على كسب كبير للقضية العربية ، وتراجع واضح للنفوذ الاسرائيلي في افريقيا . وفي هذا دلالة ، ايضا، على نجاح ملحوظ للسياسة العربية في افريقيا لاسيما سياسة الدول العربية الافريقية . ويعد القرار تحريكا قويا لمشكلة الشرق الاوسط ، بعد طول جمود ، وهو تحريك في الاتجاه الذي يخدم القضية العربية » . فقد اكد القرار مساندة دول افريقيا مساندة فعالة للقضية العربية . ورغم انه ليس له اي تأثير عملي فوري في تغيير الوضع الذي كان قائما في الشرق الاوسط ، بما ان منظمة الوحدة الافريقية ليست اقوى من الامم المتحدة ، فإنه يمثل رأي ٤١ دولة ، اي ثلث اعضاء الامم المتحدة(٣٤) .

وهكذا شهدت سنة ١٩٧٢ معركة تحول افريقي ضد التغلغل الاسرائيلي . فقد قامت اوغندا بقطع علاقاتها باسرائيل ، وتبعتها تشاد وكونغو برازافيل . ثم تبعتها دول اخرى في العام التالي ، سنذكرها فيما بعد(٣٥) .

في بداية مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا ، في ايار ١٩٧٣ ، طلب الرئيس الليبي معمر القذافي ، من المنظمة ان تكون نشطة اكثر في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وحذر الافريقيين من الخطر الصهيوني ، كما ذكرهم بأن اسرائيل ما زالت تحتل جزءا من اراضي مصر التي هي اكبر دولة افريقية . وطالب اعضاء المنظمة بقطع علاقاتهم مع اسرائيل ، وذلك مساندة لمصر . وشدد على اثيوبيا كي تتخذ هذه الخطوة ، وتطرد السفارة الاسرائيلية من اديس ابابا التي هي مقر منظمة الوحدة الافريقية ، او ان ينقل المقر الى عاصمة افريقية اخرى ، ومن الافضل ان تكون القاهرة . وكان وزير الخارجية الليبي في مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧٣ ، الذي سبق مؤتمر القمة للعام نفسه ، قد قال ان هناك « بيننا » من يدعم الصهيونية والكولونيالية ، ويسمح لاسرائيل بالتعامل مع جنوب افريقيا ، ـ مشيراً بهذا القول الى اثيوبيا ـ ومن يساعدون اعداءنا فهم اعداؤنا . فعرض

الامبرطور الاثيوبي التعامل التاريخي والثقافي مع العرب ، ولفت الانتباه لدعم بلاده الدائم لجميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية . وذكر بأن العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية لم تؤثر في موقف بلاده من القانون الدولي وقضية العدل في الشرق الاوسط .

ولم تستجب الدول الافريقية لطلب القذافي بقطع علاقاتها باسرائيل او بنقل مقر منظمة الوحدة الافريقية (٣٦) .

والقى الرئيس الجزائري هواري بومدين في المؤتمر خطاباً وضح فيه موقف البلاد العربية . وشبه اسرائيل التي تحتل الاراضي العربية بنظام الحكم الاستعماري العنصري في جنوب افريقيا . وقال « ان افريقيا لا يمكن ان تتخذ موقفاً من الكولونيالية في جنوب افريقيا مختلفا عن الكولونيالية في شمال افريقيا » ، وان احتلال ثلث اراضي دولة افريقية هو اهانة للقارة الافريقية ككل (٣٧) .

وفي ٢٩ ايار ١٩٧٣ ، اتخذ المؤتمر قرارا حول النزاع في الشرق الاوسط جاء فيه : « ان اسرائيل لا تصر فقط على رفض تطبيق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بل هي ، كذلك ، تواصل تطبيق سياسة تهدف الى خلق حالة امر واقع في هذه الاراضي لخدمة مخططاتها التوسعية » . واستنكر القرار عرقلة اسرائيل لكل جهود احلال السلام وموقفها السلبي تجاه مهمة لجنة العشرة الافريقية . ولاحظ القرار بارتياح « ان جمهورية مصر العربية لم توفر جهدا الا بذلته للوصول الى حل عادل ودائم للمشكلة » . واضاف القرار ان « عناد اسرائيل ورفضها المستمر للالتزام بارادة الاسرة الدولية ، يشكلان تهديدا لامن القارة » . وادان القرار « الموقف السلبي لاسرائيل واعمالها الارهابية وعرقلتها لكل الجهود الرامية الى حل منصف وعادل للمشكلة ، بموجب قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ » . ودعا الى انسحاب اسرائيل دون قيد او شرط من كل الاراضي العربية والافريقية المحتلة ، واعتبر كل التغييرات التي ادخلتها اسرائيل في المناطق المحتلة باطلة ولاغية ، « وان احترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين عنصر حيوي في اي حل منصف وعادل ، بالاضافة الى انه عامل اساسي لا غنى عنه لاقامة سلام دائم في المنطقة » . كما اعتبر ان موقف اسرائيل المهدد لامن القارة ، قد يحمل الدول الاعضاء على اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضدها على مستوى افريقي ، افراديا او جماعيا ، تمشياً مع مبادىء ميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . ودعا القرار الدول الكبرى الى الامتناع عن تقديم الدعم العسكري والمعنوي والسياسي لاسرائيل . وعين وزراء خارجية نيجيريا والتشاد وتانزانيا وغينيا والجزائر ليكونوا ناطقين باسم المنظمة ، في هذا الصدد ، امام مجلس الامن الدولي ، مع باقي الاعضاء الافريقيين في المجلس . واعتمد الجنرال غوون ، رئيس نيجيريا ورئيس المنظمة آنذاك ناطقاً باسم المنظمة في صدد القضية في الجمعية العامة للامم المتحدة (٣٨) .

كان هذا اول قرار من منظمة الوحدة الافريقية يعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بوصفها عنصراً حيوياً في اي حل لازمة الشرق الاوسط . فقد كانت القرارات الافريقية السابقة تنظر للنزاع في الشرق الاوسط على انه نزاع عربي ـ اسرائيلي واحتلال اسرائيلي لاراض

افريقية [رغم التحفظات التي اثيرت بهذا الخصوص في المجلس الوزاري الذي سبق القمة والتي سحبت].

وعند وقوع الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة عام ١٩٧٣ ، لم تأخذ منظمة الوحدة الافريقية اية ردة فعل فورية ، لان مجلس وزرائها ومؤتمر القمة لم يكونا في انعقاد . لكن لجنة التحرير التابعة للمنظمة اجتمعت خلال الحرب ، واصدرت قرارا يدعو الى انسحاب اسرائيل ، والى فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها لرفضها الانسحاب . وانعقد المجلس الوزاري للمنظمة في اديس ابابا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، تلبية لدعوة الجزائر ، للبحث في السياسة التوسعية الاسرائيلية . واعلن وزراء الخارجية المجتمعون ان حرب ١٩٧٣ كشفت التعامل بين الكولونيالية البرتغالية والايرتاهيد والصهيونية ، وحثوا على النضال المشترك ضد تلك الدول ، مؤكدين على انه يجب تقوية الوحدة العربية الافريقية بقطع النفط العربي عن جنوب افريقيا (٣٩) .

وقد اثر الموقف الافريقي هذا في الامم المتحدة ؛ اذ زاد في عزلة اسرائيل . وصار لمنظمة الوحدة الافريقية دور اكثر فعالية في المنظمة العالمية (٤٠) .

قطع العلاقات مع اسرائيل

برزت اهمية العمل العربي المركز والاتصالات الشخصية الناجحة في استقطاب الدول الافريقية، التي تحولت من دول كانت علاقاتها شديدة التأصل مع اسرائيل ، مثل توغو وزائير ، الى دول مؤيدة للموقف العربي في الشرق الاوسط . وبادرت بعض هذه الدول الى قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية ، وفي بعضها فتحت مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مثل كونكري(غينيا) وداكار (السنغال) (٤١) .

ومسألة قطع العلاقات مع اسرائيل تمت في مرحلتين ، تفصل بينهما حرب تشرين ١٩٧٣ . في المرحلة الاولى ، وفي عام ١٩٧٣ قبل حرب تشرين ، استاءت بعض الدول الافريقية من اسرائيل لعدة اسباب ، انطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن هذه الدولة قد اصبحت « ثوراً صغيراً » في الشرق الاوسط ، وصولا الى التوتر في العلاقات بين الفنيين الاسرائيليين في تلك البلدان وسلطاتها . وقد قطعت نيجيريا علاقاتها مع اسرائيل في كانون الثاني ١٩٧٣، ولحقتها مالي ، ثم بورندي في ايار ١٩٧٣ ، وتوغو في ايلول ١٩٧٣ . وفي تشرين الاول من العام نفسه ، اعلن موبوتو رئيس زائير ، في البيان السياسي الذي القاه في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ان حكومته قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وانه اضطر ان يختار بين هذه الدولة الصديقة ، والدولة الشقيقة ، مصر . وانتقد الاولى لسياستها التوسعية (٤٢) . وهكذا اصبحت الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل قبل حرب تشرين هي اوغندا وتشاد والكونغو برازافيل ونيجيريا ومالي وبورندي وتوغو وزائير .

اما الاسباب الكامنة وراء هذا التحول في السياسة الخارجية للدول الافريقية ، قبل حرب تشرين ، بالاضافة الى الجهود العربية المكثفة ، فهي : اولا ، ان نوايا اسرائيل التوسعية قد اصبحت بعد حرب ١٩٦٧ ، والتي تعدت الدفاع عن الحق في الوجود ، واضحة للدول

الافريقية ؛ ثانيا ، استمرار احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي الافريقية ؛ ثالثاً ، تعنت اسرائيل في وجه المبادرات السلمية ، الامر الذي يشكل حاجزا ضد السلام في الشرق الاوسط ، وخصوصا تعنتها في مواجهة المبادرة الافريقية في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ؛ رابعا ، لم تكترث اسرائيل باختيار السياسيين والفنيين المرسلين الى افريقيا ، فقد اظهروا عدم اهتمامهم بمتطلبات تلك البلدان ؛ خامسا ، استمرار التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا على جميع الصعد ، رغم استياء باقي دول القارة (٤٣) .

اما في المرحلة الثانية ، خلال الساعات الاولى لحرب ١٩٧٣ والايام التي تلتها ، فقد تتابعت بقية الدول الافريقية : اثيوبيا وغانا وساحل العاج والسنغال وغيرها ، حتى تلك التي كانت متمسكة الى حد كبير بعلاقاتها مع اسرائيل ، (ما عدا ملاوي وسوازيلاندا وبوتسوانا وجنوب افريقيا وروديسيا) ، في قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية ، معلنة عدم رضاها عن اعمال هذه الاخيرة من استيلاء على الاراضي بالقوة وعدم تطبيق القرار رقم ٢٤٢ ورفض الانسحاب من الاراضي التي تحتلها .

من ناحية اخرى عبرت الدول العربية عن تقديرها للموقف الافريقي ، وذلك بتدعيم التعاون والتمثيل الدبلوماسي مع دول القارة ، فقطعت علاقاتها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا ، كما حظرت مدها بالبترول . وفي المقابل مدت باقي دول افريقيا بالبترول ودعمتها اقتصاديا وماليا وثقافيا . واندفعت الدول العربية بتقديم القروض بدون فوائد ، وباستثمار الاموال في مشاريع التنمية في تلك الدول الافريقية ، كمساعدة وتشجيع لها . وبدات مؤتمرات التعاون العربي الافريقي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٤ . كما انشىء بنك افريقي عربي للغاية نفسها (٤٤) .

وهناك من يعتقد ان ثمة اسباباً اخرى ، غير التي اعلنتها الدول الافريقية ، وراء قطع العلاقات بعد حرب ١٩٧٣ ، وهي تحدي اسرائيل للراي العام العالمي ، ونجاح الحملة العربية من اجل المزيد من الدعم الافريقي والتأثير الصاعد للاسلام في افريقيا وانتصار العرب في بداية حرب ١٩٧٣ (٤٥) ، ويرى بعض المراقبين السياسيين (مثل جاك ميلر) ان هذه الاسباب المذكورة اعلاه ليست كافية ، ولا تبرر عملية قطع العلاقات التي تمت في نهاية ١٩٧٣ ، وان بعض الانظمة الافريقية قامت بتلك الخطوة لسبب او لآخر من تلك الاسباب وبعضها التحق بالقافلة . وبالنسبة للسبب الاول ، تحدت عدة دول الراي العام العالمي ولم تقطع العلاقات معها ، كما ان اسرائيل قد تحدته دائما . اما السبب الثاني فانه يفسر بثلاث نقاط : ١ ـ ان الحملة العربية قد نجحت بسبب الاموال العربية التي اشترت قطع العلاقات ؛ ٢ ـ اقنع العرب الدول الافريقية بأن النضال ضد اسرائيل في شمال القارة له علاقة وثيقة بالنضال في جنوبها ضد الاقلية العنصرية البيضاء ، فاستجابت افريقيا لدعوة العرب لتحرير القارة من العنصريين ؛ ٣ ـ تذمرت عدة دول افريقية ، منها تشاد واثيوبيا ، من التدخل العربي في شؤونها الداخلية وفي الدعم العربي للحركات الانفصالية فوعدت ليبيا بوقف الدعم عن العرب المسلمين في التشاد اذا قبلت هذه الاخيرة بقطع علاقاتها مع اسرائيل . اما السبب الثالث ، فهو ان سياسة معظم الدول ،حيث اكثرية سكانها من المسلمين ، قد تأثرت بالدين الاسلامي في قطع علاقاتها ، مع ان بعضها رفض دمج السياسة بالدين ، فيما يتعلق بحرب الشرق الاوسط . والسبب

الرابع ، خوف الافارقة من التدخل الاسرائيلي العميق في مصر مما جعلهم يؤيدونها (٤٦) .

ومهما يكن من امر فإن هناك جملة حقائق تتعلق بمسألة قطع العلاقات مع اسرائيل لا بد من اخذها بعين الاعتبار ، اولاها ان عددا من الدول الافريقية قطع علاقاته بها قبل حرب ١٩٧٣ ، اي قبل ان تتلقى مساعدات عربية ، مما يعني انها تنبهت في وقت مبكر الى المخاطر السياسة الاسرائيلية ؛ وثانيتها ان تعزز الاتجاه لدعم وحدة القارة ومساندة اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ،ومصر من ابرز اعضائها ، قد احدثا تأثيرهما الكبير في هذا المجال ؛ وثالثتها ان تزايد تأييد الدول الافريقية لمصر قد توازى مع اتساع انشطة الدبلوماسية العربية ، سواء منها المصرية او الجزائرية او الليبية او غيرها ، وقد اثمر هذا توسيع تأييد الدول الافريقية لقضية شعب فلسطين ونضاله الوطني ، في الوقت الذي فشلت فيه الدبلوماسية الاسرائيلية في اقناع معظم دول القارة بنزاهة اهدافها ، مما اسهم بدوره في احكام عزلة اسرائيل ؛ ورابعتها ان تعاون اسرائيل مع العنصريين البيض ، في جنوب افريقيا وغيرها ، صار دافعاً لنبذها من قبل الدول الافريقية المتحدة في وجه الانظمة والقوى العنصرية ؛ وخامستها بروز الدور المتزايد الاهمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المجال العالمي ، ومجهوداتها في افريقيا التي تمخضت عن افتتاح عدد من المكاتب للمنظمة في دول افريقيا ، حتى ان اوغندا التي استضافت بعثة لمنظمة التحرير ، احلتها في نفس المكان الذي كانت تشغله السفارة الاسرائيلية قبل قطع العلاقات ، بما لهذا من دلالة واضحة .

يضاف لكل ما تقدم من حقائق سادستها ، وهي ان تعاون دول شرق وشمال افريقيا العربية مع بقية دول القارة قد تعزز من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة عدم الانحياز وفي الامم المتحدة ، بما افرزه هذا التعاون المطرد من توسيع للتفاهم المتبادل للقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وبينها تعزيز موقف مشترك للدول الافريقية ، العربية منها وغير العربية ، في مواجهة كل من العدوان الاسرائيلي والانظمة الافريقية العنصرية .

القضية الفلسطينية قضية افريقية

عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية دورته الثانية عشرة بين ١٢ و ١٦ حزيران ١٩٧٤ ، في مقديشو عاصمة الصومال . وقد اصدر المؤتمر في ختام اعماله ١١ قرارا ، منها قرار خاص بفلسطين والشرق الاوسط ، عكس تطوراً هاما في الموقف الافريقي من قضية فلسطين . « فقد اعلن مؤتمر القمة الافريقي ان السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الاوسط ينبغي ان يقوم على الاسس التالية : اولاً ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة والى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ؛ ثانياً ـ تحرير مدينة القدس العربية ؛ ثالثا ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وضرورة تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ؛ رابعاً ـ تأكيد التأييد التام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولنضاله البطولي ضد الصهيونية والعنصرية ، والتوصية بتقديم المساعدة والتأييد للمنظمة » (٤٧) .

وتحفظت ملاوي على القرار جملة ، بينما اعترضت نيجيريا على الفقرة الخاصة بـ م. ت. ف. والتطور الجديد في هذا القرار هو انه يشير للمرة الاولى الى القضية الفلسطينية والى نضال

الشعب الفلسطيني المشروع و م. ت. ف. كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب ، كما يطالب بتحرير القدس . وهذا يعني موقفا افريقيا قويا الى جانب الامة العربية والشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني. اما اسبابه فعائدة الى الانتصارات العربية في حرب تشرين ١٩٧٣ والى نضال الشعب الفلسطيني سعياً وراء حقه المشروع ، وكذلك الى ثمرة التوجه العربي المركز نحو القارة الافريقية . و « الجدير بالذكر ، ان الثورة الفلسطينية قد نادت كثيرا بأن ملء الفراغ ، الذي تركه التغلغل الصهيوني ، لا يكون فقط بالدعم الاقتصادي والمالي والفني للدول الافريقية ، لكنه يجب ان يرتكز ، فوق هذا ، على تنمية الاحساس بأن اسرائيل هي عدو مشترك للعرب والافارقة على السواء » . ولقد كان القرار صفقة قوية ضد المحاولات الاسرائيلية للعودة الى التسلل عبر القارة الافريقية (٤٨) .

وكان فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لـ م. ت. ف. ، قد تراس وفداً فلسطينياً في زيارة عدد من دول شرق افريقيا ، وذلك قبل خمسة اشهر من صدور قرار مؤتمر الوحدة الافريقية في حزيران ١٩٧٤ . وقد زار الوفد كلاً من اوغندا واثيوبيا ومقر منظمة الوحدة الافريقية وتنزانيا وزامبيا وزنجبار ،والتقى رؤساء هذه الدول ، والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي نوه بقرار مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية باعتماد ممثل م. ت. ف. في اجتماعات المنظمة القادمة . كما التقى الوفد ايضاً ممثلي حركات التحرر الافريقية . وقال القدومي : « انه تبدو في افريقيا حركة متصاعدة ضد الصهيونية واسرائيل ، وتتجه الانظار الى الامة العربية وتمتد الايدي الافريقية المخلصة للشد على الايدي العربية » (٤٩) .

وفي مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في كمبالا ، عاصمة اوغندا ، في اواخر تموز ١٩٧٥ ، ومؤتمر وزراء الخارجية الذي سبقه بعشرة ايام ، ادرج بند مستقل باسم قضية فلسطين في جدول الاعمال ، وذلك لاول مرة في القمة الافريقية . ودعيت منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمرين ، كما دعي رئيسها ، ياسر عرفات ، للتحدث امام الرؤساء الافارقة (٥٠) .

وقدم الوفد الفلسطيني مشروع قرار ، كان قد قدمه في مؤتمر الدول الاسلامية الذي انعقد في جدة في الشهر نفسه ، يتضمن المطالبة بطرد اسرائيل من الامم المتحدة . وتقدم الوفد المصري بالمشروع نفسه ، الذي تقرر في جدة ليكون مشروع قرار الشرق الاوسط . « ولقد بدأت الضجة في المؤتمر حول هذا الاتجاه منذ افتتاحه ، بالكلمة التي توجه من خلالها الرئيس الاوغندي ، عيدي امين مطالبا بطرد اسرائيل من الامم المتحدة ، نظرا لصلفها وانتهاكها لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وتمردها على قراراتها ، وعدم التزامها بالارادة الدولية » . وعند بحث مشروع القرار الفلسطيني تصدت السنغال وزائير ونيجيريا للفقرة الحادية عشرة منه ، وهي التي تنص على طرد اسرائيل من الامم المتحدة . وعبرت زائير عن موقفها بأن هذا الموضوع يجب ان يبحث في ضوء الوحدة الافريقية . وعبر مندوب السنغال عن مخاوفه من الفشل ، لان الموضوع يعود الى مجلس الامن . واعلن ممثل نيجيريا (قبل الانقلاب الذي وقع فيها) ان افريقيا تسير باتجاه تحمل مسؤولية تحرير فلسطين ، وهذه مسؤولية لا تخص افريقيا . فاحيل مشروع القرار هذا الى لجنة صياغة مكونة من خمس عشرة دولة الى جانب ممثل م. ت. ف. ، لتقوم بادخال التعديلات عليه . ولم تتوصل لجنة الصياغة الى تعديل يقبله الجميع امام تحفظ

السنغال . ورفع مشروع القرار الى اجتماع الوزراء لمناقشته من جديد . وكانت السنغال ونيجيريا وزائير وغانا وليبيريا ضد الفقرة ١١ من القرار . ولم تتخذ سيراليون والكمرون وفولتا العليا موقفا واضحا . وفي جو نقاش ممتد حول التعديلات المقترحة ، التي لم يفز احدها بالاجماع ، وصلت انباء تقول ان انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية قد اعلن انه لا يحبذ طرد اسرائيل من الامم المتحدة . وقد عزز هذا التصريح مواقف الدول الافريقية المعارضة للفقرة ١١ ، التي استشهدت بموقف مصر ، وتساءلت : كيف يطلب منها الموافقة على قرار تعارضه مصر الدولة العربية الافريقية المعنية في ازمة الشرق الاوسط ؟ ورفع مشروع القرار الى مؤتمر القمة ، مع الاحاطة بكل ما جري من نقاش حوله ، وذلك لعدم الوصول الى حل ، علماً بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية تؤخذ عادة بالاجماع ، ولو كان ذلك على حساب القرار نفسه ، حرصاً على وحدة افريقيا وعدم تعريض المنظمة الى اي انقسام . وقد استغلت هذا الوضع الدول المعارضة لطرد اسرائيل ، لتعلن ان هذا الموضوع يجب ان يبحث في ضوء وحدة افريقيا . وكان هذا تهديدا مبطنا باخطار الانقسام (٥١) .

و « كان لكلمة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اليوم التالي لافتتاح مؤتمر القمة اكبر الاثر على بلورة الموقف الايجابي نحو المشروع الفلسطيني » . ومر نقاش المشروع في اجتماع القمة في السياق نفسه لنقاش المجلس الوزاري ، « وبذلك وقع مؤتمر الرؤساء في الموقف الصعب نفسه ، الذي وقع فيه مؤتمر وزراء الخارجية ، مما حمل المؤتمر على تشكيل لجنة مصغرة من كل من زائير وغانا والجزائر وموريتانيا و م. ت. ف. للتوصل الى صيغة تحظى بالاجماع ، لكن اللجنة فشلت في ايجاد صيغة موحدة متفق عليها . وفتح باب التعديلات في مؤتمر القمة . وتدخل ياسر عرفات فادخل تعديلا على هذه التعديلات ، معلنا حرصه على وحدة افريقيا وعلى وقوف افريقيا الى جانب قضية فلسطين ، فقوبل هذا التعديل بتصفيق حاد . واعلن الرئيس عيدي امين ، رئيس الجلسة ، قبول المؤتمر للنص النهائي الذي ادخل عليه عرفات تعديله النهائي » . وسجلت كل من زائير والسنغال وغانا وسيراليون وليبيريا تحفظها ، واعلنت ساحل العاج سحب تعديلها ، الذي كانت قد ادخلته ، وذلك للبحث من جديد في النص الاصلي محاولة تصعيد الامور . لكن ذلك كان متأخرا ؛ اذ كان القرار قد تم قبوله من المؤتمر . واهم ما جاء في مشروع القرار الفلسطيني هو التالي : « ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية :

« اولا : يقرر ما يلي :

« أ ـ يؤكد من جديد المساندة الكاملة والفعالة للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترجاع حقوقه الوطنية في فلسطين ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه فلسطين وممتلكاته . وحقه في تقرير مصيره ودون تدخل خارجي . ممارسة حقه في السيادة على ارضه . اقامة سلطته الوطنية المستقلة .

« ب ـ العمل في كافة المجالات لتجسيد الاعتراف بهذه الحقوق والالتزام بها ، كما تتعهد الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة من اجل تحقيق ذلك .

« جـ ـ العمل بين لجنة التحرير في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التحرير الفلسطينية

على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ، باعتبار **قضية فلسطين قضية افريقية** .

ثانيا : يطالب جميع الدول بمساندة الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل ، في نضاله ضد الاستعمار الصهيوني والعنصري لاستعادة حقوقه الوطنية كاملة ، ويؤكد ان استعادة هذه الحقوق تشكل شرطا اساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

« ثالثا : يطالب الامم المتحدة بالعمل على تطبيق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين رقم ٣٢٣٦ .

« رابعا : يؤكد مجددا ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع .

« خامسا : يطالب الدول الاعضاء بتنفيذ كل قرارات المؤتمرات الافريقية في القمة ومجلس وزراء الخارجية الافريقيين السابق ، حول قضية فلسطين ووضعها موضع التطبيق في اسرع وقت .

« سادسا : يؤكد من جديد انه من الضروري انجاح منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها لارساء الدولة المقبلة للشعب الفلسطيني ، وان تعطى كافة الفرص لتأمين الاتصالات الدائمة مع حكومات الدول الاعضاء ، ويمكن ان يكون ذلك بشكل تمثيل المنظمة في عواصمها .

« سابعا : يدين انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ورفضها تطبيق اتفاقيات جنيف منذ عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وسياستها الصهيونية في الاراضي المحتلة التي تستهدف محو طابعها الذاتي والثقافي ، ويعتبر ان مثل هذه الاعمال والممارسات جرائم حرب وتحد للانسانية جمعاء .

« ثامنا : يعتبر ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة لتغيير معالمها البشرية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، بما في ذلك التدابير التي استهدفت تهويد مدينة القدس الشريفة ، لاغية وباطلة ، ولا يمكن الاعتراف بها او بنتائجها .

« تاسعا : يدين جميع الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي والبشري لاسرائيل ، ويطالبها بالكف عن ذلك في الحال .

« عاشرا : يطالب كافة الدول التي لم تقطع بعد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل بأن تفعل ذلك .

« حادي عشر : يطلب من كل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان تتخذ الاجراءات الاكثر ملاءمة ، لتعزيز الضغوط الممارسة على اسرائيل في هيئة الامم المتحدة وفي الوكالات الاخرى ، بما في ذلك امكانية حرمانها ، تبعاً لذلك ، من صفة العضوية في هذه المنظمات .

« ثاني عشر : يقرر ادراج بند قضية فلسطين في جدول اعمال الدورة ٢٦ العادية القادمة .

« ثالث عشر : يطلب من الامين العام تقديم تقرير عن تطورات قضية فلسطين في الدورة القادمة » .

وبالرغم من التعديل على الفقرة رقم ١١ في المشروع الاصلي ، الا ان القرار ، وكذلك التعديل الجديد ، قد حافظا على روح النص الاصلي ، وقبلته افريقيا بحماس ، وكان ذلك نصرا وتأييدا للمطالبة بأقصى العقوبات ضد اسرائيل ، بما في ذلك امكانية حرمانها من العضوية في الامم المتحدة . وهذا ما كان الوفد الفلسطيني يريده في القرار وان تغيرت النصوص » (٥٢) .

اما القرار الخاص بالشرق الاوسط فتضمن تأييد المؤتمر ودعمه الكامل لدول المواجهة وللشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة اراضيه . ويدعو القرار الدول الاعضاء الى مقاطعة اسرائيل ، والى مد دول المواجهة العربية بكل الامكانيات المتيسرة ، دعما لنضالها ضد الصهيونية ، ويعتبر ان الصهيونية خطرا على السلام العالمي (٥٣) .

وهكذا اتصف عام ١٩٧٥ بتطور جديد للموقف الافريقي العام الذي اعتبر قضية فلسطين قضية افريقية وطالب بدولة فلسطينية مستقلة .

وفي كل من الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، اتخذ مؤتمر القمة قرارا حول قضية فلسطين وقرارا آخر حول الشرق الاوسط بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة في فلسطين ، بما في ذلك حقه في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية على ارضه وفي تقرير مصيره ، واقامة سلطته الوطنية المستقلة كما اكد المساندة الكاملة لمصر ودول المواجهة وشعب فلسطين في نضالهم لتحرير اراضيهم . وطالب المؤتمر بالعمل بين منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ، باعتبار قضية فلسطين قضية عربية افريقية . كما طالب جميع الدول بمساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه التي تشكل شرطا اساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . واكد المؤتمر ايضا ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع . وادان انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ، وسياستها التوسعية العدوانية ، وسياستها في تهويد الاراضي المحتلة وطمس معالمها الحضارية . واعتبر كل هذه الاجراءات جرائم حرب ، كما اعتبرها باطلة وملغاة ولا يمكن الاعتراف بها او بنتائجها . وادان جميع الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل ، وطالبها بالكف عن ذلك .كما ادان التحالف بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ادان المؤتمر ، في قراراته ، الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتلحق ضررا بالغا بجوهر قضية فلسطين وتشكل خرقا خطيرا لمبدا حق تقرير المصير والاستقلال (٥٤) ، مشيرا بهذا الى اتفاقيات كامب ديفيد .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الاتفاقيات اسفرت عن تضعضع وانقسام في الموقف الافريقي العام المؤيد للثورة الفلسطينية ، كما أبرزت بعض الاصوات التي كانت ما تزال متأثرة باسرائيل .

فقد ظهرت ٣ مواقف او اتجاهات بعد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية : الموقف الاول يعتبر المعاهدة من اعمال السيادة ويحق لمصر ان تقوم بها ، ويبارك استعادتها اراضيها . وفي

الوقت نفسه يؤيد مساندة الشعب الفلسطيني . وفي هذا الاتجاه كانت ملاوي وزائير وزامبيا وبوتسوانا ونيجيريا وساحل العاج وكينيا . اما الموقف الثاني ، فقد تجاهل المعاهدة ولم يتطرق اليها ، بل اتخذ موقفاً عاماً بدعم الشعب الفلسطيني . وتبنى هذا الموقف كل من الصومال والسودان وتنزانيا واثيوبيا . اما الموقف الثالث ، فيدين المعاهدة لانها تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني . وكان في هذا الاتجاه معظم الدول الافريقية مثل الكنغو وانغولا وموزامبيق وساوتومي وبرنسيبر ونبين وبورندي واوغندا ومدغشقر ، وباقي الدول العربية الافريقية .

ويجب ان نلاحظ هنا ، انه مهما اختلفت المواقف بشأن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، بين مؤيد الى مدين ، فان دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ظل مطلب الجميع في الاحوال كلها .

---

(١) Ali Mazrui, «Black Africa and the Arab- Israeli Conflict» «*Middle East Journal*», N° 87, Sept. 78.

(٢) فـؤاد ابراهيم عبـاس ، « افريقيـا والثورة الفلسطينية » ، « **الكاتب** » السنة ١٥ ، العدد ١٦٩ ، نيسان ٧٥ ، ص ١٠ .

(٣) Jake C. Miller, «African Israeli Relations», «*Middle East Journal*», Aut 75, p 394.

(٤) Ali Mazrui, *op. cit.*

(٥) فؤاد ابراهيم عباس ، **مصدر سبق ذكره** .

(٦) Keesing's Contemporary Archives, Weekly Diary of world Events, Keesing's Publications Limited, Bristol; England, 1967-1968, Volum XVI, p 22281, 22991

(٧) Keesing's *op. cit.*, 1969-1970, Volume XVII, p 23608.

(٨) « **النهار** » ، بيروت . ٤ ٩ ١٩٧٠ .

(٩) فؤاد ابراهيم عباس ، **مصدر سبق ذكره** .

(١٠) Ali Mazrui, *op. cit* .

(١١) محمد السماك ، « اسفين اسرائيل يشق منظمة الوحدة الافريقية » ، « **الاسبوع العربي** » ، ١٩٧١/٦/٢١، و « **الاهـرام** » . القـاهـرة ١٩٧١/٦/٢ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) « **النهار** » ٨ حزيران ١٩٧١ .

(١٤) « **الاخبار** » ، القاهرة ، ٢٣ حزيران ١٩٧١

(١٥) محمد السماك ، **مصدر سبق ذكره** .

(١٦) « **السياسة الدولية** » ، عدد ٢٦ ، اكتوبر ٧١ ، و « **الحياة** » (بيروت) ٢٤ حزيران ١٩٧١ .

(١٧) ياسين العطيـوطي ، « افريقيـا ومواجهـة العدوان الاسرائيلي » ، « **السياسة الدولية** » ، عدد ٢٩ ، ١٩٧٢ .

(١٨) **المصدر نفسه** .

(١٩) « **الحياة** » ١٩٧١/٨/٢٤، و « **جامعة الدول العربية** » ، الامانة العامة ، « منظمة الوحـدة الافريقية والصراع العربي الاسرائيلي ، التطورات الاخيرة » .

(٢٠) فؤاد ابراهيم عباس ، **مصدر سبق ذكره** .

(٢١) « **الجمهورية** » ، ١٩٧١/١٠/٢ .

(٢٢) « **الجامعة العربية** » ،مصدر سبق ذكره .

(٢٣) **المصدر نفسه** .

(٢٤) **المصدر نفسه** ، وياسين العطيوطي ، **مصدر سبق ذكره** .

(٢٥) « **النهار** » ، ١٩٧١/١٢/٦ ، و « **النهار** » ١٩٧٢/١/١٩.

(٢٦) ياسين العطيوطي ، **مصدر سبق ذكره** .

(٢٧) **المصدر نفسه** .

(٢٨) « **المحرر** » ،١٩٧٢/٦/١٥

(٢٩) « **الاخبـار** » ١٩٧٢/٧/١٨ ، و « **روز اليوسف** » . ١٩٧٢/٦/١٩ .

(٣٠) « **العلم** » (الرباط) ، ١٩٧٢/٦/١٦

(٣١) « الاخبار » ، **مصدر سبق ذكره** .

(٣٢) **المصدر نفسه** .

(٣٣) « روز اليوسف » ، ١٩٧٢/٦/١٩ .

(٣٤) « **الحياة** » ، ١٩٧٢/٦/١٥ .

(٣٥) Jake C. Miller, *op. cit.*

(٣٦) *Ibid*

(٣٧) *Ali Mazrui*. op. cit.

(٣٨) « النهار »، ١٩٧٣/٥/٣٠ .

(٣٩) Jake C. Miller, *op. cit.*

(٤٠) *Ibid.*.

(٤١) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(٤٢) Ali *Mazrui*, *op. cit.*

(٤٣) *Ibid.*.

(٤٤) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(٤٥) Jake C. Miller *op. cit.*

(٤٦) *Ibid.*.

(٤٧) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠) نبيل الرملاوي ، « فلسطين في القمة الافريقية » ، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٩ ، ايلول ١٩٧٥ .

(٥١) المصدر نفسه .

(٥٢) المصدر نفسه .

(٥٣) « السفير » ، ١٩٧٥/٨/٣ .

(٥٤) « منظمة الوحدة الافريقية » ، مجلس الوزراء ، ٢٣ - ١٩٧٦/٦/٢٨ « الاهرام » و « الاخبار » . ١٩٧٧/٦/٢٩ .

O. A. U. CM / Plan Draft Res 3 *XXXIII Rev 1.*

O. A. U. CM / Plan Draft Res 4 *XXX IIII*.

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

المجلد الحادي والعشرون من « اليوميات الفلسطينية » ، الذي يسجل الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ، بين ١٩٧٥/١/١ و١٩٧٥/٦/٣٠ .

د. محمد عبد الرؤوف سليم

نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨

كان التوطين في الارض الزراعية يحظى بأولوية كبيرة من قبل الاجهزة المسؤولة في الوكالة اليهودية ، في وقت كانت الزراعة في فلسطين تعاني فيه من آثار الحرب العالمية الاولى . وقد جاء في تقرير اعده هربرت صموئيل عن ادارة فلسطين ، خلال فترة ولايته الممتدة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥ ، ان « البلاد كانت ـ لبضع سنين خلت ـ مسرحا للاعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة ؛ فهناك قرى تهدمت ، وقطعان من الماشية هلكت ، واشجار زيتون قطعت وقودا للجيوش التركية والقطارات العسكرية ، وبيارات تركت بلا ري ، فلم تعط ثمارا ، وكانت البلاد في حالة فقر وبؤس عام »[١] .

وقد اوضح بن ـ غوريون ان العمل الزراعي في فلسطين كان العامل الاساسي في البرنامج الصهيوني ، فجاء في خطابه امام المؤتمر الصهيوني التاسع عشر عام ١٩٣٥ : « ... اننا لا نواجه فقط مسألة حيازة الارض ، كما اننا لن نتمكن من حل مشكلة الارض عن طريق الحيازة فقط ... ان لنا اعمالا ثقافية وتاريخية عظيمة في تلك الارض ... ومن الواجب تحويل تلك الارض المهجورة الى اراض مثمرة ، ونستزرع تلك الارض التي نظر اليها لمدة اجيال على انها ارض زراعية ولكنها بقيت دون زراعة بواسطة السكان الحاليين ... ويكمن العامل الثاني في تقوية خصوبة وانتاجية الارض المزروعة حاليا . ان انجازات اليهود في ارض اسرائيل مرتبطة بصفة رئيسية بالارض . لا نقول اننا اشترينا ارضا فقط وانما نقول اننا خلقنا ارضاً جديدة بتحويلنا الارض العادية الى ارض تغطيها الثمار ... هنا يكمن الغرض الرئيسي للعمل الصهيوني ، وبه يرتبط عملنا في المستقبل »[٢].

وهكذا ، كان على الاجهزة الخاصة بالزراعة في الوكالة اليهودية ان تضطلع بمسؤوليات كبيرة ، تتحدد في التنمية الزراعية وذلك بزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استخدام الآلات الحديثة ، وتحسين وسائل الري ، وادخال محاصيل زراعية جديدة وزيادة مساحة الارض اليهودية المنزرعة ، عن طريق تنشيط عمليات انتقال الاراضي لليهود ، وتجفيف المستنقعات وتحويلها الى ارض زراعية منتجة ، واستصلاح الاراضي القابلة للزراعة . وقبل هذا وذاك كان

على الوكالة اليهودية كجهاز قائم على تنفيذ البرنامج الصهيوني ، العمل على خلق العامل الزراعي اليهودي ، وذلك امر صعب اذا وضع في الاعتبار انه لم يكن لليهود الصهيونيين تقاليد زراعية ، كما ان قدامى المستوطنين الذين خبروا طرق الزراعة لسنين عدة لم يكن لديهم الاستعداد الطبيعي لارشاد المستوطنين الجدد ، الذين كان عليهم ان «يعملوا في الظلام»، وان يواجهوا صعوبات جمة ترجع الى الفقر في الخبرة . فهم سكان مدن ، عليهم ان يتعودوا على الحياة « البدائية » . وكان لذلك آثار عملية عميقة ، اذ تعرضت الزراعة اليهودية ـ في بادىء الامر ـ للنكسات [٣] . وقد تحقق المسؤولون في الوكالة اليهودية من ان المسألة تحتاج الى اصلاح جذري ، كما تبين للمستوطنين انفسهم ان العامل الرئيسي في استعمار الارض يتمثل ليس فقط في زيادة انتاجية الدونم وتطوير نظم ووسائل العمل ، ولكن ايضا بتوافر امكانيات بشرية تنظم تبعا لاحتياجاتها الذاتية . كما ان تجفيف المستنقعات والتدريب الزراعي والحياة الجماعية والعمل الجماعي الذي تعود عليه الرواد الاوائل للاستعمار الزراعي في فلسطين ، جعل السلطات المسؤولة في الوكالة اليهودية تبحث عن اشكال للاستعمار تمكن المستوطنين من العمل جماعيا . وقد انتهى الرأي الى انشاء الكبيوتسات ذات الطابع الجماعي ، في الحياة والعمل [٤] ، والموشاف ذات الطابع التعاوني ، كأنماط قابلة للتطبيق في المجتمع الزراعي اليهودي في فلسطين ، الى جانب المزارع الخاصة .

وهكذا ، كان لا بد من فتح الطريق امام التغيير الذاتي للمستوطنين حتى يتم البناء الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنات اليهودية ، بالشكل الذي يتفق مع الخط الصهيوني الاستعماري الذي التزمت به الوكالة اليهودية . وكان الاشتراط الوحيد يتمثل في امتلاك المستوطن للمهارة الزراعية الضرورية والخبرة اللازمة . وقد برز الترابط الاجتماعي في اطار المشروعات الفردية من خلال تعاون صغار الملاك في المستوطنة ، في اطار الملامح الاساسية للتوطين الزراعي المتمثل في البنود الآتية :

أ ـ توضع املاك الصندوق القومي من الارض رهن احتياج المستوطن لمدة تسعة وتسعين عاما قابلة للتجديد ، دون ان تتخذ العقود المبرمة مع الصندوق شكلا من المضاربات او البيع .

ب ـ يتولى المستوطنون زراعة اراضيهم عن طريق عملهم الخاص ، دون الاستعانة بالتوظيف الدائم للعامل الاجير .

جـ ـ توافر المساعدات الجماعية شرط في حالة المرض او العجز او ما شابه ذلك .

د ـ تنظيم حيازة ادوات الانتاج ، وبيع المحاصيل المنتجة تنظيما تعاونيا [٥] .

لقد كانت الصعوبة التي واجهت الوكالة اليهودية تكمن في الاحتفاظ بعدد كبير من السكان في بلد غريب عليهم ، يقومون بعمل لم يعدوا له الاعداد الكافي [٦] . ومن هنا برزت اهمية تدريب المستوطنين خلال السنوات الاولى لحياتهم في المستوطنات . حقيقة ان الشبان منهم تلقوا تدريبات في مراكز تابعة لمنظمات الحالوتسيم والهاخشاراه خارج فلسطين ، غير ان الامر كان يستلزم توجيههم وارشادهم ابان حياتهم العملية ، الى جانب تعليم العمال غير المدربين على اصول الزراعة .

وقد رصدت الوكالة اليهودية الاموال لانشاء المراكز الزراعية التي قامت على اعداد برامج

منظمة لتدريب العمال الزراعيين ، الى جانب توزيع العمال المدربين لمدة قصيرة على المستوطنات الجديدة ليعملوا جنبا الى جنب مع المستوطنين الجدد لتهيئتهم للعمل المنظم المبني على قدر كاف من المهارات الزراعية . وقد طبق هذا النظام في عشر مستوطنات في عام ١٩٣٥ ، كتجربة تحتذى على ضوء الخبرات المكتسبة منها [٧] ، في المستوطنات التي انشأها المكتب المركزي لتوطين اليهود الالمان ، الذي جعل من التدريب الزراعي عماد نجاح برنامجه في فلسطين [٨] . ثم طبقت التجربة في معظم مستوطنات الوكالة اليهودية .

ومع التوسع في التوطين الزراعي ، برزت الحاجة الى تدريب الحالوتسيم (الطلائع) على العمل اليدوي بصفة عامة ، والزراعة بصفة خاصة ، بعد ان تزايدت اعداد المدربين الحرفيين من ذوي رؤوس الاموال ، واضيفت وحدات استيطانية جديدة . كذلك اقترن التدريب بالشعور بالحاجة الى استحداث نظم زراعة جديدة في فلسطين ، اصبح العامل الزراعي في اطارها يحتاج الى التدريب الضروري على زراعة عدد من المحاصيل الزراعية في آن واحد . وقد عاونت مستعمرات الجليل التي استوعبت عددا كبيرا من العمال اليهود ، في تدريب كثير من المستوطنين الجدد ؛ ففي اغلب الاحيان ، وظف كل فلاح يهودي في تلك المستعمرات عاملا يهوديا وصل حديثا الى فلسطين ، بينما تواجدت جماعات من الحالوتسيم تتلقى التدريب في مستوطنات اخرى . وقد تكفلت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية بتوفير التسهيلات الضرورية لتأسيس المزارع المختلطة ، وبالتالي اعداد الحالوتسيم للزراعة المختلطة . وقد نجح بعض افراد تلك الجماعات ، بعد تدريبهم ، في ان يصبحوا اعضاء دائمين في المستوطنات الصغيرة ، بينما استوطن البعض الاخر بالقرب من المستعمرات الاكبر ، حيث تمكنوا من تملك قطع صغيرة من الارض عن طريق القروض التي قدمتها لهم مختلف الشركات اليهودية العامة والخاصة . وقد صرفت ادارة الزراعة ١٥٣٤٠ جنيها فلسطينيا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥ ، على تدريب الحالوتسيم بهذه الكيفية [٩] . ولجأت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية الى تطبيق مبدأ الزراعة المختلطة ، دون الاعتماد على محصول واحد ، حيث يعتمد المستوطن على العوامل الجوية من ناحية ، والسوق من ناحية اخرى . فكان من الضروري تحقيق الاكتفاء الذاتي للاسرة اليهودية المزارعة في مساحة صغيرة من الارض ، مع زيادة كمية المنتج من الزراعة اليهودية بحيث تكفي السوق المحلية وتتعداها الى السوق الخارجية [١٠] . وكان هناك اهتمام خاص من جانب الوكالة اليهودية بتدريب النساء على العمل في الريف . وكانت المشكلة التي واجهت الوكالة في هذا المجال تكمن في ان موسم تشغيل النساء في العمل الزراعي كان محددا تماما ، وفي مجالات محددة ايضا . فكانت فرص العمل النسائي في مزارع التدريب تتوافر فقط في مزارع الخضروات ، وحظائر الدواجن والماشية . غير ان مراكز التدريب على العمل الزراعي لم تكن على مستوى الوفاء بمتطلبات هجرة النساء التي تزايدت مع تزايد حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين . لذلك عمدت الوكالة اليهودية الى تأسيس مزارع صغيرة قريبة من المستعمرات الاصغر لتدريب المهاجرات لمدة عامين على العمل الزراعي ، حتى تتم تهيئتهن للدور الذي يمكن ان يلعبنه في المزرعة . وقد صرفت ادارة الزراعة خمسة وعشرين الف جنيه على تأسيس مزارع الفتيات حتى عام ١٩٣٥. وتولت منظمة الفيتسو «منظمة المرأة الصهيونية العالمية» ادارة تلك المزارع ، فأسست مدرستين للبنات تتلقى فيها الفتاة العلوم النظرية ، ثم تطبقها عمليا في الحقل[١١]. هذا بالاضافة الى مزارع تدريب الفتيات التي تولت الفيتسو امر انشائها، كتأكيد

لدورها في مجال تدريب الفتيات المهاجرات على الخدمة في الريف ؛ منها مزرعة تدريبية انشأتها في مستعمرة نيسي زيونا عام ١٩٣٢ ، قدمت فيها منهاجا دراسيا مدته عامان ، وضمت مئة وعشرين مهاجرة . وانشئت تلك المزرعة على مساحة من الارض تزيد على اربعمئة دونم ، وتضم حديقة للبرتقال مساحتها ثمانين دونما ، وفيها الماشية والادوات الزراعية الميكانيكية ، وقد تكلفت عند اكتمال انشائها واحدا وعشرين الف جنيه فلسطيني (١٢) .

ولم تهمل الوكالة اليهودية امر تربية الجيل الجديد من ابناء المستوطنين وبناتهم على العمل الزراعي ، فأنشأت لهذا الغرض مدارس زراعية لنشر التعليم الزراعي بينهم . وقد عاون اتحاد الفلاحين اليهود في هذا المجال ، فأسس مدرسة زراعية في مستعمرة شانا تعلم فيها مئة وخمسون تلميذا . وقد وجدت مدارس زراعية اخرى في نهلال (بنات) ، وفي مكفي اسرائيل (ضمت مئتين وثلاثين تلميذا) ، وفي ميرشفيغاه ، وفي كفار تابور التي مولها اليهودي إيلي خضوري ، كما انشأت اللجنة الثقافية التابعة للهستدروت « قرية الاطفال » بالقرب من بتاح تكفا (١٣) . وقد اولت الوكالة اليهودية اهتماما خاصا بالبحوث الزراعية من اجل رفع الكفاية الانتاجية للارض ، من خلال استنباط سلالات محصولية جديدة ترفع انتاجية الدونم ، وادخال محاصيل زراعية جديدة . وانشأت الوكالة اليهودية محطة للتجارب الزراعية عام ١٩٢٨ بميزانية قدرها عشرة آلاف جنيه فلسطيني . ومن بين التجارب التي اجرتها تلك المحطة ترك الارض دون زراعة خلال الصيف لاراحتها ، ثم زراعتها على مدار باقي فصول السنة ، وتنظيم الدورات الزراعية خلال السنة ، واستنباط نوع من الحشائش يصلح غذاء للماشية ، وانواع جديدة من القمح والشعير والذرة . وقد سجلت نتائج تلك التجارب في سلسلة من النشرات صدرت بالعبرية والانجليزية (١٤) . وعاون المستوطنون في انشاء محطة للخدمة الزراعية الموسعة عام ١٩٣٥ * ، وقد ضمت قسما للغرس ، وآخر لسلالات الماشية ، وثالثا للدواجن ، ورابعا للخضر (١٥) .

اما محطة التجارب الزراعية في رحبوت ، فقد ضمت عددا من الادارات ، منها ادارة الكيمياء التي اجرت بحوثا على التربة والماء من اجل تقدير امكانيات الري في مختلف المناطق الزراعية المروية ، والبحث في مشاكل الارض وخصوبة التربة . وفي هذا المجال ، اختبرت ادارة الكيمياء معظم عينات التربة في المستوطنات الحديثة في سهل بيسان ، ودرست تأثير المياه عليها . وقد جاب عدد من الباحثين في ادارة « علم الامراض وطبائعها » كل المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين ، عملا على خلق اوثق الروابط بين العمال الزراعيين ، وتقصي الحالة الصحية في كل موقع ، والتعرف على مسببات الامراض ، بينما اختبرت « ادارة السلالات » ما يقرب من تسعمئة نبات مصاب واجرت عليها تجارب سجلت نتائجها في نشرات وزعت على المستوطنات . اما « ادارة الحبوب والغلال » ، فقد لعبت دورا كبيرا في جميع مجالات الاعلام الزراعي عن الغلال ، شملت تنظيم برامج دراسية خاصة وزيارات مندوبيها للمستوطنات ، وانشأت حقولا تجريبية لزراعة واختيار البذور (١٦) .

وقد اشتركت محطة التجارب الزراعية في رحبوت في برنامج « خدمة الحقل » الذي

---

* قام بادارتها فولكاني ، مدير محطة التجارب الزراعية التي انشئت عام ١٩٢٨ .

خططت له ادارة التوطين الزراعي التابعة للوكالة اليهودية اثناء الحرب العالمية الثانية من اجل توسيع رقعة الارض الزراعية ، ورفع انتاجية الدونم . وقد ساهمت اللجنة التنفيذية للوكالة في انجاح البرنامج ، فقدمت سلفا لشراء البذور وسعت حتى حصلت على تسهيلات من قبل حكومة الانتداب لاستيراد البذور غير المتوافرة في البلاد . كما اولت اللجنة التنفيذية الصهيونية اهتماما كبيرا بالتوسع في مساحة الارض المروية لتيسير زراعة المحاصيل الجديدة ، ومنها فول الصويا وشجر الجوز والتوسع في انتاج البطاطس ، الى جانب المحاصيل ذات الاهمية الخاصة (١٧) . كذلك نجحت محطة التجارب الزراعية في رحبوت في انتاج انواع مختلفة من القمح مثل الانواع المغربية والاسترالية التي انتشرت زراعتها بنجاح في فلسطين ، وكانت المزارع اليهودية تنتج قبل ذلك ما يعادل ستة في المائة من الانتاج الكلي من القمح ، واربعة في المائة من الشعير ، وسبعة في المئة من الذرة . ثم اصبحت تلك المزارع تنتج ما يعادل اربعة وعشرين في المئة من الانتاج الكلي من القمح ، وسبعة عشر في المئة من الشعير ، وتسعة في المائة من الذرة ، كما حقق انتاج الدونم ارتفاعا في معدلات الانتاج . والى جانب ذلك تحقق نجاح في انتاج الالبان والبيض والخضر والفواكه . وقد احسنت الوكالة اليهودية استغلال القروض التي قدمتها حكومة الانتداب لتنمية المستوطنات الزراعية اليهودية ، فضلا عن انها صرفت في هذا المجال ٢٩٧,٢٤٩ جنيها فلسطينيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٨) . وهكذا تحققت اسس الخطة الموسعة للخدمة الزراعية التي طبقتها الوكالة اليهودية بفضل معونة محطة التجارب الزراعية في رحبوت وفروعها المختلفة . كما دأبت ادارة الزراعة على احالة مشاكل الزراعة اليهودية في فلسطين الى تلك المحطة للبحث والتقصي والاختبار ، ثم صياغة النتائج العلمية التي توصل اليها البحث ونقلها الى المستوطنات للعلاج . هذا على الرغم من صعوبة التحرك والعمل بسبب فقدان الامن خلال التنقل بين المستوطنات المتباعدة ، وصعوبة دعوة المستوطنين للتجمع وبضفة خاصة في المستوطنات الصغيرة للمناقشات والمحاضرات العامة التي نظمت لنشر ارشادات محطة التجارب طوال سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى ، حتى اصبح من المستحيل تحقيق الخدمات الزراعية « الموسعة » الضرورية بدون توقف او انقطاع خلال تلك الفترة العصيبة في تاريخ الانتداب على فلسطين . وكانت الخدمة الموسعة تدار في خطين اساسيين :

أ ـ التدريب على الاصلاحات الزراعية في المستوطنات القائمة فعلا في مجالات الانتاج الزراعي واستهلاك المياه وغيرها .

ب ـ رسم الخطط للمستوطنات الجديدة ، والاشراف الفني على التنفيذ (١٩) .

وقد عملت محطة التجارب على ايجاد تناسق بين النظرية المبنية على البحث والتطبيق العملي . فبينما يقوم المستوطن بفلاحة ارضه ، يجمع عامل محطة التجارب المواد اللازمة للبحوث سبيلا الى الوصول الى افضل الطرق والوسائل الزراعية . وقد ظهرت اهمية التنسيق بين النظرية والتطبيق كلما تعرضت الزراعة للقحط او هددتها الامراض النباتية والحشرات الضارة . وقد امكن للزراع اليهود التغلب على هذه الصعوبات بفضل معونة محطة التجارب (٢٠) . وقد عملت الوكالة اليهودية على تحسين وسائل الري واستغلال المياه الباطنية . فحفرت الآبار في مستوطنات كثيرة ، خاصة تلك الموجودة في منطقة نهر المقطع (وادي كيشون) (٢١) . وقد وجدت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية ان من الضروري رصد

الاموال للتنقيب عن المياه لاغراض الري في الاراضي البعل ، حتى تدفع الى الامام بحركة التوطين الزراعي ، وقد تكونت عدة شركات للمياه لتحقيق هذه الغاية ، فاختصت شركة جلبوه بالعمل في الوادي الشرقي في ازد رالیون ، بينما قامت شركة إمك بالعمل في منطقة العفولة . وقد نجحت هاتان الشركتان في الحصول على قرض مقداره خمسة وثلاثون الف جنيه استرليني من لندن بفضل جهود لورد ملخت ، وكان القرض لمدة خمسة عشر عاما بفائدة خمسة في المئة . وقد خصص الكيرين هايسود (الصندوق التأسيسي) ثلاثة آلاف جنيه دعما لميزانيات شركات المياه (٣٢) . وتوضح احصائيات الوكالة اليهودية ، ان ادارة الزراعة التابعة لها صرفت على تحسين وسائل الري اكبر جزء من ميزانيتها خلال عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ ؛ اذ بلغت تلك المصاريف مئة الف جنيه فلسطيني ، بالاضافة الى ثلاثة آلاف وخمسمئة جنيه صرفت كقروض لشركات المياه . وقد احرزت الادارة تقدما ملحوظا في تلك الفترة ، في مجال اكتشاف منابع جديدة للمياه ساعدت المجتمع الزراعي اليهودي على التقدم ، رغم الظروف التي مرت بها البلاد اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى . وقد نفذت ادارة الزراعة خلال عام ١٩٣٨ خططا لري تسع عشرة مستوطنة بلغ اجمالي تكاليفها ثمانية وستين الف جنيه فلسطيني . وقد حفرت الآبار على متوسط عمق ١١٠٢ متر لانتاج ٢٤٧٠ مترا مكعبا من المياه في الساعة . وقد تمخضت هذه الجهود عن زيادة الارض المروية بسبعة آلاف وستمئة وثلاثة وسبعين دونما ؛ منها ستة الاف وخمسمئة وتسعة عشر دونما رويت بالراحة بينما امكن ري المساحة الباقية بالرش الصناعي . وقد قامت « مؤسسة الاستيطان » والكيرين هايسود بالاشتراك في جهود وسائل تحسين الري ، كما تأسست شركة للمياه بفضل تمويل الكيرين هايسود والكيرين كاييمت ، الى جانب مشاركة شركة نير بمد مستوطنات منطقة كيشون بالمياه ، فحفرت ثماني عشرة بئرا ، ومدت سبعة عشر كيلومترا من انابيب المياه ، وقامت ببناء خزانين احتياطيين للمياه سعة كل منهما ثلاثة آلاف متر مكعب لكل ساعة ، ومزودين بمضخات لرفع المياه في حدود خمسمئة متر مكعب في الساعة ، وكانت جملة تكاليف هذه المشروعات خمسة وثمانين الف جنيه فلسطيني . وقد خصت الشركة بخدماتها اربعين مستوطنة زراعية تأسست اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (٣٣) .

وكان اليهود قد طبقوا في البداية النظم العربية المتبعة في الزراعة في فلسطين . وكانت المستوطنات التي اسستها الوكالة اليهودية في بداية عهدها ، سواء اكانت الملكية فيها فردية ام جماعية ، تقوم على التقسيم الى وحدات زراعية تتراوح مساحة الواحدة منها بين عشرين ومئة دونم من الارض البعل . وبعد استخدام وسائل الري المطورة ، الى جانب استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، والوسائل المستجدة في الزراعة ، تناقصت تلك المساحة ؛ ذلك ان انتاج الارض المروية كان يعادل ثلاثة اضعاف انتاج الارض غير المروية . فالارض المروية كانت قادرة على انتاج ١,٧ محصول في السنة ، وبدلا من تطبيق نظام محصول شتوي وآخر صيفي ، اصبح مجموع الانتاج في اطار مقدرة الارض الانتاجية التي ارتفعت الى خمسة اضعاف . والى جانب ذلك قدمت فرص الري في مناطق اخرى اختلافا اكبر في نوعية المحاصيل ، وفي المعدل لاستخدام ظروف اوفق للتربة والمناخ بوسائل ذات الاختيار المناسب نجم عنها اضافات جديدة للانتاج الزراعي . ونتيجة للخبرة الجديدة ، تقلصت المساحة المحتملة للوحدة الزراعية في الارض ذات الانتاج المختلط الى خمسة وعشرين دونما من الارض المروية اذا انتفى خطر ملوحة الارض ، وخمسة وثلاثين دونما في حال الفشل في ازالة الملوحة . وعلى هذا الاساس قدرت اجهزة الوكالة

اليهودية ان الارض الاحتياطية التي تخصص لاحتمالات مستقبل التوطين يمكن توفيرها من المصدرين الآتيين :

١ ـ الفائض من الارض ، الحادث من الاقلال من مساحة الوحدة الزراعية نتيجة للانتقال البشري من الارض الواسعة الى الارض المقواة بالسماد ، الى جانب استخدام وسائل الري الحديثة .

٢ ـ استخدام مثل هذه الارض ، وهي في الاغلب غير مستزرعة، ولكنها قابلة للزراعة .

وتتحدد الامكانيات ، في نطاق المصدر الاول ، بكيفية الحصول على المياه ، او توفيرها للري . وكان تقدير الوكالة اليهودية ان مساحة الارض التي يمكن استزراعها عن طريق توفير المياه اللازمة لريها تصل الى مليونين وسبعمئة وخمسين دونما . واذا اضيفت مساحة الارض المروية فعلا ، تتسع مساحة الاراضي الممكن توفيرها لتوطين اليهود ، حتى تصل الى ثلاثة ملايين وربع المليون دونم ، منها مليون دونم في النقب .

وفي نطاق المصدر الثاني ، يحسب حساب الارض غير المستزرعة ، والبالغ مساحتها ـ حسب تقدير الوكالة ـ ٢,٤٧٣,٠٠٠ دونم ،في حين تترك مساحة من الارض تصل الى خمسة ملايين ونصف المليون دونم تقريبا كهامش تطمع الوكالة في احداث تطوير جديد فيه . وترى الوكالة اليهودية ان كلا المصدرين يوفر ارضا لتوطين يهودي على نطاق واسع [٢٤] ، وهو ما حدث فعلا بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد دخلت الوكالة اليهودية في خلاف حول تردد حكومة الانتداب في التكفل بالاعباء المالية لمشروع مد انابيب المياه الى منطقة النقب ، حيث اظهرت الحكومة ان المشروع غير اقتصادي ، الى جانب الخلاف حول تحديد حقوق سكان المنطقة التي تستخرج منها المياه . ورغم اعتراف الوكالة اليهودية بأن تكاليف تنفيذ ذلك المشروع في النقب اعلى من قرينتها في اي منطقة اخرى من البلاد ، فانها اصرت على ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ المشروع نظرا للضرورة الملحة لاستزراع اراضي النقب تنفيذا للتعهدات الملقاة على عاتقها بموجب صك الانتداب تجاه انشاء الوطن القومي اليهودي ، هذا فضلا عن ان الوكالة قدرت ان تكاليف ري الدونم في النقب بعد اتمام المشروع سوف ترتفع عن المستوى المتوسط في التكاليف بقدر ضئيل . وقد طالت المباحثات بين الوكالة والحكومة . وكان خبير المياه في حكومة الانتداب يرى ان الانابيب حجم ستة بوصات المراد استخدامها في النقب يمكن ان تكون اكثر فعالية في مناطق اخرى من البلاد فضلا عن عدم توافرها بكميات كافية . وقد ردت الوكالة بأن من الممكن توفير تلك الانابيب من مخلفات الحرب العالمية الثانية في انكلترا ، كما ان استعمال هذه الانابيب في تطوير الري في الشمال يكاد يكون مستحيلا نظرا للحاجة الى توفير آلات اضافية للحفر ، فضلا عن حصول الوكالة على تراخيص لاستيراد واحد وعشرين الف طن من الانابيب مختلفة المقاسات يمكن استعمالها في الشمال . وقد تعثر المشروع في النهاية [٢٥] ، ثم تحقق بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد عملت الوكالة اليهودية على توفير السماد اللازم لزيادة خصوبة التربة واستيراد الآلات الزراعية الحديثة من الخارج وتدريب الزراع على استعمالها . وبلغ اجمالي ثمن المستورد من الاسمدة نحو ١٠٧,١٥١ جنيها فلسطينيا عام ١٩٣٥ ، في مقابل ٣٨,٩٠٠ جنيه عام

١٩٢٦ ، بينما بلغ اجمالي ثمن المستورد من الآلات الزراعية ٧٢,٠٦٨ جنيها فلسطينيا عام ١٩٣٥ ، في مقابل ١٦,٦٠٠ جنيه في عام ١٩٢٦ [٢٦] ، الى جانب امداد المستوطنين بالسلالات المستحدثة من الابقار والدواجن [٢٧] ، مع التوسع في نظام التأمين على الماشية ضد المرض او الموت . فكانت « جمعية فلسطين للتأمين على الماشية » تؤدي خدماتها ، عند انشائها عام ١٩١٨ ، على مستوى اربع عشرة مستوطنة يهودية تتواجد فيها سبعمئة رأس من الماشية بلغ ثمنها اربعة عشر الف جنيه فلسطيني . وعندما اكملت الجمعية عامها العشرين ارتفع عدد اعضائها الى ٢٣١٦ عضوا منتشرين في مئة وتسعين مستوطنة فيها ١٢,٤٧٠ رأسا من الماشية يبلغ اجمالي قيمتها النقدية ٣٧١,٣٠٠ جنيه فلسطيني [٢٨] . ولاعانة المستوطنين على بدء حياتهم العملية ، منحوا قروضا بعضها طويل الاجل ، والاخر قصير الاجل ، بحسب الغرض الممنوحة من اجله تلك القروض خلاف القروض التي اتخذت شكل رهونات عقارية . وكانت تلك القروض ضرورية في معظم الاحيان ، مما يفسر زيادة الطلب عليها . وكان الكيرين هايسود يخصص كل عام اموالا معينة تنقل الى خزينة ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية . وكان العمل التمهيدي بالنسبة لتلك الادارة يكمن في اختيار الارض الزراعية المناسبة ، وتجهيز الآلات الزراعية ، مع اقتران ذلك بتثبيت حجم الدين بالنسبة لكل وحدة استيطانية ، وبالنسبة لكل فرد مستوطن . وكان رصيد الادارة المخصص للقروض في عام ١٩٣٥ قد بلغ سبعمئة الف جنيه فلسطيني تقرر تقسيمه الى فئتين :

أ ـ قروض الدعم ، وتوزع تبعا للخطة الكاملة للتوطين .

ب ـ قروض لتنمية نوعيات زراعية خاصة .

وكان من المقرر تطبيق مبدأ قصر منح القروض على هؤلاء المستوطنين المقيمين فعلا في موقع العمل لفترة محددة ، كما كان من المقرر ايضا حرمان المستوطنين غير المتزوجين في المستوطنات الصغيرة من اية قروض طالما بقوا دون زواج ، حتى لوكانوا قد احتلوا مواقع عملهم منذ مدد طويلة [٢٩] ، ربما لدفعهم الى الزواج والانجاب سبيلا لزيادة عدد السكان . وقد اولى الكيرين هايسود اهتماما خاصا بمسألة توفير المقومات الضرورية لدعم المستوطنات القديمة ، وكان التأخر في مسألة الدعم قد اخر تحقيق التنمية الطبيعية للمستوطنات غير القادرة على سداد القروض التي حصلت عليها من الكيرين هايسود ، حتى ان المستوطنين فيها تعرضوا لمواقف بالغة الصعوبة ، فعمدوا الى الاستعانة بالديون قصيرة الاجل التي وردت من مصادر مختلفة . وكانت خطة الدعم التي وافق عليها المؤتمر الصهيوني الثامن عشر عام ١٩٣٥ تتضمن ميزانية قدرها مئة وخمسة وثلاثون الف جنيه فلسطيني ، ثم انقصت الى ٦٧,٤٩٥ جنيها [٣٠] .

كذلك نشطت الحركة التعاونية في المجتمع الزراعي اليهودي في فلسطين حتى ضمت ثمانمئة وواحدة وسبعين جمعية تعاونية مسجلة في نهاية عام ١٩٣٧ ، منها ما يتبع الاتحادات التجارية ، وما يتبع « البنك المركزي للمؤسسات التعاونية » ، و« بنك الرهونات العقاري الزراعي » . وبلغ رأس مال تلك الجمعيات في العام نفسه ١٢,٦٣٠١١٦ جنيها فلسطينيا ، منها ٢٦,٦ في المئة استمرت كرأس مال خاص لتلك الجمعيات ، و٢٤,٩ في المئة كودائع ، و٤٨,٥ في المئة قروضا مصرفية . وارتفع عدد اعضاء هذه الجمعيات حتى بلغ ٢٤٣,٣٢٧ عضوا في عام ١٩٣٩ ، من بين مجموع السكان اليهود البالغ عددهم نحو اربعمئة الف نفس [٣١] . هذا خلاف

البنك التعاوني الذي قدم السلفيات الصغيرة للمستوطنين المتزوجين فقط [٣٢] .

وقد قدم البنك المركزي للمؤسسات التعاونية قروضا قصيرة الاجل قيمتها ١٦٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني ، كما قدم بنك الرهونات العقارية الزراعية قروضا اخرى قدرها ١١٠,٠٠٠ جنيه ، لمعاونة المستوطنات اليهودية التي حاقت بها اضرار اثناء انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ [٣٣] .

وكان بنك العمل وشركة نير (Nir) من بين المؤسسات التي عاونت في تنمية الزراعة اليهودية واعانة المستوطنين . وقد منح بنك العمال سلفيات للمستوطنات الزراعية في عام ١٩٣٤ قدرها ٩١,٨٨٨ جنيها فلسطينيا ، كما رصد ٥٩,٩٠٩ جنيهات اخرى للاستيطان الجديد . وكان للبنك التعاوني المركزي ثلاثة وعشرون وكيلا تعاونيا في شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ ، وقدم سلفيات لعشرة جمعيات تعاونية ، كما كان ثلاثة عشرة كيبوتسا مدينة للبنك بمبلغ ٣٠,٣١٥ جنيها فلسطينيا ، ثم ارتفع عدد وكلاء البنك الى ستة وخمسين وكيلا في آذار (مارس) عام ١٩٣٥ ، وعدد الجمعيات التعاونية الى سبع عشرة جمعية ، وعدد الكيبوتسات الى ثلاثة واربعين كيبوتسا . كذلك ارتفعت قيمة القروض التي قدمها البنك الى ٦٠,٧٢٤ جنيها فلسطينيا ، منها ٣٧,١٥٠ جنيها قروضا طويلة الاجل تتراوح مدتها بين ثلاث وعشر سنوات ، وكان الباقي وقدره ٣٢,٦٨٤ جنيها قروضا قصيرة الاجل تتراوح مدتها بين سنة وسنتين . وقد منحت تلك القروض من اجل دعم اغراض الانتاج الزراعي وشراء الابقار . كما منحت شركة نير قروضا طويلة الاجل للاغراض ذاتها ، اما بنك الزراع ، وشركة إمك (Emek) فقد وفرا مساعدات لخمس وثلاثين اسرة في بئيرتوفيا ، كان بينها سبع وعشرون من اسر قدامى العمال ، ومن المهاجرين الالمان ، وكان نصيب الاسرة من تلك المساعدات يتراوح بين خمسة وثلاثين جنيها واربعين جنيها [٣٤] .

وقد عقدت الوكالة اليهودية عقودا مع المستوطنين اليهود ، بحيث يبدأ السداد بعد خمس سنوات من اتمام المستوطنة ، ثم بفائدة اثنين في المئة خلال السنوات العشر التالية . على ان الوكالة منحت قروضا للمستوطنات الموجودة في السهل الساحلي مدتها سبعة وعشرون عاما بفائدة قدرها اربعة في المئة [٣٥] .

وكرست ادارة العمل التابعة للوكالة اليهودية جهودا خاصة لتوفير المساكن لايواء العمال في المستوطنات . فتم تشييد اثني عشر معسكرا داخل الكيبوتسات لسكنى الحالوتسيم في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥ . وكان كل معسكر يشيد على مساحة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر دونما ، كما زود بمصادر المياه للشرب والري ومزرعة للخضر ، ودارين للضيافة ، ومستوصف صحي . وقد تزايد عدد المهاجرين الذين لم تتسع لهم تلك المعسكرات مع نمو حجم الهجرة اليهودية ، فانشئت لهم معسكرات خارج الكيبوتسات ، جهز الواحد منها لايواء عدد من المهاجرين يتراوح بين خمسة وسبعين ومئة مهاجر ، بحيث يشترك كل ثلاثة مهاجرين في الحجرة الواحدة ، في مقابل ايجار يتراوح بين خمسة وثلاثين ، واربعين قرشا للمهاجر الواحد شهريا . ومع نهاية عام ١٩٣٤ بدأت الوكالة اليهودية في تشييد الابنية لهؤلاء العمال الى جانب المستوطنين خارج ميزانية ادارة العمل بمساعدة البنك البريطاني المركزي لليهود الالمان [٣٦] . وقد شيدت الوكالة اليهودية خلال عام ١٩٣٢ ثلاثة وعشرين مسكنا في مستوطنتين يمينيتين ، وثلاث واربعين اخرى

في منطقة نهر المقطع (وادي كيشون) ومئتين وثلاثة واربعين كوخا صغيرا في مختلف المستوطنات (٣٧) . ومع التوسع في مجال الاسكان ، تكونت شركات خاصة لبناء مساكن العمال في المستوطنات . وقد اشتركت الوكالة اليهودية مع الهستدروت في انشاء اول شركة منها برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه فلسطيني (مناصفة) ، كما تكونت شركات اخرى بالاشتراك بين الوكالة اليهودية وبنك التوطين التابع لقاعد لئومي (المجلس الملي ليهود فلسطين) برأسمال قدره ثلاثة آلاف جنيه فلسطيني لكل شركة قامت ببناء مساكن صغيرة للاجراء من العمال الزراعيين في المستوطنات الصغيرة ، فضلا عن مساكن لاسر المهاجرين من يهود اليمن وتركيا ، زود كل مسكن بمزرعة مساحتها دونمان . وفكرت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في تكوين مؤسسة تعاونية لامداد المهاجرين بقروض تعينهم على بناء مساكن خاصة بهم في المستوطنات (٣٨) .

على ان نشاط « المكتب الفني » الذي انشأته الوكالة اليهودية عام ١٩٣٣ لبناء مساكن للعمال ، كان اكثر اتساعا . فشيد خلال عامين من انشائه مساكن كلفت واحدا وثمانين الف جنيه اتخذت شكل منازل الحقت بها حظائر للماشية . وساهمت في دعم المكتب ماليا كل من « ادارة توطين اليهود الالمان » .و« ادارة الاستعمار الزراعي » ، وادارتي « الهجرة » و« العمل » التابعتين للوكالة اليهودية و« الفيتسو »(٣٩) .

على ان نظام السلفيات التي قدمتها ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية شملت ، حتى عام ١٩٣٩ ، الفين وخمسمئة اسرة في المستوطنات « القديمة » ، وثمانمئة وخمسا وثمانين اسرة في المستوطنات « الجديدة » التي انشئت خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٨ ، ومئة وثلاثين اسرة في المستوطنات « الاحدث » التي انشئت خلال العام ١٩٣٨/ ١٩٣٩ . وخصص المؤتمر الصهيوني العشرون عام ١٩٣٩ الاموال الآتي بيانها دعما ماليا للتوطين الزراعي(٤٠) :

بالجنيه الفلسطيني	
٧٤,٤٣٠	لتوفير مقومات الاستقرار الكامل لالفين وخمسمئة اسرة في المستوطنات « القديمة »
٥٨,٤٥٠	مساعدة لمئة وخمس وتسعين اسرة في مناطق التوطين التقليدية
١١٩,٥٠٠	لتوفير مقومات التوطين الكامل في سبع مستعمرات في مرج ابن عامر
٤٥,٠٠٠	لانهاء العمل في تسع مستوطنات جديدة
٢٨٣,٠٠٠	لتوطين ستمئة وثلاثين اسرة في المستعمرات التسع المذكورة اعلاه
١,٢٤٨,٣٣٥	المجموع

وقد امكن للوكالة اليهودية جمع جزء من ذلك الاجمالي من المصادر الآتية(٤١) :

جهة الدعم	الكيرين هايسود	جمعية الاستيطان الزراعي لفلسطين	الصندوق القومي	ادارة توطين اليهود الالمان	مصادر اخرى	المجموع
المبلغ بالجنيه الفلسطيني	٢٢٧,٨٥٦	١٦٧,٨٠٠	١٤٢,٠١٥	٨٦,٨٧٩	٢٩,٥٤٥	٦٥٤,٠٩٥

وقد وزعت هذه الاموال تبعا للبيان الاتي : (٤٢)

اولا : المستوطنات الاقدم :

الحيازات الصغيرة	١١٣,٧٥٧
الكيبوتسات	١١٠,٩٥٦
توطين المنتمين للطبقة المتوسطة	٢٥,٠٠٠
توطين اليمنيين	٨,٦٤١
بنوك التسليف	٥,٠٠٠
دعم لشركات المياه	٣,٢٥٠
المجموع	٢٦٦,٦٠٤

ثانيا : المستوطنات الاحدث :

التوطين	٣١١,٨٦٤
بناء الطرق	٣٧,٨٥٠
المجموع	٣٤٩,٧١٤

ثالثا : مزارع المرأة العاملة	٢,٨٠٠
رابعا : صندوق البحث عن مصادر المياه الجوفية	٣,٤٥٠
خامسا : البحوث الزراعية	٩,٣٢٧
سادسا : مكتب الاعلام ، والتنظيم ، والمكتب الفني	٢٢,٢٠٠
المجموع	٦٥٤,٠٩٥

وكان عدد المستوطنات الزراعية اليهودية التي انشئت في فلسطين حتى عام ١٩٢٥ ، مئة مستوطنة ، منها اربعة واربعون مستوطنة انشأتها الوكالة اليهودية (٤٣) . كما تعاونت ادارتا الزراعة والعمل على اعادة بناء مستوطنة بئيرتوفيا التي كانت قد دمرت تماما اثناء انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ (٤٤) . وقامت اجهزة الوكالة اليهودية على اعداد خطة « الالف اسرة » ، لتوطين اسر العمال المدربين وامداد كل اسرة بكوخ وبقرة ومساحة من الارض قدرها اربعة دونمات لزراعة الخضر وسبعة دونمات ونصف دونم من الارض المروية لزراعة الحمضيات . وكانت تلك الخطة تقوم على توطين اربعمئة اسرة في مرحلتها الاولى ، وبدأ العمل على تنفيذها في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٣٢ . ولم يكد العام ينتهي حتى كان العمل قد انتهى في بناء

ثلاثمئة كوخ واعداد ثمانمئة وثمانية وثمانين دونما للزراعة ، وتكوين شركة للمياه للقيام بأعمال الري [٤٥] .

وقد بلغ عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين مئتين وثلاث مستوطنات في نهاية عام ١٩٣٦ ، وكان عدد المستوطنين فيها يربو على سبعة وتسعين الف مستوطن بالاضافة الى ثمانية آلاف عامل صناعي عاشوا على هوامش تلك المستوطنات . وبذلك يكون عدد من استوعبتهم تلك المستوطنات مئة وخمسة آلاف من المستوطنين . ويتضح مدى التقدم الذي احرزته الوكالة اليهودية في مجال التوطين الزراعي بالمقارنة بين الارقام التي اوردتها ادارة الاحصاء التابعة للوكالة اليهودية في هذا الصدد عام ١٩٢٧ ، التي تبين ان انجازا استيطانيا زراعيا ضخما قد حدث . ففي عقد من الزمان ، تم انشاء مئة وعشر مستوطنات استوعبت ثلاثين الفا وخمسمئة مهاجر ، وذلك في الفترة من ١٩٢٧ الى ١٩٣٦ . وقد زاد عدد سكان الريف من اليهود في فلسطين سبعة وستين الف مستوطن خلال الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ ، بنسبة ٢٢٧ في المئة [٤٦] .

وبرغم الاختلاف البادي في ارقام الاحصائيتين التاليتين ، فانهما توضحان مدى نجاح الوكالة اليهودية في مجال التوطين الزراعي :[٤٧] .

الاحصائية الاولى :

السنة	عدد المستوطنات	عدد السكان	النسبة المئوية لمجموع عدد السكان اليهود
١٨٨٢	٦	٤٨٠	٪٢
١٩٠٠	٢٢	٥,٢١٠	٪١٠
١٩١٤	٤٤	١١,٩٩٠	٪١٤
١٩٢٧	١١٠	٣٠,٣٢٩	٪٢٠
١٩٣٦	٢٠٣	٩٨,٥٥٨	٪٢٤
١٩٣٨	٣٣٣	١٢٠,٠٠٠	٪٢٧

الاحصائية الثانية :

السنة	عدد المستوطنات	المساحة بالدونم	عدد السكان	عدد الحيوانات
١٩٠١	١٧	٢٢٥,٠٠٠	٤,٧٥٠	٢,٨٠٥
١٩٢٢	٧٣	٦٤٩,٠٠٠	١٥,١٧٢	٨,٦٣٥
١٩٢٧	١٠٤	١,٠٠٢,٠٠٠	٣٠,٥٠٠	١٦,٠٨٨
بداية ١٩٣٠	١٠٧	١,٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	غير متوفرة

فقد نجحت الوكالة اليهودية في رفع نسبة المستوطنين في الريف في فلسطين من اليهود ، من إثنين في المئة عام ١٨٨٢ الى سبعة وعشرين في المئة عام ١٩٣٨ ، رغم ما هو معروف عن عزوف يهود العالم عن امتهان الزراعة بالشكل الذي توضحه الارقام التالية ، وهي تبين نسبة الزراعيين اليهود الى اجمالي السكان اليهود في بعض بلاد العالم : (٤٨)

البلد	روسيا القيصرية (تبعا لاحصاء ١٨٩٧)	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٣٠	بولندا تبعا لاحصاء ١٩٠٧	الولايات المتحدة الاميركية	المانيا تبعا لاحصاء ١٩٠٧
النسبة	٣,٨٪	٥٪	٥,٧٪	٢٪	١,٤٪

ويشير حاضر الزراعة في اسرائيل اليوم الى دلالات معينة ، حبذا لو انفرد لها بحث آخر .

---

(١) « بيان على الكتاب الابيض الصادر في تشرين الاول (اكتوبر)سنة ١٩٣٠ » ، وضعه مكتب اللجنة التنفيذية العربية ، القدس ، ١٩٣٠ ، ص ٤ .

(٢) *C.O. 733 / 281. Speech by Mr. David Ben Gurion on the problems of Realization of Zionism,* before Nineteenth Zionist Congress, 21 - 8 - 1935.

(٣) Zionist Organisation; *Report of the Executive of Zionist Organisation Submitted to the Nineteenth Zionist Congress at Lucerne,* 1935. London , p. 342.

(٤) *Ibid.*, p. 344.

(٥) Jewish Agency for Palestine; *Jewish Economic Development; facts and prospects.* Memorandum Submitted in March, 1946 - to the Anglo - American Committee of Inquiry in Jerusalem. Jerusalem, 1947, pp. 19 - 17.

(٦) Henriques, Cyril Q.; *The Zionist Organisation in Palestine.* Article in the Jewish Chronicle Supplement, June, 24, 1927. p. IV.

(٧) Zionist Organisation; *op. cit.,* p. 309.

(٨) Jewish Agency for Palestine; *Central Bureau for the Settlement of German Jews; Report Covering the period October 1933- March 1934.* London, 1934.

(٩) Zionist Organisation; *op. cit.,* p. 345.

(١٠) *Ibid.* . p. 243.

(١١) *Ibid.*, p. 346 .

(١٢) *Jewish Chronicle;* 23 - 6 - 1933, pp. 25 - 26.

(١٣) Zionist Organisation; *op. cit.,* pp. 312 - 313 .

(١٤) The National Council (Vaàd Leumi) of the Jews of Palestine; *Memorandum Submitted to the Permanent Mandates Commission* Of *the League* OF *Nations,* june 1930. The Jewish Agency for Palestine, London, July, 1930.

(١٥) Zionist Organisation; *op. cit.,* pp. 338- 342.

(١٦) Zionist Organisation; *Reports of the Executives of the Zionist Organisation and the Jewish Agency for Palestine.* Submitted to XXI Zionist Congress and the VI Session of the Council of the Jewish Agency for

331.

(٣٠) *Ibid.*, P. 315.

(٣١) Zionist Organisation; *Reports to XXI Z. Congress,* 1939, p. 358.

(٣٢) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935, P. 308.

(٣٣) *Report by His Majesty's Government in the United Kingdoms of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the Year 1931.*London. 1932. p. 19.

(٣٤) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935, pp. 340 - 41.

(٣٥) Report by His Majesty's G. *for the year 1931.* p. 19.

(٣٦) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935 p. 305.

(٣٧) *Report by His Majest's G. For the year 1932.* pp. 22 - 23.

(٣٨) *Palestine Post-* 2 - 4 - 1935, p. 3.

(٣٩) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935. pp. 336 - 38.

(٤٠) Zionist Organisation; *Reports to XXI Z. Congress,* 1939. p. 386.

(٤١) *Ibid.*, p. 387.

(٤٢) *Ibid.*, p. 388.

(٤٣) F.O. 371 - 17822. *Memorandum by the Jewish Agency for Palestine to British Government,* 1925 - 1926.

(٤٤) *Report by His Majesty's Government in the United Kindom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1930.* London, 1931, p. 33.

Palestine at Geneva, August, 1939, p. 279.

(١٧) Jewish Agency for Palestine, Information Department; *Activities in Palestine during the War, October 1939- March 1940.* London, 1943, p.5.

(١٨) *Ibid.*, pp. 6 - 7.

(١٩) Zionist Organisation; *Reports to XXI Z. Congress,* 1939, pp. 379 - 80.

(٢٠) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935, p. 346.

(٢١) *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1932.* London, 1933, P. 22.

(٢٢) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935. p. 334.

(٢٣) Zionist Organisation; *Reports to XXI Z. Congress,* 1939, pp. 391 - 393.

(٢٤) Jewish Agency for Palestine; *Jewish Economic Development,* pp. 27 - 28.

(٢٥) Jewish Agency for Palestine; *Observations on the Supplementary Memorandum.* Jerusalem, 1947, pp. 21 - 23.

(٢٦) نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود . نشرة رقم (٣) ، القدس ، ايار ١٩٣٥ ، ص ٥٣ .

(٢٧) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935, p. 334.

(٢٨) Zionist Organisation; *Reports to XXI Z. Congress,* 1939. pp. 356 - 360.

(٢٩) Zionist Organisation; *Report to XIX Z. Congress,* 1935, pp. 330 -

F.O. 371 - 17821. *Palestine,* (٤٥) *Jewish Plan for Rural Settlement.*

(٤٦) The Economist, *Commercial Section of the Palestine Past;* 3 - 2 - 1937, p. 9.

(٤٧) الاحصائية الاولى مأخوذة عن : Jewish Agency for Palestine; *The Establishment in Palestine of the Jewish National Home.* Memorandum of the Development of the Jewish National Home 1932, Submitted by the Jewish Agency for Palestine to the Secretary General of the league of Nations for the Information of the permanent Mandates Commission, June 1933, p. II.

والاحصائية الثانية مأخوذة عن :
The National Council (Vaàd leumi); *op. cit.*, p. 28.

(٤٨) *Ibid.*, 29.

يصدر قريباً
عن مركز الابحاث

تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية
١٩١٨ ـ ١٩٤٨

تأليف
عبد القادر ياسين

مهدي بسيسو عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال

س ـ أخ مهدي* .. هل لك في أن تحدثنا عن وحدة المعتقلين في سجون العدو الصهيوني ، وهل كان لهذه الوحدة دستور معين أو منهج محدد يؤطر وينظم علاقات المعتقلين المنتمين الى فصائل مختلفة ؟

ج ـ في تصوري أن الجواب على الشق الاول من السؤال ، الذي يتمثل في بناء جبهة وطنية بين فصائل حركة الثورة الفلسطينية ، يتلخص في أن مطلب قيام مثل هذه الجبهة أو الوحدة لم يأت كنتيجة لقناعة فكرية وحسب ، وانما هو أيضاً نتيجة لضرورة حياتية ؛ لأن المناضل الفلسطيني في المعتقلات يصبح في تماس مباشر مع العدو . وبالتالي فان المعتقل يمسي مهتماً بالحفاظ على أمنه . وأقصد هنا الامن بمفهوم الحفاظ على الوجود ؛ لأن المناضل المعتقل معرض للقتل في كل لحظة . وبالتالي اذا لم يكن هنالك قوى منظمة تحميك وتدافع عنك فانت معرض للدمار والفناء والنهاية ؛ لأن هدف العدو يتمثل في مطلبين اساسيين : الاول ، هو سحق المناضل مادياً ، بمعنى قتله ، وهنالك العديد من الامثلة : فقد سقط لنا شهداء كثيرون داخل السجن ، تم قتلهم على ايدي الجلادين نتيجة تمردهم على الواقع وعلى المضايقات اليومية العديدة ؛ والهدف الثاني للعدو يتمثل في محاولة افراغك من محتواك كمناضل فلسطيني يهمه أن يبلور شخصيته وينمي قدراته الثقافية ويرفع من معنوياته ويكون على تماس مباشر وعلى ترابط عضوي ـ ولو تجريدي من خلال الذهن ـ مع قوى الثورة في الخارج والقوى الوطنية والصديقة ـ فالعدو يريد أن يحول بيننا وبين تحقيق امننا من جهة ، وان يحطم تصدينا لمحاولته افراغنا من محتوانا من جهة اخرى . ونحن نريد انجاز هذه الاهداف . فكنا ـ وهذا طبيعي ـ في صراع مستمر ، نناضل في سبيل انجاز هذين الهدفين ، ويسعى العدو لاحباطنا . ولكنهم ـ الاعداء ـ كانوا يمتازون علينا . فلقد كنا عزلاً من السلاح ، بينما كانت كافة مؤسسات الدولة تستخدم كل وسائلها لتحقيق هذين الهدفين . لكن نحن كمعتقلين .. ما هي الامكانيات التي تتيح لنا انجاز اهدافنا ؟

هنالك قول مأثور يقول أن التنظيم هو السلاح المادي الوحيد للتأثير على العدو وتحقيق النصر او الغلبة عليه . ومن هنا ، حين اتكلم عن الوحدة الوطنية داخل المعتقلات ، الى جانب قناعتي بها من الناحية العقلية والفكرية ، والى جانب قناعتي بها كضرورة وطنية ؛ اقول : بالاضافة الى كل ذلك كانت الوحدة الوطنية مطلباً حياتياً للدفاع عن

---

* مهدي بسيسو (٣٤ عاماً) من اهالي غزة. بادر الى تنظيم العمل الفدائي في غزة سنة ١٩٦١ ، والتحق بـ « فتح » سنة ١٩٦٤ . اعتقل في ١٩٧١/٥/٢٢ وهو يقود عملية بحرية شاركه فيها ٧ مناضلين . حكم بالسجن ١٥ عاماً رغم اعتقاله في المياه الدولية ، ثم حكم بعشر سنوات بتهمة محاولة قتل شخص في المعتقل. اطلق سراحه في ١٩٨٠/٢/٢٣ خلال عملية التبادل التي توسط فيها الصليب الاحمر الدولي بين م . ت . ف . واسرائيل التي سلمته ورفيقه وليم نصار لقاء تسليم الجاسوسة الاسرائيلية آمنة المفتي .

الذات المعرضة للفناء في كل لحظة من لحظات الاعتقال . ففي الدول العادية ، حين تنتهي المحاكمة ، يقاد المحكوم الى السجن ويعيش حياته الاعتقالية ويمضي فترة اعتقاله . لكن المناضل الفلسطيني المعتقل الذي ينتمي الى الثورة الفلسطينية يعاني منذ اللحظة الاولى من الاعتقال معاناة يومية لا مثيل لها . اذن ، بالنسبة لي كنت مقتنعاً بالوحدة الوطنية نظرياً قبل أن أمضي في دوريتي ويقبض علي . كنت احاول دائماً دراسة الاوضاع والعوامل التي تحول دون انجاز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في الخارج.

والحقيقة انني كنت اجد المبرر بيني وبين ذاتي ، اجده يكمن في عوامل ذاتية واخرى موضوعية تعيق انجاز هذه الوحدة ؛ مع أن هذا المطلب حيوي يدفع الثورة الى الامام . ولكن ـ وكما يقال ـ هناك فارق بين الرغبة والممكن ، وبين الممكن الواقعي والممكن الخيالي . فكنت واخواني ورفاقي من الفصائل الاخرى في السجن نتساءل : اذا كانت هنالك عوامل او ظروف موضوعية تحول دون هذه الوحدة في الخارج ، فما الذي يحول دون انجازها داخل المعتقلات ؟ فلم نجد أي مبرر مقنع يحول دون هذه الوحدة . فهذه القناعة تجسدت لدينا جميعاً ، وكان اساسها المادي اننا جميعاً في الموقع نفسه ، وامام الخطر نفسه . فالاحساس بالخطر ، الى جانب القناعة النظرية في داخل المعتقلات لدى الطلائع من الفصائل المختلفة ، هو الذي شكل الرأي العام او المناخ الاعتقالي الذي مثل الظرف الموضوعي لنضوج التحرك الذاتي لتوجهنا نحو تحقيق وتجسيد الوحدة الوطنية في داخل المعتقلات . من هنا كانت الارضية المشتركة . وبالتالي، لما أصبحنا نتصل وننزل الى كوادرنا وعناصرنا كل في فصيله ، وجدنا آذاناً صاغية راغبة في تحقيق هذا الشكل من اشكال الوحدة . طبعاً انت تعلم أن للوحدة الوطنية اشكالاً عدة . الحقيقة اننا كنا نطمح الى شكل الدمج الكامل ، بحيث نكون معتقلي الثورة الفلسطينية لا معتقل هذا الفصيل من الثورة الفلسطينية او ذاك . فهذه الوحدة تحقق لنا بنياناً واحداً وجسماً واحداً ، توجهاً واحداً ، ومطلباً واحداً ، وهذه حقيقة امانينا ورغباتنا . ولكن لا تنس أن هنالك عاملاً موضوعياً كان يحول دون الدمج الكامل في المعتقلات . وهذا العامل يتمثل في اننا ، بطبيعة تكويننا كافراد في داخل المعتقلات ننتمي الى فصائل مختلفة . فنحن جزء من الثورة او في الفصيل الام ولسنا بمعزل عنه . فمثلاً انا انتمي الى حركة « فتح » ؛ « فتح » في الخارج لم تندمج ولا انصهرت مع الجبهة الشعبية ، رغم ان رغباتنا وامانينا في المعتقل كانت تطمح الى ان يتحقق الدمج الكامل . لكن عدم الاندماج في الخارج بين « فتح » والجبهة الشعبية ـ كمثال ـ كان يحول دون الانصهار والدمج الكامل في داخل المعتقلات . وهذا ينسحب على بقية الفصائل الاخرى . ومن هنا بدأنا نتساءل : اذا كان الدمج الكامل غير متحقق موضوعياً فلماذا لا نلجأ الى شكل آخر غير شكل الاندماج ليحقق لنا هذا الهدف ألا وهو الوحدة الوطنية ؟

وكان الشكل المطابق للواقع موضوعياً وذاتياً هو التقاء الفصائل حول شكل من اشكال الوحدة سمي بـ « لجنة المعتقل » . ولجنة المعتقل هذه تتشكل من مندوبي العلاقات الخارجية لكل فصيل من فصائل الثورة في المعتقل مع الفصائل الاخرى ، وينتخب هؤلاء أمين سر اللجنة الاعتقالية من بينهم . ووظيفة المندوب هي نقل وتبادل وجهات النظر من فصيله الى المعتقل واخذ وجهات النظر الاخرى ونقلها الى فصيله من اجل اغناء واثراء وتجسيد وتطبيق ما يسمى بالتأثر والتأثير بين فصيل وآخر . بالاضافة الى هذا الشكل من اشكال الوحدة الاعتقالية بين الفصائل المختلفة ، هنالك شكل وحدوي داخل التنظيم الواحد ؛ اي الاطار التنظيمي ذاته . لانه لا يمكن انجاز الوحدة بين الفصائل المختلفة ، اذا لم تكن هناك وحدة اداة منظمة ، وبالتالي كان هنالك لكل تنظيم لجنته الاعتقالية الخاصة به فيما يتعلق بشؤون الثقافة والتعبئة والتنظيم ، المالية ، العلاقات الخارجية . كل ذلك كان قائماً داخل التنظيم الواحد . وفي النهاية ايضاً هنالك « الموجه العام » لكل فصيل وهو أعلى سلطة في التنظيم ، فكان هنالك موجه عام « فتح » ، وموجه عام الشعبية ، وموجه عام الديموقراطية ، الخ .. وهؤلاء يمثلون أعلى سلطة وينتخبون من خلال انتخابات حرة ديموقراطية سرية ، تنتخب اللجنة .

ثم ان جميع عناصر التنظيم الواحد تسمى بـ « المؤتمر العام » . المؤتمر العام هذا يفرز « المجلس الاداري » الذي هو على غرار المجلس الثوري في التنظيم الام . والمجلس الثوري يفرز « اللجنة التنظيمية » الخاصة بالفصيل على غرار اللجنة التنفيذية او المركزية . فخلق وحدة الاداة التنظيمية هو نقطة البدء في خلق شكل الوحدة الوطنية الاعتقالية . وبالتالي كانت تتم الاشكال الوحدوية بهذه الطريقة . طبعاً لم تكن هذه القضية مبنية على رغبات وأمان فحسب ، وانما كانت قائمة على الالتقاء حول اهداف محددة . فلقد كان لنا مطلبان اساسيان داخل المعتقلات ، هما : المطلب الحياتي والمطلب السياسي . المطلب الحياتي كان يتمثل في اننا جميعاً كنا نعاني

الجوع ومعظمنا مرضى ولا نحصل على العلاج اللازم ، واننا كلنا نعاني من الازمة الاعتقالية . ومن هنا بدأنا نبحث عن الوحدة من اجل ان تكون سلاحاً واقياً لنا من استفراد العدو بنا . لكن هنالك ايضاً المطلب السياسي . لاننا جميعاً نعلم أن الخلافات السياسية بين الفصائل الام في الخارج كانت تنعكس علينا في المعتقلات . فكانت تقوم احياناً حساسيات وصدامات بين معتقلي بعض الفصائل نتيجة هذه الخلافات بين الفصائل الام في الخارج . ولكن في المقابل كنا حين نسمع تصريحاً للاخ ياسر عرفات يقول فيه انه ينظر الى الاخ جورج حبش نظرة موسى لاخيه هارون ؛ مثل هذه العبارة في الخارج قد لا تؤثر في عناصر التنظيمات الام في الخارج بنفس القدر الذي كانت تؤثر فيه بالمعتقلين في تلاحمنا وتعاضدنا داخل المعتقل .

وكان العدو يدرك خطورة هذا السلاح . فكانت اجهزة الاعلام الصهيونية تضخم وتبالغ في تصوير الخلافات في الخارج . حتى انه اذا ما تقاتل عنصران لا ذكر لهما ينتميان الى فصيلين مختلفين كانت اسرائيل تصور لنا ان صداماً مسلحاً قام بين « فتح » مثلاً والجبهة الشعبية . وكان ذلك ينعكس علينا ، مادياً في السلوك ، ونفسياً في المعاناة . لأن وحدة فصائلنا الام في الخارج عامل اساسي في صمودنا . فمن هنا لم يكن لقاؤنا داخل المعتقلات حياتياً وحسب بل لقاء حول الحد الادنى من المواقف السياسية . بمعنى أن لنا مثلاً احتفالاتنا الثورية كفصيل « فتح » ، وكل فصيل آخر كانت له احتفالاته الثورية الخاصة به . كنا جميعاً نساهم في الاحتفالات مثل الاحتفالات في الخارج . سواء بحفلات الشاي أو القاء الشعر وندوات السمر والمجلات الاعتقالية ، رغم محاربة العدو ومنعه لنا من القيام بذلك . ولكننا كنا نقوم بمثل هذه الاحتفالات المشتركة علناً في بعض الاحيان وسراً في احيان اخرى . فاذن لم يكن برنامجنا متمثلاً فقط في ما يحتاجه الانسان المعتقل من أمن ولكن في ما يحتاجه من مواقف سياسية .

وفي النهاية توصلنا الى قناعة مشتركة ، وهي انه مهما حدث من خلافات في الخارج فان ذلك يجب ان لا ينسحب على علاقتنا داخل المعتقلات ، واننا نحن القاعدة ، التي يجب ان تطالب قادتها ورموزها بتجسيد هذا المطلب الحيوي ، ألا وهو الوحدة ، الذي لا يستطيع احد أن ينكر مدى اهميته وضرورته .

اذن كان لنا لجان اعتقالية وحدوية ، واستطيع ان اقول اننا لم نحقق الصورة الامثل ، ولكنني اجزم اننا نجحنا في تخطي وحدة الحد الادنى من العلاقات الوحدوية . وأما بالنسبة لدستور أو منهج يؤطر هذه الوحدة ، داخل المعتقلات ، فالحقيقة انه كان لدينا دستوران : واحد خاص بكل فصيل ، وآخر خاص بالمعتقل ككل . الدستور الخاص بالفصيل هدفه تحديد العلاقة بين افراد الفصيل الواحد من القمة الى القاعدة ، وتحديد الحقوق والواجبات لكل فرد داخل المعتقل ؛ بمعنى ان العلاقات ينبغي ان تكون منظمة ومضبوطة من منطلق ثوري وليس من منطلق اشكال اخرى متدنية في العلاقات بين البشر . لأن انتماءنا الى حركة وطنية والى شكل منظم وثوري لا بد أن يحتوي على مضمون اكثر رقيا وتقدما من اشكال العلاقات الاخرى الاجتماعية ، مثل العلاقات العشائرية او الجغرافية او القبلية . الدستور بشكل عام كان يرتكز على نقطتين أساسيتين : النقطة الاولى ، هي الجانب السياسي الذي يجب أن يكون بمثابة البوصلة التي نهتدي بها في السير داخل المعتقل ؛ والنقطة الثانية ، هي معالجة الظواهر المرضية التي تنبع من خلال تواجدنا في الاعتقال .

فيما يتعلق بالجانب السياسي . نحن لا نستطيع ان نغير او نبدل في اللوائح الداخلية لكل فصيل من الفصائل ، لأننا لسنا تنظيما مستقلا وانما نحن امتداد للتنظيمات الأم في الخارج . وهناك ترابط عضوي ما بين الفصيل داخل المعتقل والتنظيم الأم في الخارج . ولكن كان هنالك تهذيب وصقل لهذا الفهم بصورة تتناسب مع الظروف المحسوسة والملموسة داخل المعتقل . فبالرغم من ايماننا بخطوطنا السياسية والعمل على ترجمتها المنبثقة عن التنظيم الأم في الخارج ، كانت هناك نقطة اساسية أغنتنا بها التجربة الاعتقالية ، فأخذنا بها من اجل الوصول الى اشكال ارقى من العلاقات في ما بين الفصائل الثورية . وهي تتلخص في اننا كنا نأخذ بما يأتي من ايجابيات ومواقف تدعم هذه العلاقات ، واما ما يؤدي الى حساسيات او اثارة للفتن ، فقد كنا نبتعد عنه بارادة ذاتية منبثقة عن وعي لطبيعة الظروف التي نعيش فيها . بمعنى انه اذا حصل اليوم مثلا اتفاق بين « فتح » والجبهة الشعبية او الديموقراطية او بقية الفصائل ، فان ذلك كان ينعكس علينا بحيث كان يزودنا بشحنة ودفعة وطاقة لا تحد ولا تقدر من اجل الصمود داخل المعتقلات ورفع المعنويات والثبات . ولكن ، ومن خلال تجاربنا المريرة ، وجدنا أنه فيما لو حصل هنالك صدامات وحساسيات وصراعات فقد اتفقنا جميعاً داخل المعتقلات على أن نحول بين هذه الخلافات

والممارسات في الخارج وبين انسحابها وانعكاسها علينا نحن في داخل المعتقلات وعلى علاقاتنا . هذا بالنسبة الى الجانب السياسي ، مع أن كل انسان ملتزم بخط فصيله السياسي الأم . يعني مثلاً : نحن نعرف أن الأخ القائد العام « أبو عمّار » هو الناطق والمعبر عن حركة « فتح » . فاذا أعطى الأخ « أبو عمّار » تصريحا سياسيا معينا مثلا كنا نحن كأبناء حركة « فتح » ندرك ماذا يعني هذا التصريح نتيجة الخلفية التي ننتمي اليها . فكنا نعطي الدراسات داخل التنظيم ، ونعطي صورة حقيقية للرفاق في الفصائل الأخرى عن معنى ومغزى هذا التصريح ، لأنهم ليسوا اقدر منا على فهم هذا التصريح وتفسير هذا الموقف او ذاك . وكذلك الأمر بالنسبة للفصائل الأخرى . فحين يصرح الدكتور جورج حبش تصريحا معينا مثلا او الرفيق نايف حواتمة ، يلجأ شباب الشعبية او الديموقراطية الى تقديم التعليلات والشروح من خلال مجلاتهم ودراساتهم . فكل تنظيم في المعتقل كان له مجلته الخاصة به ، تعمم على افراده . والمعتقل ككل له لجنته الاعتقالية الخاصة به . الى جانب ذلك كان الشباب المعتقلون يكتبون في الشعر والسياسة والقصة وحول القضايا الاعتقالية والاجتماع والادب والثقافة . ومن هنا كانت الدساتير تحدد الجانب في هذا المجال . اما الشق الآخر فهو الشق الحياتي واهم شيء فيه هو تنظيم العلاقات بين افراده حتى يكون هناك ضبط وربط لتحديد العلاقة بينهم . حتى لا نكون كقطيع يعيش في غابة ، او كما يقول المثل : ان الكبير يأكل الصغير في البحر . بل على العكس ، كانت هناك مساواة بيننا بمفهومها الثوري ، لا مساواة بمفهومها الميكانيكي . اي مساواة حقيقية ليس فيها فرق بين سائل او مسؤول . وكانت الوسيلة الحقيقية لمعالجة امراضنا هي النقد والنقد الذاتي ولم يكن هناك اي فرد أعلى من النقد حتى لو كان الموجه العام . ولم يكن هناك مجال لهضم حقوق اي فرد حتى لو كان عنصر خلية . وفي المعتقل ، وكما تعرف ، هناك تنظيم كامل يبدأ من الخلية وينتهي باللجنة المركزية ممثلة بالموجه العام الذي هو امين سر التنظيم ككل . وكان ذلك يتم على مستويين ، لكل فصيل على حدة ثم تشكل اللجنة الاعتقالية من موجهي الفصائل الاخرى . ولم تكن عندنا اية لجان ابدية . وبمفهوم الدستور ، كانت انتخابات جديدة تجري كل ستة أشهر . فاذا ثبتت صلاحية الادارة التنظيمية ، من خلال عطائها ، ومن خلال ترجمتها لما يوكل اليها من مهمات في داخل المعتقل فمن الممكن ان يعاد ترشيحها لمرات عديدة . اما اذا حصل تقصير من فرد او من اللجنة ككل فان اللجنة تتنازل عن موقعها ويتم ترشيح لجنة جديدة . لذلك كانت عملية النقد عملية متواصلة ومستمرة ويومية ودؤوبة ، فكان الدستور يعالج القضايا الحياتية التي كنا نعاني منها . والقضايا الحياتية كانت تتمثل في جانبين : الجانب الامني ، والجانب الخلقي . نحن نعرف ان كل الثورات تعاني من « الاختراق » ، ولكن هنالك فرقا بين من يتعامل مع العدو وبين الشائعة . انني بكل فخر واعتزاز اشهد واقول ان نسبة الاختراق بين صفوفنا كانت ضئيلة ولا تكاد تذكر ، آخذين بعين الاعتبار الظروف التي كنا نعيشها . بالتالي كان على الدستور ان يشرح معنى ومفهوم التعامل مع العدو مضافا اليه مفهوم الشائعة . ومن خلال تحديد مفهوم التعامل توضع الاجراءات العلاجية التي لا تنطلق من حقيقة الحدث كالمؤسسات القمعية في الدول البورجوازية ، وانما تنطلق من حقيقة الهدف الثوري بمعنى اعادة تربية هذا الانسان وكسبه الى صفوفنا اذا حدث ان سقط في احضان العدو . اما الوسائل القمعية فلم نكن نستخدمها الا في الحالات الشاذة التي يستعصي علاجها ، ويمسي فيها العضو خطرا على امن المجموع . ومن هنا حصلت بعض العقوبات التي قد يعتبرها المرء قاسية ولكن الضرورات الامنية والضرورات الحياتية كانت تفرض علينا اللجوء الى ذلك . لكن اهم قضية كانت تواجهنا هي قضية الشائعات . وعناصر الشائعة عديدة . فبعضها يرجع الى حسن نية وسذاجة بعض الشباب لعدم وجود الوعي في تلك الفترة . وبعضها الآخر كان يصدر ويبث عن طريق السجانين ، وخاصة من يتقنون اللغة العربية منهم ، او **السجانين من عرب متعاونين مع سلطات العدو** ، وهم الذين كانوا يبثون الشائعات مصطنعين تعاطفهم معنا وحرصهم علينا . هذه الظاهرة ، ظاهرة الشائعات ، من اخطر الظواهر التي بذلنا جهدا شاقا لالغائها ومعالجتها بزيادة الوعي الثوري وطرح مفاهيم ثورية للشبيبة ، سواء عن طريق الندوات الثقافية داخل الغرف او عن طريق المحاضرات او النشرات والمجلات التي كنا نحررها ونوزعها على المعتقلين . فاذن كان لدساتيرنا مفهوم خاص بنا . وكانت الامراض تتحدد وكذلك وسائل العلاج . وكانت هذه الدساتير تطرح على كافة المعتقلين من كافة الفصائل . فيتدارسها المعتقلون فيضيفون او يقترحون او يحذفون ، وبعد ان تقر نهائيا بالاجماع او الاغلبية ، كنا نعتمدها كوثيقة اعتقالية ، او كدستور اعتقالي يحدد علاقات الفصائل بعضها بالبعض . وتقر ايضا الدساتير الخاصة بكل فصيل على حدة . هذا في الحقيقة موجز عن قضية الدستور داخل المعتقلات .

أما بالنسبة لتساؤلك عن المنهج ، فبالرغم من حديثي عنه في مكان سابق فاني اضيف ان المنهج المحدد كان

يتلخص في مطالبنا الحياتية والنضالية السياسية . وكنا نصوغها في نقاط ؛ منها أننا جزء لا يتجزأ من الثورة: اننا امتداد للثورة . ان نختار واحدا منا كمتحدث باسمنا جميعا ليعبر عن مطالبنا .. قضايا من هذا النوع . فنحن لم نخترع مناهج جديدة خاصة بنا بمعزل عن الثورة الأم . فمناهجنا هي صورة مصغرة اعتقالية كامتداد وانعكاس لفصيلنا الأم في الخارج . وكنا دائما نسترشد ونغتني بالتصريحات التي يطلقها رموزنا في الخارج .

س - كيف كنتم تتمكنون من تأمين الاتصال والتواصل عبر المعتقلات المختلفة من جهة ، ومن داخل المعتقلات الى العالم الخارجي ؟

ج - الحقيقة انه بالنسبة للاتصالات كانت هناك وسائل عديدة ومختلفة . منها الشكل الذي استطيع ان اتحدث عنه لأنه معروف لدى العدو ، ومنها اشكال اخرى يحول الظرف الامني للاخوة والرفاق في المعتقل دون الحديث عنه .

قضية الاتصال في الواقع قضية حساسة ، لأنها ما زالت تمارس . غير انني اريد ان الخصها في نقطتين ، انطلاقا من الفهم الامني لعملية الاتصال : كان لدينا وسيلتان للاتصال يطلق عليهما اسم « Dead drop » و « Life Drop » : اي النقطة الميتة والنقطة الحية . النقطة الميتة كانت تتم عبر اماكن متفق عليها : في زنزانة ، في الحمام ، تحت شجرة معينة ، في الساحة . ويكون هنالك اتفاق مسبق بين الطرفين ، بحيث يعلم الواحد منهما الآخر مسبقا بأنه سيضع له رسالة مثلا كل اسبوع مرة او مرتين .. في الظروف العادية في هذا المكان وفي الظروف الطارئة في ذلك وبطريقة مختلفة . ثم يأتي المندوب ويضع اشارة متفقا عليها تعلن لنا ما اذا كان قد استلمها ام لم يستلمها ، هل تمكن من افراغها ام لا . كنا نستخدم وسائل علمية دقيقة جدا ومن خلالها كنا نتصل ببعض حتى في الظروف الصعبة التي تحول دون اتصال السجين بالآخر . فامكانية التواصل المباشر كانت عسيرة لأن العدو لم يكن يسمح لنا بالالتقاء ببعضنا ، لأننا لم نكن نخرج من غرفنا الا ساعة واحدة كل ٢٤ ساعة . وبالتالي فان معتقلي هذه الغرفة لا يلتقون مع الغرفة الثانية ، والثانية لا تلتقي مع الثالثة ، وسجناء الطابق الأول لا يلتقون بسجناء الطابق الثاني . لكن تأمين الاتصال كان بالنسبة لنا مسألة هامة وضرورية من اجل سير وادارة الاداة التنظيمية .

فكانت تتم عملية الاتصال عن طريق « **النقطة الميتة** » كما تسمى في العلم الاستخباري اما **النقطة الحية** Life Drop فكانت تتم عن طريق الانسان . وفي هذه الحالة قد يكون الانسان هنا سجينا او سجانا او من الاهل او المحامي او زائر .. قضايا عديدة لا استطيع الدخول في تفاصيلها . ولكن بشكل عام هذا النوع من الاتصال يتم عبر الانسان . ولم نكن نعدم الوسيلة في توصيل او استقبال المعلومات التي كنا ننشدها ، سواء من معتقل الى معتقل ، او من الثورة في الخارج ومعها .

س - .. هل لك في ان تعطينا صورة عن اشكال الاعتقال المختلفة ؟

ج - للاعتقال اشكال مختلفة ، هنالك ما يسمى بـ « الغرف » ، وهنالك ما يسمى بـ « لاكس » او « الاكسن » بالعبراني . وهنالك ما يسمى بـ « الزنزانة » .

الغرفة : اكثر اتساعا من الاكس . وهي في الاغلب ٣ × ٤ م ، وهي تتسع مثلا لثمانية افراد . فكان العدو يزج فيها باكثر من ثلاثين معتقلاً . وهذه القضية مسلم بها حتى من طرف العدو . اذ ان صحيفة « هآرتس » العبرية قامت بسلسلة تحقيقات عن اوضاع السجون ، وتحدثت عن اوضاع سجون ابنائهم المدللين ، وليس عن اوضاع معتقلاتنا كعرب او كفدائيين او مخربين كما يزعمون . والفرق بين غرف المعتقلين العرب وبين غرف السجناء اليهود شاسع . ولقد انتقدت هذه الصحيفة اوضاع سجنائهم المدللين بالقياس لنا ، والذين يعيشون ضمن شروط اعتقالية كنا نعتبرها نحن ترفا ورفاهية .. فما بالك لو اجرت هذه الصحيفة تحقيقا حول اوضاعنا نحن السجناء العرب .

ان « حاييم ليفي » وهو اشرس شخصية هو الذي كان جنرال حرس الحدود . وكل من له حد ادنى من المعلومات عن حرس الحدود يدرك ان هذا الحرس هو الذي يلعب دورا كبيرا كوسيلة قمع داخلية للمواطنين العرب في الكيان كاسرائيليين او للفدائيين ومطاردتهم على الحدود .

هذا الجنرال انتقل واصبح مأمورا لمديرية السجون . اقول انه حتى حاييم ليفي هذا اعترف قبل يومين ان الغرفة التي تتسع لعشرة يزج فيها بعشرين ـ لاحظ انه يتشكى من اوضاع السجناء اليهود لا العرب ـ لانه لا يكترث بنا حتى لو متنا جميعا نظرا لظروف السجن الصعبة . اقول ان الجنرال كان يتشكى من اوضاع غرف السجناء اليهود ناشدا الحصول على ميزانية اكبر . لاحظ ان هذا الكلام كلامهم هم انفسهم . فتصور انهم يشكون سوء اوضاع سجنائهم هم . فلك ان تتخيل اذن الوضع الذي كنا نعيش نحن العرب فيه . اقول لك انهم لم يعترفوا بنا حتى كبشر من الدرجة الثالثة . لكن نظرتهم لنا كانت تتمثل في اننا يجب الا نبقى على قيد الحياة . كانوا دائما يقولون لنا بعربيتهم المكسرة : « فتخ وبتخكي كمان » . فبقاؤنا على قيد الحياة حرام بالنسبة لهم . ان قولهم هذا يعني ان مجرد انتمائي لـ « فتح » يجب ان يحرمني من حق الكلام . فقد تتصور ان سجناء الغرفة ثلاثة او اربعة . ولكن الحقيقة اننا مررنا بفترة ـ وبدون مبالغة ـ انني حين اكون نائما الى جانب زميلي المعتقل فليس لي من مكان سوى بلاطتين ونصف وبالتالي لا تستطيع ان تظل راقدا على ظهرك طوال الليل ، فاذا ما تقلبت على جانبك الايمن او الايسر فسوف تزعج زميلك المعتقل وتوقظه وتقلقه ، وبالتالي تضطر الى الرقاد على جانب واحد طوال الليل مانعا نفسك من التقلب . فما يسمونه هم بالغرف كان في الحقيقة جزءا من الجحيم .

الاكس : هي عبارة عن زنزانة ، ولكن الفارق بينها وبين الزنزانة ، انها تحتوي على مرحاض وماسورة مياه نسميها « الدوش » . وهذه الاكس تحتوي على فئتين من الناس . فهي تحتوي على العناصر الذين يسمونهم بالمشاغبين او المحرضين او زعماء الفصائل ، او الشخصيات القيادية في المعتقل .

والاكس طوله متر ونصف تقريبا وعرضه ثمانون سم ، لدرجة انك لا تستطيع مزاولة اي نشاط عادي فيها . ولكن المقصود منها هو عزل المناضل . فهم يسمونها الامكنة الانفرادية . حيث يعزل المناضل عن بقية رفاقه واخوته للحيلولة دون عملية التأثر والتأثير . وطبعا يفترض في الاحوال العادية ان لا ينفق المعتقل فيها اكثر من ستة شهور على الاكثر . غير انم كانون يزجون بنا فيها لسنوات وسنوات . مثلا .. انا شخصيا انفقت في الاكس ثلاث سنوات في سجن « شطة » ، واحتملنا وغالبنا اليأس فغلبناه ، علما بأن سجناءهم هم من ابناء جلدتهم ما كانوا يطيقون البقاء لايام معدودة في « الاكس » بحيث ان اغلب السجناء اليهود الجنائيين اقدموا على محاولات الانتحار . ولقد انتحر احدهم فعلا رغم انه لم يكد ينفق شهرا واحدا في « الاكس » . وحصلت محاولات عديدة للانتحار وقطع الاوردة رغم انهم كيهود لا ينفقون في مثل هذا المكان سوى عشرة ايام او شهر في الاكثر . غير انهم كانوا يعجزون عن احتمال وضع الاكس الصعب فيقدمون على الانتحار . اما نحن فكنا نحتمل البقاء في الاكس لسنوات وسنوات .

الاكس اذن هو للاشخاص الامنيين الذين يعتبرهم العدو من قادة الفصائل . ولا زال لي اربعة اخوة يعيشون الظروف نفسها . والاكس ، من جهة اخرى ، يحتوي على فئتين من الاسرائيليين . الفئة المطلوبة للسجناء انفسهم ؛ يعني شاهد الملك وشاهد النيابة واللااخلاقيين والجاسوس والعميل . وهولاء السجناء يزج بهم في الاكس من اجل حمايتهم من السجناء الآخرين . فهم سجناء يتواطأون مع ادارة السجن نفسه . ومن جهة اخرى ـ بالنسبة لليهود ايضا ـ تحتوي الاكسات على زعماء السجناء الاسرائيليين ، اي القبضايات ، وزعماء العصابات ، حتى لا يكون لهم تأثير على السجناء . وهنا تكمن المفارقة .

لقد قرأت يوما عن مناضلة زج بها في سجن النساء ، وهو سجن مدني يحتوي على المومسات . فاشتكت المناضلة للراهبة المسؤولة عن المكتبة . فما كان من الراهبة الا ان قالت لها يا بنيتي حين تريد السلطة النيل من كرامة المناضل وكبريائه تضعه الى جانب السجناء الامنيين . فتصور حين يضعوننا مع اسفل النوعيات من السجناء الامنيين . هنا يضاف الى العذاب المادي والممارسات اللااخلاقية للنيل من معنوياتك وكبريائك ، انهم يضعونك في مكان ولا اخجل من وصفه بأنه بيت دعارة وليس سجنا فقط .

شروط الاكس تختلف عن شروط الغرفة . في الغرفة تأخذ ساعتين مما يسمونه بنزهة شمس ، اما في الاكس فيكتفون بساعة واحدة . وممنوع الاتصال بزملائك . اما في الغرف فمن الممكن ان تطلب من السجان ان يجلب لك سيجارة من غرفة ثانية مثلا . اما في الاكس فلا يسمح لك بسيجارة او نقلها . ثم المعاملة نفسها تكون اشد قسوة من المعتاد على اساس انك موضوع في الانفرادي ، وانك مشاغب ومحرض وبحاجة الى دوزة تأديبية في هذه الاماكن حتى يعاد تحسين تربيتك اي تدجينك وترويضك ، والسير حسب قيمهم الاخلاقية . طبعا نحن كنا نفتخر بافتقارنا

للاخلاق التي يؤمنون بها . فأخلاقنا لا يمكن ان تنسجم مع اخلاقهم .

الزنزانة : تختلف عن « الاكس » . فهي بلا مرحاض ويمنعونك فيها حتى عن ساعة الخروج الى الهواء والشمس . والتدخين فيها ممنوع . فهي مكان قريب من حجم الاكس ، لكنه مكان مظلم واقل تهوية . وحين يزج بك فيها يجردونك من ملابس السجن ويزودونك بملابس بالية ممتسخة . فاذا اردت ان تقتضي حاجتك يخرجونك مرة واحدة صباحا للمراحيض المشتركة بين الزنازين ، وبعد الظهر مرة اخرى .

والحقيقة انه بين جميع اشكال الاعتقال استطيع ان اقول ان الزنزانة هي اقسى فهم لا يتورعون عن الضرب في كل اماكن الجسد . ان الاكسات والزنازين هي اقسى اشكال القمع .

س ـ اقدمت على محاولة لقتل حارسك .. وقبل اسابيع اقدم فدائيان على ضرب سجانيهم .. هل تتكرر هذه الظاهرة كثيرا في المعتقلات الصهيونية ؟

ج ـ فيما يتعلق بضربي للسجان : كنت في ذلك الوقت منفيا هناك بعد اضراب في « السبع » استمر احد عشر شهرا .. كان اضرابا عم كل شيء باستثناء الطعام . مثلا رفضنا استقبال اهالينا ، كما رفضنا الاستحمام ، وممارسة العمل في السجن ، والخروج الى نزهة الشمس ، واعتبروني المسؤول الاول عن هذا الاضراب . .فقاموا بنفيي الى اكسات الرملة . قضيت هناك ثمانية عشر شهرا ـ وهذه اطول مدة يبعد فيها المعتقل في مثل هذه الحالات ـ الا انه نتيجة لالحاح وضغط رفاقي واخواني من السجناء ، نقلت بعدها الى سجن عسقلان ، حيث وجدت انه بحاجة الى اعادة ترتيبات تنظيمية .

وما ان بدات اتحرك لكي اعيد ترتيب التنظيم داخل هذا السجن حتى عادوا لينقلوني الى الاكسات مرة ثانية . وهنا حاولوا استخدام كافة الوسائل للنيل من معنوياتي والنيل من كبريائي وكانوا مصممين على تحطيمي نهائيا . فهنالك تشكلت لدي القناعة التالية : اما ان تجبن وتضعف وتنهار وبالتالي تستسلم ، واما ان تكون المبادرة بيدك فتبدا انت بالهجوم ، على اساس ان خير وسيلة ، للدفاع هي الهجوم . كنت متيقنا من انني لو تركتهم فسوف يستمرون في خطهم الذي يرمي الى تحطيمي معنويا واستسلامي داخليا . ولكن اذا بادرت انا بالهجوم فستكون المبادرة في يدي لا في ايديهم . فعزمت على اخذ المبادرة حين التقى الظرف الموضوعي والظرف الذاتي من حيث ضغط الادارة علي ، وممارساتهم اللااخلاقية معي واردة ، لدرجة انهم زجوا معي في زنزانتي بشخص مصاب بشذوذ جنسي . فهددته بالقتل وحين سألني عن اسمي واجبته بأنني فلان الفلاني ما كان منه الا ان هرع الى باب الاكس واخذ يضرب بقبضتيه على الباب ويصرخ : « انني افضل الذبح على ان ابقى مع هذا الانسان في زنزانة واحدة .. انه قاتل » هذا مثال بسيط على محاولاتهم النيل من معنوياتنا .

وكان هنالك عريف متميز بالقسوة الشديدة وهو سجان يهودي من العراق . هذا العريف كان معروفا عنه من قبل الادارة والسجناء انه سيء الخلق . وراح يضيق علي الخناق بشكل متميز ، فيمنعني من الاستحمام او من الخروج الى المرحاض . فعزمت على قتله ، وكانت المشكلة هي كيفية الحصول على اداة لقتله . فلو طلبت من اخوتي في الزنازين الاخرى سكينا لادركوا ما اخططه ولتطوعوا ليقوموا بالمهمة عني كما حصل فعلا بعد فشل محاولتي . فلجأت الى ملعقة فأخذت احولها الى حربة ورحت اشحذها واسنها في المرحاض بحكها بالاسمنت ، وكنت افتح دورة المياه حتى لا يسمع السجان صوت سن الملعقة ، حتى باتت صالحة كحربة حادة وجعلت لها مقبضا . وكان اليوم يوم جمعة ، وكان هذا العريف قد منعني من الاستحمام يوم الخميس وهو اليوم المحدد لاستحمامي . فطلبت منه صباح يوم الجمعة ان استحم . رفض في البداية ، ولكن بعد الحاح مني اذعن ووافق على ان لا اطيل المكوث في الحمام . فخرجت الى الحمام وسكيني معي وحملت ملابس جديدة ليستقبل الاهل جثتي بها . لاني كنت اتوقع ان يقتلوني بعد ان اقتله . بعد ان غادرت الحمام كان العريف واقفا يتحدث مع سجين يهودي . قال لي : « هيا اذهب الى زنزانتك » فما كان مني الا ان هجمت عليه واخذت اطعنه في عنقه . ضربته حوالى سبع ضربات متتالية ، وانسكبت الدماء غزيرة من انحاء عنقه . اخذ يصرخ متوسلا « دخيلك يا ابو علي .. في عرضك .. انا ورائي اولاد » . وهذا يثبت المقولة التي تقول ان الفاشستي اذا كان في موقف او موقع قوي يمسي شرسا ، اما اذا كان في موقع الضعيف فانه ينقلب الى جبان قابل لان يقبل حذاءك في سبيل انقاذ نفسه . فقبل ثوان كان هذا الرجل جبارا

وطاغية وظالما وبعد ضربه اخذ يستجدي ويستعطف . هذا الاستجداء الذي لم نعرفه نحن السجناء . حاول الهرب الا انني لحقت به واوقعته ارضا وضربته بالسكين عدة مرات حتى انكسرت السكينة في احدى الطعنات التي اصابته في صدره فوق القلب مباشرة . فهرعت الى (مكنسة) قريبة وواصلت ضربي له حتى خيل الي انه مات . وكان بامكاني ان اجهز عليه تماما وذلك لانه كان مرميا كجثة في اكس « ١٥ » . ولكنني رفضت ان افعل ذلك خوفا من استغلال الدعاية الصهيونية واتهام المناضل الفلسطيني بانه فاشستي وسادي يمثل بالجثث . وعلى العموم كنت موقنا من انه قد فارق الحياة . ولكن لحسن حظه نقل فورا الى المستشفى وعولج ووضع له بلاتين في كتفه .. الا انه ظل مشوها حتى الان . في هذه الاثناء كان حتى السجناء المدنيون الجنائيون اليهود يهتفون : « استمر يا ابو علي ، اقتله يا ابو علي ، هذا عدونا المشترك » . فقد كان السجناء اليهود انفسهم يبغضونه اشد البغض . اذ انه كان قد ضربهم جميعا ضربا مبرحا قبل محاولة اقدامي على قتله بيوم واحد .

وكان وقتذاك المعتقل الياباني « كوزوموتو » في الاكس الواقع الى يسار اكسي . وكان في الاكس الواقع الى يمين اكسي سجين يهودي عريق في الاجرام فأشار علي بأن ادخل اكسي فورا ونصحني باغلاق بابه لاتجنب هيجان رفاق العريف من السجانين . وفعلا لو وجدوني في الخارج لقتلوني فورا . وبالرغم من ذلك هجم علي اكثر من عشرين سجانا على راسهم ثلاثة ضباط مسلحون بهراواتهم ، واخذوا بضربي ، وكلما كان يغمى علي يسكبون علي الماء حتى يضربونني وانا يقظ لأحس بالألم . وكانت النتيجة ان انشرح راسي ، وانفتحت الجمجمة من الاعلى ، وكسرت يدي . وامضيت خمسة واربعين يوما وانا غير قادر على الحركة نهائيا . احضروا لي طبيبا فقال لضابط الامن انه من الواجب نقلي على الفور الى مستشفى لان حالتي خطيرة . فقال له الضابط ان هذا المعتقل خطير ولا نريد ان نعالجه .

ثم جاء « الخفيش » وهو ممرض السجن وقال « دعوه .. سوف يموت من النزيف وحده » . بقيت ٢٤ ساعة انزف .. دون علاج . في اليوم التالي جاؤوا ونقلوني الى مستشفى صرفند مقيدا با بالاصفاد ، حيث قاموا بالاسعافات الاولية ، ثم اعادوني الى الزنازين في هذا الوضع . وحين انتشر الخبر في سجن ابناء القدس المسمى بـ « الاغام هنا » وسجن شباب فلسطين المحتلة المسمى بـ « كلالي » . اجتمع المعتقلون في السجنين وجهزوا سكاكينهم وحذروا ضباط السجون بأن اي حادث يقع لي سيتحمل هولاء الضباط مسؤوليته ، وهددوهم بالانتقام . فأعلنت حالة الطوارىء في المعتقلات فاعترف المدير الجديد للسجن بأن الاجراءات التي اتخذت ضد « ابو علي » قاسية وغير منطقية ، « ولكن أؤكد لكم انه على قيد الحياة » . وسمح لاثنين من المعتقلين يمثلون كل قسم بزيارتي . وفعلا تحت تهديد الشباب وضغطهم سمح لاثنين من المعتقلين بأن يظلا الى جانبي . وتحت ضغط الراي العام وتحرك المحامية « فيليتسيا لانغر » وضغط المعتقلين نقلوني الى مستشفى السجن بعد اسبوع . وايضا في المستشفى عوملت معاملة قاسية . منعوني من الاختلاط واغلقوا بابي والنافذة . وبعد ٤٥ يوما تمكنت من الحراك . ولكنني لا زلت بحاجة الى علاج . ثم نقلوني الى سجن عسقلان وكانت نقطة البدء في العمل التنظيمي الجدي الذي توج باضراب الـ ٨٥ يوما الشهير .

س ـ كم هو عدد المعتقلين العرب الموجودين في سجون العدو حسب تقديرك ؟

ج ـ العدد الاجمالي يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٥٠٠ . طبعا يعلو في ايام المظاهرات والاضرابات فيصل الى ١٥٠٠٠ احيانا . لكن العدد الثابت عموما يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٥٠٠ .

س ـ ذكرت انكم قمتم بالاضراب عن الطعام لمدة ٨٥ يوما . فهل لك ان تعطينا صورة عن هذا الاضراب ؟ .

ج ـ في تصوري اننا في هذه العجالة لا نستطيع ان نوفي الموضوع حقه . لكن استطيع تحديد بعض النقاط الرئيسية التي ربما تلقي بعض الضوء على هذه المسيرة النضالية التي استمرت ٨٥ يوما من الجوع والحرمان ، ناهيك عن الوسائل الاخرى من الاضطهاد التي مارسها العدو ضدنا حتى في هذه الفترة ، والتي كان يعاني فيها المناضل الفلسطيني من سكرات الموت . هنالك مفهوم شائع يقول بأن الانسان يمر احيانا عبر مرحلة تتساوى فيها الحياة مع الموت . والحقيقة ان هذا المفهوم كان خلفية انطلاقتنا في الاقدام على الموت لاستعجاله ، او لتحقيق هدف وحيد ومحدد وهو تخفيف حدة ازمة الاعتقال . وحين اقول الحياة والموت ، فاني لا اعني اننا نقاتل من اجل الموت

ولكننا نقاتل من اجل النصر. غير اننا على استعداد نفسي وذهني في الوقت نفسه لاستقبال الموت دون تردد ، لان ظروفنا القاسية في المعتقل كانت تعني موتنا موتا بطيئا . فاذا كان لا بد من مواجهة هذا المصير فلنواجهه بشجاعة وبايمان ورجولة ؛ لان العدو وضعنا في ظروف يريد من خلالها ان يقتلنا يوميا وبصورة بطيئة . من هنا كان لا بد من الوقوف في وجه العدو ، والحيلولة دون وصوله الى هدفه .

ازمة الاعتقال لا يمكن ان تحل الا من خلال الحصول على الحرية بمفهومها النسبي ، وهو الخروج من اسوار الاعتقال ومن وراء القضبان . نحن لم نضرب من اجل تحقيق هذا المطلب ، واننا لم نطلب منهم الافراج عنا في يوم من الايام ، ولم نقدم لهم التماسا لتخفيف احكامنا بالرغم من انهم كانوا يلهثون ويغرون المعتقلين من اجل تقديم مثل هذه الالتماسات . ولكن وسائلهم هذه كانت تقابل بالرفض القاطع المبني على الايمان العميق العلمي بالثورة على انها الوسيلة الوحيدة لتحريرنا وللقضاء على ازمة الاعتقال . لكن مطلبنا كان ينحصر في تحقيق ظروف وشروط حياتية افضل لنا داخل المعتقلات . ومن اجل توضيح ما اعني بالشروط الحياتية ، فانني سألجأ الى تبيان الفارق الحدي بين الشروط الحياتية للمناضل الفلسطيني القابع في سجون الاحتلال ، وبين السجين الجنائي المدني الاسرائيلي المرتكب ممارسات لاحضارية . لقد كانت هنالك تفرقة عنصرية واضحة بين الانسان العربي وبين اليهودي . او بين من يحمل جواز سفر الكيان الصهيوني وبين الفلسطيني الذي يحمل البندقية كجواز سفر من اجل التحرير . ولكن قبل ان نخوض في طرح تفاصيل هذه الفروقات اود ان اقول ان هذا المطلب لم يكن ليتحقق الا بتحضير وتجهيز القاعدة المادية لتحقيق هذا الهدف . والقاعدة المادية هنا تعني وحدة الاداة التنظيمية الاعتقالية بين عناصر مختلف الفصائل . فبدأنا عملية شاقة للاعداد لهذا الاضراب ، ساهمت فيها كافة الرموز الاعتقالية وتعاونت معي بشكل شخصي . كما ساهم معنا كافة شبيبة المعتقل . ومن هنا كان لدينا اداة تنظيمية متينة . اتفقنا كلجنة اعتقالية وانتخبت من قبل القاعدة واللجنة لأكون انا الممثل او الناطق باسم المعتقل في هذه المسيرة ، بالاضافة الى اربعة من اخواني شاركوني مهمة ادارة المسيرة النضالية . فوضعنا برنامجا اعتقاليا حددنا فيه الحد الاعلى من الطلبات ـ وكان برنامجا سريا ـ وحددنا الحد الادنى من الطلبات وعممناه على كافة شبيبة معتقل « عسقلان » على مختلف اتجاهاتهم التنظيمية ؛ لان المسيرة ، كانت ـ كما قلت لك ـ هي مسيرة اعتقالية وليست مسيرة تنظيم او آخر .

وقد تضامن معنا كافة السجون والمعتقلات ، سواء الموجودة منها داخل الخط الاخضر ـ كما يقولون ـ او تلك التي تقع خارج الخط الاخضر الذي يسمونه المناطق المدارة . لكن تضامنهم كان رمزيا . فبعضهم اضرب عشرة ايام والبعض الاخر اضرب اسبوعا كل حسب امكاناته الذاتية . اما نحن في عسقلان فكتبنا عريضة ، قدمها احد المعتقلين الذين فقدوا بصرهم ؛ حيث اقتلع الجلادون الصهاينة عينيه ، وهو شاب اسمه محمود دنهش قام بعملية فدائية جريئة في ضواحي الخليل وأصيب في احدى عينيه ، فما كان منهم الا ان قضوا على عينيه الاثنتين . فاستغربوا انه حتى هذا الشاب الذي يعاني مختلف الامراض يشارك في هذا الاضراب ، بل ويقدم العريضة ، رغم ان حالته الصحية لا تسمح له بالاضراب . والحقيقة اننا اخترناه لتقديم العريضة كدلالة لدى اوساط الشبيبة بأننا جميعا متساوون في المظالم التي تمارس علينا . فليس هنالك فارق بين مريض وبين معتقل يموت موتا بطيئا ، وآخر مكتمل الصحة نسبيا . واريد هنا ان اعطيك فكرة عن مطالبنا .

لقد كانت هذه المطالب محددة بمطلب اساسي هو المساواة بالسجين اليهودي العادي في شروط حياته ، بالاضافة الى الاهتمام بمعالجة المرضى . وكي اعطي فكرة للقارىء عن حياتنا في السجن اقول كمثال اننا نحن كسجناء سياسيين كنا نستقبل الاهل كل ٣٥ يوما مرة ، بينما كان السجين اليهودي الجنائي يستقبل اهله كل اسبوعين مرة . كنا نحن ننام في الغرفة الواحدة وعددنا لا يقل عن ٢٨ معتقلا ، بينما كان عدد السجناء اليهود لا يتجاوز ٨ سجناء في الغرفة الواحدة . كنا ننام على الارض ، وكانوا هم ينامون على اسرة . لهم الشراشف والوسائد والاغطية بينما لم يكن لنا الا « البطاطين » وهي من نوع المماسح التي تستخدم في البيوت من اجل التنظيف ، ولكننا نسميها مجازا « البطاطين » . فارق آخر .. يكمن في استقبال الشمس . هم ـ اي السجناء اليهود الجنائيون ـ يفتحون عليهم منذ الساعة ٦ صباحا ولا يقفلون الا في الساعة ٨ $\frac{1}{2}$ مساء . بينما نحن لا نخرج

سوى ساعتين في اليوم هذا في السجون . اما في الانفرادي فلا نخرج الا ساعة واحدة . هم لديهم تلفزيون ومذياع وسينما ، ونحن نفتقر الى هذا كله . هم يتزودون بكافة الجرائد العبرية ، بينما نحن لا نزود الا بصحيفة « الانباء » التي يشرف عليها مستشار الشؤون العربية لمكتب رئيس الوزراء الصهيوني ، ولك ان تتصور المعلومات التي تحتويهاهذه الصحيفة . كانت هذه الصحيفة تهدف الى بلبلة ذهن القارىء المعتقل . فاذا اشتبك عنصران من فصيلين مختلفين في الخارج تأتي الصحيفة بعنوان بارز مبالغة في تصوير الحادث ، فتصوره وكأنه حرب دامية بين الفصيلين الفدائيين .. وهذا غيض من فيض .

وكانوا يفرقون حتى في الملابس الداخلية . نحن لنا في الصيف والشتاء « فانلة » زرقاء و « سروال » ازرق : اثنان في الصيف واثنان في الشتاء .

اما السجين اليهودي فكان يتمتع ويزود بالملابس الداخلية البيضاء بشكل متواصل . ايضا حتى في المعاملة . لقد عشت في السجون الاسرائيلية ، اي السجون التي تحتوي على سجناء يهود واحتككت بهولاء الناس. وكان لنا صداقات ومعارف من بينهم . السجين اليهودي كان يستخدم الفاظا بذيئة مع السجان بينما كنا نحن نمتنع عن ذلك باعتراف العدو نفسه لا بسبب احترامه ولكن لاننا كنا نجسد الاخلاق والمفاهيم الثورية التي نومن بها والتي تحرم علينا استخدام مثل هذه الالفاظ . فاذا تلفظ بها احد اخواننا كنا نشكل له لجنة تحقيق من انفسنا كسجناء . ولقد اعترف العدو نفسه اكثر من مرة بهذه الحقيقة .

باختصار : الفوارق بيننا وبينهم كانت هائلة ، رغم اننا معتقلون سياسيون مناضلون وهم سجناء جنائيون مجرمون . الطعام مثلا .. في سجون الاسرائيليين كان يقدم ١٢ صنفا من اصناف الطعام للافطار بينما يكتفون بتزويدنا بـ ٤ اصناف . فاذا دققت بما يقدمونه وجدت ان التفرقة موجودة حتى على مستوى صنف الطعام نفسه . فحبة البندورة مثلا مصنفه الى (ا) و (ب) و (ج) كانوا يحصلون على (أ) وكنا نحصل على (ج) ..وفي الحقيقة انك تستطيع ان تصف حبة البندورة هذه بأي شيء الا بانها حبة بندورة سواء من ناحية الشكل او الحجم .

هذا باختصار وبايجاز . كانت حياتنا قاسية جدا ولا نحسد عليها . وكان الهدف هو خلق المضايقات النفسية باستخدام هذه الشروط الحياتية السيئة . يعني اننا كنا نأكل في الغرفة ونشرب فيها ونستخدم المرحاض فيها ، لدرجة انه اذا كان احدنا مصابا بامساك او اسهال او غازات فسوف «يقتل » ويزعج ويخنق بقية السجناء الـ ٢٨ من الغازات السامة . فنحن نفضل ان يضربونا بأن يقذفونا بغازاتهم السامة على مثل هذه الغازات . النواحي العلاجية مثلا.. سوف اضرب للقارىء مثلا على استهتار العدو بحالة السجناء الصحية ، لدرجة انه قد يعتبره مبالغة او نكتة . ولكنها واقعة حدثت فعلا ؛ اذ ان احد الشباب المعتقلين قال للممرض مرة : « ان ضميري يوجعني » . فناوله الممرض قرصا من الاسبرين بطريقة آلية . انا كنت مصابا بالقرحة مثلا . كانوا يناولونني اقراص الاسبرين حتى اضطررت لحفظ أسماء الادوية التي تعالج القرحة حقيقة . مثل اخر : حين كنت نزيلا في سجن « شطة » اصبت بفقر دم نتيجة الاوضاع الصحية السيئة للسجن . رفضوا ان ينقلوني الى المستشفى . وجاء ممرض السجن ليجري فحصا للدم . ضربني الابرة في الوريد وكأنه يضربني بسكينة . وبالرغم من ذلك لم يأخذ الدم . غير انه قال لي : « لا يوجد اليوم لديك دم » .. هذه الواقعة يعرفها كل سجناء وسجاني « شطة » .. فسألته « وكيف يمكن للانسان ان يعيش يوما بدون دم ؟ » .. وهذا غيض من فيض .

كل هذه الامثلة كانت تشكل خلفية الاضراب . الاضراب استمر لمدة ٨٥ يوما . والحقيقة انه كان هنالك فاصلا بينها .. اذ ان العدو وعدنا بعد مرور ٤٥ يوما على الاضراب بأنه سينفذ مطالبنا . ولكنهم بدلا من تزويدنا بما طلبنا، اعطونا فراشي للشعر ! نحن الذين كنا نطالب بزيادة مصاريفنا ؛ اذ ان السجين العربي يأخذ ١٨٠ ليرة اسرائيلية ، بينما يأخذ السجين اليهودي ٥٠٠ ليرة اسرائيلية في الشهر مضافا اليها ٥٠٠ ليرة عمل . وخلال التضخم فان الـ ١٨٠ ليرة لا تكفي لان تحتسي بها كوبا من الشاي او تشتري علبة سجائر في اليوم . وكان رد شبابنا على فراشي الشعر انهم حلقوا شعورهم بالشفرات على اساس اننا لسنا بحاجة لشعر اصلا . بعد ذلك واصلنا الاضراب الذي استمر ٤٠ يوما ، وكان المجموع ٨٥ يوما . واخيرا كانت نتيجة الاضراب انهم زودونا بعد ١٢ سنة من الاعتقال والنوم على الارض بفرشات لننام عليها . هذا كل ما حققوه لنا . لدرجة انني سألت الجنرال

مدير السجون العامة « حاييم ليفي » ، وكان مسؤول حرس الحدود ، وهو معروف بالغباء والشراسة : « لقد منح الله والطبيعة الهواء والشمس للناس مجانا . ولكن نحن نعرف اننا ما دمنا مسجونين في كيانكم فالهواء والشمس ايضا مسجونين . ولكن نحن على استعداد لشرائها منكم شراء . فبكم تبيعون كيلو الهواء وكيلو الشمس ؟ الا يكفيكم عشرين كيلو دم مقابل كيلو من الهواء ؟ الا تخجل من التفرقة العنصرية بين السجناء ؟ » .

فأجاب : « اولئك يظلون ابناءنا . اما انتم فلا يمكن الا ان تكونوا اعداءنا وهذه حقيقة يجب ان تدركوها » .

وباختصار : النتائج التي حققها الاضراب هي حصول كل معتقل على فراش . هذه صورة مختصرة جدا عن هذا الاضراب الذي استمر ٨٥ يوما .. والذي نعتبره مسيرة نضالية .

س - كيف استطعتم ان تستمروا على قيد الحياة في اضراب مديد كهذا ؟ .

ج - يفترض حسب قانون السجن ان يعطونا بعد ٤ ايام ما يسمى بالعبراني « زندا » وهي عبارة عن « نربيش » يوضع من خلال فتحة الانف او عن طريق الفم . يعطوننا كأس حليب كل ٢٤ ساعة ويفترض ان تحتوي على فيتامينات وبيض ومرغرينا . هذا ما يفعلونه حين يضرب السجناء اليهود عن الطعام . اما بالنسبة لنا فلم يصلنا احد الا في اليوم العاشر . واخذوا يعطوننا بالقوة كوب حليب كل ٢٤ ساعة عبر « النربيش » الداخل في فتحة الانف . وقد ترتب على ذلك نتائج مرضية ؛ اذ ان الحليب كان ينزل احيانا على الرئتين . انا مثلا لا زلت حتى الان اعاني من التهاب حاد في الانف والزور والحنجرة . وكانوا يدخلون هذا « النربيش » في فتحة الانف ويخرجونه اكثر من مرة حتى ينزف الدم بغزارة .. وكأنهم ينظفون المراحيض .. وكأنما ينشدون الانتقام منا لا ابقاءنا على قيد الحياة ومحاربة اضرابنا . لكننا كنا نحتمل كل ذلك . ولقد حاولوا القضاء على الاضراب بتوزيعنا على معتقلات مختلفة . ولقد نقولني الى معسكر جيش . فعانيت الكثير هنالك على المستوى المادي والنفسي . الا اننا واصلنا صمودنا واضرابنا . حتى اننا اثرنا دهشة العدو . وقد عبر احد ضباطهم عن ذلك بقول : « انا لا اقدر ان اصوم في يوم الغفران . ولا استطيع ان اتخلى عن وجبة واحدة والا احسست بأوجاع في الرأس والمعدة .. فمن اين تستمدون صبركم على الجوع ؟ » . فقلنا له لو كنت انت في مكاننا لادركت معنى صلابتنا وفهمت سر صمودنا ..

اعداد : مؤنس الرزاز

احتمال إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل

باتت مسألة تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية للكنيست العاشر ـ التي من المفروض اجراؤها ، وفق القانون الاسرائيلي ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ـ من اكثر المسائل التي تشغل الاسرائيليين الان . فمشاكل اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية التي اشتدت منذ تولي الليكود الحكم ، قبل ثلاث سنوات ، اضافة الى مشاكلها السياسية ، خصوصاً في المناطق المحتلة ، والطريق المسدود الذي آلت اليه مفاوضات الحكم الذاتي بسبب التصلب الاسرائيلي ، كل ذلك اثبت للاسرائيليين عجز حكومة الليكود على ادارة شؤون اسرائيل على كافة الصعد ، وبالتالي فان رحيلها المبكر اصبح مطلباً شبه عام لديهم .

كانت المعارضة الاسرائيلية ، المتمثلة اساساً في كتلة المعراخ ، السباقة الى عرض فكرة تقديم موعد الانتخابات للكنسيت العاشر ، واجرائها خلال هذه السنة . وقد شجع المعارضة ، في اقتراحها هذا ، نتائج استقصاءات الرأي العام العديدة التي اجرتها معاهد البحوث المتخصصة في اسرائيل خلال الاشهر الاخيرة ، والتي رجحت جميعها ، تقريباً ، تفوق المعراخ على الليكود في الانتخابات المقبلة . ونذكر على سبيل المثال أحد أهم هذه الاستقصاءات وقد اجرته الدكتورة مينا تسيمح ، مديرة معهد البحوث في مؤسسة « داحف » ، حيث اشارت نتائجه الى امكانية فوز المعراخ على الليكود بأغلبية كبيرة . فقد ورد في نتائج هذا الاستقصاء انه « لو اجريت الانتخابات للكنيست في اوائل آذار (مارس) الماضي ، لكسب المعراخ ٥٠,٣٪ من الاصوات ، اي ٦٢ مقعداً في الكنيست (في الانتخابات الاخيرة حصل المعراخ على ٢٤,٦٪ ؛ اي على ٣٢ مقعداً) ، ولكسب الليكود ٢٠,٦٪ من الاصوات ، اي ٢٦ مقعداً (في الكنيست الحالي حصل على ٣٥,٣٪ من الاصوات و٤٥ مقعداً) . كذلك فان الحزب الديني القومي (المفدال) كان يمكن ان يكسب ٨٪ فقط من الاصوات ، اي ١٠ مقاعد (حالياً ٩,٢٪ من الاصوات و١٢ مقعداً) ، واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل ـ ٤,٩٪ من الاصوات : اي ٦ مقاعد (حالياً ٤,٦٪ و٥ مقاعد) ، وحركة البعث اليهودية (هتحياه) ـ ١,٣٪ من الاصوات : اي مقعدين ، وحركة المبادرة والتغيير ـ ١,٤٪ : اي مقعدين ايضاً » (« **دافار** » . ١٩٨٠/٣/١٧) .

وسبق هذا الاستقصاء استقصاء آخر اجراه المعهد نفسه في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي ، سجّل ايضاً احتمال تراجع الليكود امام المعراخ في الانتخابات المقبلة .

على اية حال ، ليست نتائج استقصاءات الرأي العام هي الامر الوحيد الذي يشجع المعارضة على المطالبة بتقديم موعد الانتخابات ، بل ان عجز الحكومة عن القيام بمهامها بصورة افضل ، ورفضها اعادة تقييم سياستها الداخلية والخارجية ، هما الدافع الاكبر لدى المعارضة للمطالبة بتقديم موعد الانتخابات .

ولم تعد هذه المطالبة تقتصر على المعارضة فقط ، وانما اتسعت لتشمل فئات قوية داخل الائتلاف الحكومي

ايضاً . فقد اجرى زعماء الحزب الديني القومي ، وهم شركاء في الحكومة ، اتصالات مع زعماء المعراخ لبحث مسألة تقديم موعد الانتخابات . واعلن زعيم حزب العمل ، اثر اللقاءات التي تمت بين الحزبين ، ان زعماء المفدال اخبروه « ان مصلحة اسرائيل وضعف الحكومة يفرضان تقديم موعد الانتخابات » (« **معاريف** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . ويبدو ان المتدينين باتوا مقتنعين باحتمال فشل الليكود في الانتخابات المقبلة ، وبدأوا ينشطون لضمان مقاعدهم في الحكومة في المستقبل ، خصوصاً انهم كانوا شركاء ايضاً في حكومات المعراخ السابقة . وما يخشونه الآن هو احتمال حصول المعراخ على اغلبية برلمانية في الانتخابات المقبلة تمكنه من تشكيل حكومة مستقلة من دونهم ، او بمشاركة بعض الفئات الحزبية المقربة منه ، الامر الذي سيدفع بهم الى المعارضة لاول مرة منذ قيام اسرائيل ، وربما يفقدهم المكاسب التي حققوها بفضل الاتفاقات الائتلافية التي كانوا يعقدونها في الماضي مع الاحزاب الحاكمة ، والتي كانت تتضمن دائماً تنازلات كبيرة لصالحهم خصوصاً في مجالي التعليم والاحوال الشخصية . ويبدو ان هذا الاحتمال وارد في ذهن زعماء المعراخ : اذ نرى بيرس يعلن ان « حزبه لم يعقد اي اتفاق بشأن توزيع الحقائب في الحكومة المقبلة . وسنبذل [والكلام للمعراخ] كل ما في وسعنا للاحتفاظ بحقيبة وزارة التعليم [التي احتفظ بها المفدال في الماضي] التي تعتبر اهم من حقيبة وزارة الخارجية . كذلك سيصر الحزب على ان تقوم الفتيات المعفيات من الخدمة في الجيش ، بأداء مهمة وطنية اخرى ، وان يعاد البند الاجتماعي الى قانون الاجهاض » (**المصدر نفسه**) .

تحرك وزير الدفاع وايزمن

لم يكن زعماء المفدال هم الوحيدون داخل الائتلاف الذين اعلنوا موافقتهم على تقديم موعد الانتخابات : حيث جاءت تصريحات وزير الدفاع وايزمن ، الذي يعتبر احد الاعضاء البارزين في حركة حيروت ، نوعاً من الدعم من داخل الحكومة لدعاة الانتخابات المبكرة . فقد دعا وايزمن عبر شاشة التلفزيون الاسرائيلي ، الى اجراء انتخابات مسبقة ، مشيراً الى استعداده للدخول في مواجهة مع زعامة بيغن في الحكومة وفي الليكود على السواء ، او الانسحاب من الليكود وترؤس مجموعة سياسية اخرى في الانتخابات . وذكر وايزمن انه لا يرى ان بامكان الحكومة اصلاح نفسها ، وانه يؤيد بالتأكيد تقديم موعد الانتخابات « خصوصاً ان اموراً كثيرة خضنا [اي الليكود] الانتخابات بموجبها لم يعد لها وجود الآن . فمن جهة هنالك الكثير من الامور الايجابية في اسرائيل ، ومن جهة اخرى الكثير من اليأس وعدم الرضى . ومن الافضل توضيح الامور في الانتخابات ، حيث تمنح الفرصة للجميع ـ بما في ذلك الليكود ـ لاعادة تنظيم الصفوف . ويحتمل جداً انه بدلاً من البحث عن عملية اصلاح هنا واخرى هنالك ، علينا ان نذهب الآن الى الشعب » . وتساءل وايزمن عن الاسلوب الذي تتم بموجبه اليوم معالجة القضايا الداخلية والاقتصادية ، والقضايا التي تهم السكن . واستدرك قائلاً انه بسبب هذا الاسلوب فقط ، يؤيد الانتخابات المبكرة .

ويبدو ان وايزمن ليس مستاء فقط من معالجة القضايا الداخلية ، وانما ايضاً من الاسلوب الذي تتبعه الحكومة الاسرائيلية في مفاوضات الحكم الذاتي . فهو الذي كان له الدور الكبير في المفاوضات مع مصر والولايات المتحدة ، سواء فيما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد او بأتفاق السلام مع مصر ، يرى ان الجمود في المفاوضات الحالية حول الحكم الذاتي ، من شأنه ان يشكل خطراً على تطور العلاقات مع مصر . لذلك فهو يؤيد تحريك المفاوضات بواسطة تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة اولاً ، الامر الذي يرفضه بيغن واغلبية اعضاء الحكومة (« **دافار** » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

لقد اثار تصريح وايزمن هذا ارتباكاً وغضباً بين اعضاء كتلته ، وتوقع بعضهم ان يقدم استقالته من الحكومة . حتى ان نائبه مردخاي تسيبوري تحفظ ازاء هذه التصريحات معارضاً فكرة الانتخابات المبكرة .

كذلك ساد الارتباك صفوف حزب الاحرار ـ شريك حيروت في الليكود ـ رغم انه ينبغي افتراض ان بعض زعماء هذا الحزب يمكنهم الاتفاق مع وايزمن في بعض ما اعلنه . وقد اعلنت احدى الشخصيات الكبيرة في الحزب « ان اقوال وايزمن خطرة ، خصوصاً ما فيها من شرعية يضفيها على استقصاءات الرأي العام التي تتنبأ بالفوز الكبير للمعراخ » (**المصدر نفسه**) .

اما بالنسبة لرد فعل رئيس الحكومة بيغن ، فيبدو انه عمل منذ البداية على احتواء انعكاسات تصريح وايزمن ، بعدم التعليق عليه ، ومنع اثارته للنقاش داخل الحكومة ، رغم ردود الفعل العنيفة عليه التي ظهرت في الليكود ، خصوصاً من جانب اعضاء حيروت . وعلى الرغم من ان تصريحات وايزمن جاءت بالتزامن مع قيام بيغن باجراء مفاوضات سياسية مع الرئيس كارتر في واشنطن ، الامر الذي فسره البعض بأنه محاولة من جانبه ، بالاتفاق مع الادارة الاميركية ، للضغط على رئيس الحكومة ، فان بيغن رفض التعليق عليها اثناء وجوده في واشنطن وحتى بعد عودته الى اسرائيل ، بهدف احتوائها كما ذكرنا ، خصوصاً ان تطورها ليس في مصلحته في اي حال من الاحوال . ويبدو انه نجح في ذلك ؛ فبعد مرور اكثر من شهر على تصريحات وايزمن لم تحدث اية انعكاسات بسببها داخل الائتلاف الحكومي . وربما اثرت نتائج زيارة بيغن الى واشنطن ، وتكثيف مفاوضات الحكم الذاتي ، ومن ثم الوضع المتدهور في المناطق المحتلة ، على احتواء هذه القضية في وقت مبكر ، ولو مؤقتاً .

يبقى السؤال : الى ماذا يهدف وايزمن من وراء طرحه هذا ، وهل هو جاد فعلاً في ترك الليكود ، ام ان تصريحاته هذه ليست سوى مسألة عابرة ؟وللاجابة على هذا السؤال ، نعود الى ما اعلنته وسائط الاعلام الاسرائيلية عن الاجتماعات التي عقدت بينه وبين زعماء حزب الاحرار ، خلال الاسابيع الاخيرة التي سبقت تصريحه هذا ، حيث بحثت امكانية انشاء حزب وسط ليبرالي برئاسة وايزمن نفسه ، « وقد جرت المحادثات بهذا الشأن بسرية ودون اعلان يذكر ، بسبب الانتخابات الداخلية في حزب الاحرار ، وخوف بعض وزرائه من استغلال اية تصريحات علنية بهذا الشأن ضدهم في الصراع الداخلي الدائر في حزبهم . وقد اوضح مقربون من وزير الدفاع ، ان تصريحاته بشأن استعداده للمشاركة في حكومة بيرس ، كان القصد منها الاشتراك في حكومة تقوم على اساس أئتلافي بين الليكود او اجزاء منه [والمقصود الاحرار] وبين المعـراخ » (« **هآرتس** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

والسؤال هو : هل يقوم فعلاً حزب كهذا ، الامر الذي يعني انشقاقاً في الليكود في الانتخابات المقبلة ؟ يبدو ان هذا الاحتمال وارد ، « فكما كان الحال قبل اربع سنوات ، اليوم ايضاً يتركز الغليان السياسي فيما يدعى « وسط الخريطة السياسية » . ففي ذلك الحين ايضاً ظهر يادين في شهر ايار ١٩٧٦ ، اي قبل الانتخابات التي كان مقرراً ان تجري في تشرين الثاني ١٩٧٧ ، بسنة ونصف السنة تقريباً . وعلى الرغم من خيبة الامل في يادين وكتلته داش ، فان اوساط الاحزاب الكبيرة لا تستثني اليوم ايضاً امكانية ظهور حزب وسط جديد ... [ولكن] بفارق واحد : داش كحزب وسط هدد حزب العمل في الماضي ، بينما سيهدد ظهور حزب جديد حتماً كتلة الليكود الآن » (امنون برزيلاي ، « **هآرتس** » ، ١٨/٤/١٩٨٠).

ان احتمال تشكيل حزب وسط جديد قائم فعلاً ، خصوصاً ان السنين الاخيرة في اسرائيل تميزت بنوع من اللاّمؤسسية . « فأحزاب من الهواة ، حاولت بناء نفسها على رمال متحركة : الا انها سرعان ما تفككت » (مردخاي غور ، « **دافار** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وليس ظهور كتلة يادين (داش) في الانتخابات الاخيرة ، وانقسامها على نفسها بعد دخولها الائتلاف الحكومي ، سوى برهان على ذلك . على أية حال ، فأن هذا الموضوع غير مضمون تماماً ، خصوصاً ان وايزمن كان يراهن كثيراً على نتائج مؤتمر حزب الاحرار ، واحتمال تعزيز مكانة ارليخ داخل الحزب .

ويبدو ان نتائج المؤتمر لم تكن مرضية تماماً بالنسبة له ، خصوصاً ان انتخاب الوزير اسحاق موداعي رئيساً لمجلس رئاسة الحزب ، من شأنه ان يقوي الاتجاه المتطرف داخله . اما ارليخ ، فقد انتخب رئيساً للحزب ، مع حصر مهمته في تمثيل الحزب ازاء الخارج . والجدير بالذكر ان الحزب دعا في قراراته الى تطبيق القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية في هضبة الجولان ، كما دعا الى حرب ابادة ضد المنظمات الفدائية في كل زمان ومكان . وقرر كذلك ان « لليهود حق الاستيطان في كل اجزاء اراض ـ اسرائيل » (« ر.إ.إ. » ، العدد ٢٠٥١ ، ٨ و٩/٥/١٩٨٠ ، ص ١٤).

موقف المعارضة

رحبت المعارضة ، طبعاً ، بتصريحات وايزمن ، واعتبر زعيم حزب العمل بيرس ان هنالك اكثرية بين اعضاء

الكنيست تؤيد تقديم الانتخابات للكنيست (« **معاريف** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

واضاف بيرس « ان سياسة الحكومة ازاء المواضيع الحيوية لاسرائيل ، لا تتمتع بتأييد كبير ، سواء داخل الكنيست او بين الشعب . مثلاً : تحفظ اغودات يسرائيل ، المؤيدة للائتلاف ، من الاستيطان في قلب الخليل : تحفظ نواب من المفدال ؛ وتحفظ جزء كبير من نواب الليكود ومن اعضاء لجنة الخارجية والامن . كذلك عارضت هذا الاستيطان الكتلة الديمقراطية (يدني) ، وبالطبع المعارضة بأكملها ايضاً (باستثناء نائبين منها) . لماذا تستمر اذن هذه الحكومة ؟ لان جزءاً من النواب الذين يؤيدون تقديم موعد الانتخابات ، يخشى الافصاح عن ذلك . فمن الاسهل عليهم البقاء حيث هم ، واخفاء رأيهم الحقيقي في ما هو الافضل لاسرائيل ولمواطنيها » (شمعون بيرس ، « **يديعوت احرونوت** » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) .

واعتبر بيرس ان وايزمن خرج على هذه القاعدة معلناً رأيه صراحة : « فهذه حكومة دون مستقبل ، حتى لو تمسكت بمقاعدها بضعة اشهر اخرى . وما صنعه وزير الدفاع هو خدمة وطنية ، تعكس رأي الاكثرية » (**المصدر نفسه**) .

ويبدو ان بيرس اصبح متأكداً من تشكيل المعراخ للحكومة المقبلة ، حيث باشر ، منذ الآن ، رسم برنامج حزبه للمرحلة المقبلة . ففي مقابلة معه (« **ملحق عل همشمار** » ، ٢٠/٤/١٩٧٠) اعلن ان حزبه سيضطر الى معالجة مشاكل صعبة على اربعة صعد ، هي : السياسي ؛ الاقتصادي ؛ الاجتماعي ، وصعيد اسلوب عمل الحكومة . واضاف بيرس انه يعتقد ان الامور الثلاثة الاولى التي ستضطر حكومته للاهتمام بها في بداية طريقها هي : « تغيير سياسة الاستيطان ، وفرض الحكم الذاتي في غزة ، وتقديم اقتراح للملك حسين من اجل الانضمام الى المفاوضات . وما اهتمامنا بهذه الامور انطلاقاً من المبادىء الاساسية للمعراخ فحسب ، وانما لانها ستؤدي الى تعزيز مركز اسرائيل السياسي » . وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي اعلن بيرس « ان الموضوع الاول الذي ينبغي معالجته هو العجز الكبير في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وتخفيف تعلق اسرائيل بالمصادر الخارجية ، وزيادة وتيرة تطورها كدولة ومجتمع . ومن اجل محاربة هذا العجز ، فان وجهة النظر اليمينية تقول انه ينبغي القاء عبء اكبر على العمال وخفض مستوى معيشتهم . اما وجهة نظر [المعراخ] فتقول ، انه ينبغي في الاساس زيادة مستوى الانتاج وانتاجية العمل » . وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي اعلن بيرس ان حزبه « سيضطر الى زيادة التوزيع العادل للعبء وللمنافع الاقتصادية . فالهوة الاجتماعية هي ايضاً هوة طائفية وجغرافية ، وهوة بين الاجيال . فأنا [اي بيرس] اعتقد مثلاً ، ان الجليل هو من المناطق التي لحقها اشد الظلم في اسرائيل : لذلك سنضطر الى اعادة منحها الافضلية . كذلك سنضطر الى منح تعويض ملائم لجميع سكان اسرائيل .. الذين لحقهم الظلم بسبب التضخم المالي » (**المصدر نفسه**) .

وبالنسبة لاسلوب عمل الحكومة ، يؤيد بيرس العمل الجماعي داخلها ، ويؤيد ايضاً « قيام هيئة موجهة داخل الحزب ، يتمثل فيها اعضاء من المستوطنات ومن المدن ، ولجان العمل والاكاديميين والشركات ايضاً » (**المصدر نفسه**) .

اما الطريقة التي سينتهجها حزب العمل في المفاوضات السياسية في المستقبل ، فهي ، كما اعلن بيرس ، ان « الفلسطينيين الذين سيكونون في اطار اردني ـ فلسطيني ، سيجدون تعبيراً عن ذواتهم في هذا الاطار » . لذلك فهو يؤيد انضمام الملك حسين الى المفاوضات ، وتطبيق الحل الاقليمي في الضفة الغربية ، اي تقسيم المنطقة بين الاردن واسرائيل ، بحيث تعاد المناطق المأهولة التي تتمتع بكثافة سكانية عربية عالية الى الاردن ، بينما تحتفظ اسرائيل بالمناطق الاخرى ، اي وفق صيغة مشروع آلون المعروفة .

ويبدو ان آراء بيرس هذه تلقى تأييداً لدى الادارة الاميركية ولدى الرئيس المصري ايضاً . فقد قام هذا بزيارة واشنطن خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي ، بناء على دعوة من الحكومة الاميركية ، حيث قابل الرئيس كارتر ، وشرح له موقفه من المفاوضات الدائرة ، ومن امكانية انضمام الملك حسين اليها في المستقبل . وقد اعتبر زعماء الليكود هذه الدعوة جزءاً من مؤامرة اميركية لاسقاط حكومة بيغن (« **معاريف** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

يبقى السؤال هو : ما هي التطورات المحتملة على الصعيد السياسي الداخلي في اسرائيل ، خلال الفترة المقبلة ؟

الاحتمال الاول ، هو احتفاظ بيغن بمنصبه حتى نهاية ولايته : اي اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة المقبلة . ويبدو ان هذا الاحتمال وارد ، خصوصاً ان وضع الحكومة شبه مريح من الناحية السياسية ، فهي ، رغم جمود محادثات الحكم الذاتي ، لا تتعرض لأية ضغوط اميركية او اية ضغوط غيرها بسبب الانتخابات في الولايات المتحدة . وحتى اجراء هذه الانتخابات في نهاية السنة الحالية ، فان احتمال بقاء الوضع السياسي على ما هو عليه وارد جداً . لذا فان العائق الوحيد الذي يمكن ان يؤثر في وضع بيغن داخل الحكومة في هذه الحالة ، هو رد الفعل المصري خلال الاشهر المقبلة . فاذا كان رد الفعل هذا قاسياً الى درجة تهديد تطور العلاقات بين الطرفين ، فان بيغن سيتعرض لضغوط من جانب وايزمن ومؤيديه داخل الحكومة ، وربما الى استقالتهم ايضاً ؛ الامر الذي يعني استقالة الحكومة كلها . ويبدو ان هذا الامر غير وارد ؛ لان مصر ماضية في تنفيذ بنود تطبيع العلاقات مع اسرائيل كما نصت عليه معاهدة السلام بينهما ، على الرغم من الجمود في مفاوضات الحكم الذاتي .

الاحتمال الثاني هو اعتزال بيغن منصبه حتى قبل انتهاء فترة ولايته . وفي هذا الحال ربما يطلب اعضاء الليكود ، او معظمهم ، من وايزمن ان يترأس الحكومة ، ويقف على رأس قائمة الليكود في الانتخابات المقبلة .

اما الاحتمال الثالث ، فهو استمرار بيغن في الاحتفاظ برئاسة قائمة الليكود للكنيست المقبل . وفي هذه الحال سينسحب وايزمن حتماً من هذه القائمة ، كذلك لن يوافق جزء من الاحرار على زعامة بيغن ؛ الامر الذي سيؤدي الى انقسام الليكود وظهور وسط جديد برئاسة وايزمن يقدره البعض بـ١٥ ـ ٢٠ نائباً . وباستطاعة وايزمن ، اذا كان على رأس حزب كهذا ، المطالبة بحقيبة وزارة الدفاع في الحكومة المقبلة ، حتى لو كانت برئاسة المعراخ .

حنه شاهين

المؤتمر العام الثالث
للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

انعقد المؤتمر العام الثالث للكتاب والصحفيين الفلسطينيين في بيروت ، في الفترة ما بين ١٩ و ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، تحت شعار « **بالدم نكتب لفلسطين** » ، و « **على طريق تحرير فلسطين لنعمق المحتوى الديمقراطي الكفاحي في ثقافتنا الوطنية والثورية** » . وقد افتتح المؤتمر صباح يوم السبت الموافق ١٩/٤/١٩٨٠ ، تحت رعاية الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وممثلين عن فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والجبهة القومية اللبنانية ومختلف الاتحادات والنقابات والروابط الشعبية الفلسطينية واللبنانية ، بالاضافة إلى إتحادات ونقابات الصحفيين والكتاب العربية والاجنبية التي لبت الدعوة لحضور المؤتمر ، وهي : منظمة الصحفيين العالمية ؛ أتحاد الصحفيين العرب ؛ الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب ؛ أتحاد الكتاب السوفيات ؛ أتحاد كتاب ألمانيا الديمقراطية ؛ أتحاد الكتاب في رومانيا ؛ أتحاد الكتاب الصحفيين الفيتناميين ؛ أتحاد الصحفيين القبارصه ؛ نقابة الصحفيين اللبنانية ؛ إتحاد الكتاب اللبنانيين ؛ ممثل الجبهة الوطنية المصرية والصحفيين الوطنيين المصريين ؛ أتحاد الكتاب وإتحاد الصحفيين السوريين ؛ منظمة الصحفيين في اليمن الديمقراطية ؛ إتحاد الكتاب والصحفيين الارتريين ؛ إتحاد كتاب المغرب ؛ إتحاد الكتاب والصحفيين في العراق ؛ إتحاد الكتاب التونسيين ، وذلك بالاضافة إلى الصحفي البريطاني تايلور دوانتغ ممثلا للصحفيين البريطانيين التقدميين ، والاتحاد العام لنقابات عمال الاردن .

وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٣٩ عضوا ، توزعوا على الفروع التالية : الجزائر ــ ٣ أعضاء ؛ سوريا ــ ٢٠ عضوا ؛ ليبيا ــ ٤ ؛ الكويت ــ ١٥ ؛ العراق ١٧ ؛ قطر ــ ٦ ؛ لبنان ــ ٣٧ ؛ مصر ــ ٩ ؛ الامارات العربية ــ ٤ ؛ الأرض المحتلة ــ ٦ ؛ مندوب أتصال عن الولايات المتحدة ؛ مندوب اتصال عن المملكة المتحدة ؛ مندوب أتصال عن فرنسا ؛ وذلك بالاضافة إلى أعضاء الأمانة العامة للاتحاد (١٥ عضوا) . وقد بلغ عدد من شاركوا في الاقتراع عند إنتخاب الأمانة العامة ١١٣ عضوا . غير أن العدد الفعلي للأعضاء الذين شاركوا في أعمال المؤتمر يزيد عن هذا الرقم الأخير بقليل ؛ حيث أن بعض الأعضاء تغيب عن حضور جلسة الاقتراع الأخيرة . أما عدد الأعضاء المراقبين فقد زاد عن ٥٠ عضوا .

تحدث في جلسة الافتتاح الأخ ياسر عرفات الذي ألقى كلمة الثورة الفلسطينية ، وكما تحدث كل من : الرفيق بسام أبو شريف ممثلا للأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، والرفيق محسن إبراهيم الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، وشفيق الكمالي الأمين العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب ، وسجاد الغازي الأمين العام المساعد لاتحاد الصحفيين العرب ، ورياض طه نقيب الصحافة اللبنانية . وفي يوم الافتتاح نفسه عقد المؤتمر جلسة مسائية أستمع فيها ، إلى كلمات عدد آخر من الوفود . كما تليت في الجلسة نفسها برقيتان موجهتان للمؤتمر ، إحداهما من إتحاد للادباء الصحفيين في تشيكوسلوفاكيا والاخرى من لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، تعرب فيها اللجنة عن أملها في أن يصدر عن المؤتمر نداء تضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم في السجون الاسرائيلية ، موجها إلى الرأي العام العالمي وإلى التنظيمات العالمية المماثلة .

وفي اليوم التالي استمع المؤتمر ، في جلسته الصباحية إلى بقية كلمات الوفود .

وقبل أن نتطرق إلى وقائع أعمال المؤتمر ، سنأتي الى ذكر الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة للمؤتمر ، والتي يمكن حصرها على النحو التالي :

١ ــ تقرير الأمانة العامة عن حصيلة نشاط الاتحاد ما بين المؤتمرين الثاني والثالث .

٢ ــ مشروع البيان السياسي .

٣ ــ تقارير مالية عن الفترة ما بين ١٩٧٧ ــ ٣١ آذار ١٩٨٠ .

٤ ــ النظام الداخلي المعدل والمقر في المؤتمر العام الثاني للاتحاد في تونس ، آذار ١٩٧٧ .

٥ ــ عشرة إعلانات سياسية حول الموضوعات التاليه : الحريات الديمقراطية والمعتقلين السياسيين في فلسطين المحتلة ، والمعتقلين السياسيين في الاردن ولبنان ، والتنسيق السوري ــ الفلسطيني ــ اللبناني ، والجبهة الوطنية المصرية ، واليمن الديمقراطي ووحدة اليمنين ، وإيران وأفغانستان ، والقواعد الأميركية في الخليج العربي .

٦ ــ بالاضافة إلى ما سبق ، قدمت لجنة الدراسات التي شكلتها الأمانة العامة من بين أعضائها عشر دراسات ، ترجم معظمها إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية بجانب اللغة العربية وجرى توزيعها على مندوبي المؤتمر وضيوفه .

بدأت جلسات عمل المؤتمر في ٢٠/٤/١٩٨٠ ، بانتخاب هيئة رئاسة مكونه من : عبد العزيز السيد رئيساً ، وأنيس الخطيب وفيصل زكي نائبين للرئيس ، وصالح زيتون وصابر حسين مقررين .

وتلا ذلك تقديم لائحة داخلية من قبل أحد أعضاء الأمانة العامة بهدف تنظيم نقاشات المؤتمر ؛ فجرى نقاشها ثم إقرارها وإعتمادها كنظام لادارة الجلسات . وأعقب أقرار اللائحة الداخلية مناقشة جدول أعمال المؤتمر المقترح من قبل الأمانة العامة بغية إقراره أو تعديله . وقد شمل جدول الأعمال المقترح البنود التالية :

ــ تلاوة تقرير الأمانة العامة ، وتوزيع اللجان (اللجنة السياسية ؛ لجنة النظام الداخلي ؛ اللجنة المهنية ؛ اللجنة المالية ، وأعمال اللجان ، وتقديم تقارير اللجان للمؤتمر ، ومناقشة عامة للتقارير وأقرارها ، ثم أنتخابات الأمانة العامة .

وقد تم أقرار الجدول السابق بعد تعديله باضافة ثلاثة بنود إليه ، هي : مناقشة تقرير الأمانة العامة بعد تلاوته ، وإستقالة الأمانة العامة بعد تلاوة التقرير ومناقشته ، وإضافة لجنة الحريات الديمقراطية إلى لجان المؤتمر الأربع السابقة .

ووفقا لجدول الأعمال المعدل ، تلا امين سر الاتحاد تقرير الأمانة العامة ، وتم طرحه للنقاش . وقد شارك في نقاش التقرير ما يزيد على الثلاثين عضواً ، ترك بعدها المجال للأمانة العامة لترد على ملاحظات الأعضاء . وقبل أن نورد أبرز الملاحظات التي أبديت خلال نقاش التقرير ، نود أن نسجل أبرز الأفكار التي تضمنها تقرير الأمانة العامة :

١ ــ أشار التقرير إلى مجمل الظروف التي أحاطت بعمل الاتحاد ما بين المؤتمرين السابق والحالي :

ــ إن ما أنجزه الاتحاد خلال الفترة السابقة كان دون طموح اعضائه ودون طموح الأمانة العامة . وإن ما أنجز كان محصلة للواقع الذي عاشه الاتحاد ، كما أنه كان نتيجة نضال مستمر وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد .

ــ لقد عانى الاتحاد من نتائج الاضطراب في الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية في فترة من الفترات . كما عانى من صعوبات مالية .

ــ أدت الاشكالات التنظيمية التي رافقت المؤتمر العام الثاني في تونس إلى خلق الكثير من المشاكل للاتحاد مثل مقاطعة بعض أعضاء الأمانة العامة لاجتماعاتها .

٢ ــ عرض التقرير العلاقات الداخلية للاتحاد وانتخابات الفروع بشكل موجز وسريع ، موصيا باعتماد عضوية ستة من الكتاب الذين أبعدوا من الأرض المحتلة بسبب مواقفهم النضالية .

٣ ــ تطرق التقرير إلى نشاطات الاتحاد على الصعيدين العربي والدولي ، معتبراً أن الانجاز الأكبر للاتحاد في هذا المجال هو تثبيت وتطوير العلاقة مع الاتحادات الصديقة في البلدان الاشتراكية ومنظمة الصحفيين العالمية ، مشيراً إلى البروتوكولات التي تم توقيعها مع عدد من هذه الاتحادات ، ومنوهاً أن الأمانة العامة كثيراً ما كانت تفاجأ بان الاتفاقات التي كانت تعقدها بشأن التدريب والصلاح مثلا ؛ يجري تطبيقها عن غير طريق الاتحاد ولغير

أعضائه . وتطلع تقرير الأمانة العامة إلى توطيد العلاقة مع اتحاد الكتاب الأفرو آسيويين لتجاوز الاشكالات التي حدثت في أديس أبابا ، والتي كانت ، حسب ما ينص التقرير ، نتيجة مباشرة للخلل في الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية .

واعتبر التقرير ان الانجاز الأكبر للاتحاد على صعيد العلاقات مع الاتحادات العربية هو تعزيز وجود الاتحاد في إتحادي الصحفيين والكتاب والأدباء العرب ، بعد أن كان مستبعداً من الأطر القيادية لهذين الاتحاديين .

٤ ــ وعلى صعيد الثقافة والنشر أشار التقرير إلى أن الأمانة العامة كانت قد وضعت خططاً طموحة بعد مؤتمر تونس ، أبرزها قرار تأسيس دار الكاتب الفلسطيني للنشر . ولكن نتيجة للصعوبة الماليه ومجمل الظروف التي أحاطت بعمل الاتحاد ، لم يتمكن الاتحاد من مواجهة مسؤولياته على مستوى النشر والطباعة بالشكل الكافي . وبرغم هذا الواقع يشير التقرير إلى بعض الانجازات في هذا المجال .

٥ ــ وعلى الصعيد المهني ، يشير التقرير إلى وضع برامج طموحه نفذ الاتحاد جزءاً منها وفشل في تنفيذ الجزء الآخر .

٦ ــ وعلى صعيد الدفاع عن الحريات الديمقراطية يشير التقرير إلى تحمل الأمانة العامة لمسؤولياتها في الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الوطن العربي ، وإلى تأكيدها على مركزية هذه القضية في لقاءاتها مع الاتحادات العربية والقوى السياسية الفلسطينية واللبنانية . وإنسجاما من الأمانة العامة مع هذا الموقف الوطني الديمقراطي للاتحاد ، يشير التقرير إلى وقوفها ضد الاقتتال الداخلي ، ودعوتها إلى الحوار الديمقراطي اسلوبا وحيداً لحل الخلافات .

وفيما يلي أبرز الملاحظات التي أبديت حول التقرير وحول عمل الأمانة العامة عند مناقشته في الجلسة العامة :

ــ عمومية التقرير ، وتهربه من تسمية الأشياء بمسمياتها ، وتجاهله للقضايا الأساسية . فهو حين يشير إلى تقصير الأمانة العامة في إنجاز بعض خطط الاتحاد ، يعزو ذلك إلى تدخلات خارجية ، وإلى اضطراب الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية ، دون أن يحدد طبيعة هذه التدخلات ، ولا الكيفية التي اثر فيها وضع الساحة الفلسطينية على مسيرة الاتحاد الديمقراطية . وقد وصف بعض أعضاء المؤتمر التقرير بأنه جامع مانع لستر العيب ، بينما إعتبره البعض رؤوس أقلام لا يصلح لأن يقدم للجان . واعتبر آخرون أن التقرير لم يتحدث عن إتحاد موحد ، بل تطرق إلى قضايا منفصلة كالقضية المالية ، وأزمة الديمقراطية .. الخ .. وذهب البعض إلى حد القول بأنه يصعب الحديث عن وجود أمانة عامة في السنوات السابقة .

وقليلة هي الأصوات التي نادت بانصاف التقرير ، وبالتالي إنصاف الأمانة العامة بضرورة الاشارة إلى ما نجزته فعلاً وإلى ما لم تتمكن من إنجازه ، نتيجة لظروف خارجه عن إرادتها .

ــ إضطراب الحياة الداخلية للاتحاد سواء فيما يتعلق بالأمانة العامة وعدم عملها كفريق عمل متكامل، أو فيما يتعلق بعلاقتها بالفروع التي تميزت بالخلل أحياناً وبعدم الانتظام أحياناً أخرى .

ــ على صعيد القضايا المهنية والثقافية ، غابت القضايا المهنية عن التقرير ولم تسع الأمانة العامة إلى تحديد دور للمجلة ، وبالاضافة إلى ذلك لم تهتم الاهتمام الكافي بالهموم الثقافية والأدبية التي يعاني منها كتاب الأرض المحتلة . واقتصر اهتمامها في تقريرها حول هذا الأمر على توصية باعتماد عضوية من يعد من كتاب الأرض المحتلة في المؤتمر ، دون تحديد حتى مقياس دقيق لعضوية المبعدين . فان اعتماد مقياس الابعاد ليس كافياً لتسجيل نبض الأرض المحتلة وهمومها على صعيد الثقافة والأدب والنشر .

ــ إنتفض بعض الأعضاء من دور الاتحاد في مجال الحريات الديمقراطية . فعلى صعيد الاتحادات العربية والدولية لم يقم الاتحاد بالدور المطلوب في هذا المجال .

ــ وأخيراً أشار بعض الأعضاء إلى الخلل الذي كان قائماً بين الأمانة العامة وقيادة الثورة ، بحيث أن هذا الخلل لم يمكن الاتحاد من العمل بكفاءة عالية . وطالبوا بأن يصار إلى تصحيح هذه العلاقة ومعالجة أسباب الخلل .

ثم تولى الرد على ملاحظات أعضاء المؤتمر بتكليف من الأمانة العامة الأخ ماجد أبو شرار عضو الأمانة العامة . وفيما يلي نورد أهم ما جاء في رده :

ــ كان من الممكن أن نأتي إلى المؤتمر بدون تقرير . عند إعداد هذا التقرير تذكرنا بأننا في تونس لم نقدم تقريراً إلى المؤتمر ، لأننا عجزنا عن كتابة تقرير ندافع عنه بمسؤولية مشتركة . وكان من الممكن أن يحدث الشيء

نفسه في هذا المؤتمر ، ولكننا قررنا أن نتحمل هذه المسؤولية لحرصنا على تطوير الاتحاد في سنوات عمله المقبلة . من هنا فاننا نعتبر أن مجرد تقديم التقرير هو دلالة أكيدة على حرصنا على إنجاح هذا المؤتمر .

ـ بالنسبة لما قيل حول تسترنا باضطراب الحياة الديمقراطية تهربا من المسؤولية نقول أننا قد أنجزنا الكثير من الايجابيات ، ولكن إلى جانب ذلك كانت هناك سلبيات . وعلينا أن نرى المسألة بوجهيها . لقد ناضلنا من أجل تطوير الاتحاد ودفعه إلى الامام . ووضع الاتحاد الآن أفضل منه سابقاً .

ـ نعتبر الحياة الديمقراطية داخل الساحة حياة سليمة . وهي تعطي لهذه الثورة إستمرار الحركة والتقدم وصولا إلى تحقيق الانتصار . إن من يعتقد بأننا نقول في تقريرنا أن الحياة الديمقراطية غائبة مخطىء .

ـ أصيب إتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية . ففي الكثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية . ولكن سنحاول في هذا المؤتمر تغليب الاعتبارات المهنية لأننا لا نستطيع ممارسة حقنا النقابي إلا من خلال الاتحاد .

ونحن قاعدة من قواعد من منظمة التحرير الفلسطينية نلتزم إلتزاما كاملا بالقيادة السياسية وبالبرنامج السياسي والميثاق الوطني .

وبعد رد الأمانة العامة على ملاحظات أعضاء المؤتمر حول تقريرها ، أحيل هذا التقرير إلى اللجان لمناقشته . ثم قدمت الأمانة العامة إستقالتها للمؤتمر ، مع إعتبار الاستقالة شاملة لكامل أعضائها ، وليس لاعضائها الموجودين ، مع ملاحظة ان الأمين العام كان بين المتغيبين .

وعلى أثر إستقالة الأمانة العامة توزع أعضاء المؤتمر على اللجان الخمس وانتخبت كل لجنة رئيساً ومقرراً لها .

ثم باشرت اللجان أعمالها في صباح اليوم التالي . وانهت تقاريرها في اليوم نفسه ، باستثناء اللجنة السياسية ولجنة النظام الداخلي ، حيث إستمرت أعمالها حتى ظهر اليوم التالي .

وبهذا عقد المؤتمر جلسته العامة قبل ظهر يوم ٢٢ نيسان لمناقشة تقارير لجان المؤتمر الخمس :

وابتدىء بمناقشة تقرير اللجنة المهنية ، حيث شارك معها حوالي عشرين عضواً تركزت ملاحظاتهم على ضرورة إيجاد صيغة أفضل لتمثيل كتاب وصحفيي الأرض المحتلة ، وعدم الاكتفاء باعتماد مقياس الابعاد كمقياس وحيد للعضوية .

كما تركزت على الفقرة الخاصة بالمراكز البحثية الثقافية الفلسطينية من تقرير اللجنة المهنية ، حيث ارتأى البعض إعادة صياغة هذه الفقرة وتخفيف حدتها ، بينما إرتأى اخرون الابقاء على صياغة الفقرة كما هي . وفي مناقشة الوثيقة التي اعدتها لجنة الحريات الديمقراطية ، اشترك ١٥ عضواً رأى بعضهم أن الوثيقة جاءت عمومية ، فهي إحتجاج خافت لا يؤذي أحداً ، ومن المفترض أن يكون الاتحاد قادراً على إصدار وثيقة حول الحريات الديمقراطية في العالم العربي ، لان الاتحاد غير مضطر للالتزام بالتكتيكات السياسية بحذافيرها . فلماذا لم تجرؤ الوثيقة على الادانة الصريحة لمعظم الأنظمة العربية التي تمارس القمع ضد جماهيرها ، واكتفت بتسمية الاردن ومصر فقط ؟

ورأى البعض أن الوثيقة تحمل بعض المؤشرات الايجابية ، وأنه ليس بالامكان تجاوز هذا الحد في ظل تحالفات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة .

ورأى بعض أعضاء لجنة الحريات الديمقراطية أن اللجنة نفسها تعرضت للقمع بأشكال كثيرة ، بحجة عدم إثارة بعض الأطراف . ولقد دافع رئيس اللجنة عن هذه المسألة موضحا ان اللجنة تمكنت من أن تتفاعل ، وتفسح المجال لعرض وجهات النظر المختلفة ، وحذر من الظاهرة الصوتيه في القضايا المصيرية ، منوها إلى أنه عندما تقوى الثورة الفلسطينية يصبح صوتها أقوى ، وعندما تقوى الحركة الشعبية يصبح صوتها أعلى .

وكمحصلة للنقاش أقرت الوثيقة من قبل المؤتمر مع التعديلات التي أدخلت عليها .

أما اللجنة السياسية فقد شارك في نقاش مشروع البيان السياسي المنبثق عنها ثلاثون عضواً من أعضاء المؤتمر . وينبغي هنا أن نذكر بأن مشروع البيان السياسي الذي قدمته اللجنة إنما جاء حصيلة نقاش موسع وهادىء في اللجنة أتاح الفرصة للجميع لابداء وجهات نظرهم حول مختلف المسائل السياسية المطروحة في مشروع البيان السياسي للأمانة العامة ، والذي تميز ، مثله مثل التقرير الأدبي ، بالعموميه ، فلم يقدم للجنة السياسية أكثر من رؤوس أقلام للنقاش ، مما ألقى عليها عبئا كبيراً في صياغة بيان سياسي يصلح لأن يصدر عن المؤتمر . وعلى أية حال ، لم يعكس البيان الختامي في صيغته النهائية جو النقاشات السياسية التي دارت في اللجنة بشكل دقيق ، ولا

حصيلة الجهد الذي بذله أعضاؤها في إخراج هذا البيان ، لأنه جاء في النهاية ليوفق بين وجهات النظر المختلفة التي أبديت خلال النقاش . وبعد عرض هذا التقرير على المؤتمر في جلسته العامة أقر بالاجماع بعد إدخال بعض التعديلات عليه .

وفيما يتعلق بمسائل النظام الداخلي ، تسبب إقتراح قدم للمؤتمر بخصوص تعديل الماده ١٩ في الفصل الرابع ، بحيث ينص على إستحداث منصب رئيس للاتحاد بجانب منصب الأمين العام ، تسبب في تعليق أعمال المؤتمر لمدة يوم كامل ، بعد أن كان المؤتمر قد إنتهى في جلسته العامة من مناقشة كافة تقارير اللجان باستثناء تقرير اللجنة المالية . فعندما طرح هذا الاقتراح على التصويت ، صوت معه أحد عشر عضواً فقط ، وصوت ضده ٥٨ ، فيما إمتنع عضوان عن التصويت . وكانت الجلسة العامة قد بدأت بحضور ٨٩ عضوا ، أي أنها كانت مكتملة النصاب وقانونية . وبهذا سقط الاقتراح ، وبقيت الصيغة القديمة التي تنص على وجود أمين عام للاتحاد فقط دون رئيس . وعلى أثر ذلك علقت أعمال المؤتمر بدعوى عدم تقديم الرئاسة الاقتراح للمؤتمر بشكل واضح ، والتباس الأمر على أعضاء المؤتمر . وهنا تراجعت القضية النقابية لحساب القضية السياسية ، وبعد تداول الأمر بين فصائل الثورة الفلسطينية المعنية ، إلتأم شمل المؤتمر مرة أخرى مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، لاستكمال نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ولتجاوز الأزمة . وتقدم عدد من أعضاء المؤتمر يمثلون معظم فصائل الثورة باقتراح لتعديل الفصل الرابع من النظام الداخلي ، بحيث يسمح بوجود رئيس للاتحاد الى جانب أمين عام ونائب له .

وعند طرح الاقتراح للنقاش لم يطلب أحد من الأعضاء مناقشته ، بل جرى الاقتراع فوراً ، وكانت النتيجة أن صوت ٧٨ عضواً مع الاقتراح ، و ١٣ عضواً ضده ، بينما إمتنع ٩ أعضاء عن التصويت ، فنجح الاقتراح . وبذلك يكون المؤتمر قد صوت على نفس الاقتراح مرتين ، مرة بنعم ومرة بلا .

وواصل المؤتمر نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ثم أقره بالاجماع مع التعديلات . ثم أحال المؤتمر تقرير اللجنة المالية للأمانة العامة الجديدة لمناقشته وتعميم النتائج على الفروع ، وبهذا إنتهى من نقاش تقارير اللجان وأقرها لينتقل إلى إجراء إنتخاب الأمانة العامة الجديدة كآخر بند على جدول أعماله .

الانتخابات

رشح لعضوية الأمانة ١٦ عضواً ، أي بعدد أعضائها ، باسم قائمة الوحدة الوطنية .

من خارج القائمة رشح ثلاثة آخرون هم عبد القادر ياسين وهاني مدنس ومحمود قدري .

والمعروف ان النظام الداخلي ينص على أن يكون انتخاب الأمانة العامة بالاقتراع السري ، لضمان أقصى حد من الديمقراطية للناخب .

وقد صوت المؤتمر قبل بدء الاقتراع على اقتراح يسمح بالتصويت لقائمة الوحدة الوطنية باسمها فاعترض المرشحون من خارج القائمة وكذلك بعض أعضاء المؤتمر على طريقة الاقتراع هذه ، لانها تمت في صالة المؤتمر نفسها وأمام أعين الجميع ، الأمر الذي لم يوفر شروط الاقتراع السري المنصوص عليها في النظام الداخلي ، ولكن أغلبية الاعضاء وافقت على الاقتراح .

ثم جرت الانتخابات بوجود ممثلي التنظيمات الشعبية ودائرة التنظيم الشعبي . وقد أدلى ١١٣ عضواً من أعضاء المؤتمر بأصواتهم .

وأظهرت النتيجة النهائية للاقتراع فوز قائمة الوحدة الوطنية لعضوية الامانة العامة ، وتضم :

يحيى يخلف ، وعبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) ، ومحمود درويش ، وناجي العلي ، ورشاد أبو شاور ، وماجد أبو شرار ، وجميل هلال ، وأحمد عبد الرحمن ، وبسام أبو شريف ، وبلال الحسن ، ومعين بسيسو ، وفايز قنديل ، وزياد عبد الفتاح ، وعبد العزيز السيد ، وغانم زريقات ، وحسن الكاشف ، ومحمود قدري .

وبعد انتخابها اجتمعت الامانة العامة فاختارت عبد الكريم الكرمي رئيساً للاتحاد ، ويحيى يخلف أمينا عاما ، وبلال الحسن نائبا له ، وغانم زريقات أمينا للسر ، وأوكلت الى معين بسيسو مهمة الاشراف على الشؤون الثقافية ، والى جميل هلال الشؤون النقابية ، والى زياد عبد الفتاح العلاقات الداخلية ، وتولى بسام أبو شريف العلاقات الخارجية ، وهؤلاء الثمانية يشكلون السكرتارية التنفيذية للأمانة العامة .

جابر سليمان

د. خيرية قاسمية

تاريخ فلسطين في المؤتمر الثالث والثلاثين لرابطة المؤرخين الألمان *

درجت رابطة المؤرخين الالمان على عقد موتمر عام كل سنتين ، تطرح فيه بحوث ودراسات تتناول موضوعات تاريخية مختلفة . وفي هذا العام بلغ عدد الموضوعات ثلاثين موضوعاً تغطي فترات تاريخية تمتد من العصور القديمة حتى التاريخ المعاصر ، قدمها عدد كبير من اساتذة التاريخ في مختلف الجامعات الالمانية ، وحضرها العديد من المؤرخين المختصين ومن مدرسي مادة التاريخ في مختلف مراحل الدراسة وطلبة الجامعات . وقد ادرجت في جدول بحوث المؤتمر لهذا العام مادة خاصة تتعلق بفلسطين كقضية اقليمية ، وفي اطار السياسة الدولية في الفترة بين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ . وتولى الاشراف على هذا القسم والاعداد له رئيس قسم التاريخ في جامعة همبرغ الدكتور هلموت مايخر (H. Mejcher) المتخصص بدراسات الشرق الاوسط، ووجهت الدعوة الى اربعة اساتذة آخرين في الجامعات الالمانية الغربية الاخرى من العاملين في حقل الدراسات الشرقية والعربية والمتعاطفين مع وجهة النظر العربية ، للمشاركة ببحوث تغطي جوانب مختلفة من تاريخ فلسطين في اطارها الداخلي والدولي بين عامي ١٩١٧ و ١٩٤٨ . (ومع ان المؤتمر خاص بالمؤرخين والاساتذة الالمان ، فقد وجهت لي الدعوة للاسهام ببحث عن فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩١٧ ـ ١٩٤٨) . وقد حظي قسم فلسطين في المؤتمر باهتمام خاص تجلّ بعدد الحاضرين ، وحيوية المناقشات التي تلت تقديم البحوث .

قدم **الموضوع الاول** الدكتور **شولش** (Scho Lch) (من جامعة إسن) وعنوانه : « **فلسطين في اطار التغلغل الاوروبي في الشرق الاوسط حتى ١٩١٧** » ، تناول فيه ، بعملية تتبع تاريخي ، المكانة الخاصة التي شغلتها فلسطين في مشاريع التغلغل الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط حتى عام ١٩١٧ ، معتبراً ان بدايتها تعود الى حكم محمد علي في سوريا بين ١٨٣١ و ١٨٤٠ : اذ يرى ان منح محمد علي للدول الاوروبية عدداً من الامتيازات الدينية والثقافية في « الاراضي المقدسة » ، لضمان تأييدها له في مشروعه في سوريا ، يرسم بداية التغلغل الاوروبي في فلسطين . وقد اخذ هذا التغلغل ، الذي هو مزيج من فكرة « بعث اليهود » و « العودة لاسترداد الاراضي المقدسة لصالح المسيحية » والتوسع الامبريالي للسيطرة على الاراضي المقدسة ، بعداً جديداً بعد زوال حكم محمد علي . فقد تدافعت الدول الاوروبية نحو التنافس لانشاء مؤسساتها وبعثاتها الدينية والثقافية وهو ما يطلق عليه المؤلف اسم « الغزو الصليبي السلمي » . وقد اخذ هذا الغزو ملمحاً جديداً بوصول الهجرات اليهودية الاولى . ويتناول المؤلف بالتفصيل مساعي الصهيونية الدبلوماسية للحصول على دعم دولة كبرى لتحقيق برنامج « الوطن القومي اليهودي » ، ويؤكد أن كفة بريطانيا لم ترجح إلا لاعتبارات الاستراتيجية البريطانية التي وصلت

* عقد هذا المؤتمر في جامعة ڤرتز برغ بالمانيا الاتحادية بين السادس والعشرين والثلاثين من آذار (مارس) ١٩٨٠ .

اوجها بتصريح بلفور .

وفي موضوع الدكتور مايخر Mejcher (جامعة همبرغ) عن « **فلسطين في السياسة الشرق أوسطية للدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** » استكمال للجانب الدولي من تاريخ فلسطين ويبدأه بسياسة تقسيم مناطق النفوذ التي اتبعتها الدول الاوروبية الكبرى بعد الحرب العالمية الاولى في الشرق الاوسط بشكل عام وفلسطين بشكل خاص ، وذلك باستخدامها مبدأ الانتداب والوصاية لفرض ارادتها على الشعوب ، التي اعتبرتها شعوباً متخلفة ، في عهد كان يموج بمبدأ تقرير المصير . ويرى المؤلف ان الدول الاوروبية الكبرى ، كي تضمن تأييد الولايات المتحدة من أجل دوام السيطرة والنفوذ في سياستها الشرق أوسطية ، كان لابد لها من ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة النفطية .

ثم ينتقل المؤلف الى دراسة تعقد الموقف في فلسطين منذ منتصف الثلاثينات لدخول اعتبارات جديدة ناشئة عن تغيرات اساسية في المنطقة : كتغير طبيعة الحركة الوطنية العربية ودخول الدول العربية المحيطة بفلسطين ، وكثير منها مرتبط بمصالح اجنبية ، للقيام بدور وسيط لحل القضية في اطار اشمل ، ثم التناقضات الداخلية الناشئة عن الانتداب في فلسطين . يضاف الى ذلك ظهور تحديات دولية جديدة المانية وايطالية . وهذه الاعتبارات هي التي دفعت بريطانيا الى الاعتراف بأولوية الحلّ العربي في مؤتمر سان جيمس .

ومنذ مطلع الاربعينات كان لتعقيد الموقف الدولي انعكاساته على فلسطين : اذ أن تبدل الوضع الاستراتيجي اثر حملة رومل ، اظهر من جديد اهمية فلسطين بالنسبة لحماية قناة السويس وطريق الهند ، خصوصاً بعد ان تعرض النفوذ البريطاني في مصر والعراق للخطر . وبعد سنة ١٩٤٢ أدخلت في الاعتبار امكانية تدخل سوفياتي في المنطقة . إلا ان توضح المصالح السياسية والاقتصادية الاميركية في المنطقة كان العامل الرئيسي ، من وجهة نظر المؤلف ، في التطورات التالية في قضية فلسطين ، لان هذه المصالح قد تناقضت مع السياسة البريطانية واصطدمت بها .

وهو يعتبر ان التدخل الاميركي في الشرق الاوسط انما نبع من الظروف التي سادت المنطقة خلال الحرب ، فما يتعلق بسياسة الاكتفاء الذاتي لدعم المجهود الحربي للحلفاء ، وان الاميركيين كانوا يعتقدون ان بالامكان حل مشاكل المنطقة السياسية عن طريق خطة شاملة للتطوير الاقتصادي .

وفي اطار هذا التفكير يُرجع المؤلف محاولات الخبراء اليهود لاجراء دراسات تطوير المشاريع الزراعية والري في المنطقة ، في لندن وواشنطن خلال هذه الفترة ، وان السياسة الاميركية لحلّ القضية الفلسطينية وكذلك مشاكل المنطقة ، انما جاءت نتيجة لهذا التفكير الذي رأى أن الاسراع في عملية هجرة اليهود واقرار تقسيم فلسطين وسيلة وغطاء في الوقت نفسه لتحقيق هذا البرنامج . ويعتبر المؤلف ان بريطانيا الخبيرة بالمنطقة اخذت تتلكأ في تحمل نتائج هذه السياسة ، وان تخلّيها ، في النهاية ، عن الانتداب ، انما كان نتيجة الضغوط الخارجية للولايات المتحدة والضغوط المحلية الصهيونية التي تدعمها الولايات المتحدة نفسها ، وان بريطانيا بالمقابل راهنت على الجامعة العربية التي ساعدت في تأسيسها من أجل الحفاظ على البقية الباقية من نفوذها في الشرق الاوسط . واخيراً يرى المؤلف ان احد أسباب تخلي بريطانيا عن فلسطين هو نيل الهند استقلالها ، فسقطت من الحساب الاعتبارات الاستراتيجية لضمان الوصول الى الهند عبر المنطقة . اما **الموضوع الثالث** ، وعنوانه : « **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٩** » ، **فقدمه الدكتور فلوريس (D. Folores)** الذي تابع ، بتسلسل تاريخي ، أهم مراحل هذه الحركة منذ عام ١٩١٨ ، على اعتبار ان الحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩١٧ لم تكن متميزة إلا في مقاومة التغلغل الصهيوني . اما ما عدا ذلك فقد شارك الفلسطينيون في الحركة العربية العامة وساهموا مع السوريين والعراقيين في الثورة العربية .

ويقسم المؤلف مراحل عمل الحركة الوطنية الى فترات لها سمات معينة : الفترة الممتدة بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ حيث ظل الامل معقوداً في حلّ سوري شامل لمقاومة نظام الانتداب المقترح ، وساعد على ذلك الاتجاه العربي لحكومة فيصل في دمشق ؛ والفترة بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٨ ، وهي مرحلة اقتصر فيها العمل على الجانب الفلسطيني العربي (ويرى المؤلف ان الجانب الصهيوني كان ضعيفاً خلال هذه الفترة) .

ويرى ان ادوات الكفاح العربي كانت الجمعيات الاسلامية والمسيحية ، وأن صور الكفاح تجلت في الدعاية

المناهضة للصهيونية ومقاطعة الاجهزة والادارات الحكومية . وقد ضعفت الحركة بعد ١٩٢٣ ويعود ذلك ، بنظره ، الى المهادنة بين طبقة « الأفندية » وسلطات الانتداب بعد ان وجدت هذه الطبقة ان مصالحها الاقتصادية تقتضي منها ان تظل على علاقة طيبة مع حكومة الانتداب . والمرحلة الثالثة تمتد من ١٩٢٩ الى ١٩٣٥ ، حيث اشتد خلالها تيار الحركة الوطنية مع تزايد موجة الهجرة اليهودية ، وتوّجت المرحلة بأحداث ١٩٢٩ . كما شهدت هذه الفترة انشقاق الحركة الوطنية الفلسطينية الى احزاب متعددة : اما المرحلة الاخيرة ، وتمتد من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ ، وهي التي شهدت احداث الثورة بسبب ازدياد خطر الجانب الصهيوني . فقد طالب العرب خلالها بايقاف بيع الاراضي ومنع الهجرة ، والمطالبة بحكومة تمثيلية . وقد شهدت هذه الفترة طرح مشروع التقسيم . ومع ان هذا المشروع قد سحب ، فان التقسيم على اساس عرقي قد اصبح حقيقة واقعة . ويرى المؤلف ان القمع العسكري البريطاني والقضاء على التنظيمات الوطنية الفلسطينية ، الذي كان يقابله اشتداد قوة التنظيمات اليهودية ، هو الذي دفع العرب الى التوجه نحو الحكومات العربية المجاورة من أجل المساندة . وان تدخل هذه الحكومات لم يفد العرب بقدر ما افاد اليهود باقامة قطاع خاص بهم . ويعتبر المؤلف ان مستقبل فلسطين بعد عام ١٩٣٩ لم يعد يتبع عوامل داخلية بقدر ما اصبح تحت رحمة العوامل الخارجية وهي بنظره الدول الكبرى . والحركة الصهيونية والدول العربية الموالية لبريطانيا .

اما **الموضوع الرابع** : وعنوانه « **الفهم الذاتي للشعور القومي (الوطني) الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨** » وقدمه الدكتور **وايلد** (S.wild من جامعة بون) فهو محاولة للانتقال من التتبع التاريخي للاحداث الى قراءة في الفكر السياسي النظري للحركة الوطنية الفلسطينية . مع اعطاء اهم سمات الشعور القومي (الوطني) الفلسطيني . ويرى المؤلف ان بداية ظهور هذا الشعور انما جاء كرد فعل للهجرة اليهودية وانه كان على صلة مع الشعور القومي في المنطقة العربية المجاورة ، ويعتبر ان التطابق لم يكن كاملا بين مصالح الفلسطينيين والدول العربية . ويميز المؤلف مرحلتين في النزاع بين الصهيونية والحركة القومية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ : الاولى ، كانت مرحلة أولية منذ المؤتمر الصهيوني وحتى تصريح بلفور . ولم تكن حركة الاستيطان اليهودي تشكل بعد خطراً مهدداً : اما المرحلة الرئيسية فجاءت بعد تصريح بلفور . حيث ظهر الخطر الحقيقي للصهيونية بدعم من بريطانيا في وقت كانت فيه الحركة الوطنية في فلسطين قد اخذت شكلاً مستقلاً عن الحركة العربية .

وفي دراسته لأهم ملامح الشعور القومي في فلسطين يمكن تلخيص الافكار التالية :

المقاومة المحلية تعتمد على مجتمع زراعي في مواجهة منظمة عالمية تدعمها الدول الاستعمارية . والقيادة السياسية مكونة من طبقة الملاكين ابناء العائلات الكبرى ، وحركة المقاومة تتولاها جماعتان : جماعة تقليدية تتمسك بالتراث الاسلامي والجهاد المقدس : وجماعة عربية قومية او فلسطينية وطنية : الاولى يمثلها القسّام ، تولت قيادة انتفاضة ١٩٣٦ : والثانية الهيئة العربية العليا والجمعيات الاسلامية المسيحية والمجلس الاسلامي الاعلى برئاسة الحاج امين الحسيني. وقد لعبت الخلافات بين الاسرتين الحسينية والنشاشيبية دورها في النزاعات التي سيطرت على الجناح الوطني للحركة الفلسطينية . ويضاف الى كل ذلك جهل متبادل بين الفلسطينيين والصهيونيين ، فهناك جهل فلسطيني بمشاكل اليهود في اوروبا وطبيعة الحركة الصهيونية وجهل صهيوني بواقع الشعب العربي .

وعن مآخذه على الحركة القومية في فلسطين انزلق المؤلف الى بعض الافكار الشائعة في الكتابات الغربية : انه انتشر بين المسيحيين الفلسطينيين شعور مناهض للسامية جاء من اوروبا ، وان العلاقات « المشبوهة » بين الحاج امين الحسيني والرايخ ادت الى انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية . وان اسباب فشل المقاومة الفلسطينية انما هي التناقضات في داخلها من جهة والوضع الدولي من جهة اخرى .

الموضوع الخامس : « **الفهم الذاتي للقومية اليهودية واقامة الدولة اليهودية** » قدمه الدكتور **فـريمارك** (همبـرغ) وحاول فيه المؤلف ان يراجع بعض الآراء التي تتناول نشأة الفكر القومي اليهودي في اطار حركة القوميات الاوروبية ثم الاراء المختلفة داخل الحركة الصهيونية ، التي اصبحت بعد انشاء المنظمة الصهيونية القوة السياسية الوحيدة في الحركة القومية اليهودية ومرادفة لها ، وان الحركة الصهيونية حين وصفت في برنامجها مبدأ الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، فهي لم تعن بالضرورة اقامة الدولة . ويعرض المؤلف الى ان مسألة اقامة الدولة اليهودية لم يكن لها دور رئيسي حتى تصريح بلفور . وحتى بعد صدور التصريح كان النقاش

يدور بين الزعماء الصهيونيين حول مضمون الكيان الذي سيقام في المستقبل اكثر من الكيان المشكل ، وانه ظهرت في اوساط الحركة أراء مختلفة بين القائلين بالصهيونية الثقافية او السياسية او العملية . ويرى المؤلف ان احد اسباب عدم تحديد شكل الكيان في المستقبل هو ما يمكن ان تضعه المسألة العربية من معوقات . ولم يكن صدفة - بنظره - ان يتطرق حاييم وايزمن في مؤتمر كارلسباد ١٩٢١ الى المسألة العربية .

ويتتبع المؤلف بداية التحول وظهور فكرة الدولة اليهودية منذ حوادث ١٩١٩ ،بازدياد حجم « اليشوف » وتردي اوضاع يهود اوروبا الشرقية ، وهذا ما دعّم حركة « المرتدّين » بقيادة جابوتسكي الذي طالب بدولة الغالبية اليهودية في فلسطين ، بزيادة الهجرة وتوسيع رقعة الدولة اليهودية لتشمل ضفتي الاردن . في حين ظلّ وايزمن وزملاؤه ، كما يرى المؤلف ، ينادون بالوطن القومي اليهودي ، حتى كانت احداث ١٩٣٣ ، وازدياد الهجرة وثورة ١٩٣٦ ومشروع التقسيم فأيّد وايزمن الفكرة واستمر التعاون مع بريطانيا ، وكان ابرز ممثلي هذا الاتجاه بن - غوريون الذي اعتمد على تأييد يهود اميركا في ورقة عمل بليتمور ايار ١٩٤٢ ، حيث تمّ الاتفاق بين جميع الفرقاء على ان تصبح فلسطين « كومونولثاً يهودياً » . ويعتبر المؤلف ان ما لحق باليهود ابان الحرب العالمية الثانية قد دعم « شرعية » المطالبة باقامة الدولة التي اعلنت في وقت كانت فيه مسألة وضع فلسطين تحت وصاية دولية محلّ نقاش .

وقد قدمت في الموضوع السادس وعنوانه « **فلسطين في سياسات البلاد العربية بين ١٩١٨ و ١٩٤٨** » عرضاً لتطور القضية الفلسطينية في اطارها العربي على اعتبار أن القضية في جوهرها قضية عربية . لأن فلسطين هي جزء من الوطن العربي في تطوره التاريخي والحضاري ، وكان الهدف من ذلك توضيح فكرة خاطئة تحيط بدراسة القضية الفلسطينية ، وتعود هذه الفكرة الى محاولة تتبع النزاع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، وتصويره على انه ناجم عن مجرد مشكلة حدود وتصادم مصالح بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها ، وان اسرائيل قد واجهت ، منذ نشأتها ، امتحاناً قاسياً امام معارضة عربية في الخارج .

والواقع ان المشكلة تعود في جذورها الى نهاية القرن التاسع عشر ، حين كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية لا تنفرد بأحداث خاصة مستقلة ، ولكن مع بدء تلاشي الدولة العثمانية وما رافقه من تزايد الاهتمام الدولي بالشرق العربي ، بدأت فلسطين تتخذ وضعاً متميزاً نظراً للتركيز الصهيوني عليها ، واثبتت الوقائع ان الشعب العربي في فلسطين وخارجها قد شعر بالاخطار منذ وقت مبكر ، واتخذت ردود فعله اساليب مختلفة ذلك ان الحركة الصهيونية جاءت حائلاً امام تحقيق تطلعات الحركة العربية الناشئة حين خططت لاجتزاء قسم هام من الارض العربية .

زادت تعقيد الموقف مع نشوب الحرب العالمية الاولى ، حين التقت على ارض فلسطين المصلحة البريطانية والمصلحة الصهيونية لايجاد وطن قومي يهودي ، وكانت الحركة الوطنية في فلسطين منذ عام ١٩١٩ على اقتناع كامل بوحدتها مع الحركة القومية العربية ، والتقت مع قوى وطنية عربية تعمل على تحرير بلادها من النفوذ الاستعماري ، وتبدّت اهمية التضامن العربي خلال فترة الانتداب الذي بلغ اوجه في حرب ١٩٤٨ ، حيث دخلت الشعوب والحكومات العربية في اول مواجهة علنية لانقاذ فلسطين احد الاقاليم العربية في جامعة الدول العربية .

واذا بدا بعض الخلاف بين مسيرة الحركة الوطنية في فلسطين وبين الحركة العربية في بعض الاحيان ، فهذا لا يعود الى تناقض مبدئي بل لأن وقائع التجزئة فرضت نفسها على الحركة العربية فأصبح كل اقليم يعالج قضيته منفرداً . مع ذلك فقد كان الشعور بالخطر على اقليم فلسطين عاملاً هاماً في تعميق الشعور القومي رغم المحاولات البريطانية لعزل فلسطين عن جيرانها ، واذا كانت الحكومات العربية قد فشلت عام ١٩٤٨ بان تصل الى نتيجة حاسمة فهذا لا يعود الى ضعف الشعور القومي بل ان الضعف يكمن في ان هذه الحكومات كانت ضعيفة ولا تملك مقدرات نفسها .

* * *

اخيراً فإن الموضوعات التي طرحت في المؤتمر حول تاريخ فلسطين لم تكن جديدة . لكن الاضافة الجديدة هي في التفسيرات التي تمثل وجهة نظر بعض المؤرخين الالمان في فهمهم لتاريخ فلسطين . وهي وجهة نظر قد لا تتطابق مع وجهة نظرنا ، الا ان القدر الايجابي الذي عرض والذي توضح من خلال المناقشات للرد على بعض المنتقدين . هو أمر جدير بالتقدير والاعتبار .

د . خيرية قاسمية

المقاومة الفلسطينية عسكرياً

عملية مسغاف عام
والوضع العسكري في الجنوب

على صعيد الكفاح المسلح الفلسطيني برزت ، خلال الشهر الفائت ، الاحداث التالية :

١ ـ تحركات القوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني في اعقاب عملية مسغاف عام ؛

٢ ـ تحرشات قوات الشريط الحدودي اللبناني بقوات الطوارىء واعتداؤها على مقراتها ومواقعها وافرادها ؛

٣ ـ الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب على مواقع قوات الثورة الفلسطينية ؛

٤ ـ نشاطات المقاومة في الداخل .

تحركات القوات الاسرائيليه في الجنوب في اعقاب عملية مسغاف عام

ففي ١٩٨٠/٤/٩ دخلت الحدود ، الى المناطق التي تسيطر عليها قوات سعد حداد وقوات الامم المتحدة ، ٣٣ آلية اسرائيلية ونحو ٤٠٠ جندي اسرائيلي ، وباشرت ، فور وصولها الى النقاط التي حددت لها ، في اقامة التحصينات واتخاذ المواقع الدفاعية والقيام بدوريات استطلاعية وتفتيشية في المنطقة . وفسر المراقبون هذه الاجراءات بأنها رد على عملية مسغاف عام التي قتل فيها ٦ وجرح ١٦ اسرائيليا (« النهار » ، ١٩٨٠/٤/١٠) . وفي اليوم التالي أفادت التقارير ان القوات الاسرائيلية التي دخلت منطقة قوات الطوارىء تكونت من حوالى ٢٠٠ جندي اسرائيلي ترافقهم ١١ دبابة و ١٠ ناقلات جنود رابطوا على مسافة ٣ كيلو مترات غربي بلدة مركبا وشمالي بلدة شقرا والتلال المحيطة بقرى كونين والطيري وبيت ياحون والطيبة في القطاع الاوسط (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/١٠) . وقد حاولت اسرائيل نفي أنباء دخول قواتها الى مناطق لبنان الجنوبية التي تسيطر عليها قوات حداد وقوات الطوارىء ، ولكن ناطقاً عسكرياً اسرائيلياً اعترف بوجود عناصر مسلحة اسرائيلية هناك ، بقصد اقامة مواقع دفاعية والرد على هجمات فدائية محتملة (**المصدر نفسه**) . وقد اثارت هذه الخطوة استياء الامم المتحدة الى الحد الذي دفعها الى تقديم احتجاج شديد اللهجة الى اسرائيل . وقد دفع الاجراء الاسرائيلي قائد القوات الدولية الى اعلان حالة التأهب القصوى في صفوف قواته (**المصدر نفسه**) . وجاء ذلك في أعقاب التوتر الذي وقع بين الميليشيات الحدودية والقوات الدولية في بلدة الطيري ، بسبب دخول قوات من الشريط الحدودي وتمركزها داخل البلدة في مواجهة مواقع القوات الايرلندية (**المصدر نفسه**) . وتوضيحاً لما قامت به القوات الاسرائيلية في مناطق الشريط الحدودي ومناطق عمليات القوات الدولية ، ابلغ الجنرال افيغدور بن ـ غال ، قائد المنطقة الشمالية ، صحيفة « هارتس » الاسرائيلية ، « ان الدفاع السلبي وحده لا يكفي لحماية سكان المستوطنات المحاذية للحدود اللبنانية من هجمات الفدائيين » واضاف قائلاً : « لقد تجنبنا ، منذ اكثر من ٦ أشهر لأسباب سياسية ، شن عمليات انتقامية أو احترازية ضد قواعد الفدائيين في جنوبي لبنان ، وذلك رغم النتائج الايجابية التي تحققها مثل هذه العمليات »

(« النهار » ، ١١/٥/١٩٨٠) .

وأردف قائلاً : « لو تمكنت اسرائيل حديثاً من ارفاق هذا الدفاع السلبي بدفاع أكثر ايجابية موجه نحو أهداف مختارة ، لأمكن تجنب الهجوم على مسغاف عام ؛ لأن هذا الدفاع الأكثر ايجابية قد يمنع عمليات التسلل» (المصدر نفسه). وفي وقت لاحق أوضح ناطق عسكري باسم الجيش الاسرائيلي ان قواته « باقية حيث هي بحكم الواجبات الملقاة عليها ، وستظل حيث هي الى ان تنجز مهمتها » (المصدر نفسه) . ومن جهة اخرى ، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية ، عن مراسلها في المطلة ، ان الجيش الاسرائيلي اقام يوم الاربعاء الماضي مواقع متقدمة في الجيب الذي تسيطر عليه قوات سعد حداد في جنوبي لبنان على بعد ١٠ كيلو مترات شمالي الحدود الاسرائيليه ـ اللبنانية من دون ان تؤدي هذه الخطوة الى توسيع الجيب (المصدر نفسه) . وقد شرح ناطق عسكري اسرائيلي أسباب اتخاذ اسرائيل اجراءاتها الاخيره بقوله : « لا حدود محكمة الاغلاق . وخطوطنا الدفاعية المجهزة بمعدات اليكترونية ليست غير قابلة للاختراق ، وان قوات سعد حداد التي تتعاون معنا على نحو وثيق ، لم تتمكن من منع التسلل » . وأضاف ، « ان ذوي القبعات الزرق تركوا المجموعة تمر عبر القطاعات التي يفترض فيهم السيطرة عليها ، وبالتالي قررنا الذهاب لمراقبة بعض المحاور الاستراتيجية » (المصدر نفسه) . أما وكالة الصحافة الفرنسية ، فقد ذكرت ، في تحليل لها من القدس ، ان الجيش الاسرائيلي خلق وضعا جديدا في جنوبي لبنان ، بإدخاله الى الجيب الحدودي نحو ٣٥٠ جندياً و ١٨ دبابة وآلية مختلفة ، واحتلاله ٣ مواقع قرب كونين وشقراء ومركبا على مسافة ٥ ـ ٦ كيلو مترات داخل الاراضي اللبنانية . ثم قالت : « ان كبار الضباط الاسرائيليين يرغبون ضمنا في قيام نوع من الاستقرار الاقليمي ؛ اذ ان اسرائيل ، خلافاً للاعتقاد السائد في بيروت أحيانا ، لن تسعى الى توسيع هذا القطاع ، بل الى تعزيز سيطرتها عليه » (المصدر نفسه) . وفيما يستمر الجدل حول دخول القوات الاسرائيلية الى جنوب لبنان ، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية ، تعليقا على دخول قوة اسرائيلية جنوبي لبنان : « ان فرنسا لا تستطيع إلا ان تبدي أسفها لهذه العملية التي من شأنها زيادة تعقيد عمل القوة الدولية ، وهي قوة سلام في اطار مهمتها المحافظة على أمن جنوب لبنان » (« النهار » ، ١٢/٤/١٩٨٠) . وفي لاهاي ، صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الهولندية « ان بلاده تستنكر اجتياز القوات الاسرائيلية الحدود اللبنانية » (المصدر نفسه) . وفي واشنطن ، قال ناطق باسم وزارة الخارجيه الاميركية : « اننا على اتصال بالحكومة الاسرائيلية ، ولدينا معلومات تفيد بأن اسرائيل بدأت سحب قواتها . ولقد فهمنا من الاسرائيليين انهم يتوقعون تنفيذ الانسحاب نهائياً خلال أيام » (المصدر نفسه) . بينما رجح معلقون عسكريون ان القوات الاسرائيلية ستبقى في جنوبي لبنان ، وانها ستترك ادارة المنشآت الدفاعية ونقاط المراقبة التي تقوم بانشائها الى ميليشيات سعد حداد بعد انسحابها (المصدر نفسه) .

تحرش قوات الشريط الحدودي بقوات الطوارئ

وفيما تقوم القوات الدولية بمهامها في المنطقة ، بدأت ميليشيات حداد القيام بعمليات استفزازية ضدها ، توجتها باطلاق النار على موكب نائب قائد القوات الدولية ، الجنرال نلسون ، بينما كان متوجها لتفقد القوات الايرلندية في الطيري . وقد اصيبت مصفحة سنغالية كان بداخلها الجنرال نلسون نفسه . وقد ردت القوات الدولية على النار (« السفير » ، ١٢/٤/١٩٨٠) .

وفي بيروت ، قال ناطق باسم الامم المتحدة ان الميليشيات اقفلت ، قبل ظهر أمس ، الطرقات في وجه القوات الدولية ، بما فيها الطريق الساحلي بين الناقورة وصور (المصدر نفسه).ومن جهة اخرى ، قالت اذاعة « صوت الأمل » ، الناطقة بلسان الميليشيات ، ان هذا التدبير هو رد على تطويق القوات الايرلندية لعناصر حداد في الطيري (المصدر نفسه) . وأضاف الناطق قائلاً ، ان الميليشيات هاجمت مراكز المراقبة في مارون الراس وفي الخيام ، واحتجزت ضابطين (المصدر نفسه) . وكان الرائد سعد حداد قد هدد بقصف مقر القيادة الدولية في الناقورة ، بعدما التبس عليه تحرك آليات هولندية ظن انها تستعد لمهاجمة مواقع له في القرى الحدودية (« النهار » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وفي نيويورك ، شدد مندوبو أربع دول اعضاء في مجلس الامن ، لها قوات في جنوبي لبنان ، على ضرورة تمكين القوة الدولية من القيام بواجباتها في حرية تامة ، ومن تنفيذ المهام التي كلفها مجلس الامن القيام بها (المصدر نفسه ، ١٦/٥/١٩٨٠) . وحذرت هذه الدول ،

وهي النروج وايطاليا (وهي تساهم بطائرات هليوكبتر) وايرلنده وهولندا ، من أن مواصلة الهجوم على قوات الطوارىء الدولية والعقبات التي تقف أمام مهمتها تثير التساؤل حول مدى نفع وجودها في الجنوب (« السفير » ، ١٦/٥/١٩٨٠) . وفي بيروت ، قال القائم بالاعمال الايرلندي ان الدعم الاسرائيلي للمليشيات المسيحية في لبنان ، والتدخلات الاسرائيلية نفسها ، عاقت جهود قوات الطوارىء في وقف التسلل (**المصدر نفسه**) . وفي بيروت ، حمل سفير النروج في لبنان ، اسرائيل المسؤولية الكبرى عن تصرفات جنود سعد حداد تجاه قوات الطوارىء (**المصدر نفسه**) .

ومن جهة اخرى ، طالب المندوب الاميركي في مجلس الامن « ماكهنري » ، اسرائيل ، بالعمل على فك الحصار الذي فرضته قوات حداد على قيادة قوات الطوارىء في الناقورة (ر . إ . إ . ، ١٥ و ١٦/٤/١٩٨٠) . وفي الجنوب عاد التوتر ليخيم على منطقة القطاع الاوسط من جديد ، على أثر تهديد سعد حداد بقصف قرية الطيري بعد مقتل احد عناصره في البلدة أثناء الاشتباكات الاخيرة بين قواته وقوات الطوارىء . كما كرر مطالبته قوات الطوارىء باخلاء البلدة (« السفير » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

وفي الامم المتحدة ، أعلن الدكتور كورت فالدهايم ، في تقرير جديد له « انه على رغم ان اطلاق النار في المنطقة خف الى حد كبير ، فإن الوضع ما يزال متوتراً » (« النهار » ، ١٧/٤/١٩٨٠) وعلى رغم الوعد الاميركي بالضغط على اسرائيل ، اقتحمت قوات حداد ، بعد ظهر امس ، مركز المراقبة التابع لرجال الهدنة في مروحين ، وأخلته من ضباطه الاربعة (« السفير » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وكانت الميليشيات قد نفذت تهديدها ضد الطيري ، وقصفت البلدة أمس بمدفعية من عيار ١٥٥ و ١٧٥ ملم . وعلم ان حداد يطالب قوات الامم المتحدة بتسليمه اثنين من الجنود الايرلنديين في مقابل اثنين من عناصره قتلا في اشتباك السبت الماضي (**المصدر نفسه**) . وفي تل ـ ابيب ، قالت الاذاعة الاسرائيلية ان اسرائيل نجحت في اقناع الرائد سعد حداد بازالة الحواجز التي اقامها في وجه القوات الدولية في جنوبي لبنان (**المصدر نفسه**) . وفي نيويورك ، دان مجلس الامن ، بشدة ، اقدام قوات الامر الواقع على قتل جنديين ايرلنديين دوليين ، ووصف الحادث بأنه عمل بربري لا مثيل له ضد قوات حفظ السلام ، وانه تحد لمهمة الامم المتحدة (« النهار » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) . وفي اعقاب الحادث ، طالبت الحكومة الايرلندية اسرائيل بوقف دعمها مليشيات سعد حداد ، وحملت مليشيات حداد مسؤولية مقتل الجنديين (« السفير » ، ٢١/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة اخرى ، قالت مصادر حكومية ايرلندية ان الانسحاب المفاجىء لقوات الطوارىء من لبنان سيخلق الاضطراب في وضع غير مستقر اساساً : الامر الذي قد يؤدي الى حرب أوسع . وأضافت المصادر نفسها أن من المقرر ان تغادر المفرزة الايرلندية لبنان عائدة الى بلادها في وقت قريب ، على ان تحل مكانها مفرزة اخرى قوامها ٦٠٠ جندي خلال هذا الاسبوع ، كما هو مقرر اساساً (**المصدر نفسه**) . وفي تل ـ ابيب ، أعلن ان وزيري الدفاع والخارجية الاسرائيليين اصدرا تعليماتهما باقناع حداد بوقف النار ، وعدم مهاجمة قوات الطوارىء (« السفير » ، ٢٣/٤/١٩٨٠) . وفي بيروت ، وصل ٣٠٠ جندي ايرلندي في عملية تبديل ليحلوا مكان ٧٠٠ جندي تقرر ان يغادروا لبنان الى بلادهم (**المصدر نفسه**) ، ومن المتوقع ان يلحق بهم في نهاية هذا الشهر ٢٨٠ جنديا آخرون (« السفير » ، ٢٤/٤/١٩٨٠) . وفي نيويورك ، دان مجلس الامن الاعتداءات الاسرائيلية في جنوبي لبنان ، وأعمال العنف ضد القوات الدولية ، كما دان القصف المتعمد لمركز قيادة القوة الدولية (تم خلاله تدمير ٤ طائرات هليوكبتر كانت جاثمة على الارض وتعود للقوات الدولية) (« النهار » ، ٢٥/٤/١٩٨٠) . وبعد ظهر ٢٩/٤/١٩٨٠ ، نجا سعد حداد ، باعجوبة ، بعد ان مرت سيارة الجيب التي يستقلها على لغم زرعه الفدائيون اثناء انسحابهم : مما ادى الى اصابته بجراح طفيفة . وقد وقع الحادث على طريق ترابية في منطقة قرية الطيبة في القطاع الاوسط على مسافة لا تبعدكثيراً عن مستوطنة مسغاف عام . وكانت مجموعة من الفدائيين قد تسللت الى المنطقه صباح اليوم ، واكتشفت آثارها عند الظهر . وعلى الفور خرج حداد على رأس رجاله للبحث عن الفدائيين الذين أدت آثارهم الى طريق ترابية في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الوحدات النيجيرية . وفجأة انفجر لغم تحت سيارته التي لحقت بها اضرار . لكن حداد نجا من الحادثة . بأعجوبة كما ذكرنا (ر.إ.إ. ٢٩ و ٣٠/٤/١٩٨٠) . وفي دبلن ، حذر مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية بريان اوركهارت اليوم ، الدول العشر التي تشارك وحدات

منها في القوات الدولية لحفظ السلام في جنوبي لبنان ، من احتمالات انفجار الوضع في الشرق الاوسط على نطاق واسع ، اذا هي اقدمت على سحب وحداتها (« **السفير** » ، ٥/٥/١٩٨٠) . وأضاف قائلاً : « ان سحب القوات الدولية من المنطقة سيعني الغاء المنطقة العازلة بين فئات ثقيلة التسليح ، وسيعني خلق وضع ينطوي على مخاطر انفجار عنف عظيم » . ثم قال : « ان فئات اخرى ستجر عندئذ الى النزاع . فالاسرائيليون الذين التزموا بسعد حداد قد يشاركون في هذا العنف كما تشارك فيه دول عربية اخرى . لذلك ، فإن سحب القوات سيكون عملا غير مسؤول » (**المصدر نفسه**) .

الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب على مواقع قوات الثورة الفلسطينية

بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠ ، صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة ، بأن العدو الاسرائيلي ـ الانعزالي بدأ بقصف منطقتي الرشيدية والشواكير بالمدفعية الثقيلة ، على فترات متقطعة ، كما شوهدت قرب الساحل في رأس العين والرشيدية وصور زوارق مسلحة اسرائيلية وهي تجوب المنطقة (« **وفا** » ، ١٢/٤/١٩٨٠) .

وفي مساء ١٧/٤/١٩٨٠ ، هاجمت قوة من الكوماندوس الاسرائيلية قواعد للفدائيين في بلدة الصرفند على الساحل الجنوبي . وتقع المنطقة التي هوجمت على بعد حوالى عشرين كيلو متراً شمالي صور ، بين الطريقين الساحلي والبحري ، وقد فاجأت القوة المهاجمة الفدائيين . لهذا كانت مقاومتهم ضعيفة ، فاطلقوا زخات قليلة من الرصاص باتجاه افرادها . وفي أعقاب العملية ، أعلن ناطق عسكري اسرائيلي ان ستة فدائيين قتلوا على الاقل ، وتم نسف سنزلين ، أما خسائر القوة الاسرائيلية فكانت جريحين اصابتهما طفيفة . ومع ان الجهات الامنية المسؤولة لا تعتبر هذه العملية رداً على عملية مسغاف عام ، فانها تعتبر العملية الاولى التي تجري منذ عشرة أشهر ، ويتوقع ان تكون بداية لاستئناف عمليات الهجوم ضد قواعد الفدائيين في لبنان (ر.إ.إ. ، ١٧ و ١٨/٤/١٩٨٠) . وفي وقت لاحق ، صرح الجنرال رفائيل ايتان ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ، « ان اسرائيل ستواصل محاربة الفدائيين بجميع الوسائل وفي كل مكان » وأضاف : « ان العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ليلة امس ، هي احدى الوسائل التي نستعملها في مكافحة الفدائيين » . ثم قال : « هناك ثلاثة أمور ميزت هذه العملية : خوض معركة سريعه وقصيرة جداً : صعوبة الوصول الى الهدف واستخدام اساليب معقدة ؛ ثم استخدام عنصر المفاجأه . وقد تحققت هذه الاشياء بكاملها . وكل هذا جاء نتيجة للتخطيط الجيد » . ورداً على سؤال وجهه اليه مراسل الاذاعة الاسرائيلية ، قال : « كان الفدائيون مستعدين ، وكانت لهم حراساتهم ، لكنهم لم يتمكنوا ، بسبب عنصر المفاجأة ، وسرعة التنفيذ ، والمستوى القتالي العالي للمهاجمين ، من التصدي بفعالية للقوة المهاجمة » . (ر.إ.إ. ، ١٨ و ١٩/٤/١٩٨٠) ومن جهة اخرى ، اعلن في بيروت ان وحدة كوماندوس اسرائيلية اغارت ، فجر يوم ١٨/٤/١٩٨٠ ، على موقع تابع لـ « الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة » في بلدة الصرفند جنوبي صيدا ، واشتبكت مع حراسه لمدة ساعتين . وقالت الجبهة ان العملية استهدفت مستوصف الخدمات الطبية . واعلن ناطق بلسان القوات المشتركة عن سقوط ١٨ قتيلا (٩ مدنيين بينهم امرأتان وثلاثة أطفال و ٩ عسكريين) وعدد من الجرحى بينهم ٣ اطفال (« **النهار** » ، ١٩/٤/١٩٨٠) .

وذكر بيان الجبهة ، الذي صدر في وقت لاحق ، ان العدو الصهيوني أغار فجر يوم ١٨/٤/١٩٨٠ على مقر النقاهة العسكري التابع للجبهة الشعبية ـ القياده العامة ، ودارت معركة بين حراس الموقع والكوماندوس الاسرائيليين ، استمرت أكثر من ساعتين ، وكانت نتائجها استشهاد ستة مناضلين بينهم طبيب المقر وعدد من الممرضين ، وجرح سبعة بجروح بعضها خطرة . ويعتقد انه وقعت في صفوف العدو خسائر كبيرة بدليل ما خلفه على أرض المعركة من دم وعتاد (**المصدر نفسه**) . وقد نقل الكوماندوس الى المنطقه بزوارق مطاطية تدعمها زوارق حربية وطائرات هليوكبتر ، وقد مهدت الزوارق الحربية للهجوم وفتحت نيرانها الكثيفة على المنطقة من عرض البحر . واستمرت المعركة أكثر من ساعتين ونصف الساعة (« **السفير** » ، ١٩/٤/١٩٨٠) .

وفي اجتماع للحكومة الاسرائيليه اعلن الجنرال ايتان ان الغاره الاخيرة التي نفذها الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان احبطت عملية كان الفدائيون يستعدون لتنفيذها في يوم عيد الاستقلال (ر.إ.إ. ، ٢٢ و ٢٣/٤/١٩٨٠) . وفي حوالى الساعة التاسعة من ليلة ٢٤/٤/١٩٨٠ شوهدت

زوارق حربية اسرائيلية تجوب البحر قبالة شاطىء بيروت من محلة المنارة حتى منطقة الاوزاعي ، وسمعت اصوات طائرات الهليوكبتر الحربية وهي تحلق على امتداد المنطقة . واطلقت في الساعة التاسعة والدقيقة الحادية عشرة ، عدداً من القنابل المضيئة في اجواء المنطقة . كما اطلقت النيران في اتجاه الطائرات ، فابتعدت فوق البحر . وقال مصدر في القيادة المشتركة ان الزوارق المعادية جابت الشاطىء اللبناني امتداداً من بيروت حتى صيدا ترافقها الطائرات المروحية . وفي صيدا ، اقتربت الزوارق المعادية من الشاطىء ، فاطلقت باتجاهها القنابل المضيئة من جهة شاطىء الرميلة (« السفير » ، ١٩٨٠/٤/٢٥) . وعلى صعيد آخر قصفت مدفعية القوات الاسرائيلية والميليشيات مدينة صيدا في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٩٨٠/٢/٣٠ ، وسقطت في المدينة قذيفتان : الاولى في بستان يبعد ٢٥ مترا عن البنك المركزي خلف السراي : والثانية في بستان آخر يقع جنوبي شرقي الفروع الجامعية ، ولم تنجم أية اضرار . وقال ناطق بلسان القوات المشتركة ان القذائف التي سقطت هي من عيار ١٧٥ ملم (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/١) . وفي الساعة التاسعة والربع من مساء ١٩٨٠/٥/٥ شوهدت أنوار كاشفة في عرض البحر قبالة شاطىء رأس بيروت ومحلة الجناح ، فاطلقت باتجاهها نيران الاسلحة المضادة . وتبين فيما بعد ان زوارق اسرائيلية كانت تجوب الشاطىء ترافقها طائرات هليوكبتر (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٦) . وفي منتصف ليلة ١٩٨٠/٥/٧ ، قامت اسرائيل بعدوان جديد على مناطق في لبنان ؛ فقد نزلت في منطقتي السعديات والسكسكية قوتان للكوماندوس ، ونصبتا كمينين على الطريق العام . وقد اصطدم الكمينان بعدد من السيارات العسكرية التابعة للمقاومة الفلسطينية على الطريق الساحلي . وجرت اشتباكات استمرت أكثر من ساعة أدت الى انسحاب الكوماندوس تاركين وراءهم بعض الاسلحة والذخائر ، على حين استشهد ٣ من الفدائيين الفلسطينيين .

وقالت المصادر الفلسطينية ان رجال الكوماندوس الاسرائيلي نزلوا الى الشاطىء في كل من المنطقتين المذكورتين حوالى الساعة الحادية عشرة ليلا من زوارق بحرية ، وكمنوا لسيارات تابعة للمقاومة ، التي اشتبك عناصرها معهم في السكسكة التي تبعد حوالى ١٠ كيلومترات جنوبي صيدا ، عند مفرق الدلهمية الواقع بين السعديات والدامور ، وتبادلوا معهم اطلاق النيران . وقد عززت القيادة الفلسطينية قواتها باتجاه الكمينين الاسرائيليين بعد اشتباكهما مع عناصر السيارتين . واستخدمت خلال الاشتباكات القنابل المضيئة لملاحقة الاسرائيليين وهم ينسحبون باتجاه البحر (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٨) . وأشارت مصادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى ان عناصرها وعناصر « فتح » استولت على بعض مخلفات الهجوم الاسرائيلي ، ومن بينها قذائف مضادة للدروع واسلحة متنوعة : مما يدل على ان اصابات وقعت في صفوف العدو (**المصدر نفسه**) . وقالت المصادر العسكرية الفلسطينية ان تحركات بحرية اسرائيليه كثيفة شوهدت في اثناء ذلك على امتداد الشاطىء الجنوبي ، كما حلقت طائرات الهليوكبتر في سماء مدينة صور ، فاطلقت باتجاهها نيران الاسلحة المضادة . ولم تستبعد مصادر المقاومة ان تكون عملية الانزال في السعديات والسكسكية مقدمة لعملية أكبر في منطقة اخرى (**المصدر نفسه**) .

وفي تل ـ ابيب اعترفت اسرائيل بانها قامت بعملية انزال في لبنان ليل الاربعاء ـ الخميس في الصرفند والسكسكية (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٥/٩) . وشدد كل من وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس الاركان على انه لا علاقة لعملية الانزال بما حصل في الخليل ، وانها مجرد حلقة في سلسلة عمليات تستهدف توجيه ضربات وقائية الى الفلسطينيين ، وان على الفلسطينيين ان يتوقعوا مثل هذه العمليات في كل وقت وفي كل مكان من لبنان (**المصدر نفسه**) ، اما اسحاق نافون ، رئيس الدولة الاسرائيلية ، فقد قال في احتفال تذكاري لثلاثة اسرائيليين قتلوا في مستوطنة مسغاف عام « ان العمليه تظهر ان اسرائيل تستطيع شن حرب فعالة على الفدائيين » . وأضاف : « لا يمكن بعد الآن قتل اليهود كما تذبح الخراف » (**المصدر نفسه**) . وفي وقت لاحق ، ذكر مراقبون عسكريون انه يبدو ان غارة ليل الاربعاء ـ الخميس تأتي في اطار استراتيجية جديدة لضرب الفلسطينيين باستخدام قوات قليلة العدد ، من أجل الحاق الحد الاقصى من الخسائر في صفوفهم . ولاحظ هؤلاء ان سرعة الضربات وعدم القدرة على التكهن بها ، ارغما الفدائيين على البقاء في حال استعداد دائم (**المصدر نفسه**) . وفي تل ـ ابيب ، صرح الجنرال زئيف الموغ ، قائد سلاح

البحرية الاسرائيلية » ان وحدة الكوماندوس البحرية الاسرائيلية انفصلت الى قوتين ، عملتا في منطقة تمتد مسافة ٣٠ كيلو مترا . والهدف من العملية هو ضرب الفدائيين لتخريب استعداداتهم وشل نشاطاتهم في البحر والبر ومنعهم من القيام بأي نشاط فدائي ضدنا » (ر.إ.إ. ٨٠ و ١٩٨٠/٥/٩) . وفي مساء ١٩٨٠/٥/٨ ، قامت الزوارق الاسرائيلية المسلحة ، ترافقها طائرات الهليوكبتر ، بدوريات مكثفة على طول الشاطىء الجنوبي وحتى بيروت . وفي صيدا ، أفادت المعلومات ان زوارق العدو حاولت الاقتراب من شاطىء المدينة ، لكن نيراناً كثيفة وجهت نحوها اجبرتها على التراجع والانسحاب ، فيما اخترقت طائرة هليوكبتر اجواء المدينة والقت قنابل مضيئة على مقربة من الشاطىء ، فتصدت لها على الفور نيران المدافع المضادة . وفي وقت لاحق ، اقتربت الزوارق والطائرات الاسرائيلية من شاطىء الدامور ـ خلدة ـ الاوزاعي ـ الرملة البيضاء ـ الحمام العسكري ، فتصدت لها نيران المدافع المضادة (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٥/٩) .

نشاطات رجال المقاومة في الداخل

وفي دمشق ، ادلى ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بتصريح ذكر فيه ان ثواراً فلسطينيين من المجموعات الخاصة العاملة داخل الوطن المحتل ، قاموا بزرع عدد من العبوات الناسفة الحارقة الموقوتة داخل مستودعات مواد التنظيف الكيماوية والمواد الغذائية في سوق محنى يهودا في القدس المحتلة ، وأن العبوات انفجرت في الوقت المحدد ، مما ادى الى اندلاع حريق هائل داخل المستودعات ، وعلى الاثر انقطع التيار الكهربائي . وقد حاول رجال الاطفاء محاصرة النيران التي امتدت ، رغم ذلك ، الى كافة الاماكن واستمرت مشتعلة لمدة تزيد عن تسع ساعات . وقد ادى الحريق الى الحاق خسائر مادية كبيرة واصابة ستة افراد بجراح (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٤/١١) . وفي تل ـ ابيب ، اصيب اربعة اشخاص نتيجة انفجار قنبلتين يدويتين بعد ظهر ١٩٨٠/٤/١٠ في طريق تنينا في كير ـ أون ، ولم تعرف أسباب الحادث حتى الان . وقد تم نقل الجرحى الى مستشفى شيبا في تل هشومير . وباشرت قوات الشرطة تفتيش المنطقة ، حيث عثرت على قنبلتين اخريين تم ابطال مفعولهما . ويفيد التقرير الأولي ان شخصا القى القنابل الاربع من شقته في الطابق الثاني من احد المباني باتجاه شخصين حاولا اقتحامها . وقال مصدر في الشرطة ان اسباب الحادث جنائية ولكن جاء في رواية اخرى ان قنبلتين القيتا داخل احد المنازل من سيارة صفراء ، وانه تم العثور في مكان الحادث على قنبلتين اخريين تم ابطال مفعولهما (ر.إ.إ. ، ١٩٨٠/٤/١١) . وفي القدس انفجرت ، الليلة الماضية ، عبوة ناسفة في مكتب التراخيص ، ونجمت عن الانفجار اضرار مادية دون وقوع اصابات في الارواح . وكانت العبوة قد وضعت تحت نافذة الخدمات في المكتب ، وادى انفجارها الى اقتلاع النافذة الحديدية وقذفها بعيداً عدة امتار ، كما أحدث الانفجار حفرة كبيرة . وقد ذكر فيما بعد ان الفاعلين تركوا في مكان الانفجار منشورات باللغة العربية تدعو الى اقامة دولة فلسطينية (ر.إ.إ. ، ١٩٨٠/٤/١٥) . وفي دمشق ، اعلن ناطق باسم المقاومة الفلسطينية المسؤولية عن الحادث الذي ادى الى اتلاف كل الملفات والمستندات داخل المكتب («**النهار** » ، ١٩٨٠/٤/١٧) . وفي ١٩٨٠/٤/١٦ ، قالت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان عبوة ناسفة انفجرت في مدينة القدس وادت الى اصابة احد المباني باضرار طفيفة ، دون وقوع اصابات . وذكرت اذاعة أسرائيل ان الشرطة عثرت في مكان الحادث على منشورات كتبت بالعربية تدعو الى انشاء دولة فلسطينية (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٤/١٧) . ومن جهة اخرى ، قال ناطق باسم الجيش الاسرائيلي انه تم اكتشاف خلية فدائية في منطقة نابلس ، والقي القبض على عدة اشخاص يحمل بعضهم كميات كبيرة من المتفجرات : وأضاف المتحدث ان الاعتقالات تمت عقب تسلل ثلاثة فدائيين ، ليلة ١٩٨٠/٤/١٣ ، من جنوبي وادي الاردن («**السفير** »، ١٩٨٠/٤/٢٠) . ومن جهة اخرى ، فرضت السلطات العسكرية منع التجول على قريتين عربيتين في الضفة الغربية المحتلة في اعقاب القاء قنبلة على سيارة اسرائيلية للركاب كانت متوجهة من القدس الى مستوطنة اسرائيلية في الاراضي المحتلة ، لكن القنبلة لم تنفجر (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٤/٢٣) .

وفي ١٩٨٠/٤/٢٤ ، ذكر راديو العدو باللغة العبرية ان قنبلة يدوية انفجرت ليلة ١٩٨٠/٤/٢٣ في مدينة اللد المحتلة في حي رامات اشكول . وأضاف الراديو ان خبير المتفجرات عثر على شظايا قنبلة

يدوية ، ولكن لم تقع اصابات او خسائر بالارواح (« وفا » ، ٢٤/٤/١٩٨٠) . وفي مدينة اريحا ، أثار حادث التفجير اللاسلكي موجة من القلق في الدوائر الامنية الاسرائيلية ، لان منطقة اريحا كانت تعتبر منطقة هادئة . فقد اعلن ان قنبلة موجهة لاسلكيا انفجرت في اريحا بالقرب من سيارة عسكرية ، وان الانفجار لم يسفر عن أية خسائر (« السفير » ، ٢٨/٤/١٩٨٠) .

وفي تل ـ ابيب ، صرح ناطق باسم الشرطة الاسرائيلية بأن انفجار قنبلة يدوية هز المحطة المركزية لسيارات الركاب الكبيرة في المدينة ، لكنه لم يسفر عن وقوع اصابات . وأضاف ان انفجار القنبلة وقع في وقت تزدحم فيه المحطة بالركاب (« النهار » ، ١/٥/١٩٨٠) . وفي مدينة الخليل ، نفذ الفدائيون آخر هجوم قاموا به ، حتى تاريخه ، في داخل الاراضي المحتلة . فقد هاجم مسلحون عرب مجهولون مسيرة للمستوطنين اليهود بين الحرم الابراهيمي وبيت هداسا ، واستخدموا الاسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية . وقد علم فيما بعد انهم هاجموا المسيرة على دفعتين . ففي المرة الاولى هاجموها من الوراء ، وبعد ذلك تابعوا هجومهم على من ظل من المشاركين فيها واقفا . وقد وقع الهجوم من ثلاثة اماكن : احدها من سطح احد الابنية المقابلة لبيت هداسا ، أما المكانان الآخران اللذان اطلقت منهما النيران فكانا في الطريق العام . وقد رد جنود الجيش الاسرائيلي الذين يرابطون بجوار بيت هداسا باطلاق النار على الفدائيين ، الا ان أيا من الفدائيين لم يصب ، وقد تمكنوا من الاختفاء . وبعد الحادث مباشرة ، وصلت الى المكان قوات عسكرية بقيادة حاكم الخليل . فقدمت المساعدات الاولية للجرحى ، وقامت على الاثر طائرات هليوكبتر عسكرية باخلائهم ونقلهم الى المستشفيات في القدس . وقد ادى الهجوم الى مقتل خمسة وجرح ١٦ اسرائيليا . وعلى الفور قرر وزير دفاع سلطات الاحتلال نسف اربعة منازل في الخليل ، وطرد كل من رئيس بلديتها ورئيس بلدية حلحول ، اضافة الى القاضي الشرعي لمدينة الخليل ، كما أمر بفرض حظر منع التجول على المدينة . وتقول مصادر دمشق أن حركة « فتح » هي التي نفذت العملية ، وان المهاجمين هم اعضاء مجموعة ابو صفوت الذي قتل في قبرص قبل عدة اشهر (ر.إ.إ. ، ٢ و ٣/٥/١٩٨٠) .

وفي رده على الاسئلة التي وجهها اليه مراسل الاذاعة الاسرائيلية ، قال الجنرال ايتان : « ستتخذ اجراءات جديدة في الضفة الغربية كي لا تتكرر اعمال مماثلة لمجزرة الخليل » . وأضاف : « ان الاجراءات الوقائية ستشمل القيام بتفتيش دقيق للمنطقه بهدف الكشف عن مستودعات الاسلحه » (ر.إ.إ. ، ٥ و ٦/٥/١٩٨٠) . وقد فهم ان الاجهزة التي استعملت هي من صنع محلي ولم تهرب عبر حدود الدولة (**المصدر نفسه**) .

وفي القدس ، انفجرت عبوة ناسفة في الحرم الجامعي ، ويعتقد انها نتيجة لعمل فدائي . ولم يسفر الانفجار عن اصابة احد . وكشف رجال الشرطة في الصباح حفرة كبيرة بين الاعشاب ناتجة عن الانفجار (**المصدر نفسه**) . وبالقرب من مخيم الدهيشة ، الواقع جنوبي بيت لحم ، القيت قنبلة على سيارة عسكرية اسرائيلية نتج عنها جرح احد الجنود واحتراق السيارة كليا . واطلق الجنود الذين قفزوا من السيارة النار على المهاجمين ، وعلى الفور فرض منع التجول على المخيم (**المصدر نفسه**) .

وقال ناطق عسكري اسرائيلي ، فيما بعد ، ان الحاكم العسكري امر بنسف احد المنازل في مخيم الدهيشة ردا على القاء القنبلة (**المصدر نفسه**) . وفي قرية بتير قضاء القدس تم احراق سيارة باص ، وان قوات الامن تقوم بالتحقيق في الحادث (**المصدر نفسه**) . وفي غزة ، اغلقت السلطات العسكرية سبعة محلات تجارية بعد اتهام اصحابها بالمشاركة بوضع متفجرة في احد شوارع المدينة ، الا انه جرى تعطيل مفعولها قبل انفجارها (« السفير » ، ٥/٥/١٩٨٠) . وعند مدخل مدينة نابلس ، قذفت زجاجتا مولوتوف على سيارة باص خال ، ولم يصب السائق ، الا انه لحقت بالباص بعض الاضرار ، وتقوم الشرطه بالتحقيق في الحادث (ر.إ.إ. ، ٧ و ٨/٥/١٩٨٠) .

المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية سياسياً

١ ـ انتفاضة الضفة الغربية وابعاد القادة الثلاثة

الانتفاضة الشعبية الجديدة في الضفة الغربية أخذت بالتصاعد منذ الاول من أيار الجاري ، حين اقدم شاب فلسطيني في قرية عنبتا من قضاء طولكرم ، بمهاجمة ضابط اسرائيلي وجهاً لوجه محاولاً نزع سلاحه ، ومقتل الشاب المذكور ، وحين كان صدى الحادث لا زال يناقش لدى الدوائر العسكرية والسياسة في الداخل ، قامت احدى مجموعات الداخل المسلحة بضرب مركز هداسا الديني والعسكري في مدينة الخليل المحتلة ، حيث اسفر الهجوم عن قتل وجرح العديد من المستوطنين الصهاينة .

ومن أجل محاربة « الظاهرة الجديدة » كما سماها الحاكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية الجنرال بنيامين بن ـ اليعازر ، والتي رأى فيها ان « السكان مصممون على تحدي الجيش الاسرائيلي » ، وجدت سلطات الحكم العسكري ووزير الدفاع الاسرائيلي ، خير وسيلة لضرب التحرك الجماهيري المتصاعد في الضفة الغربية بابعاد القادة الثلاثة : فهد القواسمة ومحمد ملحم ، رئيسي بلدية الخليل وحلحول ، وقاضي الشرع في الخليل الشيخ رجب التميمي ، محملة اياهم مسؤولية ما حدث في الخليل .

وفي الوقت الذي شددت فيه سلطات الاحتلال اجراءاتها الانتقامية ضد السكان ، اخذت التهديدات الاسرائيلية بالتصاعد وبالتهديد باتخاذ سياسة الحزم لسحق اية محاولة لتعكير الأمن ، وتحميل مسؤولية ذلك للجنة التوجيه الوطني التي يشكل فيها القادة المبعدون جزءاً هاماً (« النهار » ، ٣/٥/١٩٨٠) (انظر في هذا العدد : محمد عبد الرحمن : المناطق المحتلة) .

وقد عقد القادة الثلاثة المبعدون مؤتمراً صحافياً في بيروت التي وصلوها فجر ٣/٥/١٩٨٠ ، عن طريق جنوبي لبنان ـ حيث تم ابعادهم ـ شرحوا فيه ظروف ابعادهم من الضفة الغربية ، والظروف السائدة هناك في ضوء الانتفاضة الشعبية التي توجتها عملية الخليل .

وذكر الاخ فهد القواسمة أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تتصور أن « الابعاد هو الوسيلة ، لذلك تعمد الى ابعاد بعض رؤساء البلديات او الوجوه المعروفة بمواقفها الوطنية » . ان سلطات الاحتلال تتصور ان هذا الاسلوب يضعف من المقاومة ، مع ان هذا « لن يزيدنا إلا قوة » .

وذكر القواسمة ايضاً أن ما تقوم به سلطات الاحتلال الآن يذكرنا « بالاعمال التي كانوا يقومون بها منذ سنة ١٩١٧ ، نفس الاسلوب ، خطوة بعد خطوة ، وشبراً بعد شبر ... » (« وفا » ، ٣/٥/١٩٨٠) .

اما الشيخ رجب التميمي ، قاضي الخليل الشرعي ، فقد ذكر أن « السلطات الظالمة المغتصبة تعمل على تشريد الاهالي واخراجهم ظلماً وعدواناً ،

وتغتصب الارض وتقيم عليها المستوطنات وتزج ابناء شعبنا بالسجون والمعتقلات . وتستعمل وسائل الارهاب والتعسف ضد شعبنا ، ظناً منها انها تستطيع بهذه الوسائل اذلاله واغتصاب اراضيه » .

وذكر كيف ان الصهاينة يعملون على تهويد الحرم الابراهيمي الشريف وتحويله الى كنيس ، والاعتداء على حرماته كما اعتدوا على المسجد الاقصى الذي يتعلق به ملايين المسلمين ، وبهذا يستخف الصهاينة بالشعب الفلسطيني والعربي والأمة الاسلامية . وذكر مدى ما يواجهه الشعب الفلسطيني في الداخل الذي انتفض ضد الهجمة الاستيطانية وضد تهويد الاراضي المحتلة ، والذي وقف كذلك في « وجه المؤامرات التي دبرتها اميركا في كامب ديفيد ، خصوصاً ما اخترعته من حكم ذاتي يرفضه شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج » (**المصدر نفسه**) .

كما تكلم الاخ محمد ملحم ، رئيس بلدية حلحول ، في المؤتمر الصحافي ، مذكراً بأن التظاهرات السلمية التي قام بها الطلاب احتجاجاً على مؤامرات الحكم الذاتي والاستيطان كانت تواجه من قبل الجنود الاسرائيليين باطلاق الرصاص ، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى بين المتظاهرين .

كما اكد ملحم أن المستوطنين الصهيونيين هم الذين بدأوا بالعنف وذلك بتدمير السيارات العربية في الضفة الغربية وبأنهم هم الذين جاؤوا لفرض الامن «لشعبهم»، كما قالوا وهم يتحدثون عن الامن، بينما « الامن لن يحدث في اي وقت دون التفاهم بين الشعوب » ولكنهم كما ذكر « لا يريدون التعايش معنا » ، ووصفهم بأنهم جسم غريب في الشرق الاوسط ، وهم انفسهم يصرون على البقاء كذلك ، « انهم يدعوننا الى الحكم الذاتي ... الذي يعني الادارة الذاتية لأقلية ضمن دولة الاكثرية ، ونحن لسنا أقلية في ارضنا ، كما اننا نحن اصحاب الارض » (**المصدر نفسه**) .

وكانت جريدة « السفير » البيروتية قد التقت بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨ القادة الثلاثة المبعدين ، واستوضحت منهم بعض الامور المتعلقة بابعادهم . وحول سؤال عن السبب في الابعاد وهل كان نتيجة العملية الفدائية في الخليل ، ام ان هناك اعتبارات اخرى ؟

اجاب الاخ فهد القواسمة بأن العملية الاخيرة لم تكن السبب في الابعاد ، ولكن في الواقع ومنذ مدة كبيرة ، والاحتلال يفكر بالتخلص من قيادات الداخل الوطنية ، وجاءت ردة الفعل الفلسطينية في الداخل حين شكلت عقبة امام تنفيذ المخططات التي وضعت في الخارج . وكذلك رفْض مقابلة الاميركيين الذين زاروا الارض المحتلة من اجل التحدث في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي . من هنا يأتي ضيق سلطات الاحتلال من القيادات الوطنية التي نجحت في شرح خطورة اتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي حتى « ان كل طفل من اطفالنا اصبح يعرف خطورتها » .

وهناك سبب آخر يتمثل في الاستمرار في الاعداد للتصدي وايجاد « لجنة التوجيه الوطني » التي قادت أعمال التصدي للاتفاقيات وتمكنت من السيطرة على الساحة الداخلية بشكل لم يسبقه مثيل ، وبعدما فشل العدو في كل محاولاته لتفكيك الجبهة وتجزئتها بكل الوسائل والاساليب ، وشعر بأن التجمع والوحدة هما الرابط الحقيقي في الداخل ، أخذ يتحين الفرص للوطنيين . ولما جاءت العملية الاخيرة في الخليل وجدت السلطات الصهيونية المبرر الكافي للطرد (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٨) .

وعقب الشيخ رجب التميمي قائلاً : « في الواقع القضية في الارض المحتلة ليست قضية احتلال . ولثلاث عشرة سنة عرفنا عدونا، وعرفنا ان القضية تكمن في السيطرة على الارض وافراغ اهلها منها واحلال اليهود مكانهم... وانه اول ما جاءت السلطات الصهيونية دأبت على اساس تفريغ البلاد من السكان، وباشرت بالارهاب وبالتعذيب وبالاعتقال وبملاحقة اصحاب الكفاءات والعناصر الوطنية » .

وذكر الشيخ التميمي ان الحرم الابراهيمي ليس مجرد مسجد، بل هو رمز الخليل وكيانه، وان الحرم يتشكل من عدة حاضرات : الحاضرة اليعقوبية ، والحاضرة الابراهيمية ، والصحن ، والساحة الداخلية والممرات . وذكر التميمي ان الاسرائيليين استولوا اول الامر على الحاضرة الابراهيمية ومن ثم على اليعقوبية ، ونصبوا الخيم في الصحن . ومن ثم حاولوا الاستيلاء على مقام سيدنا اسحق ، وهي المحاولة التي كانت السبب في المواجهة التي حصلت سنة ١٩٧٦ ، والتي اعلن حينها منع التجول في الخليل لمدة سبعة عشر يوماً .

وحول موقفه قال الشيخ التميمي : « واجبي كان يحتم علي ان ابين للناس احداث الساعة واشرح لهم اساليب اليهود ، وان احافظ على نفسي وبلدي واهلي ؛ انها امانة في عنقي من خلال الموقع الذي اشغله » ، وهذا ما سبب له كما ذكر ، الاشكالات والمضايقات والتهديدات المستمرة وما جعل السلطات الاسرائيلية تصفه بأنه « الوريث الروحي للحاج امين الحسيني » . وقد قال له الحاكم العسكري في مقابلة معه : « بينما تريد الدول العربية وتطالب بأراضي ١٩٦٧ ، فانت تطالب بكل الاراضي » ، « لقد كان ردي واضحاً وصريحاً ، وهو أن الدول العربية « شحادة » وتريد ان « تشحد » منكم ارض ال ــ ٦٧ ، اما انا فاقول لا يمكن ان اقبل بـ ٤٨ ، لا اقبل بأن تأخذوا شبراً من فلسطين ... وهذا ما اعتبروه تحديا (**المصدر نفسه**) .

وفي جواب على سؤال آخر ، عن الخلط السياسي الموجود في الساحة خارج الوطن المحتل كواقع معاش ، وعدم وجود مثل هذا الخلط في الداخل . ذكر الاخ القواسمة ، أن واقع الامور في الداخل لا يحتمل الخلط ، فالقضية واضحة ومعروفة ، والخصم كذلك . ومن هنا فان النضال ضد هذا العدو الخصم يأخذ اشكالاً متعددة ، خاصة « لاننا نعيش الاحتلال يومياً بممارسته وقمعه ومضايقاته ... لقد رفض شعبنا اتفاقيات كامب ديفيد وتصدى لها في الارض المحتلة قبل زيارة السادات الى القدس ، وحين كان العالم يتفرج على الزيارة كان شعبنا يتظاهر ضدها » .

لقد عرف اهل الداخل تماماً ماذا يريد الاحتلال ، وفي الخارج « يظهر الخلط ، والبعض يتصور انه بمثل هذه المسارات يمكن ان ينال الشعب العربي حريته واستقلاله ويقيم دولته ، ونحن نقول لهم ان الطريق الى الحرية والاستقلال لا يمكن ان تكون عبر واشنطن ، وانما عبر لبنان والجولان ونهر الاردن وسيناء ، حتى اننا قلنا هذا قبل ذهاب السادات الى القدس ، وقلناه للملك حسين في اواخر ١٩٧٦ ، وكان كارتر قد تسلم الحكم ، واعتقد البعض انه رجل طيب ، ومن قاعدة دينية واخلاقية ، وانه يمكن ان يعطينا حقنا ...نحن لم نراهن على مجيء كارتر ، وقلنا يومها انه اذا فكرت الأمة العربية في يوم من الايام في ان تفاوض الاسرائيليين فعليها ان تفكر بالبديل قبل التفاوض ، وان اسرائيل تخشى السلام اكثر من الحرب لأنها غير قادرة على السلام ، اما بالنسبة للحرب فهي قادرة عليها وتملك عدتها المحسوبة ، وقادرة على التحكم بنتائجها قبل وقوعها . وبالرغم من كل ذلك فان الأمة العربية ما زالت تركض وراء السراب الاميركي » (**المصدر نفسه**) .

وعلق الاخ محمد ملحم ، بأن الخلط موجود في الخارج وذلك لعدم تحديدنا لطبيعة الخندق الذي نواجه منه العدو ، وذكر أن الخلط في الخارج لا يزول اذا لم نحدد الجهة التي يجب مواجهتها : « ان عدونا محدود المعالم ، ولكن بالنسبة لحركة التحرير فانها تواجهه من مواقع مختلفة وعلينا بدلاً من ان ندير له ظهرنا ان ندير له وجهنا ، ومن الطبيعي ان تكون التناقضات موجودة ، ولكن يجب ان لا تشكل عائقاً امام حشد قوانا لمواجهة العدو » (**المصدر نفسه**) .

وتطرق الحديث كذلك الى الدعم العربي لصمود الشعب الفلسطيني في الداخل وكيفية صرف اموال الدعم . وكانت الاجابة أن الأموال التي تدفع لا توزع على الناس مباشرة ، ولكن تحول الى مشاريع انتاجية او الى مشاريع خدمات . ومع هذا ، فالمبلغ محدود جداً ، كما ذكر الاخ القواسمة ، « فبينما اقر مؤتمر قمة بغداد دفع ١٥٠ مليون دولار نجد ان الذي دفع فعلاً هو ٧٠ مليون دولار فقط » . وفي المقارنة مع المبلغ الذي تدفعه اميركا لاسرائيل والذي لا يقل عن ثلاث مليارات دولار في اسوء الاحوال ، فان ما يصيب الفرد الفلسطيني من المساعدة العربية لا يتجاوز نصف دولار في اليوم بينما يتجاوز الـ ٧,٥ دولارات بالنسبة للاسرائيلي . هذا عدا عن الفوارق في بنية الانتاج المتخلف في المناطق المحتلة والذي بحاجة الى عملية تطوير كبيرة جداً حتى تثمر هذه المساعدة .

وقال الاخ القواسمة : « في الواقع نحن في العالم العربي نخلط كثيراً واريد ان اعطي مثالاً : نحن نريد ان نحارب اسرائيل ، ومنطق بسيط جداً يؤكد اننا لا نحارب اسرائيل ، بل على العكس فاننا ندعمها . كيف اريد ان احارب اسرائيل وانا اعلم ان اميركا تعطيها ثلاثة آلاف مليون دولار ، وقبل ان نطالب بمقاطعة اسرائيل لماذا لا نقاطع اميركا ، ولماذا هذا المنطق الاعوج ؟ اميركا من اين تدفع لاسرائيل هذه الاموال ؟ صدقوني انها من اموال العرب . . ان منطق دعم الصمود الاساسي هو في مواقف عربية ضد اميركا ... وغير ذلك كله دجل » (المقابلة كاملة في **المصدر نفسه**) .

ردود الفعل : هذا وبعد وصول المبعدين الثلاثة الى بيروت ، طلبت الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من الاخ زهدي الطرزي ، مندوب المنظمة في الامم المتحدة ، تقديم مذكرة عاجلة الى الدكتور كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، بشأن ابعادهم .

وطالبت المنظمة المجموعة العربية في الامم المتحدة بعقد اجتماع عاجل لدعوة مجلس الامن الدولي الى الانعقاد واتخاذ القرارات المناسبة (« **النهار** » ، ٤/٥/١٩٨٠) . وقد انعقد مجلس الامن الدولي فعلا في ٨/٥/١٩٨٠ واصدر قرارا وطلب من الحكومة الاسرائيلية الغاء قرارها غير المشروع بطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الشرع في منطقة الخليل. وايد هذا الطلب اثناء التصويت ١٤ عضواً وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت . وقد ذكرت مقدمة القرار الصادر عن الامم المتحدة بمعاهدة جنيف للعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحقوق سكان المناطق المحتلة . هذا ، وكان مجلس الامن انعقد بطلب من تونس كممثلة للمجموعة العربية في مجلس الامن (« **النهار** » ، ٩/٥/١٩٨٠) .

على صعيد آخر ، شهدت المناطق الوطنية في بيروت الكثير من المهرجانات والمسيرات تضامناً مع انتفاضة الارض المحتلة ، واستنكاراً لابعاد القادة الثلاثة .

ففي اليوم التالي لوصول المبعدين قامت مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها المواطنون اللبنانيون والفلسطينيون تضامناً مع نضال الشعب الفلسطيني في داخل الارض المحتلة ، ومن ثم تحولت المسيرة الى مهرجان شارك فيه ، الى جانب المبعدين ، مجموعة من قادة المقاومة وكوادرها السياسية والعسكرية . وأقامت الحركة الوطنية اللبنانية مهرجاناً في جامعة بيروت العربية تضامناً مع انتفاضة الداخل ، وحضره ممثلو الاحزاب والمقاومة والقادة الثلاثة المبعدون . والقيت كلمات بهذه المناسبة بينها كلمة صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » الذي استهل حديثه بقوله : « كنت قد آليت على نفسي ألا اتكلم في المناسبات ، لكن هذه المناسبة تستحق الكلام ؛ لأن الذين يستحقون ان نتحدث معهم وفي حضورهم هم الحركة الوطنية اللبنانية التي حمتنا في قلوبها وبدماء ابنائها » .

بعد ذلك تعرض خلف للاوضاع السيئة عامة في المنطقة العربية ، حاضاً الشعوب العربية على الثورة على الحكام الخونة واسقاطهم ، حيث قال : « الكلام في الوطن اصبح رخيصاً ومبتذلاً لان الانظمة العربية اصبحت لا تطيق ان تسمع كلمة حق وترفض ان تقبل بين صفوفها ابناء شعبنا الاحرار ، وقد اصبح مواطنوها مشردين في كل بلد لانهم لا يجدون الحرية والديمقراطية » . واضاف ان هذه الشعوب التي تعيش تحت استعمار حكامها في الوطن العربي ، سيأتي الوقت الذي سيُحاسب فيه هؤلاء الحكام من قبل شعوبهم .

كما وصف خلف الوضع العام بأنه بات من المحرم علينا الكلام عن مثل تلك الانظمة ، والسبب بسيط وهو السكوت مقابل « ٥٠ او ٦٠ مليوناً » . وهذا المبلغ يصرفه اي شيخ من شيوخ النفط على طاولة قمار . وزاد خلف : « اذا اراد المؤمن العربي ان يقول كلمة فهو اما شيوعي ملحد ... واما خائن » . (« **النهار** » ١٠٠/٥/١٩٨٠) .

من جهة أخرى ، وفي حديث ادلى به الاخ ، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مساء ٣/٥/١٩٨٠ ، لاذاعة مونت كارلو حول جريمة الابعاد ، قال : « ان الثورة الشعبية التي تجري الآن في اراضينا المحتلة تقدم للعالم بأسره دليلاً قوياً وساطعاً على رفض شعبنا للاحتلال واصراره على اتباع كافة الوسائل التي اقرتها الشرعية الدولية لدحر الاحتلال وتحرير الوطن » ، ثم قال قدومي ان هذه الثورة الشعبية المجيدة تأتي في وقت تشهد فيه السياسة الاميركية مأزقها ، سواء في محاولاتها الفاشلة لتمرير الحكم الذاتي المرفوضة من شعبنا ، او مأزقها في ايران بعد فشل العملية العسكرية الاميركية ضد شعب ايران (« **وفا** » ، ٤/٥/١٩٨٠) .

وفي مهرجان آخر ، اكد الأخ خليل الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ان « العدو الصهيوني الذي يستخدم ترسانته العسكرية وكل اسلحة الفتك والقتل والدمار ، لن يتمكن من اخماد صوت شعبنا الذي يرفض ويقاوم الاحتلال ويتصدى له بالحجارة » . واضاف : ان « العدو الصهيوني يعتقد من خلال اساليبه وممارساته الوحشية انه يستطيع اخماد هذا اللهب الثوري المتصاعد واخضاع شعبنا ، لكن الشعب الذي استمع الى صوت الرشاش في الخليل ، والقنابل تنفجر في كل بقعة من ارضنا سيواصل مسيرته النضالية » (« **النهار** » ، ٥/٥/١٩٨٠) .

وفي عمـان ، دان اعضـاء المجلس الـوطني الفلسطيني المقيمون في الاردن طرد القادة الثلاثة المبعدين ، ودعا هؤلاء الاعضاء ، اثر اجتماع عقدوه في عمان ، الدول العربية الى زيادة دعمها لسكان الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**) .

وفي الاتجاه نفسه من المشاركة في المساندة واظهار الرفض لممارسات العدو الصهيوني ولابعاد القادة الثلاثة ، وتكريماً لهم ، اقامت معظم فصائل المقاومة حفلات تكريم حيث رحبت بهم ، ونوهت بدورهم في مسيرة النضال ، معتبرة انهم قد انتقلوا من ساحة الى أخرى .

وبعد صدور قرار مجلس الامن بعدم شرعية الابعاد وضرورة عودة المبعدين الى بلادهم ، توجه الاخوة الثلاثة الى عمان ومن ثم الى جسر الملك حسين يوم (١٠/٥/١٩٨٠) ، حيث حاولوا العودة الى الضفة الغربية المحتلة عبر الجسر مستندين الى قرار مجلس الامن ، لكن السلطات الاسرائيلية منعتهم من ذلك واعلنت عدم اعترافها بشرعية قرار المجلس .

ومن المعلوم ان مصادر دبلوماسية في الامم المتحدة قالت ان الوفود العربية ستطلب عقد جلسة اخرى لمجلس الامن للبحث في ابعاد اسرائيل للاخوة الثلاثة ورفضها السماح لهم بالعودة الى منازلهم ، على رغم القرار الذي صدر يوم الخميس الماضي في (٨/٥/١٩٨٠) عن مجلس الامـن (**المصـدر نفسه** ، ١٢/٥/١٩٨٠) .

وكما كانت المصادر قد اشارت ، توجه الاخوة المبعدون الى واشنطن لحضور اجتمـاع مجلس الأمن ، في جولة هي مقدمة لعودة الثلاثة الى الضفة الغربية حاملين قراراً جديداً لمجلس الأمن يكرر دعوة اسرائيل الى السماح لهم بالعودة الى عائلاتهم .

---

٢ - جورج مارشيه في بيروت

بناء على دعوة مشتركة من منظمة التحـرير الفلسطينية والحزب الشيوعي اللبناني ، وصل ، مساء ١٥/٤/١٩٨٠ ، وفد شيوعي فرنسي برئاسة الرفيق جورج مـارشيه ، الامـين العام للحـزب الشيوعي الفرنسي ، وعضوية الرفاق مسكيم غريمتز عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية رئيس قسم العلاقات الخارجية في الحزب ، والرفيق آلان غريش عضو قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية ، والرفيق جاك بيرو عضو سكرتارية الشبيبة الشيوعية الفرنسية .

وكان في استقبال الوفد الشيوعي الفرنسي ، عن الجانب الفلسطيني ، الأخ ياسر عبد ربه ، الأخ احمد صدقي الدجاني ، عضوا اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وعن الجانب اللبناني ، الرفيق جورج حاوي الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني ، والرفاق نديم عبد الصمد وكريم مروة عضوا المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ، ومحسن ابراهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي اللبناني ، والاخوة انعام رعد وعبد الله سعادة من قادة الحزب القومي السوري الاجتماعي . وقد ادلى مارشيه بتصريح صحافي بعد وصوله الى مطار بيروت الدولي ، قال فيه : « جئت الى لبنان بدعوة ثنائية وجهت الي ، وهي دعوة صديقي جورج حاوي الموجود هنا ، وصديقي ياسر عرفات الذي سألتقيه خلال زيارتي » (« **لفداء** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) . كما اكد في تصريحه على الموقف الثابت والحازم الذي يقفه الحزب الشيوعي الفرنسي لدعم الثورة الفلسطينية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استرجاع اراضيه واقامة دولته الديمقراطية على ارض وطنه . وذكر أن الحزب الشيوعي الفرنسي يأمل من الحكومة الفرنسية ان تطور موقفها ليكون متقدماً اكثر عن موقفها الذي تقفه الآن بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك الاعتراف بحق هذا الشعب في اقـامة دولتـه المستقلة (« **وفـا** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

كما بين ان موقف الحزب الشيوعي الفرنسي بالنسبة لقضايا الشرق الاوسط يتلخص بانه « لا سلام ولا استقرار في الشرق الاوسط دون اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة » ، واكد كذلك موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم والمؤيد للحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، من اجل الدفاع عن وحدة لبنان وسلامة اراضيه وعروبته (**المصدر نفسه**) .

وعند سؤاله عن مصير الدعوة التي وجهها الحزب

الشيوعي الفرنسي لياسر عرفات لزيارة فرنسا ، وموقف الحكومة الفرنسية الرسمي ، قال : « ان الدعوة قائمة باستمرار ، ولكنني سأجددها » . اما عن موقف الحكومة الفرنسية الرسمي ، فقال : « اعتقد ان الرئيس الفرنسي تحدث مؤخراً عن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . طبعاً نحن نأسف ان يكون ذلك قد تطلب خمس سنوات كي يسير الرئيس الفرنسي في الطريق الذي هو طريق الامم المتحدة منذ خمس سنوات ، غير ان العمل الصحيح لا يأتي ابداً متأخراً. ولكننا نرى أن على فرنسا والحكومة الفرنسية ان تذهبا ابعد من ذلك ، ولذا نطرح هذا المطلب الثنائي الذي تحدثت عنه الآن . اننا نعتقد ان على الحكومة الفرنسية ان تعترف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، وعلى هذا الاساس ان تدعو صديقي ياسر عرفات لزيارة فرنسا » (« **النداء** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

وفي حفلة الغداء التي اقامها الحزب الشيوعي اللبناني في ١٧/٤/١٩٨٠ تكريماً للامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، والتي حضرها قادة الحزب الشيوعي اللبناني ، وبعض قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، القى جورج حاوي الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني كلمة اشاد فيها بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي وعمله من اجل اعتراف الحكومة الفرنسية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وبمطالبة الحكومة الفرنسية بالاعتراف كذلك بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته الوطنية المستقلة فوق تراب وطنه .

كما القى مارشيه كلمة شكر فيها الحزب الشيوعي اللبناني على دعوته الى لبنان ، واشاد بأهمية الزيارة وذلك « لما تمثله هذه المنطقة من العالم بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي ، والتي تعتبر بالنسبة له من اهم المناطق التي يجب ان يحل فيها السلام الشامل والعادل » . كما جدد دعمه ودعم الحزب الشيوعي الفرنسي لنضال الشعبين اللبناني والفلسطيني وقال : « اننا نناضل من اجل قضية عادلة ، واننا نقوم بواجبنا الاممي ، كما اننا نشعر بعمق اننا ، بعملنا هذا ، نخدم مصلحة شعبنا وبلادنا اولاً وقبل كل شيء » .واضاف : « اننا في الحزب الشيوعي الفرنسي علينا نحن وحلفائنا ان نناضل من اجل انتزاع حقوقنا ومكاسب شعبنا من الشركات المتعددة الجنسية التي تستولي على اقتصاد البلاد وعلى مصالح الشغيلة ؛ لاننا نناضل من اجل اقامة مجتمع اشتراكي ، آخذين بعين الاعتبار مبادىء حزبنا » (« **وفا** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

وكان الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية قد استقبل مارشيه والوفد المرافق له . وحضر الاجتماع كل من الاخوة احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، وخليل الوزير « ابو جهاد » وهايل عبد الحميد « ابو الهول » عضوا اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، والعميد سعد صايل « ابو الوليد » رئيس العمليات المركزية ، حيث تم في الاجتماع استعراض التطورات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الاوسط ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في ضوء التطورات المستجدة . كما تم بحث العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والحزب الشيوعي الفرنسي وسبل تعزيز هذه العلاقات .

وبعد انتهاء المحادثات بين الطرفين ، وعندما سئل عما اذا كان سيزور فرنسا قريباً ، قال عرفات : « لنترك الاحداث تتكلم ....» .

اما مارشيه ، الذي سئل عن انطباعاته بعد اجتماعه مع عرفات، فقد اجاب بأن الآراء كانت متفقة حول التحليل والمهام المطروحة . واضاف : « كنا نعتقد ان بلدنا ، بعد تصريحات الرئيس ديستان ، عليه ان يأخذ مبادرات باستقلالية كاملة ، ودون التنازل للضغط الاميركي ، وبدون الاخذ بعين الاعتبار مواقف الدول الاوروبية الغربية » . ففرنسا كما اشار الى ذلك مارشيه « دولة مستقلة » « ولقد شعرت ان لفرنسا في لبنان والشرق الاوسط بشكل عام رصيداً كبيراً ، ومن هنا فالفلسطينيون واللبنانيون والعرب ينتظرون من فرنسا ان تأخذ هكذا مبادرات ايجابية ونحن سندفع بالحكومة الفرنسية لاتخاذ مثل هذه الخطوات ، والحزب الشيوعي سوف يؤيد اية خطوات تتخذها الحكومة في هذا الاتجاه ...» (**المصدر نفسه** ، ١٧/٤/١٩٨٠).

وقد صدر بيان صحافي مشترك عن م.ت.ف. والحزب الشيوعي الفرنسي ، اكد على علاقات الصداقة والتضامن التي تربط الحزب بالمنظمة ، وعلى دعم الحزب الشيوعي الفرنسي للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل انجاز حقوقه الوطنية واقامة دولته الوطنية المستقلة .

كما اكد البيان على ما جاء في البيان المشترك الصادر عن اجتماع الجزائر (في ٢١ تشرين الاول ١٩٧٩) بين عرفات ومارشيه . لا سيما بالتأكيد على الفشل الذي وصلت اليه اتفاقات كامب ديفيد، واعتبار ان السلام العادل والدائم والممكن لن يتم بمعزل عن م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كما أشاد البيان بنضال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد الاحتلال وضد اقامة المستوطنات والاستيطان الاسرائيلي . وشدد على التضامن والعمل المشترك من اجل السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين داخل السجون الاسرائيلية .

كما اكد البيان على الضرورة العاجلة لدعوة الحكومة الفرنسية للرئيس عرفات لزيارة فرنسا .

كذلك اكد في الختام على صلات الصداقة والتضامن بين الطرفين ، معرباً عن ارادتهما المشتركة في سبيل تعزيز هذه الصداقة والتضامن ، وذلك للتوصل الى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة (البيان الصحافي كاملاً في « **وفا** » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

وتجدر الاشارة الى ان مارشيه اجرى سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين اللبنانيين : حيث التقى كلا من رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس سركيس ، ورئيس مجلس النواب السيد كامل الاسعد، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص . وكذلك رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد وليد جنبلاط ، واركان المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية . وتركزت المحادثات في مجمل هذه اللقاءات على القضيتين اللبنانية والفلسطينية وسبل معالجتهما .

كما تجدر الاشارة ، الى ان الامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي قد وضح في حديث مع جريدة « النهار » البيروتية (١٧/٤/١٩٨٠) ، أن المبادرة الاوروبية المستقلة عن اميركا ، والتي كثر الحديث عنها . « ما هي الا اسطورة » . وقال أنه يستبعد التوصل الى مبادرة اوروبية تكون مستقلة عن اميركا ، وذكر بانه « يجب ان نرى الاشياء كما هي : اوروبا مستقلة عن الولايات المتحدة ليست سوى اسطورة » .

وعن سؤاله عما اذا كان يرى في مبادرة الرئيس الفرنسي دوراً ضمن عملية توزيع الادوار بالنسبة للشرق الاوسط ، أجاب بأنه بالرغم مما يؤخذ على الحكومة الفرنسية من تأديتها دور الشرطي في افريقيا ، فان موقفها بالنسبة للقضية الفلسطينية مختلف . وذكر أن موقف الحكومة الفرنسية ، المعروف بعدم استقلاليته ، يختلف عن موقفها من حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين المستقل عن اميركا كارتر .

اما عن الدولة الفلسطينية ، فقد اكد انه « انطلاقاً من التجارب التي عاشها الشعب الفرنسي ، وهي التجربة الفيتنامية والتجربة الجزائرية ، انا متأكد من قيام الدولة الفلسطينية ... لا استطيع التكهن متى ستقوم هذه الدولة ، ولكن كما قلت ان قضية الشعب الفلسطيني ربحت كثيراً ، وحتى في اسرائيل ، حيث نظمت مظاهرات جمعت عشرات الآلاف ، وذلك من اجل السلام ومباشرة النقاش مع م.ت.ف. ، علينا ان لا ننسى ان الامور انطلقت هكذا في الجزائر وفي فيتنام » . وحول تفسيره للاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان ، وضح أنها تثبت الفشل الكامل الذي وصلت اليه سياسة كامب ديفيد التي توصلت بالتالي الى طريق مسدود ، وان المشكلة الاساسية هي قضية فلسطين التي لن يحصل شيء ما دامت بلا حل . وذكر ان التصريحات التي يطلقها مناحيم بيغن ما هي الا توضيح كامل لرفضه كل الحلول والمقترحات التي تمكن من التقدم («**النهار** » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

صابر موسى

المنـاطِق المُحتـلة

تصاعد مختلف اشكال التصدي للوجود الاستيطاني
وردود فعل مختلفة على عملية الخليل

لم تكن عملية الخليل مجرد عمل عسكري محكم التخطيط ، فهي تتويج لتعاظم الشعور الوطني لدى سكان الاراضي المحتلة . وقد جاءت بعد سلسلة من المواجهات ، مختلفة الاشكال ، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال ، وكانت « حرب الحجارة » احدى اهم علاماتها المميزة .

مقدمات عملية الخليل

لقد شهدت المناطق المحتلة ، في الفترة الأخيرة ، المزيد من التعديات من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين ، على حقوق المواطنين الفلسطينيين في ارضهم واملاكهم ، إضافة الى استمرار مؤامرة سلب الشعب الفلسطيني هويته القومية عبر ما يسمى بالحكم الاداري الذاتي ، مما جعل المواجهة بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق المحتلة مواجهة يومية تستخدم فيها كافة اشكال النضال المتوفرة ، اضرابات وتظاهرات ، بالاضافة الى استخدام الحجارة وقنابل المولوتوف والهجوم المسلح ، على غرار ما حدث في عملية الخليل .

ان ابرز ظواهر تلك المواجهة ، ما أصبح معروفا بـ « حرب الحجارة » التي يخوضها المواطنون الفلسطينيون يومياً عشرات المرات ، ضد المركبات الاسرائيلية التي تعبر طرقات الضفة الغربية ، متوجهة الى المستوطنات ، مما اربك السلطات الامنية الاسرائيلية التي واجهت هذا الوضع بمزيد من القمع والاضطهاد .

وقائع من عسف الاحتلال ، والمواجهة : طوال الاسابيع التي سبقت عملية الخليل ، ارتكبت سلطات الاحتلال أعمال قمع وحشية يومية ، ضد مختلف فئات المواطنين العرب ، الذين احتجوا ، في مناسبات مختلفة ، على تصرفات المستوطنين الصهاينة وجنود الاحتلال .

ففي مخيم الجلزون ، الواقع بالقرب من رام الله ، استمر فرض نظام حظر التجول على المخيم لأكثر من خمسة اسابيع . وروى سكان المخيم لمراسلي الصحف الاسرائيلية ان « مستوطنين اسرائيليين من مناطق مجاورة ، وصلوا عدة مرات في ساعات الليل المتأخرة الى المخيم ، وحطموا زجاج البيوت ، وكسروا السيارات » (« هارتس » ، ١٠/٤/١٩٨٠) . وتقوم دوريات العدو العسكرية أيضا « باطلاق النار في شوارع المخيم ، ويجبر السكان على الاقامة في منازلهم بين الساعة الخامسة مساء والخامسة صباحا . واعتقلت السلطات ٤٥٠ من السكان ، نقلوا بالباصات الى مقر الحاكم العسكري في رام الله للتحقيق معهم » (**المصدر نفسه** ، ١٤/٤/١٩٧٨٠) . واذا علمنا ان عدد سكان المخيم لا يزيد عن ثلاثة الاف نسمة ، تبين لنا ان الاعتقالات شملت $\frac{1}{6}$ سكان المخيم . ويدعي حاكم منطقة رام الله العسكري ، ان كل الاعمال التي نفذت في معسكر الجلزون تهدف فقط الى أمر واحد ، هو منع رشق المركبات الاسرائيلية على الطرق الرئيسية بالحجارة .

وبمناسبة ذكرى مذبحة دير ياسين في التاسع من نيسان الماضي ، جرت مظاهرات في عدد من مدن الضفة الغربية ، فرقت بالقوة ، واعتقل على اثرها عشرات الطلاب من معهد المعلمين في رام الله .

واحتجاجاً على اغلاق كلية أبو ديس في القدس ، شارك الطلاب الاسرائيليون التقدميون ، الطلاب العرب في مظاهرات نظموها بالقرب من الكلية « ولوحوا بأعلام فلسطينية ، ورفعوا شعارات قومية ، وأنشدوا أناشيد فلسطينية » (**المصدر نفسه** ، ١٠/٤/١٩٨٠) .

ورداً على اعتقال الطلاب في رام الله ، تظاهر طلاب جامعة بيرزيت ، وطلاب المعاهد والمدارس في رام الله عدة أيام ، احتجاجاً على استخدام العنف من قبل جنود قوات الاحتلال ، مما أدى لجرح ٨ طلاب بسكاكين كانت مع الجنود « واعتقل ستة من الطلاب بعد أن اغلقوا محاور الطرق بالحجارة ، وهتفوا هتافات معادية على مسمع من الجنود ، ورشقوا قوات الأمن بالحجارة ، وأصيب أحد ضباط الشرطة في جبهته وارسل للمستشفى » (**المصدر نفسه** ، ١١/٤/١٩٨٠) . واعترف حاكم منطقة رام الله العسكري بإستخدام القوة لتفريق متظاهري معهد المعلمين « لأن التظاهرة كانت عنيفة جداً ، وجرح فيها بعض رجال الأمن » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٣ ، ١٤ و١٥/٤/١٩٨٠ ص ١٥) .

وفي الساعة الثالثة تقريباً من صباح يوم ٢١/٤/١٩٨٠ ، دخلت الى قرية دير العسل التحتا في قضاء الخليل ، سيارة بيك آب مدنية ، تحمل ثلاثة من الجنود ، أخذوا يطلقون النار داخل القرية . وقد هاجم المواطنون الفلسطينيون السيارة بالحجارة ، وعند محاولة الجنود الهرب ، قام أحد السائقين العرب بصدمهم بسيارة باص كان يقودها ، وأدى الحادث الى جرح اثنين منهم ، واثنين من العرب . وذكر سكان القرية ان الاسرائيليين كانوا ينوون سرقة النعاج من القرية (« **هآرتس** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

وتلبية لنداء لجنة التوجيه الوطني ، اعلنت كافة المدن في الضفة الغربية اضرابا تجاريا بمناسبة يوم السجين الفلسطيني تضامناً ودعماً للسجناء الفلسطينيين . وذكرت وكالة رويتر « ان الاضراب الكامل شمل مدن القدس ورام الله ونابلس والخليل وطولكرم » رغم منع سلطات الاحتلال زعماء المناطق المحتلة ، ورؤساء البلديات من المشاركة في المهرجان الذي كان مقرراً عقده في مدينة الناصرة ، ومنع التظاهر والاضراب (« **السفير** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وقال فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، ان الاضراب « يهدف الى اجبار السلطات الاسرائيلية على احترام الشعب الفلسطيني ، والتعامل معه بطريقة لائقة » (**المصدر نفسه**) . واعلن ناطق اسرائيلي ، في هذه المناسبة ، ان عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال يبلغ ٢٨٥٠ معتقلاً ، ينفذون أحكاماً متفاوتة لإشتراكهم في عمليات فدائية ، أو بسبب اشتراكهم في اعمال أخرى ضد اسرائيل .

اسبوع المواجهات الساخنة : وكان الاسبوع الذي سبق عملية الخليل حافلا بالمواجهات والصدامات العنيفة بين قوات الاحتلال والمواطنين العرب : حيث احرقت « الاعلام الاسرائيلية التي علقت عشية عيد الاستقلال عند مدخل فرع بنك العمال في شارع الزهرة ، في القدس الشرقية ، وقد عثر صباح اليوم على الاعلام المحروقة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و٢٣/٤/١٩٨٠ ص ١٣) .

وفرض نظام منع التجول يوم ٢٢/٤ على قريتي سلواد وعين يبرود في قضاء رام الله « اثر القاء قنبلة يدوية داخل باص يعمل على الخط رقم ٤٠ عند مدخل مستوطنة عوفره » (**المصدر نفسه**) . وقال مراسل راديو اسرائيل ان القنبلة لم تنفجر لأنها كانت صدئة ، ولم تقع اصابات .

واطلقت النار في التاريخ نفسه ، على سيارة اسرائيلية في نابلس . وقال سائق السيارة « انه سمع صوت انفجار خلال سفره ، ولدى الكشف تبين ان الانفجار كان نتيجة طلقة نارية » (**المصدر نفسه**) .

وتعرض قطار للركاب ، كان يمر بالقرب من بيت صفافا ، لوابل من الحجارة ، وكان في طريقه من تل ابيب الى القدس (**المصدر نفسه** ص ١٦) .

وهاجم اسرائيليون من سكان مستوطنة بيت ـ ايل مدينتي رام الله والبيرة يوم ٢٢/٤ ، وحطموا زجاج اكثر من ١٥٠ سيارة للعرب ، والحقوا اضراراً بالغة بالممتلكات العامة في الشوارع . وضبطت الشرطة التي حضرت الى المكان « سيارة بيك ـ آب تابعة لاحد الاسرائيليين ، كان بداخلها أربعة اشخاص ، يحملون مطارق ، وصندوقاً مليئاً بالحجارة » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٩ ، ٢٣

و٢٤/٤/١٩٨٠ ، ص ١٤) . ويدعى المستوطنون ان اعمالهم هذه جاءت نتيجة رشق العرب وسائل المواصلات الاسرائيلية التي تتحرك في المنطقة بالحجارة .

ورداً على هذه الاستفزازات ، ورغم منع الاجتماعات ، التقى ، يوم ٢٤/٤ ، رؤساء البلديات العرب واتخذوا سلسلة من القرارات أهمها : ١ - اقامة مسيرة للسيارات المتضررة في غربي القدس ، لكي يرى الجمهور الاسرائيلي ما يجري في المناطق المحتلة ؛ ٢ ـ وقف وسائل المواصلات العامة لمدة ثلاثة أيام ، والمقاطعة الكاملة للمستوطنات ؛ إقامة مظاهرات احتجاج من قبل الجماهير الفلسطينية . وقال كريم خلف ، رئيس بلدية رام الله ، الذي كان يتلو قرارات المؤتمر : « اننا نحتفظ بحق الدفاع عن انفسنا بكل الوسائل ، وسنرد على كل التحديات ، ونحن نخطط لتشكيل حرس مدني للدفاع » (« **دافار** » ، ٢٥/٤/١٩٨٠) .

وخرجت جماهير رام الله وطلاب مدارسها الى الشوارع واستدعيت قوات امنية كبيرة ، لتفريق المتظاهرين ، واطلقت النار في الهواء ، وصدرت أوامر بإغلاق بعض الحوانيت في المدينة » (**المصدر نفسه**) .

وجرى يوم ٢٦/٤ اضراب عام في شرقي القدس ورام الله والبيرة ونابلس ، احتجاجاً على تصرفات السلطات الاسرائيلية . وقام المتظاهرون بإحراق اطارات السيارات ؛ ورشقوا قوات الاحتلال بالحجارة . وفي معسكر الجلزون للاجئين « اعتقل خطيب المسجد ، لانه يضمن مواعظه الدينية كلمات تحريض ضد اسرائيل » (« **هآرتس** » ، ٢٧/٤/١٩٨٠) .

وتواصل الاضراب في اليوم التالي ، وشارك فيه ، اضافة للمدن المذكورة سابقاً ، مدن طولكرم وبيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور . وامتنع العمال عن الذهاب الى مراكز اعمالهم ، ومنع الحكم العسكري عقد اجتماع لرؤساء البلديات « للبحث في تشكيل لجان للدفاع في مختلف احياء مدينتي رام الله والبيرة » (« **عل همشمار** » ، ٢٨/٤/١٩٨٠) . وفي حلحول اقيمت الحواجز واحرقت الدواليب « واعتقلت القوات الاسرائيلية اثنين من الشبان ، ورشقت دورية عسكرية بالحجارة في مخيم بلاطة ، واعتقل أربعة من السكان » (**المصدر نفسه**) .

تحديات الحاخام مئير كهانا : ووصل يوم ٢٨/٤ نبأ الى سكان رام الله ، مفاده ان الحاخام مئير كهانا يقود عدداً من رجاله بهدف دخول المدينة والتوجه الى مبنى البلدية . واستعد له السكان الذين « تسلحوا بالعصي للدفاع عن البلدية » ، وتسبب مجيء كهانا ورجاله في « هياج الخواطر في رام الله ، حيث تجمهرت اعداد كبيرة من السكان أمام مبنى البلدية الذي رفع فوقه علم فلسطين . وحاولت الادارة العسكرية تهدئة الوضع ، وبدا للوهلة الأولى ان الحالة عادت الى طبيعتها ، لكن الأمور لم تكن كذلك. فقد انتظمت بسرعة تظاهرة أخرى تسلح المشاركون فيها بالعصي وساروا من مبنى البلدية الى محطة الباصات . واضطر الجنود الذين حاولوا ايقاف التظاهرة الى استخدام قنابل الغاز المسيلة للدموع ، واطلقت النيران في الهواء ، مما أدى لاصابة اربعة من السكان بجراح . وقامت قوات الأمن باعتقال بعض المتظاهرين ، واعلنت منطقة البلدية كمنطقة مغلقة » (ر . إ . إ ، العدد ٢٠٤٣ ، ٢٨/٤/١٩٨٠ ص ٩) . واشتد التوتر بعد ذلك على اثر شائعة تقول ان رئيسي بلديتي رام الله والبيرة قد اختفيا .

وقد دفع هذا الوضع المتوتر لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيلي الى عقد جلسة خاصة لبحث الوضع في المناطق ، شارك فيها نائب وزير الدفاع ، ومنسق الاعمال في المناطق ، وقائد منطقة الضفة الغربية . وذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان تقارير كل من منسق الاعمال في المناطق ، وقائد منطقة الضفة الغربية ، اشارت الى أن الاحداث الفورية التي تؤدي الى الاخلال بالنظام واعمال الشغب ، وتحطيم زجاج السيارات في رام الله ، اضافة الى تظاهرة الحاخام كهانا ، كلها امور تشكل مساراً واحداً . واشار الاثنان الى ان كل المبادرين والمخططين لأعمال الشغب « ينتهزون كل حدث ممكن ، مثل لقاءات القمة المتعلقة بالشرق الأوسط ، ومحادثات الحكم الذاتي ، من أجل اثارة اعمال الشغب والاخلال بالنظام » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٤٤ ، ٢٩ و٣٠/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢) . وانضم ممثلو الحكم العسكري الى الرأي القائل بأن المشكلة سياسية في اساسها ، ومصدرها عدم وجود أطراف معتدلة بين زعماء الضفة الغربية .

احداث الأول من أيار (مايو) : وبمناسبة ذكرى الاول من أيار (مايو) ، عيد العمال العالمي ، شارك المئات من المواطنين الفلسطينيين في مهرجان

سينما القدس ، رغم ان السلطات منعت هذا المهرجان الذي اعتقلت الشرطة الاسرائيلية ٢٢ عربياً ممن شاركوا فيه ، بحجة ما ساده من اجواء تحريضية ضد اسرائيل . وشهدت مدن الضفة الغربية الأخرى سلسلة من الاحداث في هذه المناسبة ، كان ابرزها ما حدث في قرية عنبتا في قضاء طولكرم . وبحسب رواية مصدر عسكري اسرائيلي ، حاول ضابطان اسرائيليان دخول المدرسة الثانوية للبنين في عنبتا اثناء مظاهرة كان ينظمها الطلاب . ورشق الضابطان بالحجارة عندما حاولا القاء القبض على بعض الطلاب .

وقد تصدى أحد الطلاب للضابطين ، وهو « يحمل سكينا في يد ، وعلم فلسطين باليد الأخرى ، وكان يغطي رأسه بكوفية لإخفاء هويته » (« دافار » ، ٢/٥/١٩٨٠) . وخلال العراك الذي جرى بين الطالب وأحد الضابطين الاسرائيليين ، ضرب الشاب الضابط بحجر على رأسه ، وحاول انتزاع سلاحه ، وبينما كان الشاب يستلقي فوق الضابط بعدما القاه أرضا ، سمع دوت طلقة نارية ، فجرح الشاب نادر ناجح ابو عليه (١٧ سنة) ونقل الى المستشفى حيث فارق الحياة .

وبعد الحادث ، اضربت عنبتا ، واغلقت الحوانيت ، وامتد الاضراب الى نابلس ، وحاول رؤساء البلديات الاجتماع في عنبتا ، لكن الحكم العسكري اعلن ان المنطقة مغلقة ، وحالت الحواجز دون دخول الناس اليها .

وعلق العميد بنيامين اليعازر ، قائد منطقة الضفة الغربية ، على الحادث فقال : ان شيئاً ما قد تغير هنا في الاسابيع الاخيرة ؛ فقد ازداد التطرف بشكل كبير ، ويكفي أن اشير الى عدد من الاحداث مثل ، قذف الزجاجات الحارقة على السيارات الاسرائيلية ، والعثور على منشورات تعلن عن النية بالاستمرار في الصراع ضد قوات الأمن . ويكفي أيضاً ان أشير ، الى أنه للمرة الاولى تجمع أمس حوالى ٤٠٠ شاب من رام الله ، يحملون العصي والقضبان الحديدية ، وما شابه ذلك ، في مواجهة جنود الجيش الاسرائيلي ، حيث حصل صدام جرح فيه شاب محلي ، ونقل اثنان أو ثلاثة آخرون الى المستشفى . وليس من شك في ان هذه الاحداث وغيرها ، تشكل مساراً جديداً من التطرف نقوم حالياً بدراسة أبعاده (و.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٥ ، ١ و٢/٥/١٩٨٠ ، ص ٤) .

وشغلت هذه الاحداث أيضاً كبار المسؤولين الاسرائيليين ، حيث عقد عيزر وايزمن وزير الدفاع اجتماعاً شارك فيه مختلف مسؤولي الأمن في المناطق ، وخصص للبحث في الاحداث الاخيرة ، بعد تفاقم الوضع الى درجة خطرة . وقد نوقشت ، بشكل اساسي ، مسائل مثل « رشق الحجارة ، والحاق الضرر بالمستوطنين دون اي خوف من قوات الأمن » (« هآرتس » ، ١٢/٥/١٩٨٠) . وساد المجتمعين شعور بأن رؤساء البلديات يسمحون لأنفسهم بالتطرف ضد الحكم العسكري ، وانهم باتوا ينفذون علانية ما كانوا ينفذونه سراً في السابق ، دون أي خوف . وتوصل المجتمعون الى ضرورة « استعمال سياسة اليد القوية » للتغلب على هذه « الفوضى » (**المصدر نفسه**) .

وعلق الصحافي الاسرائيلي يهودا ليطني على الاحداث ، فوصفها بأنها حلقة مغلقة ومتصاعدة « وكل طرف يقوم بعمله بشكل يرضي من يدفعه . فقذف الحجارة ، والقاء القنابل والزجاجات الحارقة ، تنفذ لارضاء منظمة التحرير الفلسطينية . ويشعر الحكم العسكري انه يعمل لارضاء حكومة اسرائيل . ويشعر المستوطنون انهم يعملون لارضاء الاهداف العليا . ومن مصلحة الحكم العسكري استتباب الهدوء والأمن . اما مصلحة المستوطنين ، فليست تلقين راشقي الحجارة والقنابل الدروس فحسب . وإنما العمل للضغط على الحكومة وحملها على اتخاذ قرار فوري بشأن المستوطنات وضم المناطق الى اسرائيل » (يهودا ليطني ، « **هما رتس** » ، ٢٨/٤/١٩٨٠) .

وانتقد ليطني الداعين لحل القضايا بالقوة مع عرب المناطق ، ودعا الى اتباع الحل السياسي ، لأن اليد القوية ، او الرخوة ، لن تحطما هذه الدائرة السحرية ، ومن طبيعة الاشياء ، أن تتصاعد لا أن تهبط . ثم رأى أن هذا الصدام الحاصل بين المستوطنين الاسرائيليين وبين السكان المحليين ، وبالتالي بين هؤلاء وبين الحكم العسكري ، لن يساعد « قيادة منظمة التحرير في بيروت فقط ، وانما ايضاً ، وربما اساساً ، القيادة المحلية ، التي تشكلت أخيراً ، اي لجنة التوجيه الوطني ، التي يعتبر اعضاؤها من المتطرفين في منظمة التحرير » (**المصدر نفسه**) .

وحذر المعلق من أن سياسات الحكومة المتبعة في المناطق ، تلك السياسة ، التي يبدو انها ترفع ، عمليا ، راية أرض ـ اسرائيل الكاملة بواسطة

الاستيطان في المناطق المكتظة بالسكان العرب ، سوف تدفع الى زيادة « الاحتكاك بين الشعبية مما يؤدي بنا الى انفجار شامل . وان تغيير السياسات فقط ، أو تبديل الحكومة ، ومن المحتمل ان يمنعا انفجارا من هذا النوع . » (**المصدر نفسه**) .

عملية الخليل وردود الفعل

يبدو ان سلطات الاحتلال لم تتدارك وقوع الانفجار : لأنها لم تغير سياستها ازاء المناطق ، بل ان تلك السلطات قررت اتباع ما يسمى بأسلوب « اليد القوية » ضد الاعمال المناهضة للاحتلال . وكانت عملية الخليل الناجحة ، تتويجا لمجمل العمليات الصغيرة التي توالت يوميا ضد أفراد العدو ، ووسائل مواصلاته ، ومستوطنيه ، تعبيرا عن رفض الاحتلال خصوصا على اثر قرار حكومة بيغن الاستيطان داخل الخليل . وجاءت تلك العملية لتؤكد ، مرة أخرى ، رفض الشعب الفلسطيني لمؤامرة الحكم الذاتي التي يعدها أطراف كامب ديفيد ، وتمسك هذا الشعب بأسلوب الكفاح المسلح وسيلة وحيدة للتحرير .

العملية كما تصفها مصادر العدو : تفيد اقوال العميد بن ـ اليعازر ، ان مجموعة قوامها ٣ أو ٤ فدائيين فتحت النار ، عند الساعة السابعة والدقيقة الاربعين من مساء يوم الجمعة ٢/٥ ، من فوق سطح بنايتين مقابل بيت هداسا ، باتجاه مجموعة من المصلين الذين كانوا يدخلون في تلك اللحظة الى مبنى هداسا « وفي وقت واحد ، فتحت نار حامية من ثلاث أو أربع جهات . وكان احد المهاجمين يحمل رشاشا من نوع كارل غوستاف ، والثاني يحمل رشاشا من نوع كلاشنكوف ، وكان الثالث يتولى القاء قنابل يدوية . وبعد ثوان قليلة انسحب المهاجمون باتجاه المقبرة » (« **هآرتس** » ، ٤/٥/١٩٨٠ . وقد بلغت حصيلة العملية ٥ قتلى و١٧ جريحا قتل احدهم بعد ذلك ، واعترفت السلطات الاسرائيلية بأن جميع القتلى عسكريين من سكان كريات أربع .

ووصفت مصادر عسكرية اسرائيلية الهجوم بأنه اعنف عملية للفدائيين في الضفة الغربية ، حيث كانت كل العمليات التي نفذت سابقاً تستند الى اسلوب « اضرب واهرب » : مثل وضع عبوات ناسفة في الاماكن العامة ، واطلاق النار على واسطة نقل ، أو اصابة اشخاص معزولين . لكن الحادثة الاخيرة « استثنائية ، ويجب النظر اليها كعملية عسكرية بكل معنى الكلمة » (زئيف شيف ، « **هآرتس** » ، ٤/٤/١٩٨٠) .

وربط مراسل الاذاعة الاسرائيلية بين العملية ومسلسل الاحداث الجارية في الاسابيع الاخيرة في الضفة الغربية . ووصف اعمال العنف التي تجري في المناطق بأنها أتخذت شكلاً جديداً . « ففي هذه المرة ، خطط للعملية بشكل دقيق ومنظم ، تطلب قدرة على العمل تعدت كثيراً مما كان معروفاً حتى الآن في المناطق المحتلة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٦ ، ٢ و٣/٥/١٩٨٠ ص ٥) . وأرجع المراسل دوافع تلك الاعمال الى احساس سكان الضفة الغربية بأن الحكم العسكري « غير قادر على الرد ، وان تهديداته لفظية فقط . والقيادة العليا مختلفة » (**المصدر نفسه**) . وقدم اثباتا على ذلك حادث تراجع السلطات الاسرائيلية عن قرار طرد بسام الشكعة ، وحادث اجتماع الخليل ، الذي اطلقت فيه ، لأول مرة ، تصريحات لم ترد حتى الآن على لسان أحد ، الا في اللقاءات المغلقة . واعاد المراسل الى الاذهان مسلسل الاحداث الاخيرة ، وذكر بمقتل الجندي يهوشع سلومو في الخليل ، والقاء قنبلة حارقة على سيارة عسكرية في مخيم الجلزون ارفقت بمنشور يقول : « رغم انف سلطات الاحتلال سنواصل هذه الاعمال » . كما ربط هذه الاعمال بالزخم السياسي الذي يتحرك على اساسه رؤساء بلديات الضفة الغربية وغيرهم ممن « تجمعوا في لجنة التوجيه الوطني ، التي كانت المحرك الاساسي خلال الاشهر الستة الماضية في المناطق المحتلة . فاللجنة هي التي قررت الاضرابات ، وهي التي اوقفتها . وعقدت اللجنة اجتماعاتها برغم قرار الحكم العسكري بمنعها من ذلك . وان النشاط السياسي والاعتداءات الامنية مرتبطة بعضها بالبعض ، بحسب اعتقاد رجال الأمن ، على الرغم من عدم اثبات الارتباط المباشر بين مصدري الاوامر ومنفذيها حتى الآن » (**المصدر نفسه**) .

اجراءات العدو عقب العملية : كان اول رد فعل لسلطات الحكم العسكري ، تدمير اربعة منازل مقابلة لبيت هداسا ، بسبب استخدام سطوحها من قبل الفدائيين في العملية . وربطت السلطات الاسرائيلية بين رفض فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، ادانة عملية مقتل الجندي يهوشع سلومو في شباط (فبراير) الماضي ، وتصريحاته التي ادلى بها اثر قرار استيطان الخليل لتتهمه بالتحريض تبريراً لقرار ابعاده من الضفة الغربية . كما فعلت الشيء نفسه

بالنسبة لكل من محمد ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي قاضي الشرع في الخليل ، لأنهما القيا خطباً حماسية امام الجماهير في وقت سابق ، اثناء الاحتجاج على قرار الحكومة الاسرائيلية استيطان الخليل . كما تسربت معلومات عن اللقاء الذي اجراه عيزر وايزمن ، وزير الدفاع ، مع مسؤولي الامن بعد عملية الخليل ، افادت ان هناك اقتراحاً يدعو « لطرد اغلبية اعضاء لجنة التوجيه الوطني من الضفة الغربية » (« هآرتس » ، ٤/٥/١٩٨٠) .

ومن بين الاجراءات التعسفية التي قرر الحكم العسكري اتباعها ضد المواطنين في المناطق المحتلة كان ما يلي : ١ ـ فرض قيود على رؤساء البلديات ، واعضاء لجنة التوجيه الوطني ، لعرقلة عقدهم الاجتماعات ، ولعدم تمكينهم أيضاً من الظهور أمام وسائل الاعلام والادلاء بتصريحات سياسية ؛ ٢ ـ تجديد الرقابة على الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية . وأبلغ محررو تلك الصحف ، ان عليهم احضار كل ما يكتبونه الى مصلحة الرقابة الصحافية ؛ ٣ ـ عدم سماح الحكم العسكري بالاضرابات التجارية ، وانه ستتخذ خطوات ضد التجار الذين يغلقون محلاتهم لأسباب سياسية ؛ ٤ ـ اعتقال الشخصيات العربية ، وطردها في حال عدم استجابتها ، مثلما حدث للشخصيات الثلاث في جبل الخليل (« دافار » ، ٥/٥/١٩٨٠) .

وبدورهم ، استغل المستوطنون الاسرائيليون ، من سكان كريات اربع ، نظام حظر التجول المفروض على الخليل ، وتسللوا الى شوارع المدينة ، واعتدوا على ممتلكات المواطنين ، حيث دمروا السيارات ، وكسروا الحوانيت. وذكر مصدر مسؤول في كريات اربع لمراسل صحيفة « دافار » ، ان بعض الاشخاص في القرية ، ينظمون عمليات « لتخريب الممتلكات العربية في الخليل ، ولبعض السكان المعروفين في المدينة (« دافار » ٦/٥/١٩٨٠) .

وعلى صعيد آخر ، دعا موشي أرنس ، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، الى تغيير سياسة اسرائيل تجاه المناطق باعتماد اسلوب اليد القوية . واضاف انه يجب أن « نعيد الأمور الى وضع يفهم فيه رؤساء البلديات والطلاب والموظفون وطلبة الجامعات ان الضفة الغربية ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية ، وما من شيء سيغير ذلك . وان من يحاول تغيير الامور ليس الا كمن ينطح الجدار برأسه . وارجو ان نسمع الحديث عن استخدام القبضات القوية كدليل أولي على ذلك » (ر . إ . ، العدد ٢٠٤٧ ، ٤ و٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٠) .

وكانت تطورات الوضع في الخليل ، موضع تعليق المهتمين بشؤون المناطق المحتلة في الصحافة الاسرائيلية . فقد شبه داني روبنشتاين الوضع بين كريات اربع والخليل اليوم بـ « وضع تل ـ ابيب ويافا ايام الانتداب البريطاني ؛ تل ـ ابيب اليهودية ويافا العربية لا يمكن ان تعيشا جنبا الى جنب . وفي الحرب اختفت يافا العربية » (داني روبنشتاين « دافار » ، ٤/٥/١٩٨٠) . وتساءل روبنشتاين عما سيحدث بين كريات اربع والخليل واي المدينتين سيختفي ؟.

ورد مقال افتتاحي في صحيفة « هآرتس » على الدعوات التي تنادي بتكرار تجربة غزة ، وقال ان « ما نجح في قطاع غزة قبل ثماني سنوات لا يحتمل أن ينجح في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ ؛ ففي ذلك الوقت لم يكن العالم مهتماً بما يحدث في قطاع غزة ، بينما يهتم الآن اهتماماً كبيراً ، بما يحدث في الضفة الغربية . صحيح ان م . ت . ف . تريد النضال ضد اتفاقيات كامب ديفيد ، لكن السيد بيغن ينسى ان م . ت . ف . وعرب المناطق يحصلون على تأييد كبير من الرأي العام العالمي (« هآرتس » ، ٤/٥/١٩٨٠) .

وفي معرض اشارته الى سياسة اليد القوية التي اعلن عن اتباعها في المناطق ، قال يهودا ليطني ان مسؤولي الامن يعرفون ان سياسة « اليد القوية ليست حلا على المدى الطويل ، وان العنف يولد العنف » (يهودا ليطني ، « هآرتس » ، ٥/٥/١٩٨٠) . وكشف المعلق ان الهدف من سياسة اليد القوية هو طرد مزيد من اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، الذين يحرضون ضد السلطات الاسرائيلية . واضاف : ان عدم الهدوء والتحريض لا يحدثهما هذا الانسان او ذاك ، وانه منذ « بداية المشروع الصهيوني كانت الردود الفلسطينية مرتبطة بالفعل الصهيوني ، وهذا ما حدث أيضا في الأشهر الاخيرة » (المصدر نفسه) . وحول احتمال نفي شخصيات أخرى ، قال ان نفي شخصيات اخرى وتحديد نشاطات لجنة التوجيه الوطني سوف يضطران « قيادات المناطق للعمل بسرية ، ووفق تعليمات مباشرة من بيروت ... ومن يظن انه بواسطة النفي سوف يوقف اعمال قيادة م . ت . ف .

مخطىء . ومن غير الممكن ربط التدهور بهذه الشخصية أو تلك ، وانما بالوضع السياسي . والحل السياسي فقط يسبب هدوء الوضع أو تطرفه . وان الحل الحالي لسياسة اليد القوية هو حل مؤقت ، واذا ما اتخذ لفترة طويلة ، ستتطلب الحاجة زيادة حدته وتطرفه كل مرة » (**المصدر نفسه**) .

ردود فعل سكان المناطق : على الرغم من كل الاجراءات القمعية والتعسفية التي اتبعتها سلطات الاحتلال اثر عملية الخليل ، فان وتيرة تصعيد النضال اليومي بكافة اشكاله لم تتأثر ، تضامناً مع سكان الخليل المحاصرة ، وتأكيداً على ارادة الشعب الفلسطيني في رفض الوجود الاسرائيلي ذاته .

وفي هذا الاطار ، جرت مظاهرات واضرابات يوم ٥/٣ في القدس الشرقية ونابلس وعنبتا وطولكرم « بسبب طرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الشرع في الخليل » (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٥/٤) . وجرح مساء يوم ٥/٥ احد الجنود الاسرائيليين « عندما القيت قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية في مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم ، وفرض نظام منع التجول على المخيم » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٥/٦) . وفي مخيم اللاجئين « نور شمس » القريب من طولكرم « فرض نظام منع التجول بعد رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٥/٦) .

واعلنت بلدية غزة « الاضراب التجاري يوم ٥/٦ ، تضامناً مع بلديات الضفة الغربية » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥ و٦/٥/١٩٨٠ ، ص ٨) . وشهدت جميع مدن وقرى الضفة الغربية عمليات احتجاج مشابهة ، واستمر اضراب المعاهد والمدارس التربوية تضامناً وتأييداً للمواطنين الفلسطينيين في الخليل وللشخصيات الوطنية المبعدة من جبل الخليل .

ومن جهة أخرى ، ورغم الحظر المفروض على نشاط اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، فقد اصدرت اللجنة بياناً عبرت فيه عن أشد السخط والاستنكار لطرد الاخوة فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ، ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي القاضي الشرعي لمحافظة الخليل . وربط البيان بين عملية الطرد وهدف السلطات تفريغ الارض المحتلة من قياداتها الوطنية ، والتمهيد لفرض الحكم الذاتي . وطالب البيان بإعادة المبعدين الى مدنهم ومراكز عملهم ، ورفع العقوبات الجماعية ضد الخليل وعنبتا ومخيمات اللاجئين (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٥/٤ ، ص ١٢/١١) .

ورغم مرور اسبوع على حصار الخليل ، وعمليات القمع والاضطهاد التي مورست بعد العملية ، اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن الهدوء لم يتحقق « بالرغم من الخطوات الاولى في سياسة اليد القوية . ففي القدس الشرقية استمر الاضراب التجاري لليوم السابع على التوالي ، وتعرضت كذلك السيارات الاسرائيلية للرجم بالحجارة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٥٢ ، ٩ و١٠/٥/١٩٨٠ ، ص ٣) . واضاف مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان رؤساء البلديات يتحدثون بسرية بعد الاجراءات الاخيرة ، حيث قطعت خطوط الهاتف عن بيوتهم ، ومنعوا من عقد الاجتماعات أو الادلاء بتصريحات سياسية : « فالاتصالات بينهم تتم بأساليب غير مباشرة ، وبحذر مستمر ، من خلال التعاون مع منظمات وهيئات داخل اسرائيل . وبهذا تمكنت البلديات والمؤسسات ، حتى نهاية الاسبوع ، من اصدار بيان مشترك يدعو الى اعادة المطرودين ، [ويرفع] المبادىء المعروفة : لا للحكم الذاتي ، نعم لـ م.ت.ف. ، وللدولة الفلسطينية المستقلة » (**المصدر نفسه**) .

تأجيل الانتخابات البلدية

اصدر الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة قراراً يوم ٤/١٢ بتأجيل انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية . وهو ما كانت السلطات الاسرائيلية تلمح اليه منذ فترة طويلة ، حيث تربط هذا الموضوع بمفاوضات الحكم الذاتي الجارية بين مصر واسرائيل على ضوء اتفاقيات كامب ديفيد . وكان المفروض ان تنتهي فترة عمل المجالس الحالية في نيسان (ابريل) الماضي ، نظراً لانتهاء مدة عملها المقررة بأربع سنوات .

ولم يكن القرار الاسرائيلي مفاجئاً : لأن الجنرال بنيامين اليعازر ، قائد منطقة الضفة الغربية ، كان قد صرح في ٢٢ كانون ثاني (يناير) الماضي ، ان انتخابات السلطات المحلية المقرر ان تجري في ١٢ نيسان (ابريل) ، حسب القانون الاردني ، سوف تؤجل . لذلك فإن الاعلان الرسمي عن التأجيل لم يكن أمراً مستبعداً .

وتعترف الاوساط الاسرائيلية بأن الاعتبارات التي اتخذ على اساسها قرار التأجيل هي التالية :

« ١ ـ تـوقع ان تحصـل منظمة التحـرير ، في الانتخابات الحالية ، على نصر اكبر مما حصل في انتخابات عام ١٩٧٦ ؛ ٢ ـ عدم رغبة السلطات الاسرائيلية في انشاء جهازين انتخابيين في حال انتهاء المباحثات حول الحكم الذاتي بصورة ايجابية . وفي هذه الحالة تفضل السلطات اجراء انتخابات مجلس الادارة الـذاتية ، وبعـد ذلك للمجـالس البلدية » (« **عل همشمار** » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وبحسب القانون المعمول به ، فإن اعلان موعد الانتخابات للمجالس البلدية رهن بارادة الحاكم العسكري .

والواضح ان القرار اتخذ لاعتبارات سياسية فقط ، وهو يتعلق بما تخطط له سلطات الاحتلال بشأن مستقبل الضفـة الغربيـة في اطار الحكم الذاتي ، وعدم وجود شخصيات معتدلة في الاراضي المحتلة ترضى عنها اسرائيل . وقد كشفت افتتاحية صحيفة « هآرتس » حقيقة القرار عندما قالت : « ان الوضع مختلف من نـاحية اسـرائيل بـالمقياس السياسي ، والحقيقة ان العرب في المدن والبلديات في الضفة الغربية قلبوا الاوراق عام ١٩٧٦ ، واثبتوا ان هؤلاء السكان لا يعتبرون انفسهم خاضعين لسلطة غريبة ، وانهم لم يخوضوا الانتخابات من اجل قيام حكم عسكـري اسـرائيـلي » (« **هـآرتس** » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وانتقـدت الصحيفة سيـاسة الحكومة ازاء هذا الموضوع ، لأنه يدفع العرب الى مزيد من التشـدد والمعارضـة ، واضافت « من المستحيل على نظام ان يستمر طويلا ضد ارادة المحكومين . لقد تعلم البريطانيون هذا في سنوات ٤٥ ـ ١٩٤٨ . وكيف يمكن تفسير ان حكومة برئاسة قادة حركات سريـة، لا تستخلص من التجارب الاستنتاجات المنطقية ! » (**المصدر نفسه**) .

ومن جهتهم ، اعتبر رؤساء البلديات في الضفة الغربية قرار التأجيل خطوة سياسية ترمي الى تمهيد الجو لفرض اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي على السكان. وقال بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، ان قرار تأجيل الانتخابات « قرار سياسي وليس قراراً ادارياً ، ولقد اتخذه الحكم العسكري نتيجة فشله في تمرير الادارة المدنية أو الحكم الذاتي عبر المجالس المحلية الحالية » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٣ ، ١٤ و١٥/٤/١٩٨٠ ، ص ١٠) . واضاف الشكعة ان السلطات اجلت الانتخابات بعد فشل محاولاتها تطبيق الحكم الذاتي بواسطة البلدية والمؤسسات الوطنية القائمة ، وان تأجيل الانتخابات دون تحديد موعد لها ليس سوى محاولة ضغط على رؤساء البلديات . وأكد الشكعة عدم الموافقة على الحكم الذاتي .

وأصدر رؤساء البلديات في الضفة الغربية بياناً حددوا فيه موقفهم من القرار الاسرائيلي، وأكدوا معارضتهم للادارة الذاتية واتفاقيات كامب ديفيد ، وتـأييدهم للـدولة الفلسطينيـة المستقلة بقيـادة م . ت . ف . واشار البيان، الى ان المجالس البلدية جاءت بإرادة الشعب الفلسطيني ، وان هذا الشعب ما زال صاحب القرار في بقائها واستمرار نضالها لا سلطات الحكم العسكري الصهيوني المحتل (نص البيان في « **وفا** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠ ، ص ٥) .

النشاط الاستيطاني ومصادرة الاراضي

في اطار تثبيت المستوطنات وتوسيعها ، بعد أن تم وضع « الهيكل الأساسي للاستيطان في الضفة الغـربية » حسب تعبـير شارون وزيـر الزراعـة الاسرائيلـي، تدرس الحكومة الاسرائيلية ، منذ فترة طويلة ، وتحت ضغط جماعـات الاستيطان المختلفة ، مشروعاً لاصدار قانون يحدد شرعية المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . وهي عبـارة تخفي وراءها نهب المـزيد من الاراضي العربية ، لتوسيع المستوطنات القائمة ، وبناء اخرى جديدة ، بحجة ان الاراضي الاميرية الموجودة لا تكفي لحاجات الاستيطان ، وان ما هو موجود منها هو اراض صحراوية بعيدة عن مواقع المستوطنات . وتقول المصادر الاسرائيلية ان الحكومة « اقتنعت ، بعد عمليات مسح للاراضي في الضفة الغربية ، ان الطريق الوحيد لتأمين الاراضي للمستوطنات هي بمصادرة الاراضي الخاصة ، بحجة استخدامها للمصلحة العامة ، الامر الذي امتنعت الحكومة عن القيام به حتى الآن » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٦ ، ٢ و٣/٤/١٩٨٠ ، ص ١٥) . ويبدو أن مصادرة ١٢٠ الف دونم من الاراضي ، وبعضها اراض خاصة ، سوف تتم خلال الاشهر المقبلة لوضعها تحت تصرف المستوطنات اليهودية . وهناك جزء آخر من هذه الاراضي معروف في سجلات الاراضي بالاراضي التي لم تسو ملكيتهـا . وقد ارسلت الحكومة وعداً بهذا الشأن الى رؤساء المجالس الاقليميـة للمستوطنـات « عبر عضـو الكنيست الحاخام حاييم دروكمان. وبناء عليه اوقفوا اضرابهم

الذي استمر ٤٥ يوماً للضغط على الحكومة » (**المصدر نفسه**) .

وأكد ناطق باسم المضربين انهم حصلوا على تطمينات كافية الى ان المسألة سيتم بحثها « وستتخذ خطوات معينة بشكل عاجل لضمان بقاء المستوطنات قانونياً » (المصدر نفسه) . والمعروف ان المساحة الشاملة للضفة الغربية ، باستثناء غور الاردن ، تبلغ خمسة ملايين دونم . ويقول المستوطنون في الضفة ان ٣٪ من هذه المساحة على الأقل ، اي حوالى ١٥٠ الف دونم، يجب ان يتم نقل ملكيتها لليهود قبل اقامة الحكم الذاتي .

أعمال مصادرة الأراضي : صادر الحكم العسكري في منطقة رام الله ، ٨٠٠ دونم من الاراضي المزروعة قمحا . وتعتبر المساحة المصادرة من اخصب الاراضي . وطلب الحاكم من مخاتير القرى التي تملك تلك الاراضي في المنطقة ، تحذير اصحابها من « دخول تلك الاراضي وأن يأتوا الى مكتب الحاكم العسكري لتلقي التعويضات . ويرفض اصحاب الاراضي من جانبهم قبول التعويضات عن اراضيهم » (« **عل همشمار** » ، ١١/٤/١٩٨٠) .

وفي منطقة نابلس، ذكر أن الحكم العسكري ينوي مصادرة ١٣٤ دونماً من اراضي قرية طلوزة شمالي نابلس لحاجات عسكرية . وقالت مصادر امنية اسرائيلية ان المصادرة لن تتم من أجل بناء مستوطنة ، وانما « لحاجات اقامة معسكر للجيش . وتعود الاراضي المصادرة لبلدية نابلس ، ويملكها اشخاص من قرية طلوزة ومن نابلس » (« **هآرتس** » ، ٤/٤/١٩٨٠) .

النشاط الاستيطاني : وفي مجال بناء المستوطنات ، والتخطيط لاقامة مستوطنات جديدة ، كشفت المصادر ان هناك خططاً جاهزة لبناء ١١ مستوطنة جديدة في انحاء الضفة الغربية ، لكن الصعوبات المالية حالت حتى الان دون البدء بالتنفيذ . وحسب ما ذكره متتياهو دروبلس ، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، فإن الاتصالات تجري مع وزير المال لحل المشكلة المالية . والمستوطنات المقصودة هي : ١ ـ الضفة الغربية : متسفاه جبعون (غرب جبعون) ، لبونه (في غوش نوه تسوف ، شمالي غربي رام الله) ، ودوتان شمالي الضفة الغربية ؛ ٢ ـ وادي الاردن : نعيمة أ ، ألموغ ب (من أصل ست مستوطنات يقال انها ستقام في ممر يريحوا شرقي مدينة اريحا) ، روعي ج ، محولا ج شمالي وادي الاردن ؛ ٣ ـ مرتفعات الجولان : ستقام مستوطنة باسم هاركتع (بالقرب من بركة دام) ؛ ٤ ـ قطاع غزة : ستقام ثلاث مستوطنات هي قطيف (جنوب القطاع) ، أونرب وج شمالي القطاع (« **هآرتس** » ، ٨/٤/١٩٨٠) .

نواة ترفض الاستيطان بسبب الوضع الامني : وعلى خلفية احداث الخليل ، قررت نواة استيطانية ، كانت تنوي السكن في معاليه أدوميم ، تأجيل انتقالها الى المستوطنة بعد عملية الخليل. وطالبت النواة الحكومة بعدم استئناف مفاوضات الحكم الذاتي ، قبل أن يتم « ضمان حق اليهود بالاستيطان في الخليل » (**ر.إ.إ.** ، العدد ٢٠٥٤ ، ١٢و ١٣/٥/١٩٨٠ ، ص ٧). وقال اعضاء تلك النواة « ان سياسة اللين المتبعة في الخليل ، تمنعهم من وضع اولادهم تحت التهديد في معاليه ادوميم . وقرروا كذلك عقد اجتماع في الشهر المقبل مع نوى استيطانية أخرى » (**المصدر نفسه**) .

م . ع .

مفاوضات الحكم الذاتي
على حافة الانهيار

بعد عودة كل من مناحيم بيغن والرئيس أنور السادات من واشنطن ، بدأت جولة جديدة من مفاوضات الحكم الذاتي في مدينة هرتسليا . وقد بدا للوهلة الاولى ان هذه الجولة المكثفة من المحادثات ستسفر عن تقدم ما يخلص الوضع السياسي من حالة الجمود والفشل . ولكن بعد اسبوع من المفاوضات اتضح انخا لم تسفر عن أي تقدم ، وان نقاط الخلاف بين الطرفين لا تزال كما هي ، بالرغم من بعض التصريحات التي كان يطلقها المتفاوضون ، بأنها قد حققت تقدماً ملموساً . وقد وصل الأمر الى حد قيام مصر بتعليق المفاوضات مع اسرائيل بشأن الحكم الذاتي ، وذلك على كافة المستويات . حيث أعلن رئيس الوزراء المصري ، مصطفى خليل ، ان خطوة ايقاف المفاوضات جاءت بناء على طلب من الرئيس السادات . وأشار الى ان السبب الرئيسي وراء الموقف المصري ، هو التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الاسرائيلي وقال فيها ان « الأمن في الضفة الغربية وغزة سيبى في أيدي الاسرائيليين دون غيرهم . ومن يريد ان يتفق معنا عليه قبول هذا الواقع » . وتابع خليل قائلاً : « ابلغنا بيغن فعلاً أن الأمن في هذه المناطق يجب أن يبقى في أيدي الاسرائيليين ، والا فان مفاوضات الحكم الذاتي ستتوقف » . وأضاف ، ان السبب الثاني لتجميد المفاوضات هو عدم تحقيق أي تقدم ملموس خلال المحادثات التي جرت مؤخراً في هرتسليا (« السفير » ، ١٠/٥/١٩٨٠) .

وهنا لا بد من طرح السؤال : ما هي العوامل التي ادت إلى تعليق المفاوضات والوصول بها الى طريق مسدود ، رغم الجهود المكثفه المتواصله لانقاذها ؟ لا بد هنا من القول بأن مفاوضات الحكم الذاتي لم تحرز أي تقدم ، لا في هذه الجولة ، ولا في غيرها من الجولات . فالمسائل الرئيسيه التي تتعلق بالحكم الذاتي ، لا سيما السلطة والأمن والارض والمياه والمستوطنات وغيرها ، لم تقبل اسرائيل ان تتنازل عنها ولو قليلا ، وان اسرائيل ترفض حتى مناقشة بعض الامور الرئيسية ، وتعتبرها مجالات خاصه بها وان ليس من حق غيرها حتى مناقشة ذلك . فعلى سبيل المثال ، رفضت اسرائيل تشكيل لجنة خاصة لمناقشة قضايا « الأمن الداخلي والأمن الاستراتيجي [اللذين ترى انهما] من اختصاصها وحدها ، ولا تقبل مناقشة الأمر الا على هذا الأساس » . أما مصر ، فترى وجوب مناقشة ذلك في اطار الموضوعات المتعلقة بمقومات وأسس قيام الحكم الذاتي . ويعتقد المصريون ان موضوع الأمن يعني الفلسطينيين واطرافاً أخرى تماماً كما يعني اسرائيل . فاذا اشترك الاردن في هذه المفاوضات ، فهناك أمن يعنيه أيضاً (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٧ ٤ و ٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٤) .

وقد علق مصطفى خليل على موضوع الأمن بقوله انه « موضوع أساسي يمس كل مواطن في اسرائيل . وقد عبرنا عن تقديرنا للوفد الاسرائيلي فيما يراه ضرورة لضمان أمن اسرائيل ، انما نقطة الخلاف بيننا تناولت شيئين هما المبادىء والأسلوب . بالنسبة للمبادىء ، ورد في اتفاقيتي « كامب ديفيد »

تفصيل مبادىء الأمن . فقد ذكر ان الأمن يتحقق عبر اقامة السلام الشامل . وبعد ان وقعت اسرائيل اتفاقيتها مع مصر ، لم تعد هناك مشكلة أمن أو تخوف من مصر . واذا تم التوصل الى اتفاق يحل المشكله في [الضفة الغربية] ، فلن يكون هناك تخوف منها على أمن اسرائيل . واذا نظرنا الى أبعد من ذلك ، ورأينا السلام قد تحقق مع سوريا ولبنان ، نرى ان الأمن الحقيقي يتم عبر السلام الشامل . وهكذا فان استمرار احتلال [الضفه الغربية] أو القول ان مسؤولية أمن اسرائيل خاصة بها وحدها ، يخالف ما جاء في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، واحتلال اسرائيل العسكري [للضفة الغربية] لم يحقق لها أمنها كما نرجو . والمبدأ الثاني المذكور في اتفاقيتي « كامب ديفيد » يقول بأمن جميع الأطراف ، الاسرائيليين والفلسطينيين . ونحن نشهد الآن وقوع اعتداءات على الفلسطينيين من قبل بعض العناصر الاسرائيلية ؛ وهذا يطرح التساؤل عن مستقبل الأمن للفلسطينيين . والمبدأ الثالث في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، يفيد بأن موضوع الأمن يقتضي انسحاب القوة العسكرية ، وإعادة تمركزها وتوزيعها على مناطق محددة ، وتسيير دوريات حدودية وليس إقامة قواعد عسكرية . أما المبدأ الذي يليه ، فيدعو الى تكوين قوة بوليسية فلسطينية مسلحة لضمان الأمن داخل [الضفه الغربية] . ويمكن تكليف هذه القوة بمهام تضمن عدم حدوث ما يخل بالأمن داخل اسرائيل » (**المصدر نفسه** ، ص ١٤) .

ومن جهة ثانية ، أشار مصطفى خليل الى أنه لم يرد في الاتفاق اطلاقاً ، ان موضوع الأمن الداخلي أو الخارجي هو من اختصاص اسرائيل وحدها . وقد ترك موضوعاً للتفاوض الذي لا مندوحة عنه . ويشير خليل الى أنه « لو فرضنا ان موضوع الأمن من اختصاص اسرائيل وحدها ، فما جدوى التفاوض اذا كانت ستقرر وحدها حجم القوات ونوعيتها وكيفية عملها . وهذا لم يرد في اتفاقيتي « كامب ديفيد » على الاطلاق » (**المصدر نفسه** ، ص ١٥) .

وثيقة بيغن :

كان من بين المواضيع التي تم بحثها خلال مفاوضات هرتسليا الاخيرة ، البنود الاربعة التي قدمها بيغن الى الرئيس الاميركي كارتر ، خلال زيارته الأخيره لواشنطن ، وقد تضمنت هذه الوثيقة النقاط الاربع التالية :

١ ـ اقامة مجلس اداري منتخب ، وفق النموذج الذي اقترحته اسرائيل ، وتحويل ٨٠٪ من صلاحيات الادارة العسكرية الى ذلك المجلس .

٢ ـ عدم اقامة مجلس تشريعي يتمتع بكل مقومات الدولة ، باستثناء الاسم .

٣ ـ وجوب تلاؤم عدد اعضاء المجلس مع مجالات عمله ؛ أي ما بين ١١ و ١٣ عضواً ، وليس عشرات الانصار .

٤ ـ المستوطنات الاسرائيلية في (المناطق المحتلة) تخضع للقانون والقضاء الاسرائيليين . وكذلك الأمن الخارجي والداخلي ، بما في ذلك محاربة الارهاب ، الذي سيبقى من اختصاص اسرائيل وحدها . وتعتقد اسرائيل ، ان هذه النقاط تشكل الاساس لاستمرار المحادثات . لكن هذه المسائل تتعارض مع جوهر الحكم الذاتي . لذا يجب ايجاد حل لها الآن ، مع بداية المفاوضات الحثيثة (**العدد نفسه** ، العدد ٢٠٤٤ ، ٢٩ و ١٩٨٠/٤/٣٠ ، ص ٤ ـ ٥) .

ومن جهة ثانية ، اعلن وزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شامير ، ان اسرائيل توافق على نقل ٨٠٪ من سلطات ومسؤوليات الحكومة العسكرية في الضفة وغزة الى سلطة الحكم الذاتي . وكان شامير يطلع كبار المسؤولين في وزارته على الموقف الاسرائيلي المتمثل في أربعة خطوط توجيهية اساسيه أقرتها الحكومة وعرضها بيغن ، كما ذكرنا ، على الرئيس الاميركي في واشنطن . وقال شامير ، ان النقطة الاسرائيلية الأولى ، هي ان مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني يجب أن يتمتع فقط بسلطات ادارية ، وان يهتم بقضايا مثل التعليم والصحة . أما النقطه الثانيه ، فهي عزم اسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الامن في الضفة الغربية وغزة . وشدد على النقطه الثالثة ، التي تنص على ان المستوطنين اليهود الذين يعيشون في المنطقتين سيبقون خاضعين للقانون الاسرائيلي . وحدد النقطة الرابعة بأنها رفض اسرائيل أية محاولة لضم القدس الى منطقة الحكم الذاتي (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٤/٣٠) .

نقاط الخلاف :

ظل موضوع المسؤولية عن الأمن في المناطق المحتلة الموضوع الاساسي على جدول عمل وفود

مفاوضات الادارة الذاتية . فالبند الرابع من الوثيقة التي قدمهاب غن لكارتر، حدد ان الأمن الداخلي والخارجي ، اضافة رورالى ملاحقة [الفدائيين] ، سيبقى ضمن صلاحيات اسرائيل المطلقة . ولكن الولايات المتحدة تحتج على هذا البند ، وتطالب بمناقشة القضايا الأمنية في اطار لجنة أمنية خاصة (و.إ.إ . ، العدد ٤٥ ، ١و ٢/٥/٩٨٠(، ص ١٠) وكذلك يسود الخلاف حول نقل الصلاحيات من الحكم العسكري الى مجلس الحكم الذاتي. فاسرائيل تعتزم نقل ٨٠٪ من هذه الصلاحيات ، بينما تطالب مصر بنقلها كاملة ـ أما الـ ٢٠٪ التي يدور الجدل حولها ، فهي تعادل ، من حيث أهميتها ، الـ ٨٠٪ التي قبلت اسرائيل بانتقالها للمجلس (**المصدر نفسه** ، ص ٢ =) .

كما عارضت اسرائيل تشكيل لجنة خاصه لبحث القضايا الامنية المتعلقة بها . وتقول المصادر الاسرائيلية أنه بعد موافقة الطرفان على مناقشة القضايا الأمنيه ، طالبت مصر بتشكيل لجنة خاصه لهذا الغرض . وقد رد مصطفى خليل على معارضة اسرائيل لهذا الاقتراح بقوله : « أنه لا يفهم سبب معارضة اسرائيل لتشكيل لجنة مشتركة تعالج القضايا الأمنية ، بعد ان تم تشكيل لجنتين احداهما اقتصادية والأخرى قانونية » . ويبدو ان الطريق التي عثروا عليها لحل هذه الاشكالات ، هي مناقشة الموضوع في اطار لجنة غير رسمية . وتمت الموافقه على ذلك بعد أن مارس المصريون ضغوطاً مختلفة ، مثل تجميد نشاطات لجان العمل ولجان أخرى ، واصرارهم على مناقشة قضية الأمن . وتشير المصادر الاسرائيلية الى « ان جميع تلك الضغوط هدفت الى تحقيق تنازل ما من جانب اسرائيل . وانه ليس مستبعداً ان تكون مصر راغبة في ابراز قوة اصرارها على التمسك بمبادئها ، مما سيوفر لها مبرراً للاستمرار في المفاوضات الى ما بعد تاريخ السادس والعشرين من آيار » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٥٠ ، ٧و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٤) .

أما بالنسبه لموضوع القدس ، لا سيما المطالبة باشتراك سكانها في الانتخابات لمؤسسات الحكم الذاتي ، فان اسرائيل تقوم باعداد حل وسط لذلك ، بحيث يسمح ةاشتراك سكان القدس الشرقية في إقامة مؤسسات الحكم الذاتي « بصورة ما » ، بشرط ألا يؤثر على مسألة السيادة الاسرائيلية عليها . وكذلك لا يزال الخلاف على أشده حول وضع المستعمرات الاسرائيليه في المناطق المحتله ، ولهذا السبب تقوم اسرائيل الآن بالبحث عن صيغة قانونية للمحافظة عليها ، وهناك من يبحث في اسرائيل ايضاً في سن قانون يسمح بمصادرة الاراضي بهدف استخدامها من قبل تلك المستعمرات ، ويترأس هذه الحملة وزير الزراعة الاسرائيلية ، ارييئيل شارون . ولكن هناك من يعارض هذه المطالبة في الوقت الحاضر ، نظراً لما ستسببه من مشاكل لاسرائيل لدى الرأي العام العالمي وكذلك الى توتر لدى السكان العرب في الضفه الغربية . (« **هارتس** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، أشارت بعض المصادر الاسرائيلية الى نقاط الخلاف والاتفاق بين المصريين والاميركيين بالنسبه للحكم الذاتي . فقد تحدث اريئيل غيناي (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٣/٤/١٩٨٠) ، عن هذا الموضوع فقال : هناك اختلافات هامة بين موقفي السادات وكارتر ، خصوصاً ان السادات يرغب في نقل كافة صلاحيات الحكم العسكري الى ادارة الحكم الذاتي ، في حين يميل الاميركيون الى الأخذ باقتراح اسرائيل الذي يدعو الى تقسيم الصلاحيات الى ثلاث فئات ، قسم منها ينقل للفئة الاولى وهي مؤسسات الحكم الذاتي ، وقسم يبقى بأيدي اسرائيل ، والقسم الثالث يكون مشتركاً بين الطرفين . ولكن الاميركيين لا يوافقون على ان تبقى بأيدي اسرائيل الصلاحيات التي تطالب بها . وهناك من يشير الى ان الاميركيين يسعون الى تجنب احداث انطباع لدى اسرائيل بأن هناك إئتلافاً اميركياً ـ مصرياً ضدها ، وذلك حتى لا تتشبث وتتعنت في مواقفها ، وان اميركا ستسعى الى القيام بمهمة « الوسيط العادل » . ومع هذا ، فانها ستطرح افكاراً خاصة بها لشق الطريق . وتدعي المصادر الاسرائيلية ان وجهة النظر الاميركية قريبه جداً من وجهة النظر المصرية في ثلاث نقاط رئيسية هي :

١ ـ وجوب مشاركة سكان القدس العرب في انتخاب مؤسسات الحكم الذاتي . ويقول الاميركيون ان هذا لن يؤثر على وضع القدس . فعلى أية حال ، فان السكان العرب في القدس يحملون الجنسيه الاردنية . ولكن اسرائيل تخشى من ان يؤثر هذا الاشتراك على وضع القدس ، وفي هذا المجال يؤيد اليهود في الولايات المتحدة رأي بيغن .

٢ ـ اعتقاد اسرائيل ان باستطاعة حكومتها فقط

ان تقرر ما هي ضرورات الأمن في الضفه الغربية . ولكن الاميركيين والمصريين يطالبون بأن تناقش الوفود الثلاثة ضرورات الأمن تلك .

٣ ـ اتفاق الاميركيين والمصريين على تجميد الاستيطان في المناطق ، في حين يرفض بيغن هذا التجميد (**المصدر نفسه** ،) .

وهكذا انتهت محادثات الحكم الذاتي ، التي استمرت ستة ايام ، دون التوصل الى اية نتيجة . وعلاوة على ذلك ، كادت ان تتفجر خلال اليومين الأخيرين ، عندما عرض وزير الدفاع المصري ، مشروعاً يتحدث فيه عن اقامة كيان فلسطيني ، حيث اعتبره المفاوضون الاسرائيليون أنه « قنبلة » ، عندها بدأت المشاكل على الفور ، وصار أعضاء الوفود يتجنبون تبادل الاحاديث ، وقسم آخر يقاطع الجلسات ، الى ان علقت مجموعات العمل نشاطها . وهنا لا بد لنا من القاء بعض الضوء على المشروع المصري الذي احدث أزمة بين المتفاوضين . فالمشروع يتحدث عن اقامة كيان فلسطيني ، تتولى سلطة الحكم الذاتي داخله الاشراف على الأمن الخارجي والداخلي للمناطق المحتلة . ويحدد المشرو مسألة وجود الجيش الاسرائيلي في الأماكن التي تطلب منه سلطة الحكم الذاتي البقاء فيها . كما تقرر تحديد حجم الوحدات العسكرية أيضاً وامكنتها وطرق تحركاتها . وتعتبر هذه السلطة مخوله باعطاء الأذن للجيش بالتحرك والعمل . وينص المشروع أيضاً على ان جزءاً من المستوطنات اليهودية غير قانوني ، تجب ازالة بعضه . أما ذلك الجزء من المستوطنات الحيوية أمنياً ، فسيجري البحث في بقائه في اطار اللجنة الدائمة ، وفقاً للاقتراح المصر

وذكر المراسل السياسي لاذاعة الجيش الاسرائيلي ، ان المشروع المصري يقترح أن يتم التوصل ، في محادثات الحكم الذاتي ، الى تحديد مناطق انتشار الجيش الاسرائيلي في (المناطق المحتلة) وحجمه وأنواع الاسلحة التي ستستخدمها وحداته هناك . ووفقاً للمشروع ، ستقوم قوة رقابة كاملة على تحركات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، مزودة بالاسلحة الخفيفة . اما شؤون الأمن الخارجي والداخلي ، فستكون على عاتق قوات الشرطة التابعة للحكم الذاتي ، التي ستتحول وفق ذلك الى جيش كبير (ر.إ. إ. ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥و ٦/٥/١٩٨٠ ، ص ١١ و ١٢) .

وقد أثار المشروع المذكور ردود فعل عنيفة لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية ؛ فقد أذهل أعضاء الوفد الاسرائيلي ، الذين بادروا الى عقد اجتماع ، رفضوا في اعقابه المشروع المصري رفضاً قاطعاً . اما الوزير شارون ، فقد علق على ذلك بقوله : « ان الحكومة خولت الوفد الاسرائيلي بحث مبادىء الأمن الخارجي والداخلي فقط ، والسلطة المسؤولة عن بحث الاقتراح المصري هي حكومة اسرائيل . وان الحكومة لم تفوض الوزراء بحث التفاصيل الاجرائية » . وأما وزير العدل الاسرائيلي ، فعلق بقوله : « ان مفهومهم للحكم الذاتي بعيد كل البعد عن مفهوم اسرائيل له . وان الطريق الوحيد لمعالجة هذه المواضيع ، تبدأ من تحديد جوهر الحكم الذاتي أولاً ، وبعد ذلك تمكن معالجة موضوع الأمن » (**المصدر نفسه** ، ص ١٢) . وعندما واجه الوزير المصري هذه الردود ، تراجع بعض الشيء في موقفه ، بحيث أشار الى أنه عندما تحدث عن كيان فلسطيني ، انما قصد كياناً جغرافياً ، لا سياسيا (**المصدر نفسه** ، ٧ و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٣) .

الحكم الذاتي في غزة أولاً :

عقدت اللجنة السياسية لحزب العمل اجتماعاً لها مؤخراً ، أيد معظم الخطباء ، خلاله ، تطبيق الحكم الذاتي على قطاع غزة أولاً . وأشار رئيس الحزب شمعون بيرس الى ذلك بقوله : « في موضوع الحكم الذاتي ، اعتقد أن امام اسرائيل احتمالين : الاول ، يطرح الاتفاق على مجمل الحكم الذاتي ، واشك في أننا سنتوصل الى مثل هذا الاتفاق ، أو ان نضطر الى تطبيق الحكم الذاتي بشكل جزئي ، أي ان نتوصل الى اتفاق بالنسبة لقطاع غزة وتطبيق الحكم الذاتي فيه . ثم نبحث بعد ذلك في مستقبل ل] الضفة الغربية] » . ومن جهة ثانية ، يدحض بيرس ، الانتقاد القائل بأن تطبيق الحكم الذاتي في غزه أولاً ، قد يشكل سابقة للحكم الذاتي في الضفه الغربية . وأشار الى « أنه بالنسبه [للضفه الغربية] ، أما ان يكون هناك حل آخر للحكم الذاتي ، أو أنه لن يحدث حل على الاطلاق . ولست قلقاً من موضوع السوابق » . ويستند البرنامج السياسي لحزب العمل الذي عرضه بيرس على ثلاثة أسس مبدئية ، هي ؛ تغيير سياسة الاستيطان الحالية وعدم اقامة مستوطنات جديدة في مناطق آهلة بالسكان العرب ، وتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً ، والعمل على اشراك الاردن في مفاوضات الحكم الذاتي وفق هذه الأسس (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٤ ، ١٥

و ١٦/٤/١٩٨٠ ، ص ٩ و ١٠) .

كما اعرب زعيم المعارضة ، شمعون بيرس نفسه ، عن اعتقاده بأن تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً ، من شأنه دفع عملية السلام الشامل في المنطقه قدماً . وأوضح أنه يعتمد في اعتقاده هذا ، على اللقاءات التي عقدها مع شخصيات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ورداً على سؤال حول موقف حزب العمل من الاستيطان وتطبيق الحكم الذاتي في غزة كمرحله أولى ، قال بيرس : « لو كان حزب العمل اليوم يشكل الائتلاف ، لاتخذ ثلاث خطوات : أولاً ، تغيير سياسة الاستيطان ، لان حزب العمل لا يرغب في ان يتم الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب ، وبالتالي يؤمن بوجوب وقف إقامة المستوطنات في تلك المناطق ، أي في قلب [الضفه الغربيه] ؛ ثانياً ، سيصر الحزب على ضمان وحدة القدس وعلى قيام حدود آمنة وتبدلات أمنية ، مع جعل [الضفة] منطقة منزوعة السلاح ، اضافة الى تمركز قوات جيش الدفاع على امتداد نهر الأردن . أما الفرق بين الليكود وحزب العمل ، فهو ان حزبنا يؤيد تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزه أولاً ، ويعتبره الحل المنطقي في الظروف الراهنة ؛ فمن شأنه ان يؤدي الى دفع عجلة المفاوضات مع مصر الى الأمام ، مع خلق جو ملائم أكثر لتوثيق العلاقات بين البلدين . وثالثاً ، سيدعو التجمع الملك حسين للانضمام الى المفاوضات بشأن مستقبل [المناطق المحتله] ، استناداً الى القرار ٢٤٢ (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٥ ، ١٨ و ١٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٦) .

وقد اجرت الاذاعة الاسرائيلية مقابله مع كل من النائب ميخائيل ديكل (الليكود) والنائب مردخاي فيرشوفسكي (شاي) وعاموس عيران ، مستشار السفاره الاسرائيلية السابق في واشنطن ، حول الحكم الذاتي وسياسة الحكومة بهذا الشأن . وكان السؤال الاول الموجه اليهم ، يتعلق بامكانية ردم الهوة القائمة بين اسرائيل ومصر بشأن الحكم الذاتي قبل السادس والعشرين من أيار . فأجاب عيران : أعتقد ان مشكلة هذه المفاوضات ليست قصر الوقت ، بل التناقض الحاد في المواقف الاساسية . فاسرائيل في جانب ، ومصر والولايات المتحدة في جانب آخر ، تفسر اتفاق « كامب ديفيد » بشكل مختلف عما يتعلق بالحكم الذاتي . واما فيرشوفسكي ، فيقول أنه لو كانت هناك ارادة ، لامكن الانتهاء من ذلك خلال أربعة أيام . واعتقد ان الاطراف لن توصل المحادثات الى لا شيء بعد هذه الايام الاربعين ، أو الى انهيار ، بل ستحاول قد الامكان الاستمرار في الوضع بشكل يمكن من التوصل الى نهاية ما (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٦ ، ١٧ و ١٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢ و ١٣) . واما ديكل ، فأشار الى ان المشكلة أكثر عمقاً ، وتتعلق بالمضامين لا بالتواريخ ، وبما يتوقعه كل من الاطراف من الحكم الذاتي وكذلك برؤية كل من السادات والاميركيين وحكومة بيغن للحكم الذاتي » . فالسادات يرى في الحكم الذاتي تقريراً لمصير الفلسطينيين كمرحلة اولى ، تتلوها إقامة دولة فلسطينية . اما نحن ، وأقصد الليكود والحكومة ، فنرى في الحكم الذاتي أمرين : أولاً ، رأينا في ذلك فتح باب المفاوضات من أجل السلام مع مصر ، وهذا انجاز كبير جداً ؛ وثانياً ، كيف يمكن الحفاظ على تكامل « أرض ـ اسرائيل » وفقاً لحقوقنا السياسية والقومية واحتياجاتنا الامنية . اننا نواجه مشكلة صعبة تتمثل في السكان غير اليهود في أرض ـ اسرائيل » (**المصدر نفسه** ، ص ٣) .

نتائج زيارة بيغن لواشنطن :

تفاوتت ردود الفعل والتعليقات حول زيارة بيغن الأخيره لواشنطن . فهناك من اعتبر ألاها كانت ناجحة وحققت كثيراً من التقدم ، وفي المقابل كان هناك من أشار الى فشلها الذريع ، والى أنها لم تحقق شيئاً ؛ ولهذا وجهت الانتقادات الى شخص بيغن نفسه ، الذي يحاول دائماً اخفاء فشله في المحادثات مع واشنطن ، وكذلك التقليل من أهمية الضغوط الاميركية على اسرائيل بهذا ال دد . وفي مجال نجاح زيارة بيغن ، يشير البعض الى نجاحه في تثبيت النقاط الاربع التي عرضها على كارتر والتي تتلخص في رفض اسرائيل اقامة مجلس تشريعي وكذلك تولي اسرائيل مسؤولية الأمن في مناطق الحكم الذاتي ، وخضوع الاسرائيليين الموجودين داخل هذه المناطق الى السلطة الاسرائيلية ، وكذلك التقليل قدر الامكان من عدد أعضاء المجلس الاداري . كما نجح بيغن في تغيير الاقتراح الذي تقدم به كل من كارتر والسادات ، والذي يقضي بتشكيل « لجنة دائمة » ، لبحث الامور التي لا تشملها اتفاقية « كامب ديفيد » ، حيث اثبت بيغن لهما ، بأنه حسب اتفاقية « كامب

ديفيد » ، يجب ان تقوم هذه اللجنة فقط بعد اقامة مؤسسات الحكم الذاتي (« يديعوت احرونوت » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) . كما أشار البعض الى مجموعة من المكاسب التي حققها بيغن في زيارته ، وأولها ، ان الاميركيين تراجعوا عن اقتراح موافقة اسرائيل على منح سكان القدس الشرقية حق الانتخاب . فهم لم يوافقوا على موقف اسرائيل ، وانما اعتمدوها معطى من المعطيات ؛ وثانيها ، تراجع الاميركيين ، بعد معارضة بيغن ، عن المطالبة بأن يتم تعيين المجلس الاداري للحكم الذاتي ولا يتم انتخابه ؛ وأخرها ، ابعاد فكرة اجراء المفاوضات المخكثفة بين الاطراف في واشنطن ونقلها الى الشرق الاوسط ؛ أي في مصر واسرائيل (داليا شحوري ، « عل همشمار » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) .

لقد نجح بيغن في افشال محاولة الرئيس الاميركي للحصول على تنازلات منه في القضايا الجوهرية ، لا سيما القضايا الأمنية منها . وكل ما وافق عليه بيغن ، هو تفصيل متطلبات اسرائيل الامنية الداخلية ، فقط بعد اقامة الحكم الذاتي . وكذلك فان بعض القضايا ، مثل السيطره على مصادر المياه والاراضي العامة ، يتم بحثها ، بعد تشكيل المجلس الاداري ، بواسطة « لجنة دائمة » ، وفي نطاق اتفاقية « كامب ديفيد » . وما عدا ذلك فان الموقف الاسرائيلي بقي على ما هو عليه قبل محادثات القمة (« هآرتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة ، تحدث بيغن في هذا الاطار ، عن مشكلة القدس والأمن ، فذكر أنه عارض اقتراح السماح لعرب القدس بالانتخاب لمجلس ادارة الحكم الذاتي ، وقال : « عارضت ذلك انطلاقاً من ان القدس عاصمة اسرائيل ، وهي غير قابلة للتقسيم ؛ اذ ان الاقتراح يعني عملياً تقسيم القدس مرة أخرى ، ولا علاقة للقدس بمسألة الحكم الذاتي . وعلينا ان نتذكر ان اقامة الحكم الذاتي يقتضي القاء الحكم العسكري في [الضفة الغربية] وغزة . اما في القدس ، فلا يوجد حكم عسكري ، وليس هناك أية علاقه بين القدس والحكم الذاتي . فالقدس عاصمتنا الموحده ، التي لن نسمح بأي شكل من الاشكال باعادة تقسيمها » (ر.إ.إ . ، ٢٠٣٦ ، ١٧ و ١٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١٠) . وكذلك صرح بيغن في الولايات المتحدة حول موضوع القدس ، فقال : « ان مدينة داود ، الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية ، ستكون الى الأبد تحت السيادة الاسرائيلية » (« هارتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

وكان البعض قد وجه انتقاداً شديداً لبيغن ، وذلك لادعائه بأنه لم تمارس عليه أية ضغوط خلال مفاوضاته مع واشنطن . فقد علق على ذلك الكاتب المعروف يوئيل ماركوس (« هارتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) ، بقوله : على أي حال انني انصح سكان اسرائيل بعدم التأثر كثيراً ببيانات السيد بيغن بشأن المواجهة والضغوط . وذلك لأنه خلال زياراته الثماني في الولايات المتحدة ، ونحن نسمع السيناريو نفسه ، وذلك بان المحادثات كانت دائماً « ممتازة » وان لها دائماً « نتائج طيبة » ، وأنه لم تكن هناك أية مواجهة ولم تمارس أية ضغوط ، حتى في الفتره التي كانت تقف فيها العلاقه بين الدولتين على « خيط شعرة » ، وكذلك تم خلالها ممارسة ضغوط على بيغن ، لم يمارس مثيل لها على أي رئيس حكومة من قبله . ويضيف الكاتب قائلاً « انه خلافا لما يقوله بيغن ، فان هناك ضغوطاً اميركية ، وضغوطاً ناجمة عن الوقت الذي يمر والذي تعترف خلاله معظم دول العالم الغربي بدولة فلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية . وان العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل ليست في طريقها الى المواجهة ، وانما هي في مواجهة قائمة ومستمره . وان من يعتبر المواجهه هي ايقاف مفاجيء للمساعدات ، فانه مخطيء ، حيث ان مثل هذه العمليه المتطرفه سيكون بمثابة النهاية » (المصدر نفسه) .

وأشار معلق آخر الى ان المحادثات التي استمرت ثلاثة أيام بين بيغن وكارتر ، واشترك فيها كبار الوزراء من كلا الطرفين ، لم « تسفر عمليا عن شق الطريق ، ولم تقرب الولاياف المتحدة واسرائيل من اتفاقية فعلية حول التفاهم على بعض النقاط » (يوسف حاريف، «معاريف»،١٨/٤/١٩٨٠). وعدد المعلق نفسه خمس نقاط لا تزال الخلافات تدور حولها بين اسرائيل والولايات المتحدة على الرغم من المفاوضات الاخيره ، وهي قضية المستوطنات والقدس واقامة لجنة أمنيه تقوم بتحديد انتشار الجيش الاسرائيلي وعدم ترك ذلك بأيدي اسرائيل لوحدها ، وكذلك اعطاء صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري ، واخيراً فكرة الحكم الذاتي في غزة أولاً .

اوروبا والقضيه الفلسطينية :

لا تزال بعض الاوساط الاوربية تطالب بانتهاج سياسة جديدة ازاء الشرق الاوسط ، والدعوة الى

تغيير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لصالح الفلسطينيين . فقد عرض المجلس الاوروبي مشروع القرار المتعلق بموقفه من قضية الشرق الاوسط ، خلال اجتماعه الاخير الذي انعقد في ستراسبورغ . ويتمثل البند الاساسي الوارد فيه ، في دعوة حكومات دول اوروبا الى تأييد تغيير القرار ٢٤٢ ، الذي اعتبر المشكلة الفلسطينية مشكلة لاجئين فقط . ويدعو مشروع القرار اسرائيل الى تنفيذ انسحاب تام من المناطق المحتله والى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . وكان ممثلو اسرائيل في الدول الاوروبية قد بذلوا جهودهم ، خلال الشهور الماضيه ، بهدف تليين مشروع القرار المذكور ، لكن تلك الجهود لم تؤت ثمارا (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و ٢٣/٤/١٩٨٠ ، ص ٨) .

ومن جهته ، علق الضحاق باز ـ نيغ ، على قرار المجلس الاوروبي الذي اتخذه بالاجماع ، والقاضي بتغيير القرار ٢٤٢ لصالح الفلسطينيين فقال : « ان هذا التوجه لدى الدول الاوروبية اصبح واضحاً منذ وقت ليس بالقليل . فلمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم ممثليات أكثر مما يوجد لدولة اسرائيل ذات السيادة . ووضع م.ت.ف. السياسي في جزء ملحوظ من العالم الغربي ، هو أفضل من وضعنا ، وهذه العمليه تتفاقم باستمرار . ويشكل القرار ٢٤٢ الاساس لكافة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الشرق الاوسط ، منذ عام ١٩٦٧ . ومحاولة م.ت.ف. أو مطالبتها المستمرة بتغيير القرار ٢٤٢ ، هي ظاهره مثيرة ، لأنها من ناحية تهدف اجمالاً ، الى تقزيم مكانتنا ولتقويض الاتفاقات التي وقعنا عليها . ومن ناحية ثانيه ، فانها تشكل تلميحاً الى ان م.ت.ف. معنية في ان تكون شريكة في العملية السياسية» (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٤٠ ، ٢٤ و ٢٥/٤/١٩٨٠ ص ١٥) .

أما عضو الكنيست موشي كتساف (الليكود) ، فقال أنه من الواضح ان مكانة م.ت.ف. في تصاعد منذ حرب الأيام الستة ، « وأنه لمن الملفت للنظر أنه في الوقت الذي تقدم فيه أقوى الدول العربية ، واكثر الدول خطراً على اسرائيل ، على الجلوس سوياً مع اسرائيل بعد حروب عديدة ، لاجراء مفاوضات طويلة ومضنية ، وتقرر رغم كل ذلك التوقيع على اتفاق سلام معها ، تظهر فجأة الدول الاوروبية ، ومن ضمنها بريطانيا وفرنسا اللتان اشتركتا مع اسرائيل في حملة السويس عام ١٩٥٦ ، وتقرر فجأة ان اتفاق السلام الاسرائيلي ـ المصري ليس ايجابياً ، ولا يشكل قاعدة للاستقرار . واعتقد ان في هذا القول الكثير الكثير من الوقاحة والفظاظة ، وعلينا ، كما اعتدنا في الماضي ، ان نرفض باشمئزاز هذا القرار السخيف » (**المصدر نفسه** ، ص ١٦) . وأشار آخر قائلاً ان « ما يقلقنا الآن ، هو ان اوروبا التي كانت القاعدة الاكثر تعاطفاً معنا في العالم السياسي ، باستثناء الولايات المتحدة ، أصبحت متجهة في الاتجاه الذي تقوده م.ت.ف. » (**المصدر نفسه**) .

ومن جهته ، شن وزير الخارجيه الاسرائيلي ، اسحاق شامير ، هجوماً عنيفاً على الدول الاوروبية ، لاهتمامها بالقضيه الفلسطينية . ففي حديث له امام الاجتماع السنوي لنقابة الناشرين في اسرائيل ، قال : ان ائتلافاً دولياً أخذ بالتبلور ضد مصالح اسرائيل القومية ، بهدف اعادتها الى حدود ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٥١ ، ٨ و ٩/٥/١٩٨٠ ص ١٣) .

وفي مقابلة له مع الاذاعة الاوروبية ، اعرب شامير ، عن قلقه ازاء سياسة الحكومات الاوروبية في الشرق الاوسط ، فقال : « ان الدول الاوروبية لا تفهم جوهر النزاع الاسرائيلي ـ العربي . وان كل من يؤيد م.ت.ف. انما يؤيد دمار اسرائيل » . ووجه انتقاداً شديد اللهجة لتصريحات الرئيس الفرنسي ديستان الأخيرة ، التي تتعلق بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير ووجوب دعوة م.ت.ف. للمشاركة في المفاوضات (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٤٢ ، ٢٧ و ٢٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١٥) . كما ناشد رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، الحكومة الايرلندية سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينيه ، « لان مثل هذا الاعتراف بمثابة السماح لها بتدمير دولة اسرائيل وابادة شعبها » (**المصدر نفسه** ، ص ٤) .

الاردن والمفاوضات :

/اكد وزير الخارجية الاسرائيلي شامير ، في أول لقاء له مع رؤساء الدوائر في وزارته ، ان الاردن هو الدولة الفلسطينية الوحيدة « ولا تقبل اقامة دولة فلسطينية اخرى بينها وبين اسرائيل » . وأكد أيضاً على امكانية انضمام الاردن للمفاوضات عملياً ؛ حيث كشف النقاب عن ان اتفاق واشنطن الأخير نص على مشاركة الاردن في اللجنة الدائمة ، التي ستقام بعد

التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي . وستبحث هذه اللجنه أوضاع السجناء في الضفه الغربية ، كما ستبحث في المسائل الاقتصادية . ويجب ان تتخذ قراراتها بالاجماع ، حيث يشارك فيها ، اضافة الى الاردن ، كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٤٣ ، ٢٨ و ٢٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٧) .

وأما زعيم المعارضة شمعون بيرس ، فأشار الى انه لو اتخذت اسرائيل مبادرة ثلاثيه تتضمن إقامة الحكم الذاتي في غزة ، ودعوة الملك حسين للمفاوضات ، وتحديد سياسة الاستيطان وفقاً للاعتبارات الأمنية فقط ، لتخلصت الحكومة من جو الضغط الذي تتعرض له ، وعادت الى الامساك بزمام الامور . واردف قائلاً : « لا يجب ان نسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد سياستنا في المناطق ، أو السماح لاوروبا الغربية بتحديد موقفنا ومعاملتنا للمنظمة ، أو حتى السماح للولايات المتحدة بتحديد طريقنا الى السلام . فحتى شهر تشرين الثاني القادم ، موعد انتخابات الرئاسه الاميركية ، أمامنا فترة ستة أشهر ، يمكننا أن نقوم خلالها بعدة مبادرات سياسية لاستعادة قدرتنا على التحرك السياسي . ففي هذه الأشهر يمكن بلورة حل مؤقت ، على الاقل بالنسبة لقطاع غزة ، وفي هذه الفترة أيضاً ، يمكن أن نتوجه للاردن ، وندعوه من جديد لأخذ قسط في المفاوضات بشأن مستقبل [الضفة الغربية] . ولا يجب ان نعتبر أقوال الملك حسين كلمته الأخيرة .. انني أقول ذلك بناء على معلومات ، وأيضاً بناء على تقديرات . لان الملك يخشى أكثر منا مسألة اقامة دوله فلسطينية ، تعرض مكانته وأمننا للخطر على حد سواء . ولكنه حسب اعتقادي ، يخشى الدخول في مفاوضات تستمر وقتاً طويلاً ، حتى لا يضعف مكانته في العالم العربي . » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٤٧ ، ٤ و ٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٥) .

حمدان بدر